دار الشروق

دار النهار

خمسون عاماً في الرمال المتحركة

قصتي

مع بناء الدولة الحديثة في اليمن

محسن العيني



خمسون عاماً
فى الرمال المتحركة

خمسون عامًا فى الرمال المتحركة
محسن العينى

© دار النـهـار للنشـر، بيـروت
الطبـعـة الأولـى ١٩٩٩
ص.ب ٢٢٦ـ ١١ بيـروت لبنـان
فـاكـس: ٩٦١ـ١ـ٧٣٨١٥٩

طبـعـة الشـروق الأولـى : يـنـايـر ٢٠٠١م

رقم الإيداع : ٢٠٠١/١٤٩٩٠
الترقيم الدولى: ISBN 977 - 09 - 0661 - 1

طبعة مشتركة خاصة بجمهورية مصر العربية

© دار الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الألكترونى: email: dar@Shorouk.com

الغلاف تصميم الفنان: حلمى التونى

محسن العيني

خمسون عاماً
في الرمال المتحركة

قصتي

مع بناء الدولة الحديثة في اليمن

دار الشروق



المحتويات



قصتي كما أراها

هذه ليست قصة الحركة الوطنية اليمنية، ولا قصة الثورة والجمهورية، ولا قصة الوحدة، ولا قصة القديم والجديد في اليمن، ولا قصة العلاقات بين جنوب اليمن وشماله، ولا قصة الشباب والمشايخ والضباط، ولا قصة العلاقات اليمنية-السعودية أو المصرية، ولا قصة علاقات اليمن بدول الشرق أو الغرب او المنظمات الدولية، ولا شأن لها بقضية الوحدة العربية، أو حرب الخليج وما أسفر عنها.

إنها قصة نصف قرن من حياة مواطن، في عهد الإمامة والثورة، والحرب الأهلية والمصالحة، والانقلابات العسكرية، والأحداث في العواصم العربية التي كانت ملتهبة.

إنها قصة من لا يزعم أنه مناضل أو زعيم ... سياسي أو دبلوماسي.

قصة مواطن عادي، وجد نفسه في قلب أحداث، لا خيار له في خوضها، أو البعد عنها وتجنبها...

مواطن وجد نفسه في مواقع مختلفة، فحاول أن يكون صادقاً، وأن يقدم خير ما في نفسه...

وقد أكرمه الله فحماه من الاعتقال والسجن والتعذيب والامتهان...

وقد ترددت في الكتابة لأن كثيرين لا يقرأون. والذين يقرءون يحبون أن يقرءوا ما يوافق هواهم، وإذا قرءوا شيئاً آخر، فليسوا على استعداد للتفكير فيه، وتفهمه، والتسامح مع كاتبه.

وقد فضّل كثيرون من العاملين في القضايا العامة، أن يصمتوا، وإذا كتبوا شيئاً ذا معنى، فيشترطون ألا ينشر إلا بعد وفاتهم.

إننا أمة أمية. لم يتعود الكثيرون منا القراءة.

وإنني أنحني إجلالاً أمام «الكتّاب» الذين يجهدون أنفسهم في عالم لا يعبأ كثيراً بما يكتبون، ولا يعير اهتماماً لما يقولون.

في الأربعينيات، كان اليمنيون الأحرار في عدن يصدرون صحيفة «صوت اليمن» ويعملون على تهريبها إلى داخل اليمن...

وفي صنعاء، في بعض مجالس «القات»، كان البعض يقرءونها، ويستمتعون بشعر الزبيري، ونثر النعمان...

ويقولون: «لو فقط يبعثون لنا أيضا ثمن القات الذي نمضغه، حتى تكتمل سعادتنا في هذه الجلسات»!!

لم يخطر في بالي أني أستطيع أن أكتب شيئاً.

إنني اقرأ كثيراً. بعض ما أقرؤه جيد ويعجبني، وأعرف أني لا أستطيع أن أكتب مثله.

وبعض ما أقرأه سخيف، أربأ بنفسي أن أكتب مثله.

سمحت لنفسي مكرهاً، وساءني أن يكون حديثي شخصياً. والسبب أني لم أكن في يوم ممثلا لحزب، أو لقبيلة، أو لمجموعة، أو لائتلاف.

وكنا بلا مؤسسات. وبلا برامج.

ذكرت شخصيات كثيرة، وأماكن كثيرة، ولم أجد ضرورة للتعريف بكل شخصية، وبكل مكان، فلكل ذلك مجال آخر.

وتصوري أن قراء هذا الكتاب يعرفون هذه الشخصيات، وهذه الأماكن. وربما يكون القراء الوحيدون هم من عاشوا هذه السنوات، وعايشوا هذه الأحداث.

الأطراف المعنيون بقضية الثورة اليمنية، الداخلية والخارجية، اليمنية والعربية، قالوا الكثير، والكثير، خلال الأربعين عاماً الماضية، وكان لمعظمهم إذاعاتهم، وصحافتهم، وكتّابهم.

وتعرضنا لحملات ظالمة، بعضها بحسن نية، وبعضها بسوء نية.

وقد كتبت قصتي، كما أراها، لا تباهياً بما فعلت، ولا دفاعاً، ولا إدانة لأحد، وإنما شعوراً بالواجب نحو أبنائنا، إن قدّر لهم أن يقرأوا، وأن يحاولوا معرفة بعض جوانب ما جرى في نصف القرن الماضي.

إننا نمضي ثلاثة أشهر كل سنة في احتفالات بثورة سبتمبر (أيلول) وثورة أكتوبر

(تشرين الأول) وجلاء البريطانيين في آخر تشرين الثاني(نوفمبر)، وتظل إذاعاتنا وصحفنا تهلّل وتكبر لهذه المناسبات العظيمة.

ومع ذلك، في استطلاع لصحيفة «٢٦ سبتمبر» تبيّن أن شباب الجامعات يكادون لا يعرفون شيئاً عن هذه المناسبات، لا يعرفون حقيقة ما جرى - ولا من هم رجال حركة ١٩٤٨ أو ١٩٥٥ أو سبتمبر أو أكتوبر ...

وكيف نلومهم ومناسباتنا وندواتنا وخطاباتنا كلها احتفائية ... تفتقد الموضوعية والتوضيح والتثقيف والتنوير؟

أعرف أني لم أُرضِ أحداً. بل لعلي قد أغضبت الجميع. الجميع على غير رغبة مني.

واللوم على الذين طالبوني، بأن أكتب، فما الذي كانوا يتوقعون مني أن أقول؟

رغم كل التظاهرات والانقلابات والثورات والتضحيات، واقعنا اليمني والعربي سيئ. سيئ باعتراف الجميع. من المسؤول عن هذا؟

لا شك في أننا جميعاً أخطأنا، وجانبنا الصواب، وإلا لما كانت هذه هي الحال!

وإذا أصر كل جانب على القول إنه كان على صواب، وإن الآخرين هم المخطئون، فذلك خداع للنفس، وهروب، وعزوف عن البحث عن مخرج من هذا المأزق.

محسن العيني



الفصل الأول

بداية العمل الوطني

«من يكتب عن نفسه وعصره،
هو وحده الذي يكتب عن كل الناس،
وكل العصور».

برنارد شو

ولدتُ في بداية الثلاثينيات، في قرية الحمامي التي تبعد نحو خمسة عشر كيلومتراً عن صنعاء، لأسرة متواضعة بسيطة، وكنت الخامس بين سبعة من الأخوة. وفي السن السابعة توفت الأم، ثم الأب، فالأخ الأكبر.

أمضينا أشهراً في رعي الأغنام، وكانوا يأتوننا في الظهر بطعام من مخزون الحبوب التي دفنوها قبل سنوات وقد تعفّنت، وكان مذاق الرمل أهون من مذاقها. وفي هذا الجفاف والمجاعة التي لم تعرفها اليمن، انتقلنا إلى قرية المساجد التي لا تبعد كثيراً عن صنعاء.

وفي طريقنا إليها مررنا بجوار صنعاء قبيل الغروب، وشاهدنا الدخان يتصاعد من بيوتها العالية، لعلهم كانوا يعدون طعام الإفطار في أيام رمضان.

وفي المساجد رحبت بنا أسرة متواضعة، كان لها بعض الحقول التي تسقى من جدول صغير، وكنا نساعدها في جني البقول وبعض الخضراوات والحبوب.

وهروباً من هذه الحال... ولعدم وجود من يرعانا في البيت، لم يعد أمام أقربائنا إلاّ أن يسعوا لإلحاقنا بمكتب الأيتام، المدرسة الابتدائية الوحيدة تقريباً في العاصمة التي أنشأها الإمام يحيى، لإيواء الأيتام وتخريج كتبة للدوائر الحكومية.

في مكتب الأيتام شاركنا في تشييع المئات من الموتى ضحايا الجوع والأمراض والأوبئة الذين دفنوا في مقابر خزيمة جماعات جماعات.

وشاهدنا العشرات من الوافدين إلى صنعاء من تهامة ومناطق أخرى، من الجائعين وضحايا الجفاف. وفي ساحة مكتب الأيتام المجاورة لقصر غمدان وقعت عيوننا على مشهد مفجع، حين رحّلوا على ظهور البغال، الأستاذ محمد محمود الزبيري والسيد محمد أبو طالب من قصر غمدان في طريقهما إلى المعتقل الرهيب في الأهنوم، وكانا من طلائع الأحرار المعارضين لحكم الإمام.

ورأينا الإمام يحيى بعد صلاة كل جمعة، في نافذته فوق باب المقام الشريف، يستعرض الجيش وطلبة المدارس الثانوية والمتوسطة والأيتام. ومررنا أمامه في صفوف منتظمة.

كانت صنعاء صغيرة محاطة بالأسوار، تقفل أبوابها السبعة عند الغروب، ولا تفتح إلا بعد الفجر عند الشروق. وتعيش في ظلام دامس، وحدها دار الشكر ودار السعادة، حيث يعيش الإمام وأسرته، ودار الضيافة، تضاء بالكهرباء من مولّد صغير. شوارعها غير معبدة ولكنها نظيفة. أصحاب الحوانيت ينظفون أمام دكاكينهم ويرشون الماء لمنع الغبار.

البستان المجاور لبيت عامل صنعاء في شرارة، تفوح منه رائحة الورد فتعطّر الأجواء إلى باب السباح حيث الغيل الأسود الذي تغترف منه النساء ماء الشرب للبيوت المجاورة.

لم يكن فيها فنادق أو مطاعم، بل مجرد «سماسر» متواضعة ينزل فيها المسافرون مع دوابهم، ومخابز بسيطة.

حتى السيارات كانت محدودة معدودة ربما لا تتجاوز أصابع اليدين، حتى ليقال إن الإمام يحيى عندما قُتل في سيارته في ضواحي صنعاء، لم يجدوا ما ينقلون عليه الجثمان إلا سيارة كبير اليهود حبشوش، ولا أدري صحة هذه الرواية التي سمعتها ممن يؤكدها.

الراديو سمعته المرة الأولى في بيت الأستاذ سنو، الأستاذ اللبناني الذي أرسلوني إلى بيته لكتابة بعض الأوراق التي أراد أن ينسخها.

وأذكر أني سمعت أم كلثوم للمرة الأولى وهي تغني «على بلد المحبوب ودّيني» ورحمتها، فقد ظننت أنها فعلاً غريبة بعيدة عن وطنها.

(*) لأخذ فكرة عن يمن ما قبل الثورة يمكن الرجوع إلى كتابنا «معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن»، الصادر في دمشق عن مطابع الوحدة العربية عام ١٩٥٧ والذي أعيد طبعه وصدر عن دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٩٩.

اليمن كانت عالمنا. بل صنعاء وحدها، والخارج هو عدن، جيبوتي، بر السودان، مصر، العراق. لم نسمع بالحرب العالمية الثانية.

فقط كان يختفي الكبريت أو الجاز الذي يستخدم للإضاءة. ويقال إن البحر مغلق. فإذا جاء الجاز والكبريت فذلك يعني أن البحر قد فُتح.

انتقلنا إلى المدرسة المتوسطة التي افتتحت المرة الأولى تحت إشراف وزير المعارف الأمير سيف الإسلام عبدالله الذي كان قد حضر اجتماعات جامعة الدول العربية واحتكّ برجالات العرب الذين شجعوه على إقناع والده وأسرته بضرورة الانفتاح على العالم ونشر التعليم واستقدام المدرسين العرب، وإرسال الطلاب اليمنيين إلى المعاهد العربية.

ووصلت بالفعل مجموعة من المدرسين المصريين واللبنانيين[1] للتعليم في المدرسة المتوسطة والثانوية في صنعاء ومثلهم في تعز.

وانتعشت الحركة السياسية والفكرية في صنعاء، ووصل الأستاذ الفضيل الورتلاني المناضل الجزائري المعروف، والدكتور أحمد فخري عالم الآثار المصري الشهير. ووصلت سراً إلى صنعاء صحيفة «صوت اليمن» التي كان يصدرها اليمنيون الأحرار في عدن.

وسمعنا من أساتذتنا أحمد المروني، وأحمد حسن الحورش، وأحمد البراق، ومحمد الحلبي، ومن صديقيهم السيد أحمد الشامي والرئيس جمال جميل الضابط العراقي معلم الجيش اليمني.

سمعنا كلمات الظلم، والطغيان، والاستبداد، والحرية، والتعليم، والإصلاح، والعدل.

ورأينا للمرة الأولى أيضاً سيارات الجيب الأميركية، عندما وصل وفد أميركي برئاسة الكولونيل إدي، الذي أهدى إلى الإمام محطة إذاعة صغيرة كانت نواة إذاعة صنعاء.

وفي حفل التسليم في شارع الإذاعة، تدافع الناس بعد الحفل على الطعام والحلوى.

وقد زار الوفد الأميركي المدرسة المتوسطة، وألقيتُ أمامه كلمة ترحيب أعدّها

---

(١) كان على رأسهم الدكتور عدنان ترسيسي الذي أصبح بعد ذلك مرافقاً للسيف عبدالله وزير الخارجية ثم سفيراً وممثلاً لليمن في بعض المنظمات الدولية.

لي مدير المدرسة الأستاذ محمد الحلبي، وفيها بعض الكلمات الإنكليزية بحروف عربية.

وبعد الحفل طلب مني الأستاذ الحلبي إعادة الورقة، وكانت قد ضاعت مني، فغضب وقال: «مستقبلك مظلم». وظل يؤنبني ويتنبأ بمستقبلي المظلم كلما قابلته.

بعد الثورة جاء يهنئني بوزارة الخارجية ويعتذر، ويقول: «بل مستقبلك مشرق»!

فقلت له ضاحكاً: على العكس، لم أصدق أن مستقبلي مظلم إلا الآن!

وعام ١٩٤٧ تم اختيار أربعين طالباً من مدارس صنعاء وذمار والحديدة وتعز للدراسة في لبنان، ورغم اعتراض الأمير على اختيار اثنين من القبائل ومن أسرة واحدة في البعثة، فقد أصر المدرسون على أحقيتي وأخي علي في عضوية البعثة بحكم تفوقنا.

قبيل هذا، كنت واحداً من سبعة اختارهم سيف الإسلام القاسم وزير الصحة للسفر إلى جيبوتي لنتعلم التمريض تحت إلحاح الدكتور ريبوليه الجراح الفرنسي الشهير الذي كان يعمل في تعز.

وقد اعتذرنا للأمير، وقلنا نقبل السفر إلى جيبوتي، إذا كان للإعداد لدراسة الطب في فرنسا، وإلاّ فنفضل لبنان.

عند إعداد جوازات السفر، حضر خالي حتى يقول لهم تاريخ الميلاد. وبعد أخذ ورد بين الهجري والميلادي، كتبوا ١٩٣٢، وبعد سنوات أصروا في السوربون في باريس على ذكر اليوم والشهر، فقلت ٢٠/ ١٠/ ١٩٣٢ وثبت هذا في كل أوراقي.

وعندما يحاول أولادي أو أصدقائي أن يهنئوني بعيد ميلادي يجدونني غير مهتم. والسبب أني لا أعرف حقاً في أي يوم وشهر وسنة!

غادرنا صنعاء، وأمضينا أياماً على سيارات نقل البضائع، في طرق وعرة غير معبدة. ننزل في المرتفعات لنحول دون رجوعها إلى الوراء. وندفعها لاجتياز الصخور، وما أكثرها.

وفي الحديدة ذهبنا لصلاة الجمعة، ولاحظنا للمرة الأولى أن المصلين يضمون أيديهم، ويقولون بصوت واحد «آمين» بعد انتهاء الإمام من قراءة الفاتحة. ففعلنا مثلهم. وعندما انتهينا، سألنا بعضهم: «لماذا ضممتم»؟ ولماذا قلتم آمين؟ فهذا ما

يفعله الشوافع أتباع الإمام الشافعي، وأنتم زيود، وفي المذهب الزيدي لا ضم ولا آمين بعد الفاتحة. فقلنا، وما الفرق؟ ألسنا جميعاً مسلمين؟

واليمنيون يصلّون خلف أي إمام، دون أن يسألوا عن مذهبه. والمذهب الزيدي هو في الحقيقة أقرب المذاهب إلى السُنّة. وقد وافقني على هذا أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة في كلية الحقوق بجامعة القاهرة بعد سنوات.

في تعز نزلنا في المدرسة الداخلية، وحاول «ولي العهد» سيف الإسلام أحمد، تأخير البعثة، لكن الأمير عبدالله وصل وسمح للبعثة بمواصلة السير إلى عدن.

وفي عدن نزلنا بمدرسة جبل حديد التي كانت خاصة بأبناء أمراء المحميات وحكامها، وكانت خالية من الطلاب بمناسبة العطلة الصيفية.

وقد فوجئنا فور وصولنا بوجود الأستاذين أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري، زعيمي اليمنيين الأحرار. وقد سبق أن سمعنا عنهما، وقرأنا ما يكتبانه شعراً ونثرا، تنديداً بالإمام وحكمه وظلمه ودعوة إلى الإصلاح، واستنهاض الشعب وإيقاظه.

وقد ذهبنا معهما إلى دار السينما للمرة الأولى في حياتنا، وشاهدنا فيلم «عنتر وعبلة». ولم ننم بعد ذلك أياما، إعجاباً وذهولاً.

وشاهدنا مدينة عدن، وهي تسبح في أنوار الكهرباء طوال الليل، والسيارات تسرح وتمرح في شوارعها المعبدة، بعد الظلام الدامس في صنعاء وتعز والحديدة ومدننا وقرانا في الشمال.

وقد قام ممثل الإمام بشراء البذلات الحديثة اللازمة لأعضاء البعثة، ولما طالبناه بالطربوش الأحمر، قال إن هذا غير ضروري وليس موجوداً في عدن على كل حال. وكانت صورة الطالب المصري في ذهننا وخيالنا مرتبطة بالطربوش. وعندما تشددنا وتمسكنا بهذا قال: «فور نزولكم من الباخرة في السويس سيتسلّم كل واحد منكم طربوشه من ممثل السفارة اليمنية الذي سيكون في استقبالكم على رصيف الميناء».

وقد سافرنا من عدن على باخرة «الحق» التابعة لشركة «ألبس»، وأخذنا معنا مطبوعات اليمنيين الأحرار «صوت اليمن» و«اليمن المنهوبة المنكوبة»... إلخ.

وقرأناها في الباخرة، وللأسف، وقبيل وصول الباخرة إلى ميناء السويس ألقيناها في البحر. فقد كنا نتصوّر أن ممثل الإمام سيكون في الميناء، بل تصوّرنا أن الملك فاروق شخصياً سيكون في استقبالنا في رصيف ميناء السويس!

في مدينة السويس أمضينا ليلة العيد في الفندق، وكان زملاؤنا، أبناء الأسر الصنعانية، يبكون. فهذا أول عيد لهم يقضونه بعيداً عن أسرهم.

وفي اليوم التالي تحركنا بالسيارات إلى القاهرة، وتوقفنا في الطريق أكثر من مرة، وقدمت إلينا زجاجات الكوكا كولا، وكنا نتغامز ونخشى أن تكون خمراً. وعندما شجعونا على شربها كنا، رغم العطش، نترك ثلثها أو ربعها، ونلوم من يشربها كاملة ونقول له ألا يترك شيئاً للخادم!

في القاهرة نزلنا في لوكاندة «أكستادي» في شارع فؤاد الأول «٢٦ يوليو» أمام «الأميركين»... وكانت مشكلتنا في تناول الطعام، استعمال الشوكة والسكين.

فكان بعضنا يأخذ الفرخة بيده، وسراً يفصلها ويفتتها تحت المائدة، وبسرعة يضعها على الصحن، ثم يتباهى بأكلها بالشوكة والسكين بكل بساطة.

وقد زرنا حديقة الحيوان. وكنا نسير في طابور واحد. ويقف المصريون يتفرجون علينا ويسألون: «من أين أنتم»؟ وعندما نقول: من اليمن. يقولون «أجدع ناس... !» وهل تتكلمون اللغة العربية هناك!؟

ركبنا القطار من القاهرة إلى صيدا، عبر فلسطين، ولعله كان آخر قطار. وقد توقّف مرة أو مرتين بسبب وجود بعض المتفجرات. ويقال إن اليهود اليمنيين هم الذين حاولوا وضعها!

وفي المحطات، كان الفلسطينيون يقدمون إلينا أكواز الماء فنشرب منها بالفم المليان، فيكسرونها بعد ذلك. وقد اعتبرنا هذه إهانة. وعندما سألناهم، قالوا: «يجب ألا يلامس الفم الكوز، بل يصب الماء من علٍ حتى لا تتنفس في الكوز، وحتى يبقى نظيفاً ليستعمله غيرك»!! درس جديدٌ تعلمناه. ونحافظ على هذه العادة إلى اليوم.

وصلنا إلى لبنان ونزلنا في كلية المقاصد الإسلامية، وكانت خالية من الطلاب بسبب الإجازة الصيفية.

وأخذونا في طابور إلى أحسن مطاعمها... ولكننا بعد يومين أو ثلاثة، رفضنا، واعتبرنا تناول الوجبات في المطاعم إهانة. اذ لا يتردد على المطاعم إلا «أولاد السوق!»

ورضينا بالخبز، والطماطم والفول في أرض المدرسة.

لم تكن لليمن في لبنان سفارة، وقد تولى الإشراف على شئون البعثة الوجيه

اللبناني المعروف الأستاذ محمد جميل بيهم، وهو من كبار رجالات بيروت، وكان يقضي الصيف في قرية قرنايل في جبل لبنان، وقد استأجر لنا بيتاً فيها وأحضر بعض المدرسين لإعدادنا للعام الدراسي المقبل. وأمضينا صيفاً جميلاً بين الدراسة والتجوّل في قرى لبنان الجميلة.

وفي نهاية الصيف انقسمت البعثة فريقين: عشرين طالباً التحقوا بكلية التربية والتعليم بمدينة طرابلس، وعشرين طالباً بكلية المقاصد الإسلامية في صيدا، وكنت أنا منهم.

***

وكان علينا أن نعيش مأساة فلسطين من أولها. فقد كانت صيدا قريبة من الحدود. وبدأت أفواج اللاجئين. وكان الأستاذ معروف سعد هو المسئول عن القسم الداخلي في كلية المقاصد. وسمعنا عن فوزي القاوقجي وجيش الإنقاذ، وبدأ اليمنيون العاملون في فلسطين ولبنان يترددون علينا وينضمون لجيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي، ومدرستنا على شاطئ البحر. وكثيراً ما رأينا زوارق الوافدين تصل إلى صيدا في ذعر بأمل العودة سريعاً إلى قراهم ومدنهم في فلسطين.

وكنا نتابع نشرات الأخبار التي كانت تتحدث عن انتصارات الجيوش العربية على العصابات الصهيونية، وعن الغارات الجوية التي تقوم بها الطائرات العربية التي تعود دائماً إلى قواعدها سالمة. اللغة عينها التي تكررت مرة أخرى بعد عشرين عاماً. حتى الإذاعة المدرسية في كلية المقاصد بقيادة محمد مجذوب كانت تشارك في إثارة الحماسة، كلها ثقة، والدكتور المجذوب الذي نلتقيه كثيراً الآن في لقاءات الحقوقيين العرب ومنتدى الفكر العربي ومؤسسة الدراسات الفلسطينية يشعر معنا اليوم بالخيبة والضياع، دون اقتناع بأن شعوبنا تستحق كل هذا.

وقد حصلنا على شهادة الابتدائية وتسلمناها في احتفال كبير حضره الرئيس رياض الصلح.

***

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٨ سمعنا باغتيال الإمام يحيى واثنين من أبنائه وبعض أحفاده، وإعلان الميثاق الوطني المقدس وحكومة الدستور وإمامة السيد عبد الله الوزير، وعودة الأستاذين الزبيري والنعمان والبراق، وسيف الحق إبراهيم وكثيرين غيرهم من عدن، وأحمد حسن الحورش، ومحيي الدين العنسي،

ومحمد صالح المسمري من القاهرة، وفشل محاولة اغتيال ولي العهد الأمير أحمد في تعز، وتمرده وتوجهه إلى مدينة حجة الحصينة.

واهتزت اليمن والعواصم العربية لهذا الحدث الكبير، وتوجه وفد من الجامعة العربية إلى الرياض في طريقه إلى صنعاء، ولما طال انتظاره أوفدت صنعاء محمد محمود الزبيري وعبد الله بن علي الوزير والفضيل الورتلاني للاجتماع به في الرياض.

أعلن الأمير نفسه إماماً لليمن باسم الناصر لدين الله، وتمكن من تأليب القبائل للثأر من قتلة أبيه «الشيخ المسن»! وأباح لهم صنعاء فحاصروها واقتحموها ونهبوها واعتقلوا رجال الحركة وساقوهم إلى حجة حيث قطعت رءوسهم الواحد بعد الآخر. وخيّم صمت رهيب.

من الرياض توجه الزبيري وعبدالله بن علي الوزير إلى عدن، فشبه الجزيرة الهندية. وتاه الورتلاني في سفينة في البحر، وتمكن أخيراً من النزول في بيروت. وقد أغضب هذا الأمر الإمام أحمد، فسحب البعثة من لبنان ورحلنا إلى بني سويف في صعيد مصر، وبعد ذلك إلى حلوان إحدى ضواحي القاهرة.

في حلوان بدأت تطلعاتنا السياسية والثقافية واهتماماتنا بالقضايا العامة. فنظمنا المحاضرات في دار البعثة، وأصدرنا «الواحة» صحيفة حائطية، وأنشأنا المكتبة و«المطالعة الجماعية» والاهتمام بالتدريب والتحدث باللغة الإنكليزية. وبدأنا نقرأ كتب طه حسين وتوفيق الحكيم وعباس محمود والعقاد ومجلتي «الثقافة»



من اليمين: أحمد البرّاق، أحمد الحورش، أحمد محمد النعمان، سيف الحق إبراهيم، محي الدين العنسي، محمد محمود الزبيري.

و«الرسالة»، وتحمسنا لما تنشره الصحافة المصرية بشجاعة وجرأة نقداً للأوضاع: صورة ضخمة للملك فاروق تعلو مجموعة من الفلاحين العراة، وتحتها «رعاياك يا مولاي!»، وصورة لوزير الداخلية وتحتها: «ما أنت إلا دلدول».

كما قرأنا صحيفة «الجمهور المصري»، و«روز اليوسف» وتحقيقات إحسان عبد القدوس عن الأسلحة الفاسدة. وعشنا حريق القاهرة. وشاركنا في التظاهرات تأييداً للثورة الجزائرية. ونزلنا من حلوان للتجمع أمام السفارة الفرنسية في الجيزة نهتف بسقوط فرنسا.

وبدأنا نمارس بعض التمرد على رئاسة البعثة وعلى السفارة وعلى الحكومة وبخاصة حين يزور أحد الأمراء القاهرة.

وشارك بعضنا في الفرق الكشفية للإخوان المسلمين. وكنا نتردد على منزل الأستاذ سيد قطب صباح كل جمعة، حين كان ليبرالياً حراً، وقبل انتمائه إلى الإخوان واعتقاله وتشدده. وكان حبيباً إلى نفوسنا.

وأذكر أننا في حوارنا مع الأستاذ سيد قطب قلنا له أن تجربتنا في اليمن مع الحاكم الذي يسبغ على نفسه القداسة، تجعلنا ننفر من إسباغ الصفة الدينية على أي حاكم أو نظام، لأن أي خلاف مع هذا الحاكم أو النظام يظهر كأنه خروج على الدين أو مروق. ولقد أُتهم اليمنيون الأحرار الذين عارضوا الإمام وحكمه الظالم بأنهم خرجوا على أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين، وأنهم اختصروا القرآن، فانخدعت الجماهير وتأثرت. ونفرت.

من هنا فإننا لا نتحمس لأي حزب أو جماعة أو نظام حكم يسبغ على نفسه القداسة وهو بشر يخطئ ويصيب. ومن حقنا أن نتفق معه أو نختلف، ونحن مخطئون أو مصيبون. فلا يستقوي علينا بالله رب العالمين.

إننا نؤمن بالله وبكتبه ورسله، ونلتزم تعاليم الإسلام، ونرفض الحرام، ولكننا في معالجة القضايا العامة نريد أن نكون متساوين في الأخذ والرد، والخطأ والصواب والله ربنا جميعاً.

من هنا لم نتحمس للانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين رغم كل احترامنا لهم، وتقديرنا لاهتمامهم باليمن، ومشاركة زعمائهم في دعم النضال اليمني.

وقد زارنا الأستاذ سيد قطب في منزلنا بالقاهرة أول التحاقنا بالجامعة ومعه الأستاذ الزبيري.

ولم يكن سيد قطب في نظرنا حينها إلا أديباً وعالماً وداعية ومفكراً منفتحاً، ولعل ما يقال عن تشدده وتطرفه كان بعد السجن، وما يقال عن التعذيب الذي تعرض له هو وجماعة الإخوان المسلمين.

كان الأستاذ الزبيري على صلة بكثير من رجالات الإخوان المسلمين نعرف منهم الأستاذ الشاعر عمر بهاء الأميري الذي كان سفيراً لسوريا في باكستان والتقاه الزبيري هناك فأكرمه، وأعانه في مرحلة تشرده، وسعد بصحبته.

وقد تألم الزبيري كثيراً عندما اشتد الخلاف بين الثورة المصرية والإخوان المسلمين، ولم يكن أمامه إلاّ أن يسير مع الثورة التي تقدم الدعم لحركة اليمنيين الأحرار، ولاقتناعه بأهمية موقفها من الاستعمار والصهيونية والرجعية. وكان يعتبر الخلاف مع الإخوان المسلمين مؤسفاً وعابراً ويتوقع أن يسوّى.

ولعل قصيدته التي وجّهها إلى صديقه الأستاذ بهاء الأميري خير تعبير عن حيرته بين صديقه الحميم العاتب، ووفائه لثورة مصر التي تقدم الدعم إلى قضية الحرية في اليمن.

عتاب ومتاب ... من قلب إلى قلب

قلبي فداء المخلب الغضبان
في حرم العرين
إن شاء أدميت الجفون
له ومزقت الوتين
وصهرت روحي في الصلاة
له وأحنيت الجبين
أنا إن فقدت رضاه
تشعر عزتي أني مهين
إني بما ملكت يداي
من الحياة له مدين

***

هل لست تعرف عن فؤادي
ما يكن وما يبين
أولست تشفق أن تحطمه؟

ألست خير المالكين
أوليس ملكاً في يديك
ألست خير المالكين
إن كنت تبغي قتله
فاجعل سواك القاتلين
لا تنتبذه كالهراء
فإنه قلب ثمين

***

أنا من عرفت ومن بلوت
فلا تظن بين بالظنون
أنا شخصك الثاني ولم
أمسخ إلى وحل وطين
إن لم أكن أنا أنت
يملكني هواك فمن أكون؟
تجري حياتك في دماي
فمن أسوء ومن أخون؟
أنت الذي حطمت أغلالي
وكنت بها رهين
أطلقت من روحي شهاباً
في سماء الثائرين
وسللتني غضباً
تذل به رقاب الظالمين
وظلمتني من دون أن تدري
كظلم الظالمين
أنا شمعة كدحت أشعتها
وراء الكادحين
أنا عشت في شعبي طوال
العمر تحكمني يمين

***

أعطيتها في عنفوان
السن للوطن الأمين
فأنا بهذا القيد أنيّ
سرت موثوق رهين...
إني لأحيا بالمعزة
في بلاد الأكرمين
الرافعي علم العروبة
فوق هام العالمين
الصانعين نواة وحدتنا
تراث الأولين
يكفيهم حرب الشيوعيين
والمستعمرين
كُرهُ العدى لهمُ دليل
إن حكمهمو أمين
بشرى لنا أنَّا نؤازر
عهدهم متجمعين
ندع الخلافات الصغيرة
تنمحي بيد السنين
يطغى عليها حسّناً
بخطورة المتربصين
حرب المصائر لو خسرناها
هلكنا أجمعين

***

كنت ضمن أول مجموعة من البعثة تلتحق بجامعة القاهرة في ١٩٥٢ العام الذي تفجرت فيه ثورة يوليو المصرية المجيدة، ووصل فيه إلى القاهرة الأستاذ محمد محمود الزبيري من منفاه الطويل البعيد في باكستان.

حصلت في الثانوية العامة على درجات ممتازة في مجموعتي العلوم

والرياضيات، وكنت أرغب في الالتحاق بكلية الهندسة، لكن الأستاذ الزبيري رحمه الله وعدداً من زملائي أقنعوني بدخول كلية الحقوق وحجتهم أن أمامنا صراعاً طويلاً مع الأوضاع في بلادنا.

كانت جامعة القاهرة تعج بالنشاط السياسي المصري للشبيبة الوفدية وشباب الإخوان المسلمين و«مصر الفتاة». وفي ساحة الجامعة تكثر التظاهرات وبخاصة في الأشهر الأولى للثورة وقبل إعلان الجمهورية. وتسمع حسن دوح «ألا وإن السلالم لا تكنس من أسفل ولكنها تكنس من أعلا ...».

وقد تأثرنا بأساتذتنا سيد صبري وجابر عبد الرحمن، ومحمد أبوزهرة، وعبد المنعم بدر، وحامد سلطان وعبد الله العريان، ورفعت المحجوب ... وغيرهم.

وبعد السكن الجماعي في مكتب الأيتام والمتوسطة بصنعاء والمدرسة الداخلية في لبنان ودار البعثة في شارع رستم باشا بحلوان سكنت مع ثلاثة من الزملاء شقة جميلة في شارع أمين الرافعي بالدقي على مقربة من السفارة والجامعة. وللمرة الأولى في حياتي أنام في غرفة مستقلة، ويكون لنا صالون وجهاز راديو بعين



محسن العيني في إذاعة «صوت العرب» عام ١٩٥٣ (الثالث من اليمين) مع أحمد سعيد، الحسن بن الحسن ومحمد عبد القدوس الوزير وآخرين.

سحرية. وتصبح شقتنا مزاراً لزملائنا الذين لا يزالون في حلوان، يتفرجون على النعيم الذي ينتظرهم، حين يكملون دراستهم الثانوية ويلتحقون بالجامعة.

وصول الأستاذ الزبيري إلى القاهرة كانت نقطة البداية من جديد لنضال اليمنيين الأحرار بعد ركود طويل إثر فشل ثورة ١٩٤٨ . فقد بدأ اتصالاته مع رجال الثورة المصرية والشخصيات العربية في القاهرة، وتجمعات اليمنيين في عدن والسودان وإثيوبيا وبريطانيا وفرنسا، وبدأت إذاعة «صوت العرب» وكان لليمن فيها نصيب الأسد من ساعاتها الأولى.

وقد التف الطلاب اليمنيون حول الزبيري، ودعموا الاتحاد اليمني، وانضم العديد منهم إلى عضويته، وتولّوا مسئوليات في لجانه. ورغم عزوفي عن التقيد والتزام أي مركز في الاتحاد فلم أتأخر عن بذل أي جهد أو نشاط.

وقد أمضيت مع عدد من الطلاب اليمنيين شهراً في أحد معسكرات الجيش المصري للتدرب على الأسلحة الخفيفة والتسلق والزحف[1] والجري ومواجهة الصعاب، والحرمان من النوم والطعام. وكان يسمح لنا بالخروج يوم الجمعة فنذهب إلى السينما وعندما ينتهي العرض يسألني زملائي عن الفيلم، فأقول لهم كان ممتعاً جداً لقد نمت نوماً هنيئاً. كما لم أنم طوال الأسبوع ولم يزعجني أي صوت، فيضحكون.

وفي شقة في ميدان المنيل كنا نتدرب على الإرسال والاستقبال باشارة الـ«مورس» باللاسلكي. وقال لنا الأستاذ الزبيري: «إذا اكتشف زملاؤكم هذه الشقة، وتساءلوا عن ترددكم عليها، فأوهموهم أنها خاصة ولكم فيها كشباب مآرب أخرى». وعندما أبدينا اعتراضنا. وحرصنا على سمعتنا قال: «هذا فقط للتعمية».

وفي صيف ١٩٥٤ سافرت مع أول مجموعة من الطلاب لقضاء إجازة الصيف في اليمن... وحملنا رسائل مكتوبة وشفهية إلى الكثير من الشخصيات الوطنية في الداخل. وقد زرنا الإمام أحمد في تعز، وتوجهنا معه إلى صنعاء حين ذهب لاستقبال ضيفه الملك سعود. وقد نزلنا في دار الضيافة وفيها غرف نظيفة وطعام جيد، ولكنهم بسبب وصول الملك ووفد سعودي كبير احتاجوا إلى دار الضيافة

---

(١) أنظر كتاب فتحي الديب «عبد الناصر وحركة التحرر اليمني» الصادر عن «دار المستقبل العربي» في القاهرة عام ١٩٩٠ ص ٥٤.

فنقلونا إلى بيت القاضي محمد راغب التركي الذي كان وزير خارجية الإمام يحيى، وهو بيت جميل ولكن ليس فيه مطبخ وطباخون، فكنا نجوع ونخرج في شوارع صنعاء نبحث عن أي مطعم، أي سندويتش، أي مشروب، عصير أو زجاجة كوكا كولا، فلا نجد شيئاً. وتجسدت أمامنا صنعاء بوضعها الذي يكاد لا يصدق، لولا أن إلى جوار بيت القاضي راغب الذي نقلونا إليه، بيت الهجوة، زميلنا في البعثة والذي كان في صنعاء حينها. ودعانا لنكون ضيوفاً لتناول الطعام. وفي الفطور كنا نذهب فنجد أنهم قد وضعوا الخبز وطبقاً من الفول الصنعائي. وتعوّد الأطفال في صنعاء أن يتناولوا قطعة خبز ويغمسون في الفول وبعد لقمتين أو ثلاث يكتفون. ويقولون الحمد لله، أما نحن فقد تعوّدنا على الفول المصري وأرغفة الخبز والطماطم والبيض، ونأكل حتى نشبع. شباب. ولكن هذا هو ما تعودوه في بيوت صنعاء ... كثّر الله خيرهم على كل حال.

وبعد يومين أو ثلاثة استدعيت في منتصف الليل لمقابلة الإمام، الذي أمر بسفري والأخ محمد الرعدي صباح اليوم التالي مرافقين لابنه الأمير البدر في زيارته للقاهرة، وحضور احتفالات الثورة المصرية.

وقد فوجئ الأستاذ الزبيري بعودتنا السريعة، وفسّرها بأن الإمام ربما ارتاب من اتصالاتنا، فاكتفى بترحيلنا وبمرافقة ابنه.

كان الأحرار في الداخل الذين اعتقلوا في سجون حجة عقب فشل ثورة ١٩٤٨، قد رأوا أن من المصلحة الدعوة لولاية العهد للأمير البدر الذي عرفوه وشارك بعضهم في تعليمه، وحتى يقتربوا من أبيه الإمام أحمد ويأملوا في رضائه والإفراج عنهم، وكذلك حتى يبعدوا عن السلطة أخوة الإمام وأسرته وبخاصة سيف الإسلام الحسن المعروف ببخله وقسوته وتحجره. وقد نجحت الفكرة، ووجدت تجاوباً واسعاً وترحيباً خفياً من الإمام.

أطال البدر زيارته للقاهرة، وأجرى اتصالات ومحادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ورجال الثورة والأستاذ الزبيري، ووعد بتبني سياسة إصلاحية جديدة، وأن يتعاون مع الأحرار ومع مصر والدول العربية التقدمية.

وعند عودته رؤي أن نستمر في مرافقته، وأن نأخذ كتبنا ونواصل الدراسة، ونعود إلى القاهرة في منتصف العام لأداء الامتحانات. وأن هذا سيتيح لنا الفرصة للقاء الكثير من الشخصيات ورجالات البلاد[١].

---

(١) المصدر نفسه.

وقـد وصلت معنـا أول بعثة عسكـرية مصريـة برئاسة البكباشي أحمد كمال أبو الفتوح، وابتلعت رمال مطار الحديدة الترابي عجلات الطائرة المصرية، وخرج سكان الحديدة وحاولوا بالحبال شد الطائرة ورفعها، ولكن دون جدوى. وكان منظراً بديعاً غريباً فريداً، وكان لا بدّ من وصول طائرة مصرية أخرى بعد أيام للنجدة.

وفي الحديدة أقمنا في دار الضيافة، انضم إلينا الأساتذة أحمد محمد نعمان وأحمد محمد الشامي وإبراهيم الحضراني وغيرهم من الأحرار الذين تمّ الإفراج عنهم من سجون حجة ولم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم.

ولن أنسى تلك الأيام والأمسيات، والأحاديث الشائقة في الأدب والسياسة والثقافة والفلسفة، والخوف والرجاء والبورزان وهتاف الجنود «الله يحفظ الإمام» كل مساء، والغروب وابتلاع البحر للشمس وقت المغيب والتي قد لا تعود.

في شباط (فبراير) ١٩٥٥ احتفلت الحديدة بعيد «النصر»، انتصار الإمام أحمد على ثوار ١٩٤٨ بحضور الجيش وطلبة المدارس وأبناء الحديدة، وكان من الخطباء السيد علي عقبات الذي كان خطابه هجوماً وسخرية مني ومن زميلي محمد الرعدي بملابسنا الأفرنجية ورءوسنا العارية، وإننا لم نعد نأكل إلا بالخاشوقة «الشوكة والسكين»، وإننا لا نخفي إعجابنا بثوار مصر ونتشبه بالأجانب، إلى غير ذلك مما أثار الإشفاق والرثاء.

وقد انفعلت واندفعت إلى الميكروفون وفنّدت سخافاته وهاجمت هذه «العقبات» التي تقف في طريق اليمن الحديث. وقلت إن التغيير آت لا محالة، وأن هذه العقليات المتحجرة تلفظ أنفاسها الأخيرة.

وفي المساء تعددت الاتصالات بين الإمام والبدر وتقرر بسرعة ترحيلنا إلى القاهرة من طريق الصليف ـ كمران. وكان موعد امتحانات نصف العام في كلية الحقوق على الأبواب، على كل حال.

***

في تعز حيث كان يقيم الإمام أحمد، خرج عدد من الجنود لجمع الحطب في منطقة الحوبان، وقد اختلفوا مع الأهالي، ويبدو أنهم اعتدوا عليهم. فهدد هؤلاء بالشكوى إلى الإمام، فخاف الجنود وعادوا إلى ثكنهم، وطالبوا قائدهم المقدم أحمد الثلايا بضرورة الثورة، وأن الأوضاع لا تطاق. وتحت هذه الحماسة حاصر

الجنود قصر الإمام أحمد، وطالبوه بالتنازل لأخيه سيف الإسلام عبد الله الذي كان موجوداً في تعز. وتحت هذا الضغط تظاهر الإمام أحمد بالتنازل، وكتب «من اليد اليمنى إلى اليد اليسرى» يتولى «الأخ» سيف الإسلام عبد الله تصريف أمور البلاد.

وتظاهر بالمرض، وأنه فوّض أمره إلى الله! وظن الجميع أن الأمور قد استقرت، بل وتصوّر سيف الإسلام عبد الله الإمام الجديد أنه يستطيع أن يستغني عن المقدم أحمد الثلايا في أي لحظة ... !.

وأقنع الأستاذ أحمد محمد نعمان المقدم أحمد الثلايا أن من الحكمة أن يتوجه إلى الحديدة ليدعو الأمير البدر بن الإمام أحمد لتقبل الوضع الجديد، وتأييده. فذهب النعمان، وانتقل مع الأمير البدر إلى حجة الحصينة، تماماً كما فعل أبوه عام ١٩٤٨ عندما انتقل من تعز إلى حجة لمقاومة الثورة.

وهنا دعا القبائل إلى نصرة أبيه المحاصر في تعز. وأفرج عن الأحرار في سجون حجة، واستعد للتوجه إلى تعز لمقاومة الانقلاب الذي يقوده عمه السيف عبد الله والمقدم الثلايا.

ولكن الإمام أحمد من قصره المحاصر كان قد أجرى اتصالاته عبر من خرج من النساء والحرس بمن يثق بهم ويعتمد عليهم هنا وهناك.

وفجأة يوجه المدفع من قلعة القاهرة المطلة على تعز طلقاته على ثكن الجيش في العرضي. ويهتز الوضع.



خطاب «عيد النصر» بالحديدة عام ١٩٥٥.

ويخرج الإمام أحمد ممتطياً فرسه «والله يحفظ الإمام» . وكأن شيئاً لم يقع ! !
ويتوجه إلى وزارة الخارجية حيث يقيم السيف عبد الله ويقول له : «الآن أوّريك كيف تكون الثورة» .
المقدم الثلايا الذي كان غادر تعز تعرف إليه بعض الفلاحين فأعادوه إلى تعز . وقبل إعدامه وأمام جنوده الذين حرضوه على الثورة ، حاول الإمام أن يذكر فضله عليه وما قدمه إليه . فقال الثلايا : «لكن الموضوع ليس موضوعي أنا بل موضوع الشعب» .
وقد أعدم وأعدم معه أكثر من سبعة عشر شهيداً أمام عيون الجنود الذين حرّضوا على الثورة وقاموا بها .
أما سيف الإسلام عبد الله فقد أرسله الإمام مع أخيه سيف الإسلام العباس الذي تجاوب معه ، إلى مدينة حجة حيث تم إعدامهما .
القاضي عبد الرحمن الأرياني كان في ساحة الإعدام ، وبمعجزة عاش بحمد الله .
في القاهرة حيث كان الزبيري والأحرار ومصر يتصورون أن البدر هو مرشح الحركة الوطنية لخلافة والده ، فوجئوا بما جرى في تعز : عبد الله يتولى الإمامة ، والإمام أحمد يعيش في قصره ، والبدر والنعمان في الحديدة . وفي حجة الجيش والثلايا والانقلاب . ماذا يجري؟ .
تردد الزبيري في اتخاذ أي موقف . وفي ساعة متأخرة من الليل استدعيت وحملت رسالة إلى العقيد الثلايا أو المقدم الثلايا لا أذكر .
ورحلت هذه المرة مع الزميل يحيى حمود جغمان إلى عدن في الطريق إلى تعز ، المنفذ الوحيد يومها . وصلنا إلى عدن والتظاهرات في شوارعها تهتف بحياة الإمام أحمد الذي خرج في تعز ممتطياً فرسه وبسقوط الانقلاب .
هل نعود إلى القاهرة؟ وكأننا جئنا بمهمة ضد الإمام وابنه البدر ، أم نواصل السفر إلى تعز؟ في جو الإعدامات والخوف؟
في صباح اليوم التالي أبلغنا نائب الإمام في عدن ، إن برقية قد وصلت من الإمام يستعجل وصولنا إلى تعز . كانت مهمتنا والرسالة التي معنا هي إلى الثلايا ، قائد الانقلاب ، ولو تأخرنا الآن فسيفهم الإمام أن الأحرار لم يكونوا حقاً مع البدر ، وأنهم مع المتآمرين ، وقد يضر هذا بمن في الداخل ، فتوكلنا على الله وإلى تعز .

في دار الضيافة التقينا الأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبد الرحمن الأرياني وأخبرناهما عن مهمتنا الحقيقية، وأننا كان المفروض أن نصل إلى تعز، وهي تعيش الانقلاب، ونقابل المقدم الثلايا الذي نحمل إليه رسالة، ولكننا واجهنا التغيرات. ودعينا للوصول فلبينا.

في صباح اليوم التالي ذهبت لزيارة الأمير البدر في وزارة الخارجية، فأخذني معه إلى والده الذي كان يستقبل قنصل فرنسا في جيبوتي الذي جاء يقدم تهنئة حكومته إلى الإمام، وقد طلب الإمام أن أترجم بينهما بالفرنسية فاعتذرت. فقال إذن سافر أنت وزميليك جغمان والرعدي إلى فرنسا للدراسة:

وطلب من القنصل ترتيب كل ما يلزم، واستدعى الشيخ أحمد حسين الوجيه لتسديد مصروفات السفر والدراسة، ورفض أي مراجعة في هذا الموضوع.

وفي المساء ذهبت مع الأستاذ نعمان لمقابلته في صالة ومحاولة إقناعه بأن دراستنا في القاهرة أسهل لنا. فرفض. وأعاد تأكيد ضرورة الانتقال إلى باريس. وعندما عدنا إلى دار الضيافة وعرف القاضي عبد الرحمن الأرياني بالأمر طلب أن نغادر فوراً بعد العشاء، وألا نتأخر لحظة واحدة لعله كان يخشى إذا تأخرنا أن تكشف بعض الرسائل التي حملناها إليه وإلى العقيد الثلايا وغيرهما، فتخلق لنا تعقيدات لا ضرورة لها.

وهكذا غادرنا تعز بالسيارة إلى عدن في منتصف الليل بطريقنا إلى القاهرة.

***

وكما أبعدنا من صنعاء عام ١٩٥٤ إلى القاهرة مع ابنه البدر، أبعدنا هذه المرة من القاهرة إلى باريس عام ١٩٥٥ تفادياً لأي نشاط كان يتصوره، وكأنه بذكائه وكبريائه لا يرى حاجة إلى إجراء آخر.

وقد كان القرار على كل حال أن يتم ترحيل الكثير من الطلاب من القاهرة للدراسة في إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وأميركا حتى لا يواصلوا نشاطهم السياسي بالقرب من الاتحاد اليمني.

قبيل السفر إلى باريس، وصل الأمير البدر لتقديم الشكر للحكومة المصرية التي ظهرت كأنها مؤيدة لوالده وله في الأحداث الأخيرة في تعز، وكان معه الأستاذان أحمد محمد نعمان وأحمد محمد الشامي.

وقد دعوناه باسم الطلاب اليمنيين لحفل تكريم حضرها النعمان والزبيري وعدد من المسئولين المصريين والإعلاميين والشخصيات العربية.

وفي الحفل تم توزيع كتيب بعنوان «آمالنا وأمانينا» وفيه عرض موجز لطلبات اليمنيين الأحرار في حكم حديث يقوم على المشاركة الشعبية وتشكيل حكومة وطنية والاهتمام بالتعليم والصحة والمواصلات، وأن الشعب الذي وقف بجانب الإمام والبدر يتوقع منهما أن يستجيبا مطالب الشعب، ولا حجة لهما بعد هزيمة الأمراء الآخرين.

وقد طلبت من الأمير البدر والأستاذين النعمان والزبيري أن يقفوا ويتصافحوا رمزاً لوحدة الشعب أمام هؤلاء الطلاب من جميع مناطق اليمن، فلا زيدية ولا شافعية ولا هاشمية ولا قحطانية، وإنما شعب واحد يتساوى مواطنوه في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

وقد وقفوا أمام وقوف الجميع وتصفيقهم.

وأذكر أن السيد أحمد الشامي قال لي بعد الحفل غاضباً: «هل بهذا تلغون الإمامة؟».



في حفل الطلاب بحضور البدر والزبيري والنعمان... ويظهر مذيع صوت العرب وعلي الخضر والعيني.

عدد من العاملين في الاتحاد اليمني كانوا يتصورون أن المعارضة انتهت ، وأن المصالحة قد تمت مع الإمام وابنه ، وأنهم يمكن أن يتولوا مناصب ، لذلك أغضبهم هذا الحفل ، وما قيل فيه ، وشعروا أن الصراع مع الإمام والحكم قد بدأ من جديد ، فاختاروا لأنفسهم طريقاً آخر .

توجهنا إلى باريس ، فيما توجه زملاء آخرون إلى بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة للدراسة .

وتظاهر الإمام باستجابة طلبات الأحرار فشكل حكومة ولكن من رجاله وموظفيه ، وأرسلهم إلى القاهرة للقاء المسئولين ، ولكنهم في الحقيقة وصلوا لتفتيت الاتحاد اليمني ، والتشكيك في قيادته وإغراء أعضائه والطلاب بالانصراف عنه وعن أي عمل وطني . وركزوا هجومهم على الأستاذ الزبيري ، وبصورة أكبر على الأستاذ أحمد محمد نعمان . وعندما علمنا في باريس بما يجري في القاهرة تأكد لنا أن إصرارهم على ترحيلنا إلى الخارج كان بهدف تصفية القضية الوطنية .

ولم نعد نعطي أي أهمية للدراسة في باريس ، فوجهنا رسالة إلى عدد من كبار الطلاب في القاهرة ، تركت أثرها الإيجابي في القاهرة والسلبي في باريس . فقد قطعت عنا المنحة الدراسية ، وكان علينا أن نواجه البؤس والمتاعب في باريس .

ولعل رسالتنا تركت أثراً طيباً في توحيد الصف الطالبي والالتفاف حول



في القاهرة عام ١٩٥٥ بصحبة الإمام البدر والشهيد محمد محمود الزبيري.
ويظهر إلى أقصى يسار الصورة فتحي الديب أيضاً.

الأستاذين النعمان والزبيري والاتحاد اليمني، ولكنها قد حورت وأرسلت إلى الإمام في تعز فأوقف عنا المصروفات، وقطعت المنحة. ورغم الظروف القاسية التي تعرضنا لها فقد آثرنا الاستمرار والصمود وعدم العودة حتى لا تتأثر معنوية زملائنا الطلاب في القاهرة. وقد أمضينا عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ في باريس، والتحقنا في الصيف بـ«الأليانس فرانسيز» وتعلم اللغة بالسوربون وتسجلنا في كلية الحقوق.

كان الحي اللاتيني يجمعنا بالعشرات من شباب العرب من شمال إفريقيا وبلاد الشام ومصر أبرزهم أديب نحوي وعاطف دانيال ومنصور الكيخيا. وقد سهلوا لنا تناول الطعام في المطاعم الجامعية والحصول على تذاكر المسرح بأسعار زهيدة. وهي تسهيلات يكاد الطلاب لا يجدونها في أي بلد آخر.

وقد تعرفت إلى الصحافية الفرنسية «كريستيان شاتو» التي كتبت سلسلة مقالات في «فرانس سوار» عن رحلتها إلى اليمن، وبالدكتورة «كلودي فاين» التي أصدرت كتابها «كنت طبيبة في اليمن» الذي توليت بعد ذلك ترجمته إلى العربية.

وأتذكر وهي الماركسية الكبيرة، أنها دعتنا مرة للذهاب إلى غابة بولونيا حيث يقيم الحزب الشيوعي الفرنسي وصحيفته L'Humanité (الإنسانية) مهرجانه السنوي في كل صيف، وتشارك فيه الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وتعرض كتبها ومطبوعاتها وتقدم مسرحياتها ومأكولاتها المتنوعة. أذكر أننا أردنا العودة قبل منتصف الليل إلى الحي اللاتيني حيث نسكن، وقبل أن تتوقف المواصلات العامة والمترو، فقالت تستطيعون أن تواصلوا وتتأخروا إذا رغبتم فالمترو والمواصلات العامة تستمر ليلاً ونهاراً خلال أيام المهرجان، مجاملة من بلدية باريس. فقلت لها، ومع ذلك تناضلون من أجل نظام شيوعي وإسقاط هذا النظام. فلو استولى الحزب الشيوعي على الحكم في فرنسا، فهل ستعطون الحرية للآخرين ليفعلوا ما تفعلون؟ ربما تضيقون حتى على أنفسكم، كما هي الحال (آنذاك) في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية.

فقالت: «إننا نأخذ الشيوعية على الطريقة الفرنسية، على أنها مزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. بل ولا نقر سيطرة موسكو على الأقطار الاشتراكية الأخرى. ولا بد من الحرية لكل بلد، يختار طرقه وأسلوبه في تسيير أموره. وكان هذا قبل أحداث المجر وتشيكوسلوفاكيا.

الحي اللاتيني بمفاهيمه ومكتباته، وفنادقه الصغيرة ومقاهيه وميادينه وشوارعه

وأزقته وحديقة اللوكسمبور والبانثيون أو مقر الخالدين... وصحف «لوموند» و«فرانس سوار» و«فرانس أوبزرفاتور» و«الاكسبريس»، عالم يندر أن تجد له مثيلاً في أي عاصمة أخرى.

وكم تمنيت لو أمضى فيه وقتاً جمال عبد الناصر وصدام حسين وحافظ الأسد ومعمر القذافي فلربما تغير الوضع في العالم العربي، ولعرفنا حقاً «المجتمع المدني الذي يحلم به المثقفون». ولن تستقيم الحياة العربية بدونه.

كنا نخرج من المسرح في منتصف الليل ونمشي في الشوارع الخالية من المرور والهادئة. ونهرج: «ديغول خبّر دولتك باريس مربط خيلنا»، ونفكر ما سر عظمة فرنسا وألمانيا وإيطاليا بل وأميركا، إنها وحدتها.

كيف يمكن لبنان أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو سوريا أن تصبح دولة عظيمة مستقلة؟ بل وسائر الدول العربية المتخلفة، الضعيفة، كيف يمكن أن تكون لها سيادتها واستقلالها واقتصادها القوي ومجتمعها الحديث في ظل التجزئة؟ وهنا أدركنا ووصلنا إلى ما وصل إليه قبلنا ميشال عفلق وصلاح البيطار وزملاؤهما من أن العرب في حاجة إلى الوحدة والحرية والاشتراكية، لخلق أمة عظيمة بالأسس عينها التي قامت عليها الدول الحديثة في أوروبا، فالتجزئة والاستبداد والقمع والإقطاع والاستغلال، كل هذه لا تسمح بخلق مجتمع حر سعيد مستقل.

لم نكن نجد في هذا أي تعارض أو تضارب مع الدين. لم يكن هذا كما يصور البعض تبنياً للعلمانية. لم يكن تفضيلاً للعروبة على الإسلام.

لم يخطر في بالنا أن وحدة اليمن أو وحدة الجزيرة أو وحدة سوريا الكبرى أو وحدة المغرب العربي أو وحدة مصر والسودان أو الوحدة العربية الشاملة، ابتعاد أو إضعاف للإسلام أو إهمال للمسلمين.

ولا أدري من أين ظهرت فكرة التعارض بين العروبة والإسلام.

إنني دوماً أعتبر نفسي يمنياً عربياً مسلماً، انتمائي وإخلاصي لليمن لا يتعارض مع حبي للعروبة وللإسلام، بل وللإنسانية كلها.

***

عدنا إلى القاهرة بعد تأميم قناة السويس وقبيل العدوان الثلاثي الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر والذي انتهى بانتصار سياسي للرئيس جمال عبد الناصر، وبارتفاع أسهمه.

كنا مترددين في البداية في الاستجابة لأي نشاط يتجاوز اليمن، وكنا نعتبر أن قضية اليمن هي همنا الأكبر، وإننا لا يجوز أن ننشغل بنشاط الإخوان المسلمين أو الحركة الماركسية أو حركة القوميين العرب أو حزب البعث، وبخاصة بعدما فوجئنا بأن زملاء لنا من اليمنيين قد تأثروا بالأفكار الماركسية وبدءوا بصورة أو بأخرى يدافعون عن الإمام وعن البدر «لأنه زار موسكو» وعقد صفقة سلاح مع التشيك، وكما قال الزبيري:

يبهرون الدنيا بزورة موسكو

وعليهم غبار دنيا ثمود

وانتقل زعيمهم من عدن إلى تعز وأصدر صحيفة «الطليعة». كل هذا في وقت كان اليمنيون في الشمال يخوضون نضالهم السياسي ضد الحكم الرجعي الإمامي، ويحاولون إقناع الرأي العام العربي بأن الإمام دجال يحاول خداع القاهرة والعرب بمواقفه ليتملص من أي ضغط عربي عليه تماماً كما يفعل هيلا سيلاسي في تبني سياسة إفريقية ودولية تغطيةً لممارسات حكمه الإقطاعي المتخلف في إثيوبيا.

ولعل هذا، وفي الخمسينيات، كان أبرز وأول تباين في الرؤية بيننا وبين أبو بكر السقاف وعمر الجاوي ومحمد الشهاري وأمثالهم.

***

في عام ١٩٥٧ كان زميلا باريس يحيى جغمان ومحمد الرعدي يواصلان دراستهما في جامعة دمشق، وقد توجهت من القاهرة إلى دمشق لمراجعة مسودة كتابي «معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن» وطبعه هناك. وقد ساهما في الكتاب وأمضينا أياماً ممتعة في غرفة واحدة في فندق متواضع، تماماً كما كانت حياتنا في باريس بعد قطع الإمام المنحة الدراسية عنا.

وقد تم طبع الكتاب في مطبعة «الوحدة العربية» التي يملكها القوميون العرب وتصدر صحيفة «الرأي» ويرأس تحريرها عدنان فرج.

وقد دعيت حينها إلى زيارة عمان ونزلت ضيفاً على الدكتور جورج حبش في عيادته المتواضعة، وأمضينا أياماً ثم ذهبت إلى مخيم «الكرامة» في ضيافة المشرف عليه الدكتور وديع حداد لإلقاء محاضرة على نزلاء مخيم الكرامة للاجئين.

وخلال حديثي عن اليمن وما تعانيه، استشهدت بالآية الكريمة قالت ﴿إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون﴾ [النمل: ٣٤].

وهنا تقدم ضابط أردني كبير وقال: «أرجو أن تتوقف عن الحديث، فقد سقطت حكومة النابلسي، وأعلنت الأحكام العرفية»!

فقلت له إن هذه الآية الكريمة هي بلسان بلقيس عن الملكية والملوك في اليمن. فقال: «الأحكام العرفية لا تعرف الفرق». وفي النقاش الذي أعقب المحاضرة كثرت الأسئلة عن غياب الاشتراكية في خطاب «حركة القوميين العرب» وكانوا يومها يركزون على «وحدة. تحرر. ثأر. دم. حديد. نار».

ويقولون إن الحديث عن الاشتراكية قد يخلق خلافاً في الأوساط العربية، يضعف من وحدتنا في مواجهة الصهيونية الخطر الأكبر. وكانوا يرفضون أن يوصفوا بأنهم حزب.

على كل حال، لم تستهوني هذه الأفكار وزاد من بُعدي عن الحركة حادث صغير جانبي آخر، ففي المؤتمر التأسيسي لاتحاد الطلاب العرب الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٥٨ كنا قد أعددنا كلمة الطلاب اليمنيين لإلقائها في مجلس الأمة المصري مع كلمات الوفود الطالبية العربية. وقد اتفقنا على نص الكلمة، وكان المفروض أن أتولى إلقاءها، ولكن رغبة مني في تعميق وحدة الطلاب اليمنيين أعطيت الكلمة لفيصل الشعبي لإلقائها، رغم اعتراض كثيرين من الزملاء.

وقد فوجئنا بأنه غيّرها وألقى كلمة أخرى، وبانفعال واندفاع جعلها كأنها بيان لحركة القوميين العرب. وعندما انتهى من إلقائها غادر المنصة واختفى ولم نره إلا بعد أيام عندما تظاهر بالاعتذار وبرر ما فعله بأنه فقد النص ونسي نفسه، وارتجل ما ارتجل بدون شعور!

وقد اكتفينا بالابتسام، أما بعض الزملاء فقد اعتبروني أبو موسى الأشعري!

على كل حال رحمه الله فقد قتله رفاقه غدراً، ويذكره آخرون من رفاقه بإعزاز وإكبار.

أما أنا فكما لم تستهوني الأفكار، لم تعجبني الممارسات.

فلقد كنت معجباً بجورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي وعدنان فرج وغسان كنفاني وغيرهم من مناضلي الحركة.

وقد تبنت الحركة في ما بعد الماركسية المتطرفة، وأصبحت اليمن وبخاصة جنوبها أهم ميدان لنشاطها.

ويرى البعض أن طيش عناصر منهم قد تسبب في الإصرار على قيام الدولة في الجنوب وإطالة أمد الانفصال، لأوهام لم يكن لها ما يبررها. بل ويقول آخرون إن ما عاناه الجنوب من عنف وشطط قد كان المسئول عنه المتطرفون الذين كانوا هم أنفسهم الضحايا، الواحد بعد الآخر.

***

عند انعقاد مؤتمر الأحزاب والمنظمات العربية في القاهرة نهاية عام ١٩٥٧-١٩٥٨ قام الأستاذان الزبيري ونعمان بزيارات لمعظم القادة العرب لشرح قضية اليمن وما يعانيه الشعب من حكم الإمام أحمد، وكنت معهما.

وعندما توسعنا في الحديث مع زعماء حزب البعث العربي الاشتراكي وعاتبناهم لاكتفائهم بالتركيز في خطابهم وأدبياتهم ومطبوعاتهم على الصهيونية والاستعمار، وعدم التعرض للأوضاع الداخلية الظالمة في عدد من الأقطار العربية وبخاصة في الجزيرة العربية، قالوا: «ولماذا لا تنضمون إلى الحزب وتطرحون هذه الموضوعات؟ إن حزبنا قومي، ولكنه لا يزال فعلاً غائباً عن الجزيرة العربية وشمال إفريقيا، ووجود أعضاء في الحزب من هذه المناطق يساعدنا على فهم الأوضاع فيها؟».

وقد انضممت إلى الحزب ضمن مجموعة من الطلاب العرب في جامعة القاهرة، يمنيين وغير يمنيين، وبقي اهتمامي باليمن وقضيتها. ولعل هذا هو السبب في أن رفاقي لم يعتبروني دوماً حزبياً جيداً.

وبقيام الثورة اليمنية لم يعد من السهل استمراري في عضوية الحزب، فقد عُيّنت وزيراً للخارجية في أول حكومة للثورة. ثم أمضيت السنوات الطوال التالية متنقلاً بين السفارة في واشنطن والأمم المتحدة وموسكو وباريس ولندن وبون ورئاسة الوزارة أربع مرات ووزارة الخارجية.

أضف إلى هذا، ابتعاد القادة المؤسسين للحزب، أو إبعادهم، والخلافات القُطرية والقومية، واستيلاء العسكريين على الحزب، والاهتمام بالشئون القُطرية الضيقة.

ولقد وجدت نفسي في ظل هذا كله خارج الحزب وأطره وتنظيماته، مع إيماني العميق بوحدة الأمة العربية في ظل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

في تموز (يوليو) عام ١٩٥٩ حصلت على الإجازة في الحقوق من جامعة

القاهرة، ولما كان متعذراً عودتي إلى صنعاء في ظل حكم الإمام، فقد تعاقدت في القاهرة مع الشيخ محمد سالم البيحاني، رحمه الله، للعمل بالتدريس في المعهد العلمي الإسلامي بعدن، تلك المدرسة الجديدة التي كان بناها بتبرعات أهل الخير لتعليم أبناء شمال اليمن الذين لا يسهل التحاقهم بمدارس مدينة عدن بحجة أنهم لم يولدوا فيها، وقد تزاملت مع أستاذي السيد أحمد حسين المروني وعلي السلامي وسالم زين وجعفر علي عوض، ومن تلاميذها الكثيرون من برزوا في ما بعد في الحياة السياسية والفنية أمثال سالم صالح، وعبد العزيز عبد الولي، وفؤاد طه الفتيح، وأيوب طارش وعشرات غيرهم.

وقد قمت بتدريس مادتي التاريخ والتربية الوطنية. وفي انتخابات نقابة المعلمين اختارني زملائي أميناً عاماً للنقابة التي كان يرأسها الأستاذ الأديب عبد الله فاضل فارع، وبذلك أصبحت عضواً في المجلس التنفيذي للمؤتمر العمالي، وكان الأخ عبدالله الأصنج الأمين العام للمؤتمر، والأخوة علي حسين القاضي، وعبده خليل سليمان، ومحمد سالم علي، ومحمد سعيد مسواط، وعبدالله علي عبيد، وعلي الأسودي، ومحمد سعيد باشرين، وآخرون هم أعضاء المجلس التنفيذي.

وكان من أبرز النقابيين أحمد محمد حيدر، ومحمد سعد القياطي، وأبو بكر الحبشي، ومحمد عبدالله الذهب.

وإلى جانب عملي في المعهد العلمي قمت بواجبي في نقابة المعلمين والمؤتمر العمالي، وشاركت في إعادة كتابة دستور المؤتمر العمالي الذي أصبح «مؤتمر عمال اليمن» بحكم وجود عشرات الآلاف من عمال الشمال والجنوب في عضويته.

وغيّرنا شعاره من «الخبز والحرية والسلام» إلى «الوحدة والحرية والاشتراكية»، وعملنا من خلال صحيفة «العامل» والاجتماعات والندوات على نشر الأفكار القومية: لا حزبيةً. بل أسلوب لمحاربة الأفكار الضيقة العدنية والجنوبية والشمالية، والزيدية، والشافعية، والهاشمية، والقحطانية. وحاولنا إشاعة الفكر التقدمي اليمني، العربي، الإنساني في أوساط طلابنا والعمال.

***

في الشمال تحركت قوى كثيرة معارضة لحكم الإمام، وزعت المنشورات، وانتفضت بعض القبائل في خولان والقبيطة واليوسفيين، ووصل بعض زعمائها إلى عدن، وكان أبرزهم سنان أبو لحوم، وعلي بن علي الرويشان، وأحمد علي الزايدي، ومحمد أحمد الحباري وعلي أبو لحوم.

ومن القاهرة وصل الأستاذ أحمد محمد نعمان فاستقبل استقبالاً شعبياً كبيراً. وبينما كان المنتظر أن يقود الجماهير المعارضة للإمام ويدعو إلى دعمها، إذا به يتبنى الدعوة لإنشاء مدرسة كبيرة، هي كلية بلقيس.

وقد عارضه كثيرون، وأنا منهم، وقلنا: كيف تدعون الناس في الأربعينيات إلى الثورة واليوم، وفي بداية الستينيات والناس يستجيبون دعوتكم، تتخلون عنهم وتبدءون الدعوة لفتح المدارس؟ وكان خلافاً مؤسفاً سخيفاً، وقد أمرت السلطات البريطانية بإبعاده من عدن بعيد وصوله.

أما أنا فلعل صدور كتاب «كنت طبيبة في اليمن» الذي ترجمته من الفرنسية للدكتورة كلودي فاين في تلك الفترة، قد زاد من حنق الإمام في تعز وغضبه.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ أمر الحاكم البريطاني جونستون بإبعادي من عدن، فغادرتها إلى القاهرة. وقد كرّمني إخواني بوداع مؤثر شارك فيه العشرات وربما المئات من الطلاب والعمال والمواطنين. وعينني المؤتمر العمالي مندوباً له لدى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بالقاهرة.

وكانت أوراق تعييني تلك التي قدمتها إلى الأستاذ محمد أسعد راجح، الأمين العام، أول أوراق اعتماد. حملت مثلها بعد ذلك الكثير إلى رؤساء الدول في عواصم كثيرة في رحلة الغربة الطويلة.

وفي القاهرة تمكنت، إلى جانب عملي في اتحاد العمال العرب، من المشاركة في اجتماعات المعلمين العرب، والمحامين العرب. وقمت بزيارات نقابية لمعظم العواصم العربية، ولموسكو وبرلين وبلغراد ولندن وروما.

توضيح من محسن العيني

■ وردنا من سفير اليمن لدى الولايات المتحدة السيد محسن العيني، التوضيح الآتي:

«كنت في غياب لمدة اسبوعين ولما عدت فوجئت بأن «الحياة» نشرت في عدد ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٩٤ خبراً عن تشكيل قيادة حزب البعث في اليمن، وبأن اسمي بين الاسماء. لذلك اوضح اولاً انني تركت العمل الحزبي منذ ثلاثين عاماً، وثانياً ان العمل السياسي محظور على من يعمل مثلي في السلك الديبلوماسي».

(«الحياة» ١٠/٨/١٩٩٤)

لست مرشحاً في قيادة البعث اليمني

● من محسن العيني - سفير اليمن في واشنطن

عدت الى واشنطن بعد غياب اسبوعين، وعلمت انه قد نشر خبر في صحيفة «الشرق الاوسط» عدد 29 يوليو (تموز) عام 1994، عن تشكيل قيادة مؤقتة لحزب البعث في اليمن، وطرح اسمي ضمن اسماء المرشحين للمشاركة في تلك القيادة.

وقد فوجئت بذلك، فقد ابتعدت عن كل عمل حزبي لاكثر من 30 عاماً، كما ان العمل الحزبي محظور على العاملين في السلك الدبلوماسي، الذين تتحدد مهمتهم في تمثيل الدولة اليمنية لدى الدول التي يعملون فيها، وليس تمثيل اية مصالح أخرى ضيقة، سواء كانت حزبية او غيرها، ومن ثم يهمني ان انفي صحة ذلك او معرفتي به، او موافقتي عليه في حالة ترشيح اسمي من جانب اي طرف او شخص آخر.

(«الشرق الأوسط» ١١/٤/١٩٩٤)

وكنت في نشاطي وعملي لا أفرّق بين قضايا الجنوب وقضايا الشمال، وقضايا الوطن العربي بصفة عامة.

ورغم انشغالي بالاتصال المستمر بالصحافة والمنظمات العمالية والشعبية والشخصيات المستنيرة، فقد أوليت اهتماماً خاصاً تسهيل دراسة الكثيرين من أبناء جنوب اليمن وشماله، وحصولهم على المنح الدراسية في المعاهد العربية والأجنبية.

كان الإمام أحمد تظاهر بالانضمام إلى نوع من التحالف مع مصر والسعودية من جانب، ومصر وسوريا بعد وحدتهما من جانب آخر. وكانت القاهرة، وهي تواجه حلف بغداد وقضايا الصراع مع الدول الاستعمارية، قد اختارت مجاملة الإمام ومراضاته، وعدم السماح لليمنيين الأحرار بالنشاط الذي تعودوه في سنوات الثورة المصرية الأولى.

وبانفصال سوريا تشجّع الإمام أحمد وتمرد على القاهرة، وأنشد قصيدته الشهيرة، ضد الاشتراكية:

«وأخذ مال الناس بالحرام

جريمة في شرعة الإسلام» إلخ...

فرد عليه الرئيس جمال عبدالناصر بخطاب في عيد النصر ببورسعيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، وانتقد بشدة «هؤلاء الذين يهاجموننا شعراً ونثراً».

وكانت هذه هي الإشارة للمعارضة اليمنية بالقاهرة، «الساحة اليوم أمامكم واسعة».

سمعت خطاب الرئيس عبدالناصر وأنا في مهمة نقابية في طرابلس الغرب بليبيا، فعدت إلى القاهرة.

كان الدكتور عبدالرحمن البيضاني قد دعا الأخوة أحمد محمد نعمان، ومحمد محمود الزبيري وأحمد عبدالرحمن المعلمي، ومحمد علي الأكوع، ومحمد أحمد نعمان وغيرهم من كبار اليمنيين الأحرار في القاهرة، للاجتماع في منزله، وقال لي الأستاذان النعمان والزبيري عند وصولي إلى القاهرة إنه قال لهم: «لقد سمعتم خطاب الرئيس. وعلينا أن ننظم أنفسنا». وقد اختاروه أميناً عاماً للاتحاد اليمني.

وقد أبديت معارضتي على الفور، وقلت: منذ متى كان البيضاني معارضاً للإمام؟ وهل من الحكمة أن تعطوا القيادة لشخصية لم يسبق لها العمل في صفوف الأحرار؟ فقالوا: «لقد فهمنا أن هذه هي رغبة القاهرة».

فقلت: إن القاهرة لا تعرف اليمن واليمنيين جيداً. ومن حقنا أن نراجعها ونناقش الموضوع، ونحن أعرف منهم باليمن وظروفها.

وبالفعل اجتمعنا بعدد من المسئولين المصريين وحاولنا مراجعتهم. وطال الأخذ والرد. ولعلّ الاستاذ أمين هويدي يذكر ماجرى في تلك المرحلة وقد أشار إليها في بعض كتاباته.

وفوجئنا بهم يقدمون الدكتور البيضاني في مؤتمر صحافي كزعيم أوحد للقضية اليمنية، ويصبح المتحدث في إذاعة «صوت العرب»، والكاتب في مجلة «روز اليوسف».

وقد حاول الطلاب اليمنيون في القاهرة الاعتراض، وأوصلوا ملاحظاتهم إلى الجهات المسؤولة. وجاءت أيضاً من داخل اليمن الاعتراضات والملاحظات على ما كان يذيعه ويكتبه، ولكن دون جدوى. فلزم الجميع الصمت.

شخصياً، تفرغت للعمل النقابي اليمني والعربي. ونقلت مكتبي إلى بيروت، وتظاهرت بعدم اهتمامي بما يجري في القاهرة. وظللت اتنقل بين بيروت والقاهرة.

وأعترف بأن الدكتور البيضاني لم يسئ إليّ، بل حاول هو وبعض العاملين معه إقناعي بالتعاون معه.

وقد بنيت ترددي على الأسباب الآتية:

١ـ ليس من حق القاهرة أن تتدخل في تفاصيل عملنا، وأن تفرض علينا أشخاصاً في أي موقع. ومعايشتي للعمل العربي في القاهرة خلال السنوات الأخيرة أقنعتني بأن القاهرة لم تكن دائماً على صواب في معالجتها للقضايا العربية، في السودان وسوريا ولبنان وأقطار عربية أخرى، رغم نياتها الطيبة وغاياتها السامية. إن بعض العاملين في الأجهزة مخلصون وصادقون ومتحمسون، ولكن تنقصهم المعرفة الدقيقة بما يجري هنا وهناك.

٢ـ قد تكون القاهرة مخدوعة بالدكتور البيضاني، وقد يكون هو لا يزال على ولائه للإمام بحكم عمله مستشاراً وقائماً بالأعمال في السودان وألمانيا. ولم يكن عرف بالمعارضة والعمل في الصف الوطني.

وخوفي فقط أن نكون قد زكيناه وسايرنا القاهرة دون رويّة، ويقع المحذور.

٣ـ بعض أحاديثه في «صوت العرب»، وكتاباته في «روز اليوسف» أثارت في نظر

البعض مشاعر طائفية ومذهبية تتنافى مع ما دأب الأحرار في كتاباتهم وأدبياتهم من حرص دقيق على الوحدة الوطنية.

وفي إحدى زياراتي للقاهرة تناولت العشاء مع العقيد محمود عبد السلام الذي كان واحداً من المسئولين المهتمين والمختصين باليمن، فقال لي: «إننا الآن نركز على العمل مع الضباط الشبان الذين دربناهم في صنعاء، ونتصل بهم مباشرةً بعيداً عن النعمان والزبيري، كما نتصل بالأحرار والسياسيين. ونتوقع أن تقوم الثورة قريباً.

بعد العشاء توجهت إلى منزل الأستاذ الزبيري وقلت له إن الجماعة يعدون لحركة من وراء ظهر الجميع، وعلينا أن نباركها، ونتمنى لها النجاح. وخوفنا فقط هو أن يخطئوا أو تفشل.

وكتبنا رسالة بهذا المعنى للإخوان بعدن، وطلبنا تنبيه من في الداخل للحذر واليقظة والعمل السليم، وتجنب أي أخطاء تكرر هزائم الماضي ومآسيه.

وقد دخل بالرسالة سراً إلى صنعاء الأستاذ محمد عبدالله الفسيل، وأطلع عليها من يلزم.

وقد فهمت في ما بعد من الرئيس جمال عبد الناصر شخصياً أن أنور السادات، بعد علاج أو عملية جراحية في لندن، قد أمضى أياماً في بون للنقاهة، وأن البيضاني وأفراد عائلته قد اهتموا بالسادات هناك.

وفي القاهرة تجدد الاتصال، وعلمنا أن البيضاني قد أثار اهتمام السادات باليمن وقضيتها بعد هجوم الإمام على مصر وقيادتها واشتراكيتها، وأن السادات طرح الموضوع على القيادة المصرية التي كانت تشعر بالعزلة بعد انفصال سوريا، وبعد ما تعرضت له من تهجمات في مؤتمر شتورا وبالاستعدادات لاحتفال سوريا وأعداء مصر بمرور عام على الانفصال في آخر أيلول (سبتمبر)، وبحاجة مصر للقيام بعمل كبير لاستعادة المبادرة ومواجهة القوى الرجعية التي أدت دوراً في الانفصال.

وهكذا أصبح البيضاني، بدعم السادات، رجل المهمة في اليمن. وقد بالغ البعض في الهجوم على البيضاني، وبالغ هو أيضاً وكثيراً في تقدير دوره وتضخيمه في قضية اليمن، مع أنه لم يبق في السلطة أكثر من ثلاثة أشهر ونصف شهر، من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ إلى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، وهي مدة قصيرة لا تسمح بتحقيق أي إنجازات تذكر، وإن تكن قد تضر.

الفصل الثانى

ثورة سبتمبر

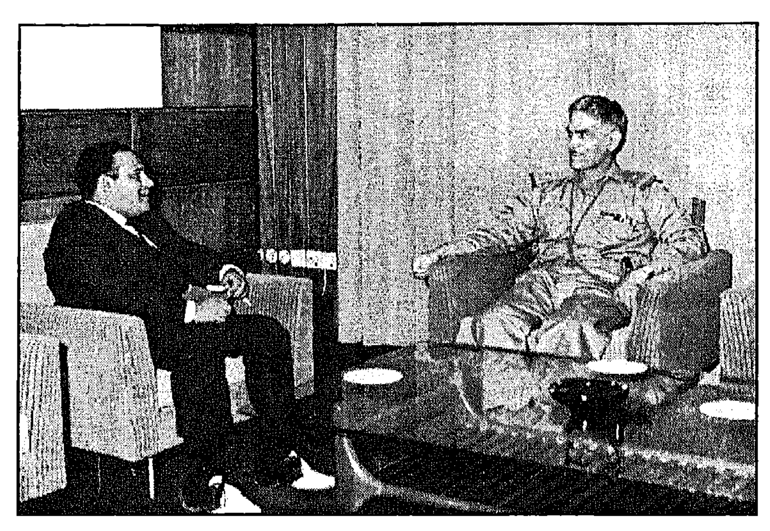
وفي تموز (يوليو) ١٩٦٢ عدت من بيروت للاستقرار في القاهرة، وتزوجت وواصلت عملي في اتحاد نقابات العمال العرب، وكان عليّ أن أقوم بزيارة لدمشق وبغداد للحصول على دعمهما لإثارة قضية الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بنيويورك التي ستنعقد في منتصف أيلول (سبتمبر) المقبل.

وطوال إقامتي في بيروت قبيل الثورة، لن أنسى ما لقيته من رعاية وعون وتشجيع من عدد كبير من الأصدقاء أبرزهم منح الصلح، ميشال أبو جوده، شفيق الحوت، جبران مجدلاني، كمال ناصر، عبد المحسن أبو ميزر، محمد خير الدويري، عبد الرحمن حنيف، وليد عوض، بشير الداعوق، وغيرهم...

مات الإمام أحمد في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ وغادرت القاهرة بعد يوم أو يومين إلى دمشق ومنها إلى بغداد حيث التقيت وزير خارجية العراق السيد هاشم جواد الذي وعدني بترتيب موعد لي مع اللواء عبد الكريم قاسم خلال أسبوع وأعدّ لي اتحاد عمال العراق برنامج لقاءات وزيارات.

وبينما كنت أتناول العشاء ضيفاً على اتحاد عمال العراق مساء الجمعة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، إذا بسيارة اللواء عبد الكريم قاسم تصل لتنقلني لمقابلته في وزارة الدفاع حيث كان يقيم ويعمل.

وقد ذكر لي أن ثورة قامت في اليمن، وأسمعني ما سجلته وكالة الأنباء العراقية من بيانات أذاعها راديو صنعاء، بينها بيان بتشكيل الحكومة التي عُينت فيها وزيراً للخارجية.



مع الزعيم عبد الكريم قاسم.

وبقيت مع اللواء قاسم إلى ساعة متأخرة من الليل وهو يحدثني عن ثورة العراق، والخلافات المؤسفة التي حصلت، وبخاصة بينه وبين اللواء عبد السلام عارف، ونصح اليمنيين بأن يوحدوا صفوفهم، وألا يسمحوا للخلافات بأن تفرقهم مهما تكن الأسباب. ووعد بدعم العراق للثورة اليمنية والاستعداد لتقديم المساعدات.

كان حزيناً وصافياً وصريحاً ويشعر بالعزلة والوحدة والوحشة. وقد أهدى إليّ مجموعة خطاباته واستعرض بعضها، وأشار إلى الفقرات التي صفق لها المستمعون. وتحدث عن الموت والعنف الذي يتعرض له المسئولون في العراق. ولما تمنيت له طول العمر، قال: «الأمور بيد الله. وقد قتل الإمام علي وغيره من عظماء الرجال».

وعند مغادرتي لمكتبه، لاحظت اندفاع مصورين وصحافيين، فالتفتّ مباشرة إليه وقلت له: سيادة الزعيم، أرجو إعفائي من أي مواجهة معهم، أو حديث. فلا أرغب في ممارسة أي عمل... بمجرد خبر في الإذاعة عن تعييني وزيراً للخارجية. فوافق، وكنت أشعر أنه كان يعتزم إعلان اعتراف العراق بالجمهورية اليمنية.

وقد فعلت هذا رغبة مني في تفادي إثارة أي حساسية مع القاهرة التي لا شك في أنها تحرص على أن تكون أول دولة تعلن الاعتراف بالثورة والجمهورية في اليمن، وكان الخلاف على أشده بين القاهرة وبغداد.

صبيحة السبت ٢٩ أيلول (سبتمبر) غادرت الفندق في طريقي إلى مطار بغداد. وفي الطريق سمعت صوتاً يناديني، فطلبت من سائق السيارة أن يتوقف. وفجأة ينزل من إحدى الأشجار علي صالح السعدي، وسريعاً يقول لي: «لقد سمعت حديثك مع بعض الصحافيين. أرجو أن تتوسع معهم في مطار بغداد وفي بيروت وتتحدث عن الديمقراطية، وتتوسع في شرح أهداف الثورة اليمنية وقد سمعتها، وهو ما نريده للأقطار العربية كلها».

فقلت له: يا مجنون، المفروض إنك مختف. كيف تغامر هكذا؟ قد يلحظونك ويعتقلونك. وكان هذا آخر لقاء لي مع علي صالح السعدي.

وكان المهندس عدنان القصاب قد مر عليّ قبل يومين أو ثلاثة في أحد فنادق بغداد، ورافقته إلى دار الأستاذ إبراهيم حسيب المفتي والد مازن المفتي، وتناولنا الغداء مع علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب. وتحدثنا عن ظروف اليمن بعد وفاة الإمام أحمد، واحتمال اندلاع الثورة في أي لحظة. وفهمت منهم أن العراق أيضاً مقبل على تغيير، وأن الحزب يعد نفسه للقيام بحركة، وقد طلبوا مني إبلاغ القيادة القومية ومن يلزم بهذا (١).

***

وفي بيروت أجريت اتصالاً مع السيد فيليب تقلا وزير الخارجية، وهاتفياً مع دمشق، واطمأننت إلى استعداد البلدين للاعتراف بالحكومة الجديدة في صنعاء.

وفي مطار بيروت، كان معي الأستاذ معروف سعد وعدد كبير من الأصدقاء، وأنا في طريقي إلى القاهرة، فوجئت بوصول الأمير سيف الإسلام الحسن من نيويورك في طريقه إلى المملكة السعودية، وكان أعلن نفسه إماماً على اليمن، ظناً بأن البدر قد مات تحت أنقاض قصره، كما كان أشيع.

وكنا في ركنين متباعدين في المطار، وقد ذكر للصحافيين أنه سيقضي على الثوار بمجرد وصوله إلى الحدود اليمنية. وقد رددت على هذا القول بأن من يحاول أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء هو كمن يحاول أن يشد الشمس من كبد السماء.

وقد ردّدت هذا التصريح إذاعة لندن بعد ذلك. وقد كان معتمداً على الدعم

---

(١) انظر كتاب، «عراق ٨ شباط ١٩٦٣» حوار الدكتور علي كريم سعيد مع طالب شبيب، ص ٢٢٧.

السعودي في قيادته لمقاومة الثورة والجمهورية. وعندما ظهر أن البدر لا يزال على قيد الحياة، سهل على المملكة السعودية الادعاء أنها تؤيد النظام «الشرعي» الذي كان قائماً بعد وفاة الإمام أحمد.

وفي القاهرة نظم الطلاب اليمنيون حفلاً كبيراً في نقابة الصحافيين، وكانوا يفيضون بهجة وحماسة وتفاؤلاً، وقد تحدثت إليهم واقترحت أن يعود كبارهم والمتقدمون في دراستهم إلى اليمن، وينتشروا في قراهم ومناطقهم ويشرحوا للمواطنين معنى الثورة والجمهورية، وما عانته اليمن في ظل الحكم الإمامي من تخلف وظلم.

وقلت لهم إن ظروف اليمن تستدعي بذل كل الجهود وحشد كل الطاقات. وقد



مع الرئيس أنور السادات.

أبدوا استعدادهم للعودة، وشكلوا لجنة لاختيار من يسافر منهم على دفعات طبقاً لظروف الطيران.

وقد سافرت معي مجموعة منهم: الدكتور قاسم سلام، محمد أحمد الصايدي، عبد الجليل سلمان، عوض العولقي، سيف أحمد حيدر، يحيى الشامي. ويؤسفني أنهم أرغموا على العودة إلى القاهرة بمجرد مغادرتي صنعاء إلى الأمم المتحدة. وصدرت تعليمات مشددة بمنع سفر الطلاب إلى اليمن بعد ذلك، وإذا تحجج البعض بالحزبية فالجميع يعرفون أن الذين عادوا لم يكونوا من حزب معين.

وقد أصبحت الحزبية هي النغمة التي سادت وحوربت باسمها القوى الوطنية والعناصر المثقفة في السنوات الأولى للثورة.

وقد اجتمعت في القاهرة بالدكتور جون بادو سفير أميركا وبسفيري بريطانيا وإيطاليا وبعدد من الشخصيات العربية ورجال الصحافة. زرت السيد أنور السادات في مكتبه بمجلس الأمة.

***

وفي مساء الثلاثاء الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ توجهت للمرة الأولى إلى كوبري القبة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، فاستقبلني السيد سامي شرف مدير مكتبه وانزعج عندما شاهد «أزراز جاكتتي» وهي تكاد تسقط، وطلب من مساعديه أن يعملوا فوراً على تثبيت هذه الأزرار قبل الدخول على الرئيس. وقد حدث هذا لأن «جاكتتي» اشتبكت بخطاف باب السيارة عندما حاولوا فتحها لي عند الوصول، ولم أكن قد تعودت أن يفتح لي أحد باب السيارة!

وفي أثناء تثبيت الأزرار شاهدت في القاعة المتصلة بالمكتب عدداً من المهندسين العسكريين وهم عاكفون على خرائط وعيونهم حمراء، والسهر بادٍ على وجوههم وكذلك الإرهاق، وهم يحاولون وضع خريطة لليمن.

وقد بادرني سامي شرف بالسؤال عن سبب عدم اعتراف اللواء عبد الكريم قاسم بالجمهورية في اليمن، وقبل أن أجيب، قال: «إن معلوماتنا أن قاسم غير راض عن الثورة، لأن السلال في نظره شيوعي، والبيضاني ناصري، والعيني بعثي ...».

وقد تأثرت وأدركت خطر وخطأ المعلومات التي ستكون أمام الرئيس وهو يعالج قضية اليمن.

وقد استقبلني الرئيس في مكتبة بالدور الأرضي في منزله، وتبسّط معي في الحديث، وشجعني على أن أقول كل ما في نفسي.

وقد بدأت بما سمعته من السيد سامي شرف، وقلت للرئيس إنني أعلم موقف القاهرة من البعث، وإن المصريين إذا كانوا مقتنعين بأن بعض المسئولين اليمنيين بعثيون، وأن الثقة مفقودة، فإن الأمور لن تسير كما ينبغي، وقلت إننا نؤمن بالأمة العربية الواحدة وبالديموقراطية والاشتراكية والعدل الاجتماعي، وإننا نفهم جيداً أن هذه هي أهدافه وأهداف ثورة مصر وأهداف الثورة العربية كلها. وأن الخلاف مع سوريا والحساسيات التي نشأت مع بعض الشخصيات الحزبية لا يجوز أن تعزل مصر وقائدها عن الشباب العربي في الأقطار الأخرى لمجرد شبهة الحزبية التي قد تكون اتهاماً لا يقوم على أساس صحيح. ومضيت أقول للرئيس إن مصر ينبغي أن يكون صدرها واسعاً وقلبها كبيراً. وأنه يحسن التثبت من المعلومات والبعد عن الحساسيات.

واستأذنت الرئيس في إبداء بعض الملاحظات على الأسلوب الذي بدأت أجهزة الإعلام تعالج به قضية الثورة في اليمن. فذكرت له أن صحف القاهرة قد ذكرت أن هناك فزعاً في بغداد ودمشق وعمان إلخ... من الثورة في اليمن، وأن عبد الكريم قاسم رفض الاعتراف بالجمهورية، وأنه اشترط على وزير خارجية اليمن تأييد العراق في ضم الكويت في مقابل اعترافه بالنظام الجمهوري. والحقيقة هي نقيض هذا كله. فقد أبدى العراق استعداداً للاعتراف، كما أن دمشق رحبت بالثورة واعترفت بالجمهورية. وأنه أيا تكن الأسباب، فليس من المصلحة استعداء الدول العربية واستثارتها.

وقلت للرئيس إنني كنت في القاهرة حين قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢، ولاحظنا كيف أنها أعلنت أولاً أن هدفها هو تغيير القيادة العسكرية فقط ثم الحكومة، ثم ترحيل الملك مع الاحتفاظ بابنه الطفل ملكاً وتشكيل مجلس وصاية، وإن الجمهورية لم تعلن إلاّ بعد سنة، بل إن الثورة تغاضت عن وجود القاعدة العسكرية البريطانية في السويس، وتحالفت مع الملوك والحكام العرب، كل هذا حتى يشتد عودها، وتقوى شوكتها.

هذا في مصر، ولها وزنها وجيشها، وشعبها الواعي، فكيف باليمن وهي على ما هي عليه من تخلف داخلي، وأخطار خارجية محدقة من الشمال والجنوب؟ البدر لم يمت تحت الأنقاض والحسن عائد من أميركا.

إن نجاح الثورة يستدعي عدم استثارة الغير واستفزازه قدر الإمكان، ونجاحها هو الذي سيكون له أثره على الأوضاع في الجنوب وفي الجزيرة العربية كلها.

قلت هذا وأكثر منه دفعة واحدة للرئيس شعوراً مني بالمسئولية نحو بلدي اليمن، ونحو مصر، ونحو الثورة العربية كلها.

وأشهد أنه كان معي مهذباً ورقيقاً، ولم يبد عليه إلا الاهتمام، وحسن الاستماع.

وقال لي: «بالنسبة إلى ما سمعت من سامي شرف، لا تهتم لهذا كثيراً». ثم سأل متى انضممت إلى حزب البعث؟ فقلت: حين كنتم «سمن على عسل» مع الحزب، عندما كنتم تحضّرون لوحدة سوريا ومصر. عندما ارتفعت الشعارات القومية، وعمّت المطبوعات والمنشورات شوارع القاهرة، وحلمنا بتحقيق الوحدة من المحيط إلى الخليج.



مع الفريق حسن العمري والسيد سامي شرف.

قال: «على كل حال خلافنا هو مع القيادات وليس مع الشباب، ولن تجد منا إلا كل عون».

فقلت: يا سيادة الرئيس وحتى القيادات لا تكنّ لكم إلا كل الاحترام والتقدير. لقد كنت في دمشق الأسبوع الماضي والتقيت الأستاذ ميشال عفلق والأستاذ صلاح البيطار والأستاذ جمال الأتاسي وغيرهم. وزرتهم في دار صحيفة «الجماهير» وسمعت منهم، وعرفت أنهم فصلوا من الحزب رفيق العمر أكرم الحوارني؛ لأنه هاجم الرئيس جمال عبد الناصر وقال ما لا يجوز أن يقال. ألا يكون هذا باباً للمصالحة والتعاون؟

فقال: «هذا صحيح، ولكن إذا قرأت جيداً ما تكتبه «الجماهير»، ستجد أنه لا تزال هناك بعض الغمزات من وقت إلى آخر».

فقلت: يا سيادة الرئيس نتمنى أن يتسع صدرك وأنت قائد هذه الأمة، لبعض السخافات والتفاهات.

وقلت للرئيس: في مكتب سامي شرف، رأيت المهندسين وهم يحاولون وضع خريطة لليمن، مرهقين ساهرين. عيونهم محمرة. هذا المشهد أنا وحدي الذي شاهده. لكن اليمنيين في القاهرة شاهدوا منظراً آخر، ويتحدثون عنه في مجالسهم. في مطار القاهرة خرج الطلاب يودّعون محمد محمود الزبيري زعيم اليمنيين الأحرار وشاعر اليمن وأديبها في طريقه إلى صنعاء، بعد نضال ربع قرن. وجلسوا معه في قاعة المسافرين العاديين، في حين كان الدكتور البيضاني في قاعة كبار الزوار، والأضواء مسلطة عليه، والصحافيون والمودعون وربما كان بينهم السيد أنور السادات. فمن هو هذا البيضاني في نظرهم بالمقارنة مع الزبيري؟ وبدأ الإحساس في أوساطهم، كأن القاهرة تكرس البيضاني زعيماً لليمن!

أنا متأكد يا سيادة الرئيس أنك لا تعرف هذا، وأن السادات نفسه ربما لم يفكر فيه. وأنها مجرد مصادفة. الرجل معروف في مكتب أنور السادات، ففتحوا له الصالون، والزبيري متواضع لم يهتم أو يسأل، وجلس بين الطلاب في القاعة مع غيره من المسافرين.

وهكذا قضايا كثيرة تافهة غير مقصودة في حياتنا العربية تترك أثرها بينما أمور مهمة وتضحيات تظل مجهولة.

وقد ختم الرئيس المقابلة بقوله: «على كل حال، أنت الآن مسافر إلى اليمن، توجّه على بركة الله، واطّلع على الأحوال هناك وسنراك عند عودتك».

***

وكانت وصلتني برقية بتوقيع الرئيس عبدالله السلال يطلب فيها التوجه إلى نيويورك لرئاسة وفد اليمن إلى الدورة السابعة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وأن أعضاء الوفد وأوراق الاعتماد في الطريق.

ورغم أني أحسست بعدم الترحيب بوصولي إلى صنعاء، فقد أصررت على التوجه إليها أولاً، وقد ذكرت هذا للرئيس عبد الناصر.

وفي الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ قامت بنا الطائرة إلى الحديدة حيث التقيت هناك اللواء حمود الجايفي وزير الدفاع، والعقيد الرعيني وعدداً من الضباط، وقد أبدوا تبرمهم وسخطهم للقرارات الجديدة التي جعلت من الدكتور عبد الرحمن البيضاني وزير الاقتصاد ليس نائباً لرئيس الوزراء فقط، بل نائباً للقائد العام للقوات المسلحة.

وسبب سخطهم أنه مدني والمنصب عسكري، وأن هذا امتهان للقوات المسلحة اليمنية.

وبعد الظهر، وصلت إلى صنعاء وتوجهت مباشرة مع الشهيد علي محمد الأحمدي وغيره من الوزراء الجدد الواصلين إلى قيادة الجيش لمقابلة الرئيس عبدالله السلال.

وقد هالني أن وجدته في مكتب صغير، وقد طالت لحيته ويبدو عليه السهر والإرهاق، وحوله عدد من رجال الثورة منهم الشهيد علي عبد المغني والأخوة عبدالله جزيلان وعبد اللطيف ضيف الله وغيرهم من الضباط والجنود والمراجعين: هذا يتحدث بالتلفون وذاك يطالب بمسدس وثالث يرفع صوته في حديث جانبي مع آخر، وضجة وفوضى وإرهاق مما يحول دون هذه القيادة الشابة والتفكير الهادئ والعمل المثمر.

فاقترحت على الفور عقد جلسة لمجلس الوزراء لتنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتحديد سياسة البلاد الداخلية والخارجية. وقد قوبل اقتراحي بالفتور وعدم الاهتمام، وقال الرئيس السلال: «لا فائدة من كثرة الاجتماعات»! فقلت له: وكيف إذن ستسيّر أمور البلاد؟ عندها قال: «على كل حال اتصلوا

بالدكتور البيضاني واجتمعوا». وقد أصررت على حضوره باعتباره رئيس الوزراء، فوعد إن سمح له الوقت.

وفي القصر الجمهوري الذي كان يغص بالداخلين والخارجين، التقينا الدكتور عبد الرحمن البيضاني فأبدى تردداً في عقد جلسة لمجلس الوزراء. وبعد إلحاح شديد وافق على الاجتماع، ولعل وجود مندوبي وكالة «أنباء الشرق الأوسط» المصرية ومصوّريها الذين وصلوا معي قد شجع على عقد هذه الجلسة الأولى لمجلس الوزراء.

ولم يحضر السلال رئيس الوزراء، ورأس الاجتماع الدكتور البيضاني الذي اقترح أن يقتصر البحث على ما يطرحه وزير الخارجية، نظراً إلى ضرورة سفره السريع إلى الأمم المتحدة.

وقد عرضت على المجلس بعض ما دار في مقابلتي مع الرئيس جمال عبدالناصر واللواء عبد الكريم قاسم في بغداد وما بحثته مع عدد من سفراء الدول الكبرى في القاهرة، كما شرحت فهمي لسياسة الجمهورية كما جاءت في مبادئ الثورة وبيانها الأول. وأبديت استيائي من بعض التصريحات المرتجلة التي تصدر من بعض المسئولين وتتصل بالسياسة الخارجية. فقد سمعت بعض التصريحات التي تهاجم المملكة السعودية وتهدد بإرسال «المجاهدين» افواجاً لتحرير عدن والجنوب. وطالبت بالتروي وضبط النفس، وعدم استعداء الغير علينا واستفزازهم ضد ثورتنا في أيامها الأولى.

وقلت إن علينا ان نركّز على الوضع الداخلي، وعلى نجاح الثورة وازدهار البلاد، وتثبيت الجمهورية. ويجب أن يكون هذا همنا الأكبر. أما إثارة الآخرين واستعداؤهم واستفزازهم فذلك كله ما سيوفر للرجعية الداخلية المعادية للثورة العون والدعم بل والتبني.

وأشرت إلى موضوع الطلاب اليمنيين في الخارج والفائدة من عودتهم، وكذلك من يستطيع من العمال في عدن والمهاجرين في البلدان المجاورة، وأن هؤلاء سيؤدون دوراً ايجابياً في قراهم ومناطقهم، وأن الجهل المخيم على البلاد والنقص في وسائل الإعلام، يفرضان علينا إلى جانب الاستعداد العسكري والحيطة والحذر، التوجيه والشرح والاتصال الواسع بالجماهير.

وأن محاولة كسب القبائل وولائها والعمل على التفافها حول الثورة قد يكونان أفضل من الاعتماد على القوة العسكرية وحدها.

وقد أيّد المجلس بالإجماع ما عرضته. واقترح الدكتور البيضاني، مبالغة في التأييد، توجيه شكر مجلس الوزراء إلى وزير الخارجية والموافقة على كل أفكاره وسياسته الحكيمة. وأوصى بضرورة التوجّه بسرعة إلى الأمم المتحدة التي بدأت فيها أعمال الجمعية العمومية، للعمل على إبعاد الوفد الملكي الذي كان وصل إلى نيويورك لحضور الدورة واحتلال مقعد اليمن.

***

في الصباح الباكر غادرت صنعاء ومعي على الطائرة عدد من الذين شاركوا في أحداث السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) وأصيبوا إصابات بالغة، ومنهم العقيد حسينى السكري الذي حاول اغتيال البدر وأصيب في قصر البشائر، والمقدم علي أبو لحوم الذي أصيب عند اقتحام دار الاذاعة.

وفي الطريق إلى القاهرة سمعت تفاصيل ليلة السادسة والعشرين من أيلول (سبتمبر) المجيدة وأحداثها وما سبقها وما تلاها.

وقد ذكر لي اللواء عبدالله جزيلان والطيار عبد الرحيم عبدالله، بعد سنوات عدة في القاهرة، أنه كانت لديهم تعليمات بقتلي في صنعاء اذا لم أغادر البلاد في صباح اليوم التالي لوصولي، وأن السيارة المكلفة بهذه المهمة كانت معدة في ساحة القصر الجمهوري، وأن الطيار عبد الرحيم عبدالله حرص على مرافقتي طوال الوقت منذ نزلت من الطائرة حتى عدت إليها في صباح اليوم التالي، من أجل ضمان سفري وعدم تأخري تجنباً لأي مكروه.

والعهدة في هذه الرواية على الأخوين جزيلان وعبد الرحيم.

***

في القاهرة، وفي مساء يوم الجمعة ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ قابلت الرئيس جمال عبد الناصر وعرضت له انطباعاتي عن سير الأمور في صنعاء. ونقلت إليه ما سمعت من تذمّر الضباط في صنعاء والحديدة من تصرفات المسئولين الكبار الذين يحاول بعضهم الظهور كأنه وحده محل ثقة القاهرة وسبب دعمها. وذكرت ما سمعته وشاهدته من تهوّر وطيش وتصرّفات تتعارض مع أي شعور بالمسئولية نحو اليمن وثورتها وظروفها، ونحو مصر وجيشها وزعيمها.

وركّزت على أجهزة الإعلام اليمنية والمصرية، وأسلوب معالجة العلاقات مع الدول العربية والأجنبية، وضرورة التفكير في أسلوب مواجهة الصعاب التي تعترض طريق الثورة. وهل العنف وحده هو الأسلوب الوحيد؟

وقد رأى الرئيس أن أبحث في الموضوع مع السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة آنذاك والمختص بالشؤون اليمنية. وقد اتصل به في منزله وأخبره أني سأزوره في المساء عينه رغم أن الساعة كانت متأخّرة وذلك لأنني سأغادر القاهرة إلى نيويورك صباح اليوم التالي.

وفي منزل السادات بالهرم حاولت أن أدلي بكل ما عندي من معلومات وملاحظات وأفكار، وكرّرت ما ذكرت للرئيس في المقابلتين، وله في مقابلة سابقة، وما تجدّد من انطباعات عمّا يجري في صنعاء. فقال لي: «يبدو أنك منزعج، أريدك ان تطمئن إلى أننا نعدّ لكل أمر عدّته، ولكلّ احتمال ما يلزم. هذه القبائل ينبغي ألاّ تزعجنا. ألا تعرف أننا الآن في سبيل إرسال «الصاعقة» إلى اليمن؟ إننا ندرّب جنود الصاعقة على أكل الثعابين. فمن يستطيع الوقوف أمامهم؟

فقلت له يا سيدي إنهم سيواجهون قبائل شرسة هي جزء من الصخر، من الجبل، قبائل في بعض المناطق الثعابين عندها فاكهة. وقد ابتسم وقال: «يبدو أنك تجيد النكتة أيضاً». فقلت له كم كنت أتمنى لو كان الأمر مزاحاً. على كلّ حال لقد قلت ما عندي بكل أمانة، والبقية على الله ثم عليكم.

وصلت إلى نيويورك في اليوم عينه الذي وصل فيه الرئيس أحمد بن بلا لتقديم الجزائر إلى الأمم المتحدة في بداية عهد استقلالها الجديد.

وكانت مهمتنا صعبة، لأن الوفد الملكي سبقنا واحتل مقعد اليمن في الجمعية العمومية التي بدأت في منتصف أيلول (سبتمبر)، أي قبل ثورتنا بعشرة أيام. كما أننا بدون وفد دائم في نيويورك، فقد كان وفد الجامعة العربية هو الذي يحمل اسم وفد اليمن، وذلك ليتمتع بالحصانة الدبلوماسية.

وقد اعتذر لنا السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية في أدب جم عن أي تعاون من ممثل الجامعة السفير كامل عبدالرحيم، لأن عدداً من الدول العربية لم تكن قد اعترفت بالنظام الجمهوري، والأمين العام لا يريد أن يزج بجامعته في قضايا لا تزال محل خلاف ونزاع.

وقد بادرت على الفور إلى الاستعانة بالشبان اليمنيين الذين يدرسون أو يعملون بالولايات المتحدة، أمثال أحمد قائد بركات، وأحمد عبده سعيد، وعلي عبده سيف، ويحيى جغمان. وعمل معنا في تلك الفترة الدكتور عدنان ترسيسي، والأخ مسلم شموط الذي كان يعمل قبل ذلك في مكتب الجامعة العربية

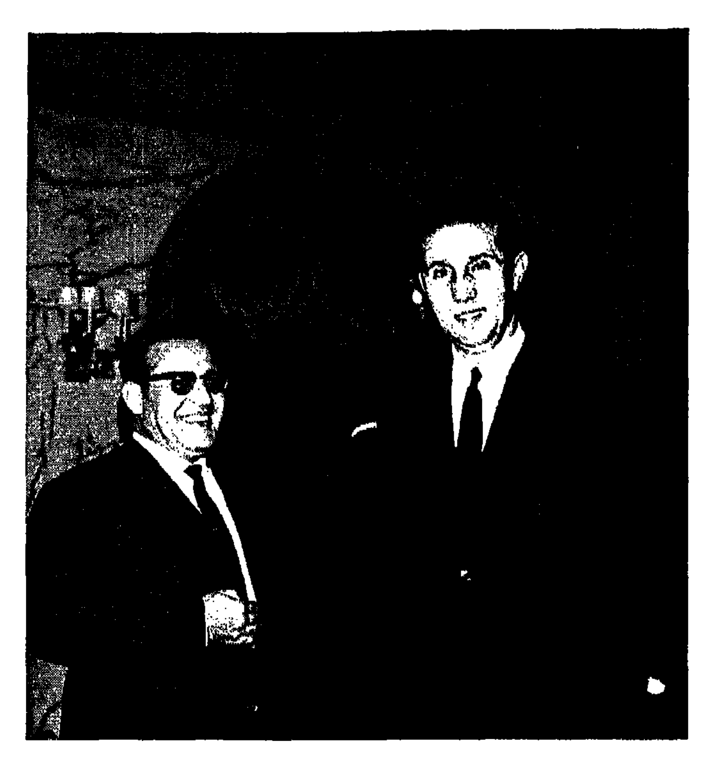


مع السفير كامل عبد الرحيم ممثل الجامعة العربية بالأمم المتحدة.

بنيويورك. وكان هؤلاء فريقاً ممتازاً ممتلئاً حماسة ونشاطاً وإخلاصاً، وقد أجرينا اتصالات واسعة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومع جميع وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، وشرحنا شفاهاً، وفي بيانات ومذكرات، ما عانته اليمن من ظلم وتخلف وعزلة وحرمان، وما قام به الشعب اليمني من نضال طوال ربع قرن حتى تمكن من إعلان الجمهورية، وما ينتظرنا من أعمال ومشاق لنرفع مستوى المعيشة، ونحطم العزلة، ونعيد بناء الدولة والحياة التي تتفق مع تطور العالم في النصف الأخير من القرن العشرين.

وقد بذل الرئيس بن بلا جهوداً مشكورة مع عدد من رؤساء الدول والوفود التي كانت في نيويورك.

وقد دعاني إلى العشاء إلى مائدته الرئيسية، وكان معنا الأمير فيصل الذي كان حينها رئيساً للوفد السعودي، والدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر ورئيس وفدها. وكان الملك فيصل - الأمير حينئذ - معتدلاً ويفكر في حل للنزاع وإيقاف



مع الرئيس احمد بن بلا.

للتدخل. وقال: «إذا لم يكن هناك تدخل خارجي، ولم يكن النظام الجديد معادياً للسعودية فلا يوجد سبب للخلاف».

ويعلل البعض تشدده بعد ذلك عندما عاد إلى بلاده، بتصريحات بعض المسئولين في صنعاء وتحديهم.

وقد استطعنا في نيويورك الحصول على اعترافات الكثير من الدول، وتركنا انطباعاً جيداً في أوساط الأمم المتحدة، وضيّقنا الخناق على الوفد الإمامي الذي لم تكن له قضية يستطيع الدفاع عنها. رغم أن صنعاء قاطعتنا تماماً، فلم تزوّدنا أي معلومات أو توجيهات، والبرقيات النادرة التي وصلتنا كانت تعالياً وتجاهلاً وتثبيطاً.

يوم الخميس الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» خبراً من صنعاء يشير إلى تسلّم الرئيس عبدالله السلال رئاسة الجمهورية، وتعيين الدكتور عبدالرحمن البيضاني نائباً لرئيس الجمهورية ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للخارجية، وتعييني أنا مندوباً دائما بالأمم المتحدة.



مع الدكتور محمود فوزي.

أزعجني هذا الخبر، لا لأنني أبعدت من منصب وزير الخارجية، فمندوب بالأمم المتحدة في مثل تلك الظروف أفضل وأسهل، ولكن لأن الطريقة والأسلوب اللذين تم بهما اختيار أول رئيس للجمهورية في اليمن لا يبشر بخير، ولا يوحي أننا في طريقنا لإنشاء دولة نظام وقانون، ولا أننا سنلتزم أي أسلوب ديموقراطي أو شعبي. فكما فوجئت بالخبر وأنا وزير الخارجية فوجىء به غيري. ولماذا؟ وهل كنا سنتردد في الموافقة على اختيار السلال لرئاسة الجمهورية؟.

هذا أولاً، وثانياً لأن الدكتور البيضاني تولى نيابة رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة، وهو ليس عسكرياً إضافة إلى وزارة الخارجية، وقد دلت تصريحاته على تهوّر واندفاع وانفعال وعدم حكمة وتقدير للمسئولية.

وثالثاً لأنه ليس من اللائق أن يطلع وزير خارجية على إعفائه من عمله في صحيفة وهو في مهمة خارجية. فهل استكثروا إبلاغي برقياً بهذا التغيير؟

قد تكون ظروفهم ومتاعبهم الداخلية دفعتهم إلى هذا التصرف، ولكني أعترف بأن أحلامي ببناء دولة اليمن الحديثة قد اهتزت. وأن آمالي في تكوين الإدارة العصرية التي نباهي بها الغير قد تزعزعت. وأن تصوراتي أن متاعب اليمن ليست إلا عارضة واستثنائية، قد ضعفت. وأن الفوضى والارتجال والتهور والطموحات والتنافس والتهافت هي التي تسيطر على مسرح الحياة السياسية الجديدة في اليمن.

وقد حزمت حقيبتي، ودون استئذان من صنعاء، غادرت نيويورك إلى القاهرة، وفي مطارها رفضت دخول قاعة كبار المسافرين، ووقفت بين المسافرين العاديين. واعتذرت للمستقبلين والصحافيين، ورفضت ركوب السيارة الرسمية، وتوجهت بسيارة أجرة إلى شقتي التي كانت تقيم فيها عائلتي منذ ما قبل الثورة.

وأرسلت تقريراً شاملاً بكل أعمالي خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) ومعه استقالتي النهائية من كل عمل. وأكدت رغبتي في العيش بعيداً عن كل مسؤولية كما كنت طالباً ونقابياً، فهذه الأساليب الجديدة لا أستسيغها ولا أرضاها.

لم أكن منفعلاً لما حل بي وحدي، ولكني كنت مشفقاً على الثورة واليمن، إذ في الوقت عينه وصل إلى القاهرة، إبعاداً، عدد كبير من رجالات اليمن بينهم القاضي عبدالرحمن الأرياني، واللواء حمود الجايفي، والشيخ محمد علي عثمان، والشيخ يحيى منصور، والسيد أحمد المروني وغيرهم.. بحجة تقديم شكوى إلى الجامعة العربية.

حدث كل هذا التصدع في الصف الجمهوري في الوقت الذي يرص فيه الملكيون صفوفهم، وينظمون أنفسهم لمقاومة مسلحة طويلة. وسيأتي اليوم الذي يتساءل فيه الناس: لماذا طالت سنوات الفوضى والحرب في اليمن؟

لم أكد أمضي في القاهرة يوماً حتى جاءتني برقية الرئيس السلال يطلب مني سرعة العودة حالاً إلى الأمم المتحدة ومواصلة العمل. ويحملني مسئولية أي نجاح للملكيين في الأمم المتحدة.

ومن رئاسة الجمهورية بالقاهرة أكدوا ضرورة العودة فوراً إلى الأمم المتحدة.

فعدت إلى نيويورك لأنغمس في عمل مضن واتصالات لا نهاية لها، ومحاولات لكسب تأييد الوفود حتى يمكن استبعاد الوفد الملكي الذي لا يزال يمثل اليمن في الجمعية العمومية وفي جلسات لجانها المختلفة.

ومع اقتراب موعد نهاية الدورة السابعة عشرة كثفنا نشاطنا مع أعضاء لجنة أوراق الاعتماد.

وإذا كان المفروض أن يتم بت أوراق اعتماد وفود الدول في أول الاجتماعات، فإن العرف جرى في الأمم المتحدة أن تحول أوراق الاعتماد إلى لجنة خاصة تقدم تقريرها إلى الجمعية العمومية في جلستها الأخيرة، عند انتهاء الدورة في أواخر كانون الأول (ديسمبر).



ليفون كاشيشيان مراسل «الأهرام»، أول من اعترف بالوفد الجمهوري في الأمم المتّحدة، كان مكتبه في المبنى الدولي نقطة انطلاقنا. عندما قدم نفسه للأستاذ نعمان قال له: «كنت أظنك اسم جبل في أميركا»، وقد منحته جواز سفر، فكان المسيحي الوحيد في اليمن.

لذلك استطاع الوفد الملكي الذي وصل إلى نيويورك في منتصف أيلول (سبتمبر) عند بدء الدورة أن يحتل مقعد اليمن. وحدث هذا الأمر قبل قيام الثورة بعشرة أيام، واستطاع هذا الوفد أن يشارك في جميع الاجتماعات.

وبقينا طوال الدورة نعمل في أروقة الأمم المتحدة في اتصالات جانبية ومباشرة مع الوفود ومع الأمانة العامة، ولكن خارج الاجتماعات الرسمية.

وفي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢، وبعد اعتراف عدد كبير من الدول وبينها الولايات المتحدة بالنظام الجديد في صنعاء أقرت لجنة أوراق الاعتماد اعتبار الوفد الجمهوري ممثلاً شرعياً لليمن.

ولما كان التقرير سيعرض على الجمعية العمومية في جلستها الختامية وفي ساعة متأخرة من الليل فقد أرسل لي السيد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة يرجو ألا نتعجل الدخول واحتلال كرسي اليمن خلال الجلسة، باعتباره مشغولاً حتى تلك اللحظة بالوفد الملكي، وأن الوفد الجمهوري سيحتل مركزه بعد الجلسة.

ولكني أجبت في إصرار أننا انتظرنا هذه اللحظة ثلاثة أشهر، وأنه في اللحظة التي تقر الجمعية العمومية أوراق اعتماد الوفد الجمهوري ستتوجه فوراً لاحتلال مقاعدنا.

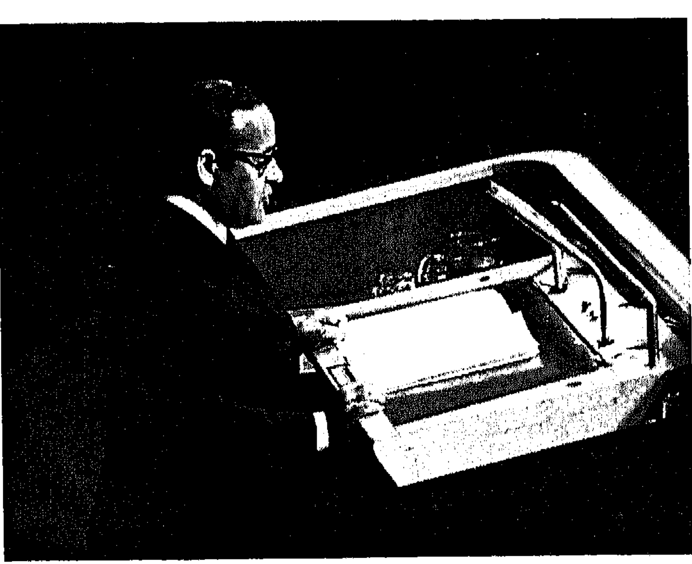
وبالفعل، ما أن نطق السيد محمد ظفر الله خان رئيس الجمعية العمومية لتلك الدورة ورئيس وفد باكستان، أن وفد الجمهورية العربية اليمنية هو الممثل الشرعي لليمن، حتى توجهنا وسط تصفيق حاد من معظم المندوبين إلى مقعد اليمن بينما انسحب الوفد الملكي.

وما أن جلست حتى رفعت يدي طالباً الكلمة، وقد ألقيت خطاباً مؤثراً كنا أعددناه مسبقاً باللغة الفرنسية. كان الخطاب الأول والأخير في تلك الدورة لوفدنا، وقد استعرضت فيه بإيجاز وضع اليمن البائد، وآمال اليمنيين وأحلامهم، ووجهت الشكر إلى كل من تعاطف مع الجمهورية الفتية وأيدها واعترف بها.

وقد وقف مندوبون عن المجموعات العربية والإفريقية والآسيوية والاشتراكية، وألقوا كلمات الترحيب بوفد الجمهورية العربية اليمنية تحت أضواء التلفزيون والمصورين وعدساتهم، وعلى مسمع من الصحافة التي يتكاثر ممثلوها عادة في الجلسة الختامية للجمعية العمومية. وتحوّل الاجتماع وكأنه حفل ترحيب باليمن الجديدة.

وكانت هذه اللحظات خير عزاء لنا حيال كل ما عانيناه من مشاق وما لقيناه من إهمال وتجاهل من إخواننا في صنعاء.

***



أول خطاب في الجمعية العمومية بالأمم المتحدة (كانون الأول ١٩٦٢).

انتهت أعمال الجمعية العمومية، وبدأت عطلة الميلاد ورأس السنة الجديدة. وبينما كانت أميركا تحتفل وتسعد، كنا نحن نعيش في حزن. نفكّر في هذه الحرب التي فُرضت على بلادنا، وهذه القسوة التي تُواجه بها ثورتنا، وهذا العداء الذي يُثار ضد جمهوريتنا.

***

أتذكر في الأسابيع الأولى للثورة، والأمور في صنعاء مرتبكة، والعلاقات متداخلة بين السلال والبيضاني، والقيادة المصرية والشخصيات المهمة تستبعد إلى القاهرة، إني اختليت بالرئيس أحمد بن بلا في فندق «بركلي» بنيويورك، ربما بحضور الأخضر الإبراهيمي وأحمد توفيق المدني وتحدثت معه في الذي يجري في اليمن.

وقلت له: إنك صديق عبد الناصر، وتهمك ثورة مصر وثورة اليمن، وقد يسمع منك الرئيس، فحاول أن تنبّه إلى ما يجري من تجاوزات من بعض الذين يحسبون أنفسهم على القاهرة، ويوهمون الآخرين بأن كلمتهم يجب أن تكون مسموعة.

وأضفت أن بعض ما جرى في دمشق بعد الوحدة يجري مثله اليوم في صنعاء، وأن هناك تصرفات لا تدركها القاهرة وهي التي ستدفع ثمنها. إنهم يتصورون كل نقد أو اعتراض مصدره القوى الرجعية أو الملكية أو المعادية.



مع يوثانت والشيخ صباح الأحمد وصبحي خنشات.

وزدت: إنني لا يمكن أن أفاتح أحداً بمثل هذا الكلام، حتى لا تستفيد منه القوى المعادية لمصر والثورة اليمنية. وذكرت له العديد من الأخطاء وقلت له: أنت وحدك من قد يسمع له الرئيس عبد الناصر. وقد وعدني خيراً.

وعندما وصل القاضي عبد الرحمن الأرياني والأستاذ محمد محمود الزبيري في وفد إلى القاهرة في طريقهم لزيارة بعض الأقطار، قلت لهم تلفونياً مرّوا بالجزائر وقابلوا الرئيس بن بلا فلعله مطّلع على ما يجري، وقد يكون له دور إيجابي.

وبعد أيام اتصلوا بي من الجزائر وقالوا إنه ينصحنا بالتعاون الكامل مع القاهرة، والثقة المطلقة بها. ونبهنا إلى أن مندوب اليمن في الأمم المتحدة متهور ولعله متأثر بأفكار البعث ومعارضي عبد الناصر.

وعند مروري بعد شهر بالقاهرة في طريقي إلى صنعاء، دعاني الأخضر الإبراهيمي الذي أصبح سفيراً للجزائر بالقاهرة إلى العشاء، وعلى المائدة سألني عن أخبار اليمن. فقلت له: هل تريد أن تكمل الملف؟! فضحك وقال: «أعرف ما تقصده، ولكن كل شيء قد تغير بعد زيارة وفد جزائري كبير لصنعاء برئاسة هواري بو مدين الذي دمعت عيناه وهو يشهد مأساة اليمن... لقد تغيرت النظرة في الجزائر حتى نظرة بن بلا».

***



مع الدكتور رالف بانش.

وفي أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ قدمت أوراق اعتمادي إلى يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة، مندوباً دائماً، وبدأت معه ومع مساعديه وكبار رجال الأمم المتحدة البحث في ما يمكن للمنظمة الدولية، وقد أصبحت الجمهورية ممثلة فيها رسمياً، أن تفعله لإيقاف الحرب، ومنع التدخل الخارجي في شئونها.

***

وواصلت اتصالاتي بصنعاء للتمهيد لأي مسعى قد تقوم به الأمم المتحدة.

وفي منتصف شباط (فبراير) ١٩٦٣، وافقت صنعاء على وساطة يوثانت ومساعيه، وسمحت لي بالوصول إلى صنعاء للتشاور.

وقد وصلت إلى صنعاء في ١٩ شباط (فبراير) وكان فيها السيد أنور السادات والمشير عبد الحكيم عامر اللذان التقيتهما وحاولت إزالة أي شكوك أو أوهام من ذهنيهما، وقد حاول الأستاذ صديق شنشل الزعيم العراقي الذي كان يزور صنعاء يومها إقناعهما بأن ما أطرحه من آراء في أسلوب معالجة القضية اليمنية مبعثه حبي لليمن ومصر، وتقديري لتضحيات مصر، وإشفاقي من أي نكسة.

ويبدو أن خلاف القاهرة مع حزب البعث العربي الاشتراكي والانطباع لديهما عن عضويتي في الحزب قد جعلا من المتعذر إقناعهما ورضاهما.

قمت في صنعاء بالتمهيد لزيارة الدكتور رالف بانش مساعد الأمين العام للشئون السياسية وممثله الشخصي، وقبيل وصوله صرح الأمير فيصل بأن بانش لن يستطيع أن يرى في اليمن غير صنعاء، لأن ما عداها من مناطق اليمن هي في قبضة الملكيين.

وعندما سمعت هذا التصريح، وكنت قد كلفت استقباله في صنعاء، أبرقت إلى سفارتنا في بيروت أن تطلب منه التوجه إلى تعز.

وقد نظمنا له في تعز في أول آذار (مارس) ١٩٦٣ استقبالاً كبيراً حتى يرى حماسة الناس واندفاعهم والتفافهم حول الثورة والجمهورية.

وفي اليوم التالي لقي استقبالاً شعبياً حافلاً في صنعاء، وتحدث من شرفة دار الضيافة إلى المواطنين. واجتمع إلى الرئيس عبد الله السلال والمشير عبد الحكيم عامر والسيد أنور السادات وغيرهم من المسئولين اليمنيين والمصريين الكبار الموجودين في صنعاء. وقد حضرت جميع الاجتماعات وشاركت فيها. وكان موقف اليمن، كما فهمه بانش في نهاية زيارته لصنعاء، يتلخص في:

١ ـ اعتراف بريطانيا والسعودية بالنظام الجمهوري .
٢ ـ إبعاد أسرة حميد الدين من الجنوب ومن السعودية .
٣ ـ بعد هذا لن يكون هناك ما يحول دون الانسحاب التدريجي للقوات المصرية .
٤ ـ تتولى الأمم المتحدة الإشراف على تنفيذ هذا الأمر .

ونفياً للمزاعم أنه لن يستطيع أن يرى غير صنعاء ، فإلى جانب تعز في جنوب البلاد انتقلنا بالطائرة إلى مأرب في الشرق ، وأعجب الدكتور بانش بالمعابد ومحرم بلقيس وبقايا السد . وتحدث مع القبائل وتناول معها الغداء .

وعندما غادرنا صنعاء اقترحت على قائد طائرة الأمم المتحدة إنه إذا كان ولا بد من تزود الوقود في طريقنا إلى القاهرة فلنتوقف في عدن .

وقد أذاع راديو صنعاء خبر مغادرتنا إلى عدن ، فلم نصل إلى مطار عدن إلا وقد احتشدت الجماهير بقيادة المؤتمر العمالي وهي تلوح بالأعلام الجمهورية ، وترفع شعارات التأييد للجمهورية والتنديد بالاستعمار والرجعية ، وتناشد الأمم المتحدة على إيقاف العدوان على الجمهورية اليمنية ، وحث بريطانيا على الجلاء عن جنوب اليمن .

وقد نزل بانش ضيفاً على السيد جونستون حاكم عدن ، ونزلت أنا في ضيافة المؤتمر العمالي .

وعندما ركبنا الطائرة في اليوم التالي إلى القاهرة ، قال لي الدكتور بانش أن حاكم عدن قد ذكر له أنه أمر بإبعادي من عدن قبل عامين مجاملة للإمام أحمد ، وحرصاً على العلاقات مع الحكومة اليمنية السابقة . فسأل بانش : «ولماذا لا تحرصون الآن على علاقات طيبة مع الحكومة اليمنية؟» فأجاب الحاكم : «أنها لا تسيطر بعد على البلاد . ويلقى النظام الجمهوري معارضة واسعة» . فقال له بانش : «ولكني زرت تعز وصنعاء ومأرب ولاحظت التأييد والحماسة . بل هنا في عدن الجماهير رفعت أعلام الجمهورية» .

وأضاف : «وأذكر أنه كانت لكم سفارة في الكونغو والاضطرابات القبلية تعم ثلثي البلاد!» .

وقد رجوت الدكتور رالف بانش أن يضمّن هذا الحوار تقريره للأمم المتحدة .

***

وفي القاهرة استقبل الرئيس جمال عبد الناصر الدكتور رالف بانش الذي

عرض له مهمته التي كلفه إياها الأمين العام للأمم المتحدة كما روى له، ما سمعه في صنعاء وعدن. وقال إن صنعاء شرحت له. أن الثورة اليمنية قد ووجهت من ساعاتها الأولى بالعداء من الجنوب والشمال لذلك طلبت عون مصر، وأنه إذا اعترفت بريطانيا والمملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري، وتم إبعاد أسرة حميد الدين، فإن القوات المصرية لن تجد ضرورة للبقاء في اليمن.

وقد أجاب الرئيس المصري بأنه يتفهم هذا الوضع، ولكن «قد يكفي أن تتعهد بريطانيا والسعودية عدم تقديم المساعدات إلى الملكيين، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لليمن. أما الاعتراف فإنه عمل من أعمال السيادة، واليمن لا تطلب شهادة ميلاد للنظام الجمهوري من أحد. وإبعاد أسرة حميد الدين من السعودية قد يتنافى مع كرم الضيافة العربية، ومصر لديها لاجئون سياسيون ولا نقبل من أحد أن يطلب إبعادهم ويكفي ألا تقدم المساعدات إلى أسرة حميد الدين ...»

وقال لي بانش: «ما كنت أتوقع أن تكونوا في صنعاء أكثر تشدداً من الرئيس عبد الناصر».

فقلت: إننا لسنا متشددين، ولكننا نبحث عن حل جذري وحاسم للمشكلة بدون الاعتراف وإبعاد الأسرة. كيف نطمئن إلى أن المساعدات لا تقدم، وإن التدخل قد توقف، والحدود واسعة وتصعب مراقبتها والسيطرة عليها؟

لم يواصل بانش مهمته. فقد اعتذرت السعودية عن استقباله بحجة أن تصريحاته قد أظهرت تحيّزه إلى النظام الجمهوري، فعاد إلى نيويورك.

وإكمالاً للجهود الدولية استبدلت جهود بانش بمساعي السفير السيورث بانكرز الذي كان آخر سفير أميركي في ڤيتنام. فقد انتدبه الرئيس كينيدي لمقابلة الرئيس عبد الناصر والملك فيصل، واستطاع إقناعهما بالاتفاقية الخاصة بفك الارتباط في اليمن.

وقد ركزت على إبعاد القوات العسكرية من الجانبين عشرين كيلومتراً على أن تسحب مصر قواتها تدريجاً. وتصل قوات دولية للرقابة والإشراف على الحدود بين البلدين وفي ميناء الحديدة.

وقد توالت تقارير الجنرال فان هورن الاسوجي، والسنيور سبينالي الإيطالي على الأمين العام ومجلس الأمن، وجدد المجلس انتداب هذه القوات مرة ومرتين، ثم تم سحبها بعدما توقفت مصادر التمويل.

وبعد مغادرة بانش إلى نيويورك بقيت في القاهرة وقد دعاني السيد أنور السادات إلى مكتبه في مجلس الأمة. وكانت تجري في القاهرة محادثات وحدوية مع وفدين من العراق وسوريا. وقال لي السادات: «رفاقك العراقيون والسوريون يريدون تحقيق الوحدة معنا. وقد سأل الرئيس طالب شبيب عن عدد المعتقلين في بغداد، فقال بالمئات وربما بالآلاف. فقال له الرئيس فكيف كنتم إذن تهاجموننا، وتتهموننا بتقييد الحريات؟».

ثم قال الرئيس: «قبل أن تفكروا بالوحدة معنا، ينبغي أن تسحبوا اتهاماتكم لنا بالدكتاتورية والاستبداد وكل ما روته منشوراتكم وتعميماتكم على أعضاء حزبكم».

ثم قال السادات: «لقد طلب مني الرئيس أن أتحدث معك في هذا. عسى أن تلتقيهم ولعلهم يفهمون منك ما لا يفهمونه منا».

فقلت له: يا سيدي. لقد تسلّم هؤلاء الحكم في بغداد ودمشق وجاءوا إليكم يطلبون الوحدة والتعاون. وفي هذا احترام وأكبر رد اعتبار. فما قيمة المنشورات والتعميمات؟ وزعامة عبد الناصر لا ينازعه عليها أحد. ومكانة القاهرة دائماً معروفة. وقيادة هذه الأمة تحتاج إلى الصبر والتحمل وسعة الصدر.

وبعد حديث عما يجري في صنعاء، وكانوا على وشك تشكيل حكومة



مع سفراء الدول الاشتراكية بالأمم المتحدة.

جديدة، سألني أنور السادات: «متى تغادر إلى نيويورك». فقلت له: قريباً، إن شاء الله.

فقال: «في رعاية الله ولو أعجبني كلامك لحاولت إقناعك بالعودة إلى صنعاء والاشتراك في الحكومة»!.

***

وأبلغوني في صنعاء أنهم قد رشحوني سفيراً لدى الولايات المتحدة إلى جانب عملي كمندوب دائم بالأمم المتحدة في نيويورك. وحين جاءت موافقة واشنطن على الترشيح تحركت مع عائلتي في أواخر نيسان (أبريل) ١٩٦٣، وقدمت أوراق اعتمادي كأول سفير لليمن إلى الرئيس جون كينيدي، وألقيت كلمة الافتتاح لمؤتمر الطلبة العرب في كلورادو، وانشغلت بالعدوان البريطاني على مدينة حريب وعرضنا الموضوع على مجلس الأمن. كما ساهمت مع الوفود العربية في عرض قضية الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن على لجان الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار وعلى الجمعية العمومية.

وبين نيويورك وواشنطن حاولت في كل اتصالاتي أن أؤكد أن المشكلة التي تزداد تعقيداً في اليمن لن تجد حلاً إلا باعتراف بريطانيا والسعودية بالنظام الجمهوري، وإبعاد أسرة حميد الدين من المناطق المجاورة. وإن هذا وحده هو الذي يؤمّن الاستقرار ويحقق مصالح الجميع. وقد آلمني أن أسمع كومر مستشار



مع الرئيس جون كينيدي عند تقديم أوراق الاعتماد عام ١٩٦٣.

البيت الأبيض وهو يقول في حفل عشاء في إحدى السفارات العربية: «دعهم ينزفون حتى الموت. المصريون تنشغل قواتهم. والسعوديون ينفقون. واليمنيون يعانون. وعندما يتعبون سيصلون إلى حل».

***

وقد جاءت الأخبار باستقالة أعضاء مجلس الرئاسة في صنعاء، وابتعاد الأرياني والنعمان والزبيري، واعتكاف اللواء حمود الجايفي في القاهرة. وتلقيت رسالة من الأخ عبد الملك الطيب ينقل فيها عتاب الكثيرين لابتعادي في أميركا عن هموم اليمن، وعدم مشاركتي الآخرين في البحث عن حلول لهذه المأساة الدامية. ودعاني إلى بيروت حيث ستلتقي مجموعة من اليمنيين الكبار للقيام بمسعى مع القاهرة للخروج بالثورة من هذه الحلقة المفرغة.

وقد وصلت إلى بيروت في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٤ مع عائلتي. وبعد يومين، وأنا أنقل حقائبي، وزوجتي وطفلتي التي لم يتجاوز عمرها شهراً واحداً إلى إحدى شقق بيروت، تراجعت فوراً وعدنا إلى الفندق. واتصلت بشركات الطيران وحجزت لزوجتي وابنتي إلى القاهرة، ولي إلى الخرطوم ـ أسمرة ـ عدن في طريقي إلى أرض الجمهورية. فقد وجدت نفسي في بيروت وحيداً إلا من الأخ العزيز عبد الملك الطيب، الطيب جداً. ولم أستطب أن أعود إلى التشرد والهجرة من جديد. وكنت قد حجزت على الطائرة اليمنية من عدن إلى صنعاء، ولكنها كانت قد توقفت عن الوصول بعد إلقاء بعض القنابل في عدن.

وقد منعت من دخول عدن تنفيذاً لقرار الحاكم البريطاني الذي أبعدني منها قبل ثلاث سنوات، وقد حجزوني في المطار وعلم بهذا الأمر الموجودون في قاعة المطار، وانتشر الخبر سريعاً في المدينة، وكم سعدت بتوافد الكثيرين من زملائي وأصدقائي في المؤتمر العمالي إلى المطار عندما سمعوا بوصولي. وتناولنا الغداء في مطعم المطار. ثم نقلوني بحراسة عسكرية إلى كرش على الحدود بين الشطرين. وكان قائد الحراسة العقيد عبدالله صالح سبعة الذي هو اليوم زميلي في المجلس الاستشاري وكان وزيراً لشئون المغتربين. كان هو والجنود الذين يقودهم يفيضون وطنية وحماسة، وفكروا في أن يواصلوا معي إلى الأراضي الجمهورية، ولكنني نصحتهم بأن واجبهم وميدانهم هو الجنوب وتحريره.

وصلت إلى تعز بعد منتصف الليل، والتقيت الأستاذ الزبيري والقاضي الأرياني وعبد السلام صبره، أعضاء المكتب السياسي، وتحركنا بالسيارات إلى

الحديدة، ولم تكن الطريق قد مهدت وعبّدت. وقضينا الليل في حيس، وفي اليوم التالي تناولنا الغداء في بيت الفقية مع الدكتور عبد العزيز المقالح الذي كان والده عاملاً للمدينة.



محمد محمود الزبيري يعلن «آمالنا وامانينا» أمام البدر في حفل الطلاب اليمنيين عام ١٩٥٥.

ولم نصل إلى الحديدة إلا في ساعة متأخرة من الليل. ويوم ١٥ آذار (مارس) وصل من صنعاء الرئيس السلال في طائرة الرئاسة إلى مطار الحديدة بطريقه إلى موسكو في زيارته الأولى للعاصمة السوفياتية. وقد اعترض على وصولي من أميركا، وأمر بأن أسافر معه إلى موسكو، أو إلى القاهرة وأنتظره حتى يعود. وقد طال الأخذ والرد. وعرضت استقالتي، وقلت إن اليمن لم تنتقل من ملك الإمام أحمد إلى ملك المشير السلال. وقد وافق أخيراً على بقائي. وقبل أن تقلع الطائرة، استدعى إليها الشيخ أمين أبوراس محافظ الحديدة، وبعد إقلاعها قال لي الشيخ أمين إن الرئيس طلب منه أن أبقى في الحديدة في ضيافته وألا أغادر إلى أي مكان». وأكمل: «والآن متى تريد الذهاب إلى صنعاء حتى أجهز لك السيارة؟».

وقد أمضيت في صنعاء أسبوعاً، ثم احتراماً للسلال غادرت اليمن عن طريق الحديدة. وقد كان السلال تحت تأثير مستشاريه الذين كانوا معه في رحلته إلى موسكو مصريين ويمنيين.

الفصل الثالث

مؤتمر خِمِرْ والعلاقات مع مصر

في نيسان (أبريل) ١٩٦٥ حملت الأنباء استشهاد القاضي محمد محمود الزبيري، وكان إلى جواره القاضي عبد الرحمن الأرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي عبد السلام صبره في جبل برط بشمال اليمن، وهو يقود المعارضة ضد الحكم في صنعاء، ويدعو القبائل إلى التخلص من أسرة حميد الدين والانضمام إلى الجمهورية، وينادي بعقد مؤتمر لرجالات اليمن للعمل على الخروج من دائرة الحرب والعنف.

استأجرت لزوجتي وابنتنا شقة صغيرة في مريلاند، بعيداً عن نيويورك والسفارة في واشنطن، وأبرقت إلى الرئيس السلال ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والأستاذ نعمان، أخبرهم إني عائد إلى صنعاء، وودعت المسئولين في الأمم المتحدة وواشنطن وغادرت بطريق برلين حتى أقابل أخي حسين الذي كان يدرس في ألمانيا الشرقية. من يدري فقد لا أراه ثانية.

تركت هدى بنت العام الواحد، وزوجتي التي تنتظر طفلنا الثاني في أي لحظة، ووصلت إلى برلين، وقد اطلعت في الطائرة على أخبار في الصحف عن توتر في العلاقات بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية حول برلين وصعوبة التنقل بين شطريها. واستقبلتني إحدى المضيفات وناولتني برقية ظننتها من أخي الذي لعلهم لم يسمحوا له بالانتقال من برلين الشرقية إلى المطار في برلين الغربية، فوضعتها في جيبي، واعتبرت هذا جزءاً من هذه المأساة التي نعيشها.

وفي انتظاري لتسلم حقيبتي. نبهتني المضيفة إلى البرقية وقالت لي: «إنك لم

تطلع عليها». فقلت لها إنني أتوقع ما فيها فلا حاجة إلى الاطلاع عليها. وعادت تقول: «بل يجب أن تفتحها. لم أرَ أحداً يتلقى برقية ولا يقرأها». ففتحتها وانفرجت أساريري. وقلت: إنها بسمة في الظلام. لقد كانت من صديقي وزميلي ونائبي في نيويورك وواشنطن يحيى حمود جغمان: «تم الوضع بعد ساعات من مغادرتك. هيثم وأمه بصحة جيدة».

واطمأننت إلى أني إذن سألقى أخي خارج المطار في انتظاري، وقد كان.

وفي الخرطوم حذّرني بعض السفراء العرب، بتعليمات من حكوماتهم، من مواصلة السفر. ولكني طمأنتهم إلى أن اليمنيين لا يغدرون ولا يلجئون إلى العنف، وما جرى للزبيري أمر نادر وغريب، وأما المصريون فنحن لا نريد إلا خيراً لهم ولليمن. وبيننا، رغم بعض التباين في وجهات النظر، احترام متبادل.

وفي مطار تعز التقيت الشيخ محمد علي عثمان، وكان على وشك ركوب الطائرة إلى صنعاء. فقد كان قريباً من المشير والعهد. ولعله تأثر لوصولي فعاد معي إلى تعز ومع القاضي عبد الرحمن الأرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان والشيخ سنان أبو لحوم. ذهبنا جميعاً لصلاة الجمعة في جامع الأشرفية. وعندما دخلنا ردد المصلون بتأثر «الله أكبر ... الله أكبر».

وتوجهنا بعد ذلك بالطائرة إلى صنعاء، وقرأنا الفاتحة فوق ضريح الزبيري. واجتمعنا في المساء مع الرئيس السلال والسفير المصري أحمد شكري. ومساء ١٤ نيسان (أبريل) تم تشكيل الوزارة الجديدة، وكنت فيها وزيراً للخارجية. وأذاع النعمان بيان الحكومة وأعطي رئيس الوزراء السابق اللواء حسن العمري رتبة فريق، فلم تكن هناك رغبة في إيذاء أحد وغادر إلى القاهرة.

كان الأستاذ الزبيري يدعو رجالات اليمن إلى عقد مؤتمر في خمر للعمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإحلال السلام وتثبيت الجمهورية، واستشهاده أحدث فزعاً وسخطاً في أرجاء البلاد.

ويبدو أن الإسراع في تشكيل الحكومة كان لتهدئة الخواطر وامتصاص السخط، هذا بالنسبة إلى المشير وصحبه. أما بالنسبة إلى رفاق الزبيري فقد قبلوا تشكيل الحكومة قبل عقد المؤتمر في خمر حتى يسهل على المواطنين من مختلف مناطق البلاد المشاركة في المؤتمر دون أن يخشوا ملاحقة أو مضايقة من أحد. وإن كان البعض، ومنهم الأخ عبدالملك الطيب، قد اعتبروا تشكيل الحكومة قبل انعقاد المؤتمر، خطأ.

وفي الأول من أيار (مايو) ١٩٦٥ بدأ التجمع في ساحة القصر الجمهوري في صنعاء والخروج سيراً على الأقدام في موكب مهيب إلى خارج صنعاء. تحرك الجميع بمئات السيارات إلى مدينة خمر، حيث تم انعقاد المؤتمر الذي حضره نحو خمسة آلاف مواطن.

كانت الشعارات واللافتات تحمل اسم «حزب الله» الذي كان الأستاذ الزبيري دعا إليه. وفي بيت الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي ينعقد المؤتمر في ضيافته وفي معقله، وبحضور الشيخ صالح بن ناجي الرويشان، والشيخ نعمان بن قائد بن راجح، والشيخ عبد المجيد الزنداني، والأستاذين محمد الفسيل وعبد الملك الطيب وغيرهم، أبديت اعتراضي على العمل تحت شعار «حزب الله»، وقلت: إننا بصعوبة تخلصنا من حكم أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين، والناصر لدين الله والمقصور بالله. وقد شاهدنا كيف كان يسهل على الإمام اتهام معارضيه بالمروق والكفر واختصار القرآن، فتتأثر الجماهير وتعتبر المعارض للإمام كأنه خارج على الإسلام. واليوم نحن نعالج قضايا عامة فقد نتفق وقد نختلف، فلا نريد أن يكون المعارض كأنه خارج على حزب الله. إن الله ربنا جميعاً، فدعونا نواجه مشاكلنا بأسلوب آخر، فلا يستقوي أحد على أحد بالجلالة والقداسة. ونحن بشر نخطئ ونصيب. وقد قال أحدهم: «هل تريد أن يكون المؤتمر باسم «حزب البعث»؟ فقلت: كلا، بل نطلق عليه حقيقة ما يجري. وأفضل تسمية هي «المؤتمر الشعبي».

وقد وافق الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والحاضرون جميعاً، ورفعت الشعارات واللافتات. وذكر في القرارات وفي الدستور «المؤتمر الشعبي».

وقد وقع الرئيس السلال الدستور وأذاعه، كما أذاع قرارات المؤتمر.

وقد آن لي أن أعترف بأني كنت حسن النية ومطمئناً إلى المشايخ والقبائل، وأن الذين انزعجوا من مؤتمر خمر ومن تعاظم النفوذ القبلي فيه، ربما كان لهم بعض الحق. فقد اعتبروا هذه قوى متخلفة، لن تسمح بقيام الدولة الحديثة التي نتطلع إليها. ولكنهم أيضاً بالغوا في النقد، وأساؤوا التصرف وأضاعوا فرصاً كثيرة، وسنوات طويلة. ولا ضرورة للتفصيل هنا.

***

وقد قيل الكثير عن مؤتمر خمر، وشوّه البعض بواعثه، وشكك في أهدافه. ومن المفيد أن نعالجه هنا بصورة واسعة لإجلاء الحقيقة.

وكان أهم التشويهات ما يتعلق بالموقف من الجمهورية العربية المتحدة، والعلاقات معها وهي التي كانت تتحمل أعظم الأعباء في الدفاع عن الجمهورية.

عندما كلف الأستاذ أحمد محمد نعمان تشكيل الوزارة الجديدة بدأت المشاورات والاتصالات على نطاق واسع، وكان أهم ما يشغل الأذهان حينئذ موضوع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تتحمل أعباء ضخمة في الدفاع عن الجمهورية.

وكانت الخلافات بين اليمنيين تتفاقم، ويسرع البعض إلى ممثلي الجمهورية العربية المتحدة في صنعاء، في القيادة، وفي السفارة، ويزايد على الآخرين ويصفهم بأنهم معادون لمصر، أو غير مقدرين لعونها، أو حزبيون، أو غير متعاونين.

وقد رؤي، وضعاً للأمور في نصابها، أن يتم تحديد وتنظيم العلاقات بصورة لا تدع مجالاً للقيل والقال والشك والدس.

العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة

ولتسيير الأمور بصورة تحفظ لمصر مكانتها العالية في نفوس اليمنيين وهي التي تجود بالدم والمال، ولليمنيين دورهم الإيجابي في تحمل المسئولية والوقوف على أقدامهم. ولنضمن تعاون الجانبين في مواجهة الأحداث، حدد اللواء أحمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة باليمن في الثالث والعشرين من نيسان (أبريل) ١٩٦٥ عدداً من النقاط خطياً، وأجاب عنها الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس الوزراء في الخامس والعشرين من نيسان (أبريل)، وهي كما يلي حرفياً.

«١ـ دور الجمهورية العربية المتحدة في مساندة ثورة اليمن وهل حقق مهمته؟

ـ إن الجمهورية العربية المتحدة قد قامت بالدور التاريخي العظيم في دعم الثورة اليمنية وتأييدها والدفاع عنها ضد العدوان الاستعماري والرجعي بالاشتراك مع القوات اليمنية.

والمطلوب استمرار التأييد والدعم في نطاق اتفاقية التنسيق المعقودة بين البلدين، وبقاء القوات العربية في اليمن حتى تطمئن حكومته إلى توافر الأمن والاستقرار في الداخل، وإلى عدم العدوان من الخارج، ببناء جيش وطني قوي يضمن حماية البلاد، والحفاظ على مكاسب الثورة.

٢ـ كيف يقر السلام في اليمن؟ وما هي وسائل مد اليمن يدها إلى جيرانها بالسلام والإخاء؟

ـ لقد اقتنعنا جميعاً، بعد تجربة عامين كاملين ونصف عام مرت على الشعب اليمني في الحرب والدمار، وبعد التضحيات الجسام التي قدمها اليمن والشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة دون الحصول على نصر حاسم، بأن الحرب القائمة في اليمن قد تدخلت فيها قوى استعمارية ورجعية خارجية. وأنه من الصعب إنهاء الحرب بالحرب، وأن الواجب يحتم علينا تجربة بذل كل المساعي والجهود لإنهاء حالة الحرب بالطرق السلمية.

وهذا ما هدتنا إليه الخبرة بنفسية قبائلنا اليمنية، فدعونا إليه في مطلع الثورة. ومن أجل ذلك نحن ندعو ونلح في الدعوة إلى محاولة إقرار السلام وإنهاء حالة الحرب بالطرق السلمية، مؤمنين بأننا إذا لم ننجح فلن نخسر شيئاً. وسبيلنا إلى ذلك يتلخص في ما يلي:

المؤتمر الوطني للسلام وتشكيل الوفد: إن المؤتمر الوطني للسلام الذي سيعقد في خمر هو الخطوة الأولى في نظرنا للقضاء على التفكك والشكوك، وبالتالي على تخوف المتمردين من طائلة العقوبة. فإذا التقى الجميع في مؤتمر واحد زالت الشكوك وارتفع الخوف، واطمأن المتمردون إلى حرص إخوانهم المشايخ على سلامتهم والتفاهم معهم على مطالبهم الخاصة بإعانتهم على إعادة ما خربته الحرب في بيوتهم وأموالهم.

فإن نجح المؤتمرون في الوصول إلى المأمول من جمع الصف ووحدة الكلمة على الولاء للنظام الجمهوري، والتزم المتمردون طرد فلول بيت حميد الدين من الكهوف التي يعيشون فيها، فذلك ما نهدف إليه - وإلا فإن على المشايخ الموالين للجمهورية أن يعطوا إخوانهم المتمردين الإنذار الأخير، ويتركوا لهم فرصة الخيار بين الدخول في السلم أو الحرب، فإن اختاروا الأخير فعلى الشعب اليمني أن يتجند بكل فئاته لوضع حد للحرب من طريق القوة.

ونرى ألا تقل مدة الفرصة عن شهرين ولا تزيد على أربعة أشهر. وتعتبر مدة الخيار فترة هدنة بيننا وبين المتمردين نفي لهم بالتزام المهادنة ما وفوا هم التزام جانب السكوت.

وهذا ما نرجو أن ينجح فيه المؤتمر بالنسبة إلى الوسائل السلمية في المحيط الداخلي. والغرض من المهادنة تهيئة الجو لنجاح المساعي للسلام مع العدو الحقيقي.

أما في المحيط الخارجي فإن على المؤتمر أن يعلن رغبة الجمهورية اليمنية في حل الخلاف القائم بينها وبين السعودية بالطرق السلمية، لكون الأخيرة المنبع الأصلي للإمدادات التي تصل إلى الفلول الهاربة من بيت حميد الدين فيغررون بها المتمردين. وأن تمد اليمن يد الأخوة والسلام إلى شقيقتها السعودية حكومة وشعباً، ويوضح لهم أننا لا نضمر لهم شراً فيما لو كان الملكيون قد دسوا عليهم وشوهوا الحقائق، وندعوها إلى المحافظة على حقوق الأخوة والجوار، وإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين.

يقرر المؤتمر إرسال وفد من رجال معروفين من الشعب وهم محل ثقته ومؤمنين بالنظام الجمهوري ممن لا يستطيع الخصوم الطعن في وطنيتهم، ويقوم هذا الوفد الرسمي بالخطوات التالية على الترتيب بحيث إذا فشل في خطوة منها سار بالخطوة التي تليها.

(أ) زيارة الأقطار الشقيقة التي اعترفت بالجمهورية اليمنية ولها صلة قوية بالسعودية، فيطلب إليها أن تعمل على إقناع السعودية بإرسال ممثلين عنها لاستعراض المشكلة القائمة بين البلدين، ومعرفة وجهة نظر كل طرف، وتبادل الرأي في حل سليم يضمن حسن العلاقات والجوار والأخوة. ويجتمع الممثلون للبلدين في أي مكان يتفق عليه الجانبان في أي بلد عربي.

(ب) الاتصال بالجامعة العربية ومطالبتها بعقد جلسة يدعى إليها رؤساء الحكومات العربية أو وزراء الخارجية، وتطرح فيها مشكلة اليمن لدرس الحلول الممكنة، وحل الخلافات بروح الأخوّة وما فيه من مصلحة البلدين ومصلحة البلاد العربية جميعها.

(جـ) الاتصال بالدول الإسلامية غير المعادية، وبالمؤتمرات والهيئات والمنظمات في الشعوب الإسلامية لشرح الحقيقة الصحيحة لمأساة اليمن التي تعتبر المملكة السعودية المسئول الأول عنها، وبالتالي محو آثار الدعايات التي نشرتها السعودية ضد النظام الجمهوري وضد الوجود العربي في اليمن، وإعطاء هذه الجهات الصورة الصحيحة الناصعة لذلك.

(د) الاتصال بالدول الصديقة للبلدين كالهند للغرض عينه.

(و) إذا استنفدت كل هذه الوسائل وفشلت دعوة الأخوة والسلام، بعد أن نكون عبأنا الرأي العالمي والرأي العام الشعبي، فليس هناك سوى موقف واحد يتخذه الشعب اليمني، وهو أن يتجند اليمنيون جميعاً، من رئيس الجمهورية إلى آخر مواطن عادي، وأن تعطى المكاتب والكراسي والمناصب إجازة حتى تنتهي المعركة مع السعودية داخل أراضيها، فالهجوم هو خير وسائل الدفاع.

وبالنسبة إلى الجنوب اليمني المحتل، فإننا نرى أن تلتزم الحكومة ما جاء في البيان المشترك الصادر في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٦٣ بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد الله السلال في ما يتعلق بالجنوب.

٣ ـ تحمل المسئوليات الشعبية التي كان حملها الإخوان العرب بمباشرة السلطات المختصة بشئون القبائل مسئولياتها في كل ما يختص بالقبائل اليمنية بالتعاون مع القيادة العربية.

ـ هذا في نظرنا واجب وطني محتم على الجانب اليمني، أن يضطلع بأعبائه بصدق وحق وبالتعاون مع القيادة العربية.

ونرى أن تكون المسؤولية المباشرة على الجانب اليمني، وعلى هذا الجانب أن يتولى مسئولية العطاء والحرمان بالاتفاق مع القيادة. وبعبارة أصرح وأوضح أن تعرف كل الصرفيات التي تنفقها القيادة العربية الآن للقبائل اليمنية من طريق الحكومة اليمنية لأننا أدركنا بالتجربة أن تولّي الجهات العربية لهذه المسئولية سبب لها مشاكل كثيرة وخلق لها أعداء كثيرين، وأدى إلى ارتباك الأمور. بالإضافة إلى أن ما رأيناه هو الوضع الصحيح الذي كانت تسير عليه القيادة العربية في مطلع الثورة، وهذا على أساس ألا ينقص شيء من المساعدات العربية التي قدمت أو تلك التي قد يقتضيها المستقبل، ويتم وضع النظام التنفيذي لذلك باشتراك كل من القيادة اليمنية والقيادة العربية بما يكفل ضمان أمن المحلات الموجودة فيها قوات عربية، وسلامتها.

٤ ـ الإسراع في تنفيذ مخطط بناء الجيش اليمني الوطني بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة، وأن تحدد له مراحل ومدد معينة.

ـ إن بناء جيش يمني قوي هو أمنية البلاد وأمل الشعب والضمان الوحيد لبقاء الجمهورية كحكومة لها هيبتها وكرامتها، ولن يتم ذلك إلا بالتعاون والعون العربي. وعلى القادة العسكريين أن يحددوا حجم هذا الجيش، ومراحل إعداده، ثم يعرضوا الأمر على المجلس ليبدي رأيه في ما يقرره الخبراء في الموضوع.

٥ ـ تعاون مجلس الدفاع الوطني في مسئولياته مع القيادة العربية.

ـ نرى أولاً أن يتم قيام مجلس الدفاع الوطني بصورة جدية.

٦ ـ حاجة الحكومة إلى المعونة الفنية العربية ومدى الاستفادة منها.

ـ استفدنا من المحادثة مع السيد سفير الجمهورية العربية المتحدة بأن هذه المساعدة مجانية في ما يختص بمرتبات الخبراء العرب وبحسب نصوص الاتفاقية. وهذا فضل تشكر عليه الجمهورية العربية المتحدة ويرجى استمرارها بالمقدار الذي تدعو إليه حاجة الجمهورية اليمنية.

كما يرجى أن يعمل الخبراء الفنيون في المجالات والأماكن التي يتم الاتفاق عليها».

أجل. هذه هي النقاط التي طرحها سفير الجمهورية العربية المتحدة على رئيس

الـوزراء وتلك إجـابة رئيس الوزراء وقـد نقلت طبـعـاً إلى كـبـار المسـئـولين في القاهرة.

كـمـا حددت الحكومة برنامجها وأهدافها على النحو التالي كما جاء في بيان رئيسها في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٦٥ :

«١ـ إعادة السلام إلى ربوع اليمن ونشر الأمن والطمأنينة وضمان الاستقرار بمد يد المصالحة إلى العناصر اليمنية كافة والاتصال بالدول الشقيقة لبذل جهودها لمعاونة اليمن في إقرار السلام.

٢ـ توطيد النظام الجمهوري وضمان السيادة الشعبية وكفالة الحريات العامة والحكم الديموقراطي السليم الذي يحقق روح الشريعة الإسلامية ويوفر جواً لإعادة بناء البلاد بالعمل على تكوين مجلس للشورى يمارس سلطاته التشريعية، واتخاذ الخطوات الضرورية لتطوير الأداة الحكومية المركزية والمحلية في كل المستويات وإعداد قانون انتخاب يحقق تطبيق مبدأ الحكم النيابي، وعمل إحصاء للسكان وسجل للناخبين توطئة لإجراء انتخابات عامة تشريعية ومحلية خلال عامين على الأكثر.

٣ـ تنمية موارد البلاد الاقتصادية على أساس خطة علمية تضمن رفع مستوى المعيشة وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع المجالات.

٤ـ بناء جيش وطني قادر على الدفاع عن سلامة البلاد، والاستعانة بالخبراء العسكريين من الجمهورية العربية المتحدة والدول الشقيقة والصديقة، وإقامة معسكرات تدريب في مختلف الألوية، وتدعيم المدارس والكليات العسكرية، والعناية بتدريب حرس وطني يكون سنداً للقوات المسلحة في الدفاع عن البلاد.

٥ـ تدعيم المواطنين في الجنوب اليمني ومساندتهم والسير على السياسة التي رسمها رئيسا الجمهوريتين العربيتين المتحدة واليمنية في البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لليمن في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٦٤.

٦ـ تبني سياسة خارجية تقوم في المجال العربي على توسيع التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمه في جميع المجالات.

والمبادرة إلى تنفيذ اتفاقية التنسيق المعقودة بين البلدين، وتوثيق العلاقات الأخوية مع الدول الشقيقة، وتدعيم الجامعة العربية والمساهمة في إيجاد الظروف المواتية لإقامة وحدة عربية شاملة.

وفي المجال الدولي تساهم في تدعيم الأمم المتحدة واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والقيام بدور إيجابي في المجالات الدولية لتدعيم سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمي، وتأييد كل المساعي الرامية إلى تصفية الاستعمار، وكل ما يؤدي إلى إقرار السلام العالمي».

***

وقد ضمت وزارة النعمان مجموعة من خيرة رجالات اليمن:

القاضي عبد الله الأرياني وزيراً للإدارة المحلية، حسين المقدمي للصحة، منصور عبد العزيز للعدل، ناصر المعافا للزراعة، أحمد عبده سعيد للخزانة، محمد سعيد العطار للاقتصاد، علي قاسم المؤيد لشئون الرئاسة، محسن العيني للخارجية، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر للداخلية، العميد محمد الرعيني للحربية، أحمد حسين المروني للإعلام، عبد الكريم العنسي للتربية والتعليم، عبدالله الكرشمي للأشغال، حسن مكي للمواصلات، القاضي حسين السياغي للأوقاف، الشيخ علي بن ناجي القوسي للدولة، علي محمد سعيد للدولة، وهي شخصيات لا غبار على وطنيتها ولا على تقديرها لدور مصر وتضحياتها.

***

وفد السلام

وتنفيذاً لتوصية المؤتمر وبموافقة رئيس الجمهورية، تحرّك وفد برئاسة القاضي عبد الرحمن الأرياني الذي رأس مؤتمر السلام بخمر لزيارة كل من الكويت ولبنان وسوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة على التوالي.

وقد اجتمع الوفد برءوساء هذه الدول والمسئولين الكبار فيها، وشرح لهم ما عاناه الشعب اليمني من ظلم وقهر وتخلف وفقر وعزلة في ظل الحكم الإمامي السابق، وكيف أن الشعب اليمني قد بدأ نضاله لتغيير الأوضاع منذ ربع قرن، وأنه بدأ ثورته بإطاحة الإمام يحيى وحكمه عام ١٩٤٨، وكانت هذه الثورة قبل أي ثورة في الوطن العربي كله، ورغم فشلها واستعادة الإمام الأحمد العرش في أقل من شهر، فقد عاود الشعب انتفاضته في ١٩٥٥، ثم واصل الجيش والقبائل والطلاب انتفاضاتهم بصورة مستمرة حتى كتب لثورة الشعب أن تطيح أخيراً النظام الإمامي الكهنوتي، وتعلن الجمهورية في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢.



من اليسار: الرئيس حافظ الأسد، شبلي العيسمي، أمين أبو راس، صلاح جديد، محسن العيني
الرئيس أمين الحافظ، علي قاسم المؤيد، يوسف زعين، إبراهيم ماخوس.

وبهذا أثبت الوفد أن الثورة اليمنية أصيلة، لها أسبابها الداخلية وجذورها العميقة ومبرراتها التي لا ينكرها أحد، وأنها ليست مظهراً للصراع الدائر في الوطن العربي، ولا ثمرة لنزاع بين التيارات القائمة، ولا من فعل هذا الجانب ضد ذاك، ولا صلة لها بالحرب الباردة التي تعيشها الأمة العربية.

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد هبت لمساعدة اليمن، فما ذلك إلا لأن السعودية في الشمال وبريطانيا في الجنوب قد وقفتا موقفاً عدائياً، واحتضنت السعودية الإمام وأسرته وأصرت على إعادة فرضه على الشعب اليمني. فلم يجد اليمنيون بُدّاً من طلب العون، وكانت الجمهورية العربية المتحدة بحكم مسئولياتها القومية أقدر وأسرع من لبى النداء.

وأنه لهذا كله، يطلب اليمنيون من الدول العربية إقناع السعودية بالكف عن التدخل في شئون اليمن الداخلية، وعدم تقديم المساعدات إلى الأسرة المالكة المخلوعة، والاعتراف بالنظام الجمهوري، كنظام اختاره الشعب اليمني وله الحرية الكاملة في ذلك.

بعد هذا، فلا شك في أن القوات المصرية، وقد توقّف التدخل الخارجي، ستنسحب من اليمن وتقف حيث يجب أن تقف في مواجهة العدو الحقيقي للشعب العربي كله، وهو العدو الصهيوني.

قلنا هذا الكلام للمسئولين في الكويت والأردن ولبنان، واخترنا هذه الدول بحكم علاقاتها الطيبة مع السعودية. وقلناه أيضاً للإخوان في سوريا، وكنا ننوي أن نزور العراق والجزائر لنطلب من المسئولين الكبار فيهما مساعدة اليمن حتى لا تبقى الجمهورية العربية المتحدة تتحمل وحدها عبء مساعدة الثورة اليمنية.

وقد كانت القاهرة المحطة الأخيرة للوفد، ولا أدري هل أخطأ الوفد باختيار البدء بالدول العربية الأخرى والوصول إلى القاهرة في نهاية الجولة أم أصاب. فالحقيقة أن الوفد قد مر بمطار القاهرة في طريقه من صنعاء إلى الكويت، وكان المستقبلون يتوقعون أنه سيدخل القاهرة، ولكن الوفد اكتفى بتناول طعام الغداء في المطار وواصل رحلته إلى الكويت.

وكان تقدير الوفد أن الانطباع العام لدى الرأي العام العربي أن اليمن ليست إلا تابعاً للقاهرة، وأن الشعب العربي في اليمن فقد كل حرية للتعبير والمبادرة الذاتية، وأن زيارة القاهرة أولاً تعطي الانطباع لدى المسئولين في الدول العربية الأخرى،

أن القاهرة هي التي أعطت التوجيهات للوفد بطرح الموضوعات التي سيثيرها معهم .

فقدّر الوفد أن من الخير البدء بزيارة الآخرين حتى يعرفوا أن ما يطرحه هو وجهة النظر اليمنية الخالصة .

ويبدو أن هذا كان ، من جهة أخرى ، مأخذاً على الوفد لم تغفره له القاهرة .

***

مع الرئيس جمال عبد الناصر

ظهر الاثنين ٢٤ أيار (مايو) ١٩٦٥ وصل إلى القاهرة وفد السلام اليمني المؤلف من القاضي عبد الرحمن الأرياني ومحمد أحمد النعمان ومحمد الفسيل والمقدم علي قاسم المؤيد والمقدم علي الجايفي وعلي ناصر طريق وحمود مجلي ومحسن العيني، بعد إنهاء زيارتهم لكل من الكويت ولبنان وسوريا والأردن.

وكان في استقبال الوفد الفريق أنور القاضي القائد السابق لقوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ورجال السفارة اليمنية، وعلى الفور توجه الوفد من المطار إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر في منشية البكري، وأمضى مع سيادته نحو ثلاث ساعات. وقد حضر الاجتماع المشير عبد الحكيم عامر والفريق أنور القاضي والعميد وحيد وسفير اليمن بالقاهرة.

وقد بدأ الحديث رئيس الوفد القاضي عبد الرحمن الأرياني الذي شكر للرئيس استقباله الوفد، ونقل إليه تحيات الشعب اليمني وتقديره وشكره، ثم عرض مهمة الوفد في البلاد العربية والغاية من إرساله. وشرح أحوال اليمن وتطور الظروف فيها.

وقال للرئيس: «إن اليمنيين قد ملوا الحرب وسئموا القتال وتضرروا من العنف الذي تعيشه بلادهم منذ نحو ثلاث سنوات، وقد تداعوا للمؤتمر الذي دعا إليه شهيد اليمن القاضي محمد محمود الزبيري. واجتمعوا في خمر، وتدارسوا أوضاع بلادهم، وخرجوا من هذا المؤتمر بمخطط متكامل لإنهاء الحرب وإحلال السلام في بلادهم.

ويقوم هذا المخطط على ما يلي:

١ـ إصلاح الحكم الجمهوري وتقويته وتدعيمه ليحظى بثقة الشعب ورضاه، وفي هذا السبيل وضع المؤتمر دستوراً للبلاد أقره رئيس الجمهورية ووقّعه وأعلنه في إذاعة صنعاء.

وبناء على هذا الدستور تم تشكيل المجلس الجمهوري المؤلف من ثلاثة برئاسة المشير عبدالله السلال. كما منح المؤتمر الثقة للحكومة التي تم تشكيلها برئاسة الأستاذ أحمد محمد نعمان.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ قراراته مؤلفة من ٤٤ عضواً تقوم أيضاً بعمل مجلس الشورى الذي سيتألف من ٩٩ عضواً إلى أن يتم تكوينه بالاختيار الحر من مختلف مناطق اليمن.

وقرر المؤتمر أيضاً إنشاء تنظيم شعبي واحد لليمن تحت اسم «المؤتمر الشعبي» ينضوي في ظله المواطنون جميعاً ويمارسون نشاطهم السياسي من خلاله.

وتصفية للمشاكل الداخلية، قرر المؤتمر تشكيل لجنة للمصالحة والسلم الوطني تتولى الاتصال بالقبائل المغرر بها وبذل جهودها لإقرار السلام في اليمن.

وقرر المؤتمر أخيراً إرسال وفد إلى الدول العربية الشقيقة التي اعترفت بالجمهورية لشرح أحوال اليمن، وتطور أحداثها، ورغبة الشعب اليمني في السلام والاستقرار، وحث الدول الشقيقة على مساعدة اليمن في تحقيق هذه الأهداف التي هي أيضاً في مصلحة القضية العربية.

وقد قام الوفد بزيارة الكويت ولبنان وسوريا والأردن، ولم يتمكن من زيارة العراق بسبب وجود رئيس جمهوريته ورئيس وزرائه في القاهرة.

وها هو الوفد يصل إلى القاهرة في جولته التي سيواصلها بعد انتهاء مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي سيبدأ بعد يومين بالقاهرة.

وواصل القاضي عبد الرحمن الأرياني حديثه إلى الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً:

«لقد لقينا في الدول العربية التي زرناها كل تفهم واهتمام، ووعد المسئولون الكبار فيها ببذل مساعيهم لإنهاء الحرب وإحلال السلام وتقديم ما يستطيع بعضهم من مساعدات لليمن.

وها نحن الآن مع قائد العروبة ورائدها، وكلنا إيمان بأنه أول المرحبين بمؤتمر خمر الذي تجلت فيه الإرادة الشعبية اليمنية، وأول المؤيدين لقراراته، وأول من يمد يد العون والمساعدة إلى اليمن في هذه المرحلة المهمة».

***

وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر فقال: «لقد أعلنا تأييدنا لمؤتمر خمر في إذاعتنا وصحافتنا في حينه، وأوضحت أنا شخصياً في مجلس الأمة تأييدنا لمؤتمر خمر وللحكومة اليمنية الجديدة، وهذا موقف أنتم تعرفونه.

وأود اليوم أن أقول لكم أني سعيد جداً بالنشاط الذي تبذلونه فللمرة الأولى يشعر الناس بوجود حكومة يمنية لها سياستها وشخصيتها. وربما يقول لكم البعض إننا غير مرتاحين إلى وجود الحكومة الجديدة التي تبرز الشخصية اليمنية. فلا تصدقوا. وتأكدوا أنني أسعد الناس بقيام حكومة يمنية نشيطة تثبت وجودها.

وأنتم تعرفون ما قدمته الجمهورية العربية المتحدة، وما تتحمله، في سبيل اليمن. وتعرفون أننا نتعرض لمتاعب كثيرة ولضغوط خارجية، ولم نكن نتصور أن الأمور ستسير بهذا الشكل وأن المعركة ستطول».

ثم تحدث المشير عبد الحكيم عامر فقال: «القرارات كويسة، ولكن هذا لا يكفي. يجب أن تحاربوا. يجب أن تثبتوا وجودكم بالحرب. أين القبائل؟ أين الجيش؟ فليتفضلوا ويتحملوا مسئولياتهم. قواتنا قاتلت وتحملت الكثير، وعليكم أن تتحركوا أنتم الآن وتتحملوا مسئولياتكم».

وتشعب الحديث حول الحرب، وتهرب اليمنين الجمهوريين من القتال، وحول أسباب ذلك التي يرجع بعضها إلى الأخطاء وبعضها إلى ضعف الجهاز الحاكم في صنعاء، وانعدام الشعور بالمسئولية، والاتكال الكامل على الجمهورية العربية المتحدة. وأنه لهذه الأسباب يعتبر مؤتمر خمر محاولة جيدة ليستشعر اليمنيون مسئوليتهم ويتحملوا أعباءهم جنباً إلى جنب مع الجمهورية العربية المتحدة.

***

وكما تعودنا في اجتماعاتنا السابقة مع رؤساء الدول التي زرناها والمسئولين الكبار فيها، يبدأ الرئيس الأرياني الشرح المستفيض لمهمتنا وأختتم أنا الحديث مركّزاً على أبرز النقاط. فقلت:

«يا سيادة الرئيس، إن الثورة اليمنية تمر بمرحلة خطيرة جداً. وأنتم تعرفون كل ما تتعرض له الجمهورية من أخطار. وها نحن جئنا إليكم نعرض عليكم ما توصل إليه اليمنيون، وما يرونه طريقاً لحل هذه المشكلة. وهذه قضية نحن شركاء فيها، وتعنينا جميعاً وبالدرجة عينها، واعتقد أن مؤتمر خمر خطوة إيجابية طيبة يجب ألا تضيع، وذلك لمصلحة الثورة والجمهورية، ووفاء لكل التضحيات والشهداء الذين سقطوا من الجانبين.

لقد حضر هذا المؤتمر نحو خمسة آلاف، مثلوا جميع مناطق اليمن وقبائله وفئاته، وحتى المتمردون أرسلوا من يمثلهم، والذين تخلفوا أرسلوا اعتذارات وأعلنوا أنهم سيؤيدون قرارات المؤتمر من جانبهم.

وأياً تكن المشاكل في الماضي، فنحن الآن في مرحلة جديدة لها أهميتها، ومن المفيد الحرص على الروح العالية التي تسود الشعب اليمني بعد المؤتمر وأن نجعلها انطلاقة إلى الأمام.

والذي نسعى إليه الآن هو الحصول على تأييدكم وعونكم وتعاونكم، فنحن رفاق معركة، وشركاء في المحنة، الانتصار يجمعنا والهزيمة ندفع ثمنها معاً، ولسنا في الواقع طرفين. نحن طرف واحد، نحن وأنتم.

ولم يخطر في بالنا أبداً أننا سننجح بجهودنا وحدها، كما أننا لا نتصور أن تنجحوا وحدكم، ولا بأضعاف قواتكم الموجودة حالياً في اليمن.

لا بد لإحراز النصر من تعاون الجانبين اليمني والمصري.

من جانبنا، هذا مخططنا واضحاً في قرارات خمر، في الدستور وفي التعديلات والتنظيمات الداخلية، في المجلس الجمهوري والوزارة ولجنة المتابعة والجيش الشعبي والتنظيم الشعبي، ولجنة المصالحة ونشاط وفد السلام، وفي بيان الحكومة، وفي بيان السياسة الخارجية. وفي تصريحات الوفد في البلاد العربية، هذه كلها أمور واضحة، ونحن نعتقد أن هذا المخطط المتكامل، إذا روعي ولقي رعايتكم وتفهمكم فهو وسيلة طيبة لإيجاد حل لمشكلة اليمن.

بقيت المسألة المهمة التي أود التركيز عليها وهي أننا لا نتصور أننا وحدنا قادرون على العمل. فأنتم شركاؤنا، وتعاونكم لا بد منه. فما رأيكم يا سيادة الرئيس؟

إما أن تجدوا هذا الذي نطرحه سليماً ويستحق عونكم وحينئذ ننطلق، ولا بد من النجاح بإذن الله، وإما أن يكون لكم بعض التعديلات ونحن على أتم استعداد للأخذ بها.

وإما أن يكون لديكم أسلوب آخر ومخطط آخر، ونحن مستعدون طبعاً للاستماع إليه ومناقشته وإبداء رأينا لكم بحكم معرفتنا بشعبنا وظروفه.

الأمر الذي نريد التشديد عليه هو أن الوضع خطير جداً، ولا بد من تعاون كامل بين القاهرة وصنعاء للخروج من المحنة، ونودّ، يا سيدي الرئيس، أن نعرف رأيكم واضحاً».

***

وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر فقال:

«نحن أعلنّا تأييدنا لمؤتمر خمر وقراراته، وما تتحدثون عنه من تعديلات وتنظيمات داخلية، أنتم أحرار فيها، وأنا نبهت إخواننا ألا يتدخلوا أبداً. اعملوا ما تريدون، وحتى في تشكيل الحكومة لم نتدخل. امضوا ولن تجدوا منا أي معارضة، ونحن نرجو لكم النجاح.

بقيت مسألة المساعدات. إن ظروفنا هذه السنة ليست طيبة. وأميركا، بسبب اليمن، منعت عنا القمح بنحو ثمانين مليون جنيه، وعلينا الآن أن نشتري القمح، وهذا يكلفنا شهرياً نحو سبعة ملايين جنيه ونصف مليون بالعملة الصعبة.

ولذلك فاعذرونا إذا لم نستطع مساعدتكم من هذه الناحية.

ومن ناحية ثانية، أحب أن أوضح أيضاً أن قواتنا في اليمن يمكن سحبها ليس فقط إذا طلبتم أنتم، بل وإذا أردنا نحن. أي إن الموضوع ليس في أيديكم وحدكم، إنه في أيدينا أيضاً.

وكنت قد نبهت الرئيس السلال من مدة إلى أنه إذا استمرت الأمور على ما هي حتى تموز (يوليو) المقبل فأني سأعيد النظر في الموضوع، لأنه غير معقول أن نظل نتحمل الأعباء والمتاعب».

ثم قال الرئيس عبد الناصر: «وأنا أكرر هذا أمامكم الآن، ونحن ليست لنا أي مصلحة في البقاء في اليمن. وهناك من يتحدث عن استعمار مصري لليمن «هو فيه حد رضي يستعمركم!»».

إنني أقول لكم بصراحة: أعملوا زي ما أنتم عايزين في سياستكم الداخلية والخارجية، وحتى لو استطعتم التفاهم مع السعودية، فلا مانع لدينا. اتصلوا بفيصل».

ثم أشار إلى زيارتنا لدمشق وعلق على رسالة الفريق أمين الحافظ التي وجهها إلى الأرياني والنعمان رداً على برقية مؤتمر خمر، فقال: «الحافظ يقول إنه كان يريد مساعدة اليمن. من منعه؟ ما يتفضل يدفع. لن يدفع لكم أحد. أتحداكم».

***

بعد هذا الاجتماع، غادر القاضي عبد الرحمن الأرياني وبعض أعضاء الوفد القاهرة في المساء عينه عائدين إلى صنعاء وبقيت في القاهرة بصفتي وزيراً للخارجية للاشتراك في اجتماعات رؤساء الحكومات العربية في مقر الجامعة العربية مع رئيس الوزراء الأستاذ أحمد محمد نعمان الذي يصل في اليوم التالي.

وبدأت اجتماعات رؤساء الحكومات العربية بحضور وزراء الخارجية والدفاع، وطرحت قضية اليمن تحت بند «تنقية الجو العربي». وأحيط المجتمعون علماً بالموقف في اليمن، ورغبة الشعب اليمني في الخروج من دوامة الحرب، وقلنا إننا لا نشكو من أحد، ولكننا نريد أن يعلموا أننا من جانبنا نبذل كل جهد داخلي

وخارجي لإنهاء النزف الدموي والمالي الذي لا تعانيه اليمن وحدها بل الأمة العربية كلها. وإننا نعتقد أن جدية أي عمل عربي مشترك ضد العدو الصهيوني والإمبريالي تتوقف على تصفية الحرب في اليمن وتسويته حتى توضع جميع الجهود والطاقات وتوظف لخدمة القضية العربية الكبرى.

وقد اعترض الوفد السعودي على مناقشة الموضوع. ورغم موافقة وزير الدولة السعودي للشئون الخارجية السيد عمر السقاف في اجتماع مغلق لوزراء الخارجية على طرح الموضوع، فقد عاد الأمير سلطان في الاجتماع الكامل لرؤساء الحكومات واحتج على أي حديث في موضوع اليمن.

وقد تبادل الوفد الزيارات مع الوفود العربية الأخرى، وكانت مناسبة لشرح الموقف، ولا سيما بالنسبة إلى وفود البلدان التي لم يزرها بعد وفد السلام.

***

وبعد انتهاء اجتماعات رؤساء الحكومات العربية، قام رئيس الوزراء ومعه العقيد محمد الرعيني وزير الحربية وأنا كوزير للخارجية، بمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر بمنزله في السادسة والنصف من مساء الأحد ٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٥، وطرح الموضوع من جديد على نحو واسع ووافٍ، وشرح ما آلت إليه أحوال اليمن. وعدنا إلى النقاط الرئيسية: لا بد من تعاون الجانبين لإحراز النصر وإنهاء الحرب وإقرار السلام. وإذا كانت القاهرة تعترض على مخطط الحكومة اليمنية فيمكن البحث في الموضوع وإجراء أي تعديلات ضرورية.

وقد أكد الرئيس المصري في هذا الاجتماع أيضاً تأييده للحكومة اليمنية وسياستها وحريتها في العمل. ولكنه امتنع عن الإشارة إلى التعاون معها أو مساعدتها.

وعندما تكرر سؤال الجانب اليمني حول هذا الأمر، كان رد الرئيس عبد الناصر بأنه لا يحيط بالتفاصيل، وأنه يفضل أن نجتمع بالسيد أنور السادات وبحث الموضوع معه.

***

وظهر الاثنين ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٥ زرنا السيد أنور السادات في مكتبه بمجلس الأمة، وقد استمر الاجتماع نحو خمس ساعات، تحدث في معظمها السادات وشرح كيف اتصل بقضية اليمن. وتطرق إلى ظروف اندلاع الثورة وكيف تقررت

مساعدتها. وأظهر سعادته لأنه وجد أخيراً مسئولين يمنيين يتحدث إليهم! ويفضي بكل ما في نفسه. وقال إنه متألم لأن بعض اليمنيين يلومونه ويحملون عليه، في وقت يتعرض فيه لانتقادات من عدد من المسئولين الكبار في مصر الذين يحملونه مسئولية توريط مصر في اليمن.

وأثناء الاجتماع أخرج الأستاذ نعمان برقية وصلته من صنعاء تذكر أن القوات المصرية تنسحب من عدد من المواقع العسكرية المهمة في الشمال والشرق دون إخطار الحكومة اليمنية حتى تتخذ الاحتياطات اللازمة، وتدبر من يتسلم هذه المواقع حتى لا تقع في أيدي الملكيين.

وقد اكتفى السيد أنور السادات بالقول: «إن هذه أمور من اختصاص القيادات العسكرية وحدها. وهي الآن تعيد تنظيم قواتها واستراتيجيتها، وما حدث أمور مقررة منذ مدة، وليست تدابير معادية لحكومتكم».

ولم ينس السادات أن يقول لنا: «إن ظروفنا هذه السنة لا تمكننا من تقديم أي مساعدة إليكم».

وقال إن على الحكومة الجديدة أن تتخلص ممن سماهم «المشاغبين والمتهورين». وقال: «هذه على كل حال أفكار شخصية لن أثيرها أمام الرئيس». وكان هذا رداً على الأستاذ نعمان حين قال له: «لقد جئنا إليك لتكون معيناً لنا في حديثنا مع الرئيس».

***

وفي اليوم التالي الثلاثاء الأول من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ توجهنا في الثانية عشرة ظهراً، الأستاذ نعمان ووزير الحربية محمد الرعيني وأنا كوزير للخارجية، إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر، واجتمعنا مع سيادته والسيد أنور السادات حتى الثانية بعد الظهر. وكانت هذه أهم الجلسات وأكثرها وضوحاً وصراحة.

بدأ الأستاذ نعمان الحديث قائلاً ما خلاصته:

«يا سيدي الرئيس لقد نقلنا إلى سيادتكم والأخ أنور أمس كل ما عندنا، هذه خطتنا أمامكم، ونرجو وأنتم شركاؤنا في المعركة أن تبيّنوا لنا رأيكم. هل توافقوننا؟ هل تستمر مساعداتكم لنا. إننا من جانبنا نقدر تضحياتكم وندرك ما قدمتم، ونعرف مسئولياتكم الجسيمة. ونعتقد أن نجاح مؤتمر خمر وقراراته

وخطواته ما هو إلا تأييد لسياستكم وتدعيم لجهودكم وانتصار لتضحياتكم. إنها فرصة فريدة أمام النظام الجمهوري ليضم جماهير الشعب حوله».

وقد ابتسم الرئيس وركز نظراته نحوي كأنه يستحثني على الكلام، فقلت: في الواقع لم يعد هناك ما نقوله، فقد قلنا لسيادة الرئيس كل مالدينا في المقابلات الماضية، وقضينا في مكتب الأخ أنور السادات البارحة خمس ساعات، وفي حديث الأستاذ نعمان الآن الخلاصة.

وكل ما أستطيع أن أقوله هو إننا من جانبنا قد أوضحنا أفكارنا وقلنا لكم أنه لا نجاح إلا بتعاون الجانبين تعاوناً خالصاً تاماً لمصلحة الثورة والقضية العربية ولمصلحة البلدين، ومؤتمر خمر وكل ما صدر عنه وبعده ينبغي أن يؤخذ على أنه تطور طبيعي للأمور، وأنه خطوة تتوج كل الجهود والتضحيات التي بذلت خلال الأعوام الثلاثة التي تكاد تنقضي ولن يستفيد إلا أعداؤكم وأعداء الثورة والجمهورية إذا فشلت هذه التجربة التي يعلق عليها الشعب اليمني كل آماله.

وقبل أن نعود إلى صنعاء نرجو أن نسمع من سيادتكم حقيقة ما تفكرون فيه. هل توافقوننا؟ أم لكم مخطط خاص نحن على استعداد لتفهمه؟ فتعاون الجانبين ضروري، وبدونه تتعرض الثورة للفشل وتضيع التضحيات والجهود التي بذلتها الجمهورية العربية المتحدة واليمنيون.

***

وكان الرئيس يستمع باهتمام. وعندما انتهيت اعتدل في جلسته، ونفخ سيجارته وقال: «ما دمتم تريدون الصراحة، فأحب أن أقول لكم إني لا يمكن أن أتعاون مع حكومة فيها بعثي واحد. مش بس مش حتعاون معها بل سأحاربها، سأقاتلها.

أنا في حرب متواصلة مع البعثيين في غير اليمن، ومن غير المعقول أن أسمح بحكومة فيها بعثي واحد في بلد لي فيه أكثر من خمسين ألف عسكري. هذا موضوع ينبغي أن يكون واضحاً لكم تماماً. تشكلون وزارة فيها بعثيون ثم تنتظرون تعاوني معكم؟!

أنا أتكلم بصراحة أمام الأخ محسن العيني وأرجو ألا يتأثر. أنا أقدّره، وليس لدينا مأخذ عليه، القضية بالنسبة إلينا قضية مبدأ. وأنتم لا ذنب لكم».

وواصل الرئيس حديثه في انفعال شديد وفي ذهولنا الأشد. وأراد النعمان أن يتكلم، فقاطعته بإصرار وشجعني السيد أنور السادات فقلت: يا سيدي الرئيس،

أني أشكركم جداً على هذا الحديث الصريح، وأؤكد لكم إني لم أتأثر بل على العكس أنا سعيد جداً لأن نعرف الحقيقة. فبالصراحة وحدها يمكن مواجهة الأمور. وأرجو، ويبدو أني أنا المقصود، أن تعتبروا هذا الموضوع منتهياً، ما دام هو المشكلة الوحيدة. إنني أتنحى بكل بساطة، وسأبقى هنا في القاهرة كما كنت طالباً أو نقابياً. وحتى إذا لم ترحبوا بوجودي هنا سأسافر إلى أي مكان آخر. فالمهم هو الثورة والجمهورية وعدم ضياع التضحيات. وأنا أقول إن وجودي في الحكومة موضوع ثانوي. وما دام هو المشكلة فلننته منها لتبحثوا في الموضوعات الأخرى التي لا خلاف عليها.

وكرر الرئيس عواطفه نحوي، وأن الموضوع ليس موضوعاً شخصياً وإن يكن الانطباع العام عني هو أنني بعثي، وأنه لهذا السبب تحدث بصراحة.

وقال النعمان: «يا سيدي الرئيس. من هم البعثيون؟ ليس في وزارتنا أي بعثي. ولقد استشرت السفير المصري في صنعاء قبل تشكيل الوزارة وسألت السفير إن كان له اعتراض على دخول محسن العيني الوزارة فقال لي: «لا اعتراض لنا على محسن العيني ولا على غيره، وهذا باسم الرئيس والحكومة وباسمي». وتشكلت الوزارة، وانعقد مؤتمر خمر ومنحها الثقة واليوم نسمع هذا الكلام.

يا سيدي الرئيس، ليس في الحكومة أي بعثي ووضعنا خطير. والبلاد في حالة تستدعي الاهتمام البالغ. وأنا مسئول عن كل نشاط وأرجو ألا تستمعوا إلى المغرضين».

فقال الرئيس في انفعال: «يجب أن تفهموا أني لا أسمح مطلقاً بأي تقوّل على الجمهورية العربية المتحدة، احنا تعبنا وزهقنا.

إنكم تظنون إننا متورطون أبداً أنتم المتورطون، وأنا أقدر انسحب في أي وقت، ولا يهمني حاجة.

الإخوان يمكن بيخبوا عليكم أنا أصارحكم أن عندي عدة خطط وكلها جاهزة ومعدة للتنفيذ. عندنا خطة للانسحاب من المناطق والتجمع في صنعاء. عندنا خطة الانسحاب من صنعاء والتجمع في الجنوب. وعندنا خطة للتجمع في الحديدة. وما فيش أي صعوبة ولا أي مشكلة. يمكن ننفذ أي خطة ... بل يمكنني الموافقة على مشروع فيصل. ويمكنني التفاهم معه».

وقد ذهلت لما سمعت فقلت:

يا سيدي الرئيس لماذا هذا التشاؤم؟ إن النصر ممكن إذا تعاون اليمنيون والجمهورية العربية المتحدة تعاوناً كاملاً. وأؤكد لكم أن الصورة التي نقلت إليكم لا تتفق مع الحقيقة، وأنها تشويه للواقع وتسيء إلى الموقف دون مبرر.

إن النصر ممكن جدا. والهزيمة خطيرة جداً ليس بالنسبة إلى اليمن وحدها، بل وبالنسبة إليكم أنتم هنا وفي الوطن العربي كله. إن فشل الثورة ضياع لأرواح الشهداء وللتضحيات والجهود التي بذلت، وانتصار للرجعية والاستعمار وانتعاش لكل أعداء العرب. ولماذا؟

إننا نرجو أن تذكروا موقفاً واحداً معادياً للجمهورية العربية المتحدة. أما ما نبديه من آراء حول الأساليب المتّبعة في معالجة القضية، فالواقع هو الحب لليمن ولمصر والصدق لكم وللقضية المشتركة.

وأثناء الحديث همس النعمان في أذن الرئيس طالباً أن يلتقيه منفرداً فاتفقا على مساء اليوم عينه.

وفي المساء توجه الأستاذ نعمان إلى منزل الرئيس عبد الناصر على أمل أنه سيجتمع به منفرداً، ولكن السيد أنور السادات قد حضر. واقترح الرئيس أن يتوجها معاً لزيارة المشير عبد الحكيم عامر في منزله. وأوضح الرئيس أن موضوع اليمن لا يمكن بحثه إلا بحضور المشير والسيد أنور السادات.



الأستاذ أحمد محمد نعمان في لقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر.

وبعد سهرة مضنية أدرك النعمان تشدد القاهرة وتمسكها على الأقل بإبعاد أحمد حسين المروني وزير الإعلام، وحسين المقدمي وزير الصحة، وعبد الله الكرشمي وزير الأشغال، وعلي قاسم المؤيد وزير شئون الرئاسة. وناصر المعافا وزير الزراعة، ومحسن العيني وزير الخارجية، وأحمد الرحومي ويحيى الشامي وغيرهم من نواب الوزراء والموظفين الكبار.

ولم يكتفوا بهذا بل أشاروا إلى العشرات من الشباب الذين يعملون في الإذاعة والصحافة وضرورة استبعادهم كـ «طائشين ومتهورين». وإلا فأين هو التعاون الذي تنشده الحكومة؟

عدنا إلى صنعاء والصورة في أذهاننا واضحة كالشمس.

***

يوم السبت الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الأستاذ نعمان وحضور القاضي عبد الرحمن الأرياني عضو المجلس الجمهوري وعدد من رجالات البلاد الذين حضروا مؤتمر خمر، وعرض على المجلس ما جرى في القاهرة بصورة كاملة وبالتفصيل. فقد كان الموضوع يعني الجميع وأخطر من أن يُختصر أو يكتم منه شيء عن الوزراء ورجالات البلاد.

وقد توليت الرد على كثير من الاستفسارات، ثم اقترحت أن يضع الوزراء الستة الذين اتهمتهم القاهرة بالبعثية استقالاتهم في تصرف رئيس الوزراء، فإذا رأى أن قبولها سيضمن لليمن تعاون القاهرة ورضاها، فعليه ألا يتردد.

وقد أصر رئيس الوزراء والوزراء الآخرون على عدم تخلي الوزراء الستة، وقالوا إن تهمة البعثية لا تقوم على أي أساس، وبين المطاردين بها من قد لا يعرفون ما هو البعث، وأنه حتى لو كان للبعض صلة من قريب أو بعيد بأفكار حزب البعث، فهل شابت تصرفاتهم أو سلوكهم أو أعمالهم أي شائبة؟

ورأى الوزراء جميعاً أن من الخير استقالة الوزارة كلها أو بقاءها كلها، وأن القاهرة واقعة تحت تأثير مخابرات لا تبصر، ومعلومات مغلوطة مقدمة من عناصر مغرضة لا ترعى للوطن مصلحة، ولا تكنّ أي حب ولا إخلاص لمصر ولا للعروبة.

وعلى كل حال فقد رؤي أن يترك لرئيس الوزراء التصرف بما يجده ملائماً،

سواء بقبول استقالة الوزراء الستة إذا كان هذا سيضمن تعاون الجمهورية العربية المتحدة ورضاها، أو بتخلي الوزارة كاملة إذا كان هذا هو المطلوب.

***

وتوجهت مع القاضي عبد الرحمن الأرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان إلى القاهرة لمحاولة إعادة البحث في الموضوع، وإبداء الاستعداد عند الضرورة لاستقالة الوزراء الستة بل والوزارة كلها، وللتأكيد أن ما يهم الجميع هو معالجة محنة الحرب وضمان مكاسب الشعب والحفاظ على الجمهورية وهذا كله يتطلب تعاون البلدين.

وبعد الاجتماع مع السيد أنور السادات توجهنا يوم السبت ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر حيث اجتمعنا بسيادته بحضور السيد أنور السادات، وكان اجتماعاً عاصفاً. كان حديث الرئيس فيه تهديداً ووعيداً، ولم ينقذ الموقف إلا اقتراح السيد أنور السادات بأن نكمل الحديث مع المشير عبدالحكيم عامر الذي كان يمضي فترة نقاهة في برج العرب بجوار الإسكندرية، بعد إجراء عملية جراحية.

وفي طريقنا ظهر الأحد ١٣ حزيران (يونيو) بالسيارات إلى برج العرب كان معنا في السيارة السيد محمد عبد الواحد الذي كان قائماً بالأعمال في صنعاء لمدة طويلة.

وقد سمعنا منه: «أن الفكرة كانت أن يتولى المستشارون المصريون السلطة التنفيذية الكاملة في جميع الوزارات والإدارات اليمنية، وأن يكون وجود الوزراء اليمنيين لمجرد المظهر. ثم سمح للوزراء والمسئولين اليمنيين بأن يمارسوا بعض الصلاحيات ولكنهم تجاوزوا الحدود وأخذوا المسألة جدياً وبدءوا يتصرفون كوزراء ويتجاهلون المستشارين المصريين. تصوروا أن وزيري الخزانة والاقتصاد أحمد عبده سعيد والعطار استدعيا المستشارين المصريين وطلبا مراجعة الاتفاقات الاقتصادية وبحث الموضوعات المختلفة من جديد! ووزير آخر وهو عبد الكريم العنسي أخرج مكتب المستشار المصري من غرفة مكتب الوزير إلى غرفة مجاورة. كيف يجوز هذا؟

الكرشمي وزير الأشغال رفض أن يسلم الآلات الروسية الضخمة التي خلفها السوفيات بعد بناء مطار صنعاء الدولي إلى المصريين، وأصرّ على الاحتفاظ بها لوزارة الأشغال».

وهنا قلت للسيد محمد عبد الواحد: ولكنكم لم تذكروا أسماء كل هؤلاء الوزراء ضمن الوزراء الستة الذين اعترضتم على وجودهم في الوزارة. وقلتم إن اعتراضكم هو على من اعتبرتموهم بعثيين. فلماذا لم تعترضوا على هؤلاء فقال: «المسألة ليست مسألة بعث بل مسألة التعاون وعدم التعاون».

***

ومن المشير عامر سمعنا الكلام عينه الذي سمعناه من الرئيس ولكن بعبارات ألطف وأخف. ولعل العبارات الرقيقة كانت لتخفيف أثر موقف الرئيس الصارم العنيف الذي واجهنا به الليلة الماضية. ولا شك من أن السيد أنور السادات الذي حضر اجتماعنا مع الرئيس عبد الناصر قد نقل ذلك الموقف إلى المشير، فقد سبقنا إلى برج العرب بالطائرة.

وقد اقترح المشير أن نجتمع مرة أخرى في القاهرة بعد يومين أو ثلاثة حين يعود.

وقد بقينا في القاهرة أسبوعاً ننتظر عودة المشير عسى أن نخرج بجديد، ولكنه لم يعد. ومن ناحية ثانية فقد كنا ننتظر نتيجة الاتصالات التي كانت بدأت مع الكويت. فقد وعدتنا بتقديم خمسة ملايين دينار كويتي قرضاً، وكنا ننتظر أن يمكّننا هذا القرض من دفع مرتبات الموظفين ومواجهة المصروفات الضرورية، لا سيما وقد اعتذرت القاهرة عن تقديم أي شيء بصورة مفاجئة، رغم أن ما تفعله هو مجرد الإفراج عن النفقات والمصروفات الشهرية بالعملة اليمنية التي كانت هي تتولى عملية إصدارها.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر ذكر لنا أن وفد الكويت إلى مؤتمر رؤساء الحكومات في آخر الشهر الماضي قد حدثه عن هذا القرض وأنه قد حث الكويتيين على تقديمه.

أما الكويتيون فقد تراجعوا عن تقديم القرض وذكروا أن الرئيس قال لهم عند الحديث عن القرض الكويتي لليمن: «مش حايرجعوه لكم».

وبعد اجتماع خاطف مع السيد أنور السادات تقررت عودتنا إلى صنعاء، فقد نُحّي الرئيس أحمد بن بلا في الجزائر وانشغلت القاهرة عنا.

وفي صنعاء رؤي أن تواصل الحكومة عملها لا سيما ومؤتمر القمة الإفريقي الآسيوي بالجزائر على الأبواب، وسيكون مناسبة لإعادة البحث في الموقف مع

المسئولين في القاهرة. ولعل أحداث الجزائر تحدث تغييراً في موقفهم.

أما صنعاء فقد كانت تعيش الأزمة بكل جديتها وخطورتها. فالقوات المصرية تترك مواقعها المهمة واحداً بعد آخر دون إحلال قوات يمنية مكانها، وتتجمع في معسكرات حول صنعاء. وقائد القوات المصرية يستدعي الضباط اليمنيين ويتحدث إليهم مطوّلاً ضد مؤتمر خمر ونتائجه، ويحرّض على إسقاط الحكومة، ويهدد من سماهم معارضين للجمهورية العربية المتحدة بالسحل في الشوارع.

والسفير المصري يتحرك في صنعاء ويحرّض ضد الحكومة التي لم تستجب للرئيس عبد الناصر وتتخلص من الوزراء والطائشين.

والرئيس السلال أعلن تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسته وعضوية عدد من العسكريين وأعطاه صلاحيات واسعة، وهذا يتنافى مع الدستور الذي وقّعه السلال وأصدره، وهو يجعل اختصاصات رئيس الجمهورية من شأن المجلس الجمهوري مجتمعاً ويجعل سن القوانين من اختصاص لجنة المتابعة المكونة من ٤٤ عضواً والتي تقوم في فترة الانتقال بأعمال مجلس الشورى حتى يتم تشكيله.

وبات واضحاً أن القاهرة تعمل بكل ثقلها لإسقاط الحكومة.

ولم يكن الموضوع بالنسبة الينا هو موضوع الحكومة وحدها، بل موضوع الشعب الذي عملنا أو حاولنا أن نعمل على تنظيمه والتفافه حول النظام الجمهوري، وعلى إقناعه بعدم جدوى الحرب، وفوائد السلام والاستقرار والوحدة الوطنية.

***

ولما كان السعوديون على الحدود اليمنية يمدون العائلة المخلوعة بالمال والسلاح، والبريطانيون في الجنوب وإيران وشركات البترول، كلهم لا يترددون في تقديم كل عون ودعم إلى الملكيين وسيكون الخلاف مع القاهرة فرصتهم الكبرى، فقد اختارت الحكومة أن تترك الحكم وتتحمّل القاهرة المسئولية. وإمعاناً في مجاملة القاهرة، استقالت الحكومة وبررت استقالتها بالاحتجاج على مخالفة الرئيس السلال للدستور وتشكيله للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وتجاهله للمجلس الجمهوري والحكومة.

وإلى القاهرة توجهت أفواج من اليمنيين لمحاولة إعادة البحث في الموقف مع المسئولين فيها. وفي اجتماعهم بالمشير عبد الحكيم عامر قال لهم إن الحكومة المستقيلة كان يجب أن تذهب لأنها تنادي بالسلام والتفاوض مع السعودية، والقاهرة لا توافق على هذا، وترى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة للنصر. وأنه يريدهم أن يؤيدوه وأن يتعاونوا معه وهو يضمن لهم أن «تركع السعودية خلال ثلاثة أشهر. بل وأن تركع بريطانيا وأميركا أيضاً». وهذه هي عبارات المشير.

وشكّل الفريق العمري ما سميت «حكومة الحرب» في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٥.

وقد تم اعتقال المئات، وامتلأت سجون صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار. وتعرض البعض للضرب والإهانة.

وضعف البعض أمام هذه الهجمة الطائشة وسمحوا لأنفسهم بالتوجه إلى السعودية حيث كانت لقاءات الطائف.

لقد برر الجمهوريون الذين شاركوا في اجتماعات الطائف ما فعلوه بأن صنعاء ضيّقت عليهم الخناق بالسجون والملاحقة، والقاهرة رفضت أي نداء، فلم يبق أمامهم إلا أن يحاولوا البحث عن مخرج للأزمة في أي مكان بما في ذلك الطائف.



من اليمين: حسن مكّي، محمد سعيد العطار، أحمد محمد النعمان، محسن العيني، القاضي عبد الرحمن الأرياني.

اتفاق جدة

أما القاهرة، فردت على هذا برحلة الرئيس جمال عبد الناصر للقاء الملك فيصل. ففي آب (أغسطس) ١٩٦٥ فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الرأي العام العربي والدولي بزيارته للمملكة العربية السعودية، وقد وقّع مع الملك فيصل في ٢٣ آب (أغسطس) اتفاقية جدة الشهيرة. وكان أهم بنودها:

١ ـ يُستفتى الشعب اليمني في نوع الحكم الذي يرتضيه في موعد أقصاه ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦.

٢ ـ عقد مؤتمر في مدينة حرض اليمنية يحضره خمسون عضواً تختار منهم الجمهورية العربية المتحدة خمسة وعشرين والمملكة السعودية خمسة وعشرين، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة، وتكون مهمة هذا المؤتمر:

(أ) تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال.

(ب) تشكيل وزارة انتقالية.

(جـ) تقرير شكل الاستفتاء.

٣ ـ توقف المملكة السعودية مساعداتها العسكرية.

٤ ـ تسحب الجمهورية العربية المتحدة قواتها العسكرية في ظرف عشرة أشهر.

٥ ـ توقف الاشتباكات المسلحة في اليمن، وتشكل لجنة سلام مصرية - سعودية مشتركة للرقابة.

وفي حين وصفت أجهزة الإعلام المصرية رحلة الرئيس عبد الناصر، بأنها «رحلة سلام يقوم بها بطل السلام، وصاحب القلب الحنون الذي لا يرضى أن يحمل العربي السلاح في وجه أخيه العربي»، وصفت بعض الصحف العربية اتفاقية جدة، بأنها «ذبح للثورة اليمنية من الوريد إلى الوريد».

وعند عودة الرئيس جمال عبد الناصر من جدة، عقدت اجتماعات متواصلة بين اليمنيين في القاهرة ضمت الرئيس السلال والفريق العمري والقاضي الأرياني والأستاذ نعمان وغيرهم من رجالات اليمن، لمحاولة التصافي وتوحيد الصف الجمهوري لمواجهة المرحلة المقبلة. وقد حضرت بعض هذه الاجتماعات.

وبعد لقاءات عديدة مع المسئولين في القاهرة تقررت عودة الجميع، واستثنيت منها وتقررت عودتي إلى عملي السابق في واشنطن والأمم المتحدة.

مؤتمر حرض

وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ بدأ مؤتمر حرض جلساته وسط استفسارات كثيرة وتظاهرات عنيفة في صنعاء، وترقب وعيون مشددة إلى حرض.

وتوجه الوفد الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الأرياني وعضوية اللواء حمود الجائفي والأستاذ أحمد محمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان والعقيد عبد الله جزيلان والعميد محمد الرعيني والقاضي عبد السلام صبرة والمقدم أحمد الرحومي والدكتور حسن مكي والعقيد محمد الأهنومي والشيخ عبد الله حسين الأحمر والشيخ مطيع دماج والسيد عبد الغني مطهر وغيرهم إلى مدينة حرض ومعهم التفسيرات التي قدمها كبار المسئولين في القاهرة بأن الإشارة إلى مكاسب الشعب اليمني في الاتفاقية معناها المحافظة على النظام الجمهوري، كما قيل لهم أنه قد تم التفاهم على استبعاد أسرة حميد الدين، وأن الاستفتاء والخطوات كلها شكلية. ولكنهم فوجئوا في المؤتمر بأنه لم يكن هناك أي اتفاق على استبعاد الأسرة، وأن النظام الجمهوري غير مقبول حتى في فترة الانتقال، وحتى يتم الاستفتاء. وقد ادعى الجانب الملكي أنه يتمسك بموقفه هذا تطبيقاً والتزاماً بالاتفاقية ونصوصها.

وعندما احتج الجمهوريون وأشاروا إلى ما سمعوه من كبار المسئولين في القاهرة، اندفع السفير المصري أحمد شكري وقال: «لا يا أفندم مش مضبوط. وما حدش قال لكم كده»!

وهذا مع العلم بأن الخلاف والحرب هما من أجل النظام وبسبب الأسرة.

وقد فشل المؤتمر لأن اتفاقية جدة لم تحسم الموضوع.

وقد وجّه رئيس الوفد الجمهوري القاضي عبد الرحمن الأرياني من مدينة حرض إلى الرئيس جمال عبد الناصر وإلى الملك فيصل البرقية الآتية:

«سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

جلالة الملك فيصل

نزولاً عند رغبتكما، وتنفيذاً لاتفاقكما، وحرصاً على تحقيق السلام والاستقرار باليمن، حضرنا إلى حرض لتمثيل وفد الجمهورية العربية اليمنية، والجانب الجمهوري على أمل أن نصل إلى حل مع إخواننا الخارجين على هذا

النظام رغم أن التمثيل غير عادل ولا صحيح، وقد اختلفنا في تفسير الاتفاقية التي فهمها كل جانب على حسب ما يريد، وحين رجعنا إلى لجنة المراقبة واجهتنا الحقيقة المرعبة وهي إلغاء النظام الجمهوري القائم، وإلغاء النظام الإمامي غير القائم، ثم اختيار طريق وسط للحكم لا جمهوري ولا إمامي، حتى يتم الاستفتاء خلال عشرة أشهر كما جاء في اتفاقية جدة، ولم تأت فيه إشارة حول أسرة حميد الدين التي كانت السبب في ما وصلت إليه الحال من خراب ودمار ودماء، وشقيت بها اليمن قديماً وحديثاً وتمزقت كل تمزق، وتعرضت لكل نكبة وذل وهوان.

فإذا كانت الدولتان الشقيقتان قد اتفقتا على هذا الحل الذي أعلنته هيئة الرقابة، فإننا ممثلو الجمهوريين نحمّل الدولتين المسئولية، ونترك قضية الشعب اليمني في أيديهما، لأنهما أقوى على نزع السلاح الذي قدماه إلى الفريقين خلال ثلاث سنوات، وهما أقدر أيضاً على فرض الحل بالقوة، دون أن يتعرض شعباهما للحرب، وتتعرض اليمن لمزيد من الخراب والدمار والدماء.

إن أبناء اليمن فرضت عليهم الحرب، وزرعت بينهم الفتنة العمياء والفوضى والأحقاد والمطامع ووضعت في أيديهم أسلحة الدمار المختلفة من الدولتين الشقيقتين، وأنفقتا عليهم الأموال بسخاء واستغل ذلك تجار الحروب والمنتفعون بها، فكما فرضت عليهم الدولتان الحرب فلتفرض عليهم السلام.

إن الجمهوريين متمسكون بنظام شرعي قائم معترف به في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وذلك هو مكسب الشعب نتيجة تضحياته وذبح خيرة رجاله من مشايخ وعلماء وشباب، وأن إلغاء نظام قائم معترف به في مقابل إلغاء نظام غير معترف به، ستكون نتائجه حرباً أهلية لا تبقي ولا تذر، ولن يستفيد منها سوى أعداء العرب والإسلام.

فاتقوا الله يا قادة العرب في شعب مسلم شقيق لكم ظل ثلاثين عاما يفزع إليكم ويستغيث بكم وينشد عونكم ونجدتكم ومساعدتكم، أما نحن فلا نستطيع تحمل المسئولية بحال من الأحوال والله يوفقكم ويسدد خطاكم.

عن وفد الجمهورية العربية اليمنية بمؤتمر حرض.

عبد الرحمن الأرياني».

فشل مؤتمر حرض وعاد الوفد الجمهوري إلى صنعاء وبدأ النقاش والبحث عن مخرج لهذه الأزمة المستعصية، وبدأ الفريق العمري وغيره يدركون أن «وزارة الحرب» لم تستطع حسم الأمر في ثلاثة أشهر كما وعد المشير عبد الحكيم عامر. وقد قدم الفريق العمري استقالته وتوجه هو والقاضي الأرياني والأستاذ نعمان واللواء حمود الجايفي وغيرهم إلى القاهرة ليبحثوا مع الرئيس جمال عبد الناصر في نتائج مؤتمر حرض وماذا ينبغي أن يتم بعد ذلك.

وقد قام المشير عامر والسيد أنور السادات بزيارة إلى صنعاء، وأعلن المشير أن مصر لن تتسامح مع أي عمل يمس بكرامة الجيش المصري، وأنهم ما زالوا يحرصون على تنفيذ اتفاقية جدة، ولكن للصبر حدود.

***

ونثبت هنا بعض ما جاء في مذكرات صلاح نصر، الجزء الثالث «العام الحزين» الصادر عن «دار الخيال ...». ص ٨٣، ٨٤، ٨٥:

وانتهز النعمان فرصة وجوده بالقاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٦٥، وقابل عبد الناصر وبرفقته الإيرياني والرعيني ومحسن العيني. وحضر المقابلة أنور السادات.

وعرض النعمان الأمر على عبد الناصر، وبيّن له أنه لا يسعى إلا إلى درء سخط الشعب اليمني الذي يظن أن القاهرة هي التي تشكل الحكومة وتقيلها، وأن محاولته إدخال عناصر وطنية في الوزارة لا يهدف إلا إلى إرضاء الشعب اليمني.

قال عبد الناصر: «لا يمكن أن تقنعني شعراً ولا نثراً. أنا لن أقبل بعثياً واحداً في الحكومة، وأفضل أن أتعاون مع بن غوريون على أن أتعاون مع البعث».

فقال النعمان: «ماذا يفعل اثنان من الوزراء البعثيين في الوزارة؟».

وعلّق محسن العيني بقوله: «ما تعلقنا بالبعث إلا حينما رأيناكم تتعاونون معه في عهد الوحدة. ونحن حريصون على الارتباط مع مصر. وحينما كنت في أميركا سمعتهم يقولون إن من يريد محاربة عبد الناصر فليقاتله في اليمن».

قال عبد الناصر: «أنا لا أقصدك. إنني أقصد البعث».

وهنا تساءل الإيرياني: «هل تعترضون على سياسة الحكومة أم على أشخاصها؟».

وأجاب عبد الناصر بغضب: «إيه يا إيرياني. أنا مش بوشين. أنا مش السلال. أنا أكبر مغامر وهأخلي القبائل تدبحكم كلكم».

قال النعمان: «نحن نريد خبرتكم وتعليمكم».

قال عبد الناصر: «إنني لم أقل شيئاً. ولكن مفيش بعثي واحد يخش الوزارة». وهمس النعمان في أذن عبد الناصر كي يؤجل الجلسة إلى المساء بعدما توتر الموقف، وتقرر تأجيلها إلى الليل.

وتوجه النعمان بمفرده في الحادية عشرة مساء من اليوم ذاته إلى منزل عبد الناصر، فوجد

أن السادات سبقه إليه وتقابلا معاً في حجرة الاستقبال بالدور الأول.
وقبل أن يهبط إليهما عبد الناصر من حجرة نومه في الدور العلوي، التفت السادات إلى النعمان وقال: «إنني أرى أن تعدل الوزارة وتخرج الثلاثة المختلف عليهم: محسن العيني لأنه بعثي، وأحمد عبده سعيد لأنه متزوج أميركية، والعطار لأنه متزوج فرنسية».
وحينما دخل عليهما عبد الناصر، شاركهما في الحديث وقال: «لا بد أن يشاركنا ثالث».
وتوجه الثلاثة إلى منزل المشير عامر في ثكنات الحلمية، وكان يقضي فترة نقاهة إثر عملية زائدة دودية أجريت له.
وحدثت نادرة تدعو إلى الفكاهة وإلى التعبير عن مكنون النفوس. فقد قدّم المشير عامر إلى ضيوفه قطعاً من الشوكولاته التي تضم في داخلها وريقة صغيرة مكتوباً عليها حظ الإنسان.
تناول عبد الناصر قطعة شوكولاته ونزع غلافها وقرأ حظه الذي يقول: «عدو عاقل خير من صديق جاهل».
وسلم عبد الناصر الورقة للنعمان.
وقام النعمان بدوره بقراءة حظه فكان: «اتّق شرّ من أحسنت إليه». وسلم النعمان الورقة إلى عبد الناصر.
وضحك الجميع، ولم يعلقوا بشيء. ولكن مكنون النفوس كان يمتلئ بالريبة والشك.
وحاول النعمان أن يتحدث إلى المشير عامر، ولكن عبد الناصر قال: «لا تقص على عبدالحكيم شيئاً، فقد قلت له كل شيء. إحنا الثلاثة ما بنخبيش حاجة على بعض».
ويبدو أن عبد الناصر لم يستطع أن يخفي كرهه للبعث فقال: «لن أقدم قرشاً واحداً لكم. روح هات ميزانية من ميشيل عفلق ولا من أمين حافظ».
اجاب النعمان: «العيني ليس له ارتباط ولا اتصال بالبعث».
قال عبد الناصر: «العيني أنا قلتها له في عينه».
وعلّق المشير عامر على قول النعمان فقال: «أنت هاتستقيل علشان يقولوا مصر رفضت الحكومة الشعبية؟».
أجاب النعمان: «ماذا تريدون أن أفعله؟».
قال عبد الناصر: «أعمل زي مانت عاوز.. أنا وصلت إلى طريق مسدود».
وتدخل عامر وقال: «إحنا عاوزين حكومة قومية مائة في المائة ليس لها ارتباطات بالبعث ولا بأي تيارات سياسية أخرى».
وفي غالب ظني أن المصريين الثلاثة كانوا يعنون تشكيل حكومة أعضاؤها من أنصار القاهرة.
فعلّق أنور السادات: «من الأفضل أن تعدّل الحكومة».
وعاد النعمان ومجموعته إلى اليمن، وعقد جلسة لمجلس الوزراء اليمني لمناقشة ما استجد من أمور. واقترح محسن العيني الانسحاب لحل الأزمة، ولكن النعمان رفض الاقتراح، واعتبر ما حدث في القاهرة تدخلاً في شئون اليمن الخاصة».

(انتهى ما جاء في مذكرات صلاح نصر)

مع الرئيس السادات في نيويورك

وصل السيد أنور السادات إلى واشنطن في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ في زيارة رسمية والتقيته في أكثر من مناسبة في منزل سفيري مصر في واشنطن ونيويورك، ثم دعاني إلى اجتماع في فندق هيلتون بنيويورك يوم الجمعة ٤ آذار (مارس) ١٩٦٦ استمر من التاسعة والنصف حتى الحادية عشرة صباحا. حتى تكون وجهة النظر المصرية واضحة قد يحسن أن أضع هنا النقاط التي ذكرها، باختصار وأمانة:

«ـ أنت تعرف ظروف اتفاقية جدة. واليمنيون مسئولون عن هذا، فقد وضعتمونا في موقف حرج دفعنا إلى توقيع تلك الاتفاقية.

ـ الملك فيصل رفض الموافقة على تعيين شخص يطمئن إليه الجانبان (القاضي عبد الرحمن الأرياني) لتسيير شئون اليمن خلال فترة الانتقال.

ـ قبل مؤتمر حرض اقترحنا وصول الشيخ كمال أدهم من السعودية لنتفاهم حول النقاط الرئيسية فلم يوافق الملك.



في الأمم المتحدة مع إسماعيل فهمي ومحمد رياض وزيري خارجية مصر في ما بعد.

ـ اليمنيون الجمهوريون اختاروا ممثليهم بحرية، وقد أعطينا توجيهاتنا للقاضي الأرياني وحده، وقلنا له: ناور «زي ما أنت عايز» ووافق على ما تريد، وعارض ما تريد، ولك مطلق الصلاحية. وقلنا له لا تطلع نعمان على اتصالنا بك. لكن ما دام اليمنيون يريدون أن يكون في الواجهة، فليكن.

ـ في المؤتمر كان هناك اتجاه عام لاستبعاد أسرة حميد الدين حتى من جانب المشايخ الأعضاء في الوفد الملكي ومنهم حامس العوجري الذي قتله الحسن. ولكن السعودية قالت لهم يجب أن تتمسكوا بأسرة حميد الدين لأنها الورقة التي تسمح بالتدخل وتقديم المساعدة.

ـ انتهى المؤتمر على النحو المعروف وجاء الإخوان الإرياني ونعمان والجايفي والعمري والأحمر وجزيلان وغيرهم وقالوا: «لا تتركونا، ابقوا معنا، واختاروا من تشاءون للتعاون معكم. لقد عرفنا الآن حقيقة موقف السعودية. المهم لا تتخلوا عنا، وافعلوا ما شئتم من تعديلات أو تنظيمات».

ـ ذهبت مع المشير إلى صنعاء، فوجدنا الجميع خائفين من انسحابنا، يريدون بقاءنا وقد اجتمعنا بهم جميعاً.

ـ وكانت وصلتنا رسالة موقعة من الأرياني ونعمان ومحمد علي عثمان يقولون فيها إنه كان يمكن حسم المشكلة عسكرياً في الأشهر الثلاثة الأولى للثورة. وإننا طوّلنا المعركة ... إلخ. وواضح أنها بلغة النعمان، وقد عاتبنا الأرياني عليها، فقال إنها لحظات ضعف تعتريه.

ـ زرنا ضباطنا وجنودنا فوجدناهم في روح عالية جداً، ولكنهم غير مرتاحين من الوضع. وقال الضباط: «بس خبرونا ما هو الوضع الآن. وإلى أي مدى سنبقى؟ ومتى نتحرك؟ إن البقاء على هذه الحال ضار جداً بروح الجنود ومعنوياتهم. لا حرب ولا سلام، كل يوم يسقط قتيل هنا وقتيل هناك. ازعاجات متواصلة. تريدون أن نحارب، نحن مستعدون أعطونا أوامر».

ـ وجاء كمال أدهم إلى القاهرة واجتمعت به مطوّلاً، وطلب الاجتماع باليمنيين في شبرد وقيل بعد الاجتماع إن المصريين عرضوا على السعوديين تقسيم اليمن؟!

ـ ويبدو أن السعودية لم تعد مهتمة بانسحابنا من اليمن ... ويقولون ... ابقوا سنة أو سنتين ...

ـ في محادثاتي مع جونسون وراسك وريموند هير وجورج بول ... استعرضنا اليمن ... قلنا لهم إننا حريصون على الوصول إلى حل ... وأننا عرضنا على الملك فيصل مقترحات معينة فلم يرد عليها حتى الآن ... فقالوا ... إن الجواب قد يكون في الطريق ... ولعلهم قصدوا أنهم سيستعجلون الجواب.

ـ والحقيقة أن الملك فيصل قد بدأ يستعمل ـ كما كنا نقول دائماً ـ النفط كسلاح لتهديد الأميركان، ولم يعد البترول مصدر ضعف كما كان الملك سعود يتصور. ان الملك فيصل يضغط الآن بالفعل على الأميركان».

وقال السادات إن دين رسك وزير الخارجية الأميركية قال له «إن محسن العيني يبدي مخاوف اليمنيين من اتفاق المصريين والسعوديين، ويخشى أن يكون هذا الاتفاق على حساب اليمن ومصلحتها». وواصل السادات حديثه.

«-قابلت الرئيس لمدة نصف ساعة بعد عودتي من صنعاء، وقبيل مغادرتي القاهرة في الطريق إلى الولايات المتحدة. وأمامنا الآن الحلول أو الاحتمالات الآتية:

ـ البقاء والاستمرار كما نحن، وهذا صعب جداً. فعندنا الآن سبعون ألف جندي موزعين في مناطق متباعدة، وروحهم المعنوية تضعف باستمرار إذا لم يحاربوا أو يعودوا. كما أن هذا عبء مالي ثقيل لا نستطيع الاستمرار في تحمله. فهذا إذن احتمال غير مقبول.

ـ الانسحاب كلياً من اليمن، وإعطاء اليمنيين الموازنة خمسة ملايين مثلاً، وما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة، وتأييدهم دولياً وأدبياً ... إلخ. وقد أبدى المسئولون في صنعاء تخوفهم من هذا، فمعنى انسحابنا هو الهزيمة الكاملة، وهذا ما لا يمكن. وهذا أيضاً احتمال غير مقبول.

ـ أن يقبل الملك فيصل المشروع الذي عرضه الرئيس من طريق السفير السعودي، وهو دولة اليمن، واستبعاد أسرة حميد الدين، حكومة ائتلافية: «ثلثان جمهوريان، وثلث ملكي» وبتأليف هذه الحكومة ننسحب خلال عشرة أشهر، وهذا يتوقف على قبول الملك فيصل.

ـ أن نسحب قواتنا من المناطق الشمالية كلها، ونحتفظ ببعضها في الجنوب، فتخف متاعبنا وأعباؤنا المالية، ويعود عدد كبير من القوات إلى البلاد، ونتخلص من هؤلاء الشماليين الذين أتعبونا طوال السنوات الثلاث الماضية. إن متاعبنا قد جاءت منهم.

كم صرفنا في الشمال وتعبنا. إن هذه القبائل لا تشبع، وما لم تعط اليوم، فلا أهمية لما أعطيت الأمس.

وتترك هذه القبائل للسعودية تصرف عليها «وينشفوا دمها»، وهم الآن متعبون فعلاً من الإنفاق والصرف. إنهم يصرفون في المناطق التي لنا فيها وجود. فبانسحابنا لن يدفعوا شيئاً وتتحول هذه القبائل عليهم».

وقد قلت للسيد أنور السادات هنا: «لعلكم الآن تدركون لماذا تجول الزبيري في أوساط هذه القبائل، وسقط شهيداً وهو يدعوها إلى الالتفاف حول النظام الجمهوري، وينادي بالسلام. ولماذا انعقد مؤتمر خمر في قلب المناطق الشمالية».

***

وفي صنعاء تعقدت الأمور بعد استقالة الفريق العمري، وبخاصة بعد عودة المشير السلال إلى صنعاء، إلى الحد الذي دفع بجميع رجالات البلاد، من سياسيين وعسكريين، للتوجه إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبدالناصر وعرض شكاويهم مما يجري.

وكما حاولوا عام ١٩٦٥ بعد مؤتمر خمر منعنا من مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر، وأصرّوا على أن اللقاء يجب أن يكون مع السيد أنور السادات أو مع الرئيس بحضور المشير عامر والسادات... هذه المرة. وقد تعقّدت القضايا في صنعاء مع الرئيس السلال والقيادة العسكرية المصرية، وجاء رجالات اليمن لعرض الموضوع على الرئيس عبد الناصر شخصياً، ولكنهم أحيلوا على المشير عامر الذي لم يحضر بل كلف شمس بدران استقبالهم.

ولم يحضر الأرياني والنعمان والفريق العمري ومن في مستواهم من الشخصيات، بل حضر الوزراء وكبار الضباط والمسئولون الآخرون. وبدأ السيد شمس بدران الحديث وعندما حاول بعض الوزراء الحديث، منعهم قائلاً: «أنتم هنا تسمعون فقط. اسكتوا»! وقد وقفوا جميعاً وغادروا القاعة. وبعد ساعات، وفي بداية الليل، التقطتهم سيارات الشرطة وأودعوا السجن.

ونام العمري والنعمان والوزراء وكبار الضباط والمسئولين في الزنزانات. وحده القاضي عبدالرحمن الأرياني وربما أيضاً القاضي عبد السلام صبره، بقيا خارج السجن، ولكن تحت الإقامة الجبرية في المسكن.

وبينما خضع الفريق العمري والأستاذ نعمان ورفاقهما للتحقيق والتهديد والتحقير ومتاعب السجن في القاهرة، طالبت صنعاء بإعادة هؤلاء «المتآمرين والخونة» وتسليمهم للمحاكمة.

ولم يكن الأمر هزلاً، فقد حاكموا بصورة فجة وقبيحة وطنياً كبيراً ومناضلاً معروفاً هو العميد محمد الرعيني نائب رئيس الوزراء واتهموه بالعمالة للصهيونية وأعدموه بصورة بشعة، ومعه آخرون!

في المعارضة من جديد

أرسلت إلى الرئيس السلال استقالتي من عملي سفيراً في واشنطن ومندوباً دائماً في الأمم المتحدة، لأني لم أعد أعرف من أمثل بعد اعتقال رجالات البلاد بهذه الصورة في القاهرة.

واقترحت على عدد من سفراء اليمن التوجّه إلى نيويورك لنلتقي وزير خارجية مصر السيد محمود رياض ووزراء الخارجية العرب الذين توافدوا للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومحاولة البحث عن حل لهذه الأزمة اليمنية العربية التي طالت وأضرت بالجميع.

ويبدو أن اتصالي قد أزعج صنعاء فأقدمت على إعفاء الكثيرين من مناصبهم. والتقينا بعد ذلك في بيروت ودمشق.

في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦ غادرت الولايات المتحدة إلى بيروت، وكان كثيرون من اليمنيين قد سبقوني اليها أبرزهم أحمد جابر عفيف، أحمد محمد باشا، محمد الفسيل، حسين المقدمي، محمد الرباعي، محمد الرعدي، محمد أحمد نعمان وغيرهم.

كان الموقف دقيقاً جداً، فنحن نعارض أساليب الحاكمين في صنعاء، ونعمل على إقناع القاهرة بضرورة الإفراج عن رجالات اليمن المعتقلين والعمل على توحيد الصف الجمهوري والبحث عن حل لهذه الحرب التي طالت.

وفي الوقت عينه نحن جمهوريون ولا نريد أن يفيد الملكيون من وجودنا في المعارضة.

وقد حرصنا على أن نحصر اتصالاتنا بالدول التي اعترفت بالنظام الجمهوري، والتي لها علاقات طيبة مع القاهرة.

وهذا هو الذي قد يفيد في دفاعنا عن إخواننا المعتقلين، وفي معارضتنا للسياسة الرعناء في صنعاء. وقد كاد البعض من الإخوان أن يفقد توازنه، ولكن الحكمة تغلبت.

وبدأنا نحاول القيام بجولة على بعض العواصم العربية، فتوجهت أنا إلى بغداد مع الأخوين صالح الأشول ومحمد القوسي، واستُقبلنا استقبالاً طيباً من وزير الخارجية الدكتور عدنان الباجهجي الذي كان زميلاً في الأمم المتحدة، ومن الرئيس

والمسئولين. وشرحنا موقفنا وطالبنا بالتوسط مع القاهرة من أجل الإفراج عن المعتقلين، والعمل على توحيد الصف الجمهوري، وتنظيم العلاقة مع القاهرة، وإيجاد أوضاع في صنعاء تقوي النظام الجمهوري، وتخفف من أعباء مصر.

وحضرنا حفل السفارة الجزائرية بالعيد الوطني، ولاحظ الحاضرون من ديبلوماسيين عرب وأجانب ومسئولين عراقيين ورجال إعلام وجودنا.

ثم توجهنا إلى الكويت فاستُقبلنا أيضاً بحفاوة. في بداية الأمر نزلنا ضيوفاً على الحكومة وأجرينا اتصالات واسعة، ثم توجهنا إلى دمشق، واجتمعنا بالمسئولين في الدولة والحزب، وكانت علاقتهم طيبة مع القاهرة، وقد جددوا الدعوة الي للإقامة في دمشق، ولكني اعتذرت رغبة مني في الابتعاد عن الصراعات والخلافات الحزبية. إلا أن مسئولي الحدود اللبنانيين، في منتصف شباط (فبراير) ١٩٦٧، منعوني من دخول لبنان، فعدت بالسيارة إلى دمشق، وقبلت الضيافة شاكراً ممتناً.

ورغم أن الرئيس شارل حلو ووزير الخارجية جورج حكيم تدخلا واعتذرا عما حدث في الحدود، وقالا أن المكتب الثاني (شعبة المخابرات في الجيش) قد اتخذ قرار المنع بطلب من السفير المصري عبدالحميد غالب، فقد نقلت عائلتي من بيروت إلى دمشق بعدما وجهت إليهما خالص الشكر.

وقد رحب المسئولون السوريون أيضاً بالكثير من اليمنيين، ضباطاً وديبلوماسيين وشباناً.

وأبلغ سفير سوريا في القاهرة الدكتور سامي الدروبي سلطات بلاده بأن مصر لا تعترف بوجود أي معتقلين يمنيين في سجونها، وأنهم جميعاً ضيوف في بلدهم مصر، ومحل الرعاية والتكريم!

وعندما كان السوريون يضيقون بشكوانا وتساورهم الشكوك في ما نقول، كنا نطلب منهم أن يزور السفير الدروبي أي واحد من كبار الشخصيات الذين ذكرنا أنهم معتقلون، فكان جواب القاهرة دائماً بأن هذا أمر لا يعنيه!

***

الصمود العظيم في هذه الفترة كان في خمر بقيادة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي رحب بالكثير من رجالات اليمن من ضباط وشباب مثقفين ورجال قبائل، ونظموا معارضة قوية. وتحركت رسلهم إلينا في بيروت ودمشق.

وتفاصيل هذا في كتاب الأخ عبد الملك الطيب «الثورة والنفق المظلم» .

***

وعندما حشدت مصر قواتها في سيناء، وزاد التوتر وتصاعدت نداءات الحرب، وجهت برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، أذكّره بالأوضاع في اليمن، وأن من الحكمة الإفراج عن رجالات اليمن المعتقلين في القاهرة، وتوحيد الصف الجمهوري لتتمكن القوات المصرية الموجودة في اليمن من العودة والمشاركة في المعركة، بل وربما تقوم اليمن بدورها مع الأقطار العربية الأخرى في هذه المعركة القومية التي قد تكون حاسمة .

وكأني اقترفت ذنباً لا يغتفر .

فقد استدعيت إلى مقر القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق . وفي حضور رئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي ورئيس الوزراء يوسف زعين وغيرهما، سئلت : «هل حقاً أرسلت مثل هذه البرقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر؟ وهل تحاول أن تقول للرئيس ما يجب أن يفعل بقواته في اليمن؟ ألا تعرف أن الجميع باركوا حشد القوات في سيناء، حتى أكرم الحوراني، أكبر خصم لعبد الناصر، أرسل برقية تأييد ومباركة؟»

فقلت لهم إن برقيتي ليست في الحقيقة إلا تأييداً بل ودعماً للمجهود الحربي، وإذا كنت قد سببت لكم حرجاً، وأنتم حلفاؤه في هذه التحضيرات والاستعدادات، فإني كضيف في دمشق أعتذر، وما كنت أتصور أن مثل هذه البرقية تزعجكم وانصرفت حزيناً إلى بيتي .

وعلى الغداء تطلعني زوجتي، بزهو وفخار، على مجلة «آخر ساعة» وعلى غلافها صورة عبد الناصر، والمشير عامر بقبعته التي برز فيها النسر وكأنه يحاول أن ينطلق ويطير، وحولهما مجموعة من الطيارين المصريين في أبو صوير القاعدة الجوية وهم في ثيابهم العسكرية الملونة الزاهية، وابتساماتهم . وقالت : هل ما زلت تستنكر ما تردده إذاعة دمشق، و«صوت العرب» «الآن ... الآن ... وليس غداً ... أبواب العودة فلتفتح؟» .

ولعل وزير الخارجية الدكتور إبراهيم ماخوس قد شعر أني غادرت القيادة القومية حزيناً كئيباً، فدعاني بعد أيام إلى الغداء في منزله لمناسبة وجود الدكتور جورج طعمة مندوب سوريا الدائم بالأمم المتحدة الذي حضر إلى دمشق

للمشاورات في ظل هذه الأزمة الخطيرة وقد كنت مستمعاً طوال الوقت. وقبل أن أغادر سألني الدكتور ماخوس: «لم تقل شيئاً؟».

فقلت: «إني متشائم. موشى ديان يقود جيشاً لا يقل عن مائتين وخمسين ألف جندي منضبط يعرف كل جندي وضابط موقعه ودوره وما يجب أن يفعله. وأنتم في اللحظات الأخيرة تنسّقون عسكرياً مع مصر. ومصر تنسّق في اللحظات الأخيرة مع الأردن. وأنتم على خلاف مع الأردن وتقولون علناً إن الطريق إلى القدس هي عبر عمّان! فأي تنسيق عسكري عربي هذا؟ وأي عمل مشترك؟

لقد شهدت معكم في دمشق مؤتمرات للطلبة والنقابيين العرب، وتعتقدون أن هذه قوى ضاربة في معركة تريدونها اليوم، اليوم وليس غداً. وتتحدثون عن فيتنام وحرب التحرير الشعبية وتنسون أن فيتنام شعب واحد منظم، له غاباته ومستنقعاته وله جيرانه الأقوياء وحلفاؤه الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، أما أنتم فإلى جواركم إسرائيل وتركيا، بل حتى الأردن أنتم في نزاع معه، وعمان طريقكم إلى القدس!».

وقد أشفق عليّ، ورحمني وقال: «إنني أقدر حالتك النفسية والمعنوية، فأنت بعيد عن المسئولية والعمل، ومحبط. لا عليك».

***

وصباح ٥ حزيران (يونيو) المشئوم، حدث ما حدث، وقد حملت أم هيثم البندقية وانضمت إلى الاتحاد النسائي السوري، واتجهت مع زميلات لها إلى الجبهة، كما تطوع الضباط والشبان اليمنيون وطُلب مني التوجه إلى وزارة الخارجية السورية. وعندما بدأت الصعود إلى مكتب الوزير قيل لي إنه في الدور الأول تحت الأرض في مكتب المحفوظات. ورغم أن «صوت العرب» واصل «إسقاط» الطائرات الإسرائيلية، فإن الصورة الحقيقية لما يجري على الجبهة المصرية قد بدأت تتضح حتى في ابتسامة الوزير الصفراء!

وحتى تكون الهزيمة العربية محدودة ومحصورة، اقترحت على الوزير أن تقبل سوريا وقف إطلاق النار. وكان هذا قبل إعلان سقوط الجولان. ولكنه قال: «بل إن مصر قد طلبت من سوريا مواصلة الحرب».

وكما سقطت سيناء، سقطت الضفة الغربية، وغزة والقدس وسقط الجولان وجنوب لبنان.

وتحولت المطالبة العربية من استعادة الحقوق العربية في فلسطين، إلى مجرد إزالة آثار عدوان ١٩٦٧!

وإذا كانت الجماهير في مصر قد التفت حول قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، فإن البعض في سوريا قد اعتبر أن إسرائيل قد هزمت، لأنها عجزت عن إسقاط حكم حزب البعث!

كاتب كبير في مجلة «الطليعة» القاهرية قال: «إن المخطط الصهيوني الإمبريالي قد فشل، لأن النظام في مصر قد صمد وحكم البعث في سوريا قد استمر. أما الأرض المحتلة، فإنها باقية هناك وستحرر يوماً، والرجال فليذهبوا. إنهم شهداء. ونساؤنا ولادات. والسلاح ما أرخصه في عالم اليوم!».

تُرى، ما هي الهزيمة إذن؟

لقد كانت هزيمة حزيران (يونيو) ٦٧ أكبر صفعة في تاريخ العرب. وقد كشفت عجز النظام العربي وفشله. وفضحت السطحية والمجاملة والطيبة، وضياع الجماهير. وما زلنا ندفع الثمن إلى يومنا. وقد لا نستطيع محو آثار الهزيمة في المستقبل المنظور.

اتفاقية الخرطوم واللجنة الثلاثية

ومضى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كئيباً حزيناً يجثم كالكابوس على كل نفس. وتصورنا أننا سنعود إلى إنفسنا ونكف عن لعن الظلام، ونعترف بأن دور الاستعمار والعدو الخارجي جزء من أسباب الهزيمة، وأما الأسباب الأخرى فهي عيوبنا وأخطاؤنا وعنادنا.

واستمرت الأحوال في اليمن في تدهور، وبقي المسجونون في القاهرة في زنزاناتهم، والشاردون محتمون في هذه العاصمة أو تلك.

وفي الخرطوم انعقد مؤتمر القمة العربية وأعلن في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٦٧ أن الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل قد اتفقا على سحب القوات، والتأييد والمساعدات للطرفين المتنازعين في اليمن. وأن لجنة ثلاثية من العراق والمغرب والسودان ستعمل على تحقيق الوحدة الوطنية في اليمن.

وقوبلت هذه الاتفاقية من الجماهير اليمنية بالوجوم، تماماً كما قوبلت اتفاقية جدة قبلها، وكما قوبل قبل ذلك اتفاق فك الارتباط الذي تم بواسطة السفير الأميركي إليسورث بانكرز. ففي كل هذه المرات، تتشدد القاهرة في مواجهة اليمنيين وترفض أن تقبل منهم أي كلام، وتتهمهم بالانهزامية والميل إلى السلام. وفجأة، وبلا مقدمات، وبعيداً عن اليمنيين تعقد مع الأطراف الخارجيين الاتفاقات تلو الاتفاقات. وتتعثر طبعاً لأن الطرف الأصيل ـ مهما يكن ضعيفاً ـ لم يشرك ولم يؤخذ رأيه. وقد ظن المسئولون في مصر والسعودية دوماً أنهم عرفوا اليمن، وأثبتت الأحداث خلاف هذا.

وقد ظننا أن المشاكل العربية والداخلية والقومية ستكون لها الأولية في المعالجة حتى تقف الأمة العربية بكل أقطارها وإمكاناتها في مواجهة الكارثة التي تهدد وجودها ومصيرها ومستقبلها، وأن تسوية المشاكل الداخلية في اليمن، والإفراج عن المعتقلين اليمنيين في القاهرة والداخل، وتوحيد صف الجمهوريين، كل هذه أمور بديهية ستتم دون أي تردد أو تأخير.

وصلت رسالة من القاهرة بعث بها يمني كبير إلى بعض الإخوان في بيروت وجاء فيها: «تريثوا. لو عرفتم ما أعرف لضحكتم قليلاً وبكيتم كثيراً!».

وفي أيلول (سبتمبر) التقت اللجنة الثلاثية المؤلفة من وزراء خارجية العراق

والمغرب والسودان بعدد من اليمنيين في بيروت واستمعت إلى وجهات نظرهم. وفي حين تمسك السيد أحمد الشامي باتفاقية الخرطوم وميثاق الطائف، قمت أنا والأستاذ محمد أحمد نعمان والعقيد أحمد الرحومي بشرح مقررات مؤتمر خمر كمؤتمر شعبي يمني تمثلت فيه جميع القوى الجمهورية، وحددت طرقاً لمعالجة متاعب اليمن الداخلية. فأبدت اللجنة اهتماماً بالتفاهم مع اليمنيين المعارضين للجمهورية، وعبّرت عن رغبة اليمن في علاقات متوازية مع الشقيقتين مصر والسعودية.

إن اللجنة لو انطلقت من مقررات خمر ودستوره وسياسته فلربما وجدت ورقة عمل صالحة وممكنة التحقيق والتطبيق بدلاً من البدء من فراغ. وقد طلبنا من اللجنة العمل على اطلاق المعتقلين السياسيين في القاهرة.

وقد استغرب البعض صلابتنا في التمسك بالنظام الجمهوري وحرصنا على وحدة الصف، وكانوا يظنون أن الألم والغضب وكل ما واجهناه من متاعب قد يدفعنا إلى التهاون والتنازل والمسايرة.

في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ حاول المسئولون في صنعاء، عبثاً، إقناع الرئيس عبد الناصر بعدم سحب قواته. وبعد حديث طويل قالوا له: «سنكتفي بعشرة آلاف. طيب خمسة آلاف». فقال لهم: «يبدو أنكم في واد آخر، ولا تدركون ما نحن فيه». فاستأذن بعضهم في الاتصال بالصين. فقال لهم: «وعنوانها بكين»!

وفي ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧ وافق الرئيس عبد الله السلال على استقبال اللجنة الثلاثية في صنعاء، ولكن تظاهرات عنيفة خرجت في صنعاء ضد اللجنة فعادت في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) إلى القاهرة. وفي ١٢ منه تم الإفراج عن المعتقلين في القاهرة، بعد أربعة أشهر من هزيمة حزيران (يونيو) وبعدما أمضوا أكثر من عام في سجون القاهرة.

وفي ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧ توجهت إلى بيروت واجتمعت بالأستاذ أحمد محمد نعمان الذي وصل من القاهرة بعد الإفراج عنه. وكان معنا الدكتور محمد العطار وقد أطلعنا على رسالة من القاضي عبد الرحمن الأرياني ومعها رسالة من الرئيس السلال وأخرى من عدد من المشايخ والشخصيات اليمنية ثم رد الإخوان في القاهرة إلى الرئيس السلال تحمله لجنة إلى صنعاء، وتعمل على

التفاهم حول تشكيل حكومة موسعة. وعودة جميع الجمهوريين الموجودين في القاهرة وبيروت ودمشق.

وقد اقترح القاضي عبد الرحمن الأرياني وصولنا إلى القاهرة لنسافر جميعاً، وفضّل مرور الجميع من القاهرة ما دام الحجز قد انتهى «حتى يذوب الجليد وتزول الوحشة».

وفي أواخر تشرين الأول (أكتوبر) وصلنا إلى القاهرة استعداداً للعودة إلى اليمن، والتقينا القاضي عبد الرحمن الأرياني وسائر الإخوان المحتجزين فيها. وقد كان الجو قاتماً واليأس مخيماً.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع

انقلاب نوفمبر

ورغم كل هذا الجو الكئيب، فقد قرر الجميع العودة إلى اليمن، وخرجوا بطائرة واحدة إلى الحديدة.

وكان المشير عبد الله السلال وأركان حكومته في الحديدة، كما توافدت إليها جموع كبيرة من رجالات البلاد والمواطنين. وكانت المشاعر متباينة، جماعة حكمت، وجماعة اعتدي على كرامتها وحريتها فقضت الأشهر الطوال في السجون، أو تركت المدن وعاشت في القرى. ولكن شيئاً واحداً كان يطغى على هذا كله هو الشعور بالخطر. الخطر على الجمهورية، والخوف على الثورة ومكاسب الشعب. فالمصريون يرحلون ويستعدون لإجلاء قواتهم، والسعوديون يضاعفون من دعمهم للملكيين كأن الملكية على الأبواب.

وبدأت لقاءات الحديدة والكل يردد:

دعي عد الذنوب إذا التقينا

تعالي لا نعد ولا تعدي

والحق أن واحداً من الواصلين لم يكن يفكر في تصفية أي حساب، ولا في إحداث أي إرباك، ولا في تعقيد لأي موقف. كانت الرغبة في التعاون المخلص قائمة، بل لقد عرض الواصلون، تفادياً لأي خلاف يضعف الصف الجمهوري، إما التعاون الكامل إذا توافرت الثقة والاطمئنان لدى الرئيس السلال وصحبه، وإما استمرارهم في الانفراد بالسلطة على أن يبقى الآخرون في بيوتهم ويتعهدون ألا يمارسوا أي نشاط معاد أو مضعف للوضع، وعلى من يتولى السلطة أن يتحمل المسئولية كاملة في الحفاظ على الثورة والنظام الجمهوري.

وكانت الاستعدادات على قدم وساق لسفر الرئيس السلال إلى موسكو لحضور احتفالات العيد الخمسيني للثورة الاشتراكية، وقد رأى الجميع أن الوقت غير مناسب لمغادرة البلاد، وأن البقاء أوجب. وقد بحثنا الموضوع مع سفير الاتحاد السوفياتي الذي كان موجوداً في الحديدة. فأبدى تفهمه واستحسانه لتأجيل السفر، ولكن الرئيس السلال أصر على السفر، ووعد بألا يتأخر كثيراً. وعندها تم الاتفاق على أن يصدر قراراً جمهورياً بتشكيل مجلس استشاري موقت، يدرس الوضع ويعد مشروع ميثاق وطني، ويرسم الخطوط الرئيسية التي تلتقي عندها وتجمع عليها فئات الشعب.

وصدر عقب هذا الاجتماع يوم الثلاثاء ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧ بيان مهم ينهي البلبلة ويعلن حرص الجميع وإصرارهم وتمسكهم بوحدة الصف الجمهوري وتعاونه. وهذا نصه:

«بسم اللّه الرحمَن الرحيم

بعد المشاورات التي أجراها السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبدالله السلال والسيد القاضي عبد الرحمن الأرياني وعدد من المسئولين ورجالات البلاد، حيث تدارسوا الظروف التي تجتازها البلاد، وتضع الشعب اليمني أمام مسئولياته، وتدعوه لتحملها وهو يدافع عن نظامه الجمهوري الذي جاء حصيلة لمسيرة طويلة من الكفاح والتضحيات.

وبروح من الوفاء لهذه التضحيات، وإخلاص لمستقبل الأجيال من الأبناء، وبروح من التجرد والاستشعار للمسئولية التاريخية، وبإدراك من المجتمعين بأن الشعب اليمني، كغيره من الشعوب عندما تمر بمراحل تطور وانتقال من حكم فردي استبدادي متخلف، مع ما يصاحب هذا النوع من الحكم من تخلف وتدهور في مختلف مجالات الحياة، كما كان في اليمن في العهد البائد - فإن الشعوب في مراحل الانتقال هذه إلى حكم جمهوري يتناسب مع منجزات القرن الذي نعيش فيه، وآدمية الإنسان، تصطدم بكثير من العقبات في طريق التقدم الذي يرسمه نظام حكمه الجديد، لذا فإن الشعب اليمني اليوم، وهو يعيش في هذه المرحلة يواجه الكثير من المتاعب الداخلية والتحديات الخارجية.

ولذا فإن المجتمعين بعد تشاورهم وتدارسهم للموقف، وللخطوات التي يجب

اتخاذها، المستعجلة منها وغير المستعجلة، لمواجهة المرحلة التي تمر بها البلاد، ونتيجة لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التمسك بمبادئ الثورة التي أعلنت يوم السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢.

وأوضحت سياسية الجمهورية العربية اليمنية في المجال الداخلي والخارجي على المستويين العربي والدولي.

ثانياً: تكوين مجلس الشورى من ممثلين حقيقيين لجميع فئات الشعب وقطاعات في كل مناطق اليمن بطرق نزيهة تكفل سلامة نقل صوت المواطن والتعبير عن إرادته الملتقية مع الإرادة الجماعية من إخوانه المواطنين والمستهدفة العمل من أجل حياة أفضل.

ثالثاً: تكوين مجلس استشاري مؤقت، تكون مهمته تدارس مختلف الأمور التي تهم البلاد، وذلك إلى أن يتم تكوين مجلس الشورى، إلى جانب الإعداد لوضع ميثاق وطني يحدد الأهداف السياسية العامة للمرحلة القادمة، ويرسم الخطوط الرئيسية التي تلتقي عندها وتجمع عليها فئات الشعب.

رابعاً: تشكيل حكومة تضطلع بمهمات المرحلة.

خامساً: يرى المجتمعون أن التغلب على العقبات، وحل جميع المشاكل بين اليمنيين، صغيرها وكبيرها، لا يمكن أن يوجد إلا على أرض اليمن. وعلى أيدي اليمنيين المخلصين.

ولذا فإنهم يناشدون جميع اليمنيين المغرر بهم والذين لا يرتبطون بأسرة حميد الدين البائدة أن يغيروا مواقفهم بحيث تتجه هذه المواقف إلى مصلحة بلادهم، لا لمصلحة أعدائهم، وأن يوقفوا حياتهم مع حياة شعبهم دفاعاً عن أرضه وكرامته، ومن أجل هذا تقرر تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية تعمل لهذا الغرض داخل اليمن.

وأن المجتمعين ليهيبون بالمواطنين جميعاً من مشايخ وقبائل وعلماء وشباب مثقف، عسكريين، ومدنيين ومن تجار ومزارعين وعمال، ويناشدونهم العمل على المزيد من توحيد الصف وجمع الكلمة واليقظة الدائمة من أجل الحفاظ على وحدة الوطن وخير بنيه، وإحباط كل مؤامرات التخريب التي تحاول ممارستها جهات معادية، سواء من طريق التسلل العسكري، أو السد والوقيعة من طريق الشائعات الكاذبة.

وأن المجتمعين لواثقون تمام الثقة من أن الشعب الذي قاسى ضروب العذاب

من تنكيل وإرهاب العهد البائد قبل الثورة، وواجه المتاعب بعد الثورة نتيجة للتركة الثقيلة الموروثة من العهد البائد والتحديات والتدخل الخارجي.

وإن المجتمعين يثقون كل الثقة بأن جميع فئات الشعب اليمني المزودة الوعي الوطني وحبها لبلادها، قادرة بالتعاون مع جيشها على الدفاع عن حدودها وجمهوريتها وسلامة أراضيها، لتثبت للرأي العام العربي والعالمي أصالة الثورة اليمنية، وقدرة الشعب اليمني على الدفاع عن أرضه، والقدرة على المساهمة والمشاركة الفعالة في النضال العربي، والتعاطف مع كل القضايا العادلة.

وأن صمود الشعب اليمني في الشمال المستقل في هذه الأيام، والانتصارات التي يحققها الشعب اليمني في الجنوب المحتل، لتؤكد هذه الحقيقة التي تملأ كل مواطن يمني بالفخر والاعتزاز، وتدعو الجميع في الوقت نفسه إلى المزيد من تضافر القوى وبذل الجهود والالتقاء في طريق السير بالثورة إلى إهدافها، ومواصلة المسيرة في هذا الطريق تحت ظلال العلم الجمهوري.

الحديدة في ٣١/ ١٠/ ١٩٦٧

توقيعات:

- المشير عبدالله السلال، رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.
- اللواء عبدالله جزيلان نائب القائد الأعلى.
- عبد الغنى علي أحمد وزير الخزانة.
- محسن العيني.
- قاسم غالب وزير التربية والتعليم.
- القاضي عبد الرحمن الأرياني.
- عبد السلام صبرة.
- العقيد عبدالله الضبي وزير الداخلية والإدارة المحلية.
- الدكتور حسن مكي.
- الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.
- الشيخ مطيع دماج.
- المقدم حسين شرف الكبسي.
- الشيخ أحمد عبد ربه العواضي.
- عبده عثمان وزير الدولة لشئون الجنوب.

انقلاب نوفمبر

وقد ترك للرئيس السلال اختيار أعضاء المجلس الاستشاري الموقت باعتبار أن المجلس سيبدأ العمل فورا للدراسة والإعداد أثناء غياب الرئيس في الاتحاد السوفياتي، وحتى عندما يعود تكون هناك الدراسات اللازمة لما يجب عمله بصدد الحكومة، والميثاق الوطني، وتشكيل مجلس الشورى ولجنة المصالحة الوطنية التي ستعمل داخل اليمن وتكون بديلا من اللجنة الثلاثية التي قررتها اتفاقية الخرطوم.

وقد رؤي توجه الجميع من الحديدة إلى صنعاء بعد انتهاء هذه الاجتماعات على أن يصل الرئيس السلال بالطائرة في اليوم التالي ويصدر القرار الجمهوري بتشكيل المجلس الاستشاري ويودعه الجميع. وبهذا يبدو الصف الجمهوري متماسكاً في مواجهة الهجمة الملكية السعودية العنيفة.

وقد وصلنا إلى صنعاء في نحو مائة سيارة. وكان الاستقبال حافلا، والتفاؤل يغمر الجميع.

وفي اليوم التالي، ونحن نستعد لاستقبال الرئيس السلال، سمعنا من الإذاعة أنه غادر الحديدة بطائرة الرئاسة متوجها إلى القاهرة في طريقه إلى بغداد فالاتحاد السوفياتي. هكذا، خلافا لما تم الاتفاق عليه، ودون أن يصدر القرار الجمهوري بتشكيل المجلس الاستشاري.

وترددت شائعات بأنه كان يتوقع أن يساء استقبال العائدين إلى صنعاء، وأن تحدث مصادمات.

وبمغادرة الرئيس بهذه الصورة ساد التوتر وكثرت التساؤلات والشائعات. وكانت أنباء الإمدادات السعودية بالمال والسلاح والذخيرة والسيارات المسلحة تصل إلى التجمعات الملكية بصورة لم تشهدها اليمن في أي مرحلة سابقة.

وكان ضباط الجيش العاملون وبخاصة في «الصاعقة» والمظلات، أول من نادى بضرورة الانقلاب وإطاحة الرئيس السلال وحكومته. وهذه حقيقة يعرفها كل من كان في صنعاء في تلك الأيام.

أما الجمهوريون العائدون من القاهرة ودمشق وبيروت، والواصلون من خمر وسائر مناطق اليمن، فلم يكن في أيديهم شيء، كانوا معتقلين ومشردين

ومسرّحين من وحداتهم وأعمالهم، وكل ما كانوا يطمحون إليه هو العيش في وطنهم بكرامة، أو التعاون مع الوضع القائم إذا رغب في تعاونهم.

ولكن خروج الرئيس السلال، وإصرار ضباط «الصاعقة» والمظلات، هذين العاملين بالذات كانا السبب الرئيسي والحاسم في حركة ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) (نوفمبر) ١٩٦٧. وكل من يدّعي غير هذا يجافي الحقيقة ويظلم التاريخ، أو يعرف ما لا أعرف.

لقد تردد ضباط الجيش على منزلي في الطبري، وألحوا وأصروا على ضرورة الموافقة على الحركة والاشتراك فيها. وجاءني المرحوم النقيب عبد الرقيب عبدالوهاب وقال: «إذا أردتم الحفاظ على الجمهورية فلا بد من إطاحة الوضع القائم».

وكما ترددوا عليّ وعملوا على إقناعي، ترددوا على الرئيس الأرياني وغيره من رجالات البلاد. وكنا أكثر الناس في صنعاء تردداً وتهيباً بل وتهرباً من تحمل المسئولية في مثل تلك الظروف العصيبة الخطيرة.

واذا كان لنا من دور قمنا به بكل إخلاص، فهو تجنيب البلاد سفك قطرة دم واحدة ومنع أي اشتباك بين القوى الجمهورية.

والجميع يعلمون أن القوى الوحيدة الموجودة في صنعاء حينذاك كانت متمثلة في الحرس الجمهوري. وكان هذا مواليا للرئيس السلال ومسلحا تسليحا جيدا ومستعدا للمقاومة، وكان يحرس القصر الجمهوري والإذاعة ومنزل الرئيس السلال بصورة أساسية. وكانت ممثلة أيضا في قوات «الصاعقة» والمظلات التي تنامت قوتها خلال العامين السابقين ولم تعاني أي تسريح أو إبعاد أو اعتقال لضباطها أو إضعاف كما عانت الوحدات الأخرى.

أما الذين عادوا إلى صنعاء من داخل اليمن أو خارجها، فكانوا وحدهم أضعف من أن يحدثوا تغييرا عسكرياً يذكر وإن كانوا قد شاركوا بأسمائهم وتولوا المناصب المهمة تسليماً بالأمر الواقع وأداء الواجب، وخوفا على البلاد من انهيار نظامها الجمهوري في وقت تنسحب فيه القوات المصرية، وتتعاظم فيه القوى المعادية والمتمردة.

حقيقة أخرى يعرفها كل من كانوا في صنعاء، هي مشاركة القوى الوطنية الشابة واندفاعها وحماستها للتغيير وليس فقط تأييدها له.

وقد أمضت صنعاء ثلاثة أيام ولا حديث لها إلا حديث الانقلاب . وكان رجالات البلاد يبذلون كل جهد لمنع اي تصادم ، وليتم كل شيء بما يحفظ للبلاد كل قواها وطاقتها . وحتى عندما تم الاستيلاء على القصر الجمهوري ومنزل الرئيس السلال وسائر الدوائر الحكومية ، بقيت الإذاعة على ولائها السابق . وعندما طالت المفاوضات لم يسمح بمهاجمتها واحتلالها بل طلب منها وقد حان موعد انتهاء برامجها عند منتصف الليل ، أن تواصل البرامج بالقرآن الكريم ، والموسيقى . حتى تصل المفاوضات إلى نتيجتها ، فلا تكون هناك حاجة لاستعمال العنف .

وقد اكتفي بإعفاء الرئيس السلال من منصبه ، وبدأت البلاد تواجه متاعبها والأخطار المحيطة بها .

ولعل من الإنصاف أن يذكر الناس أن الحركة كانت متسامحة ، ولم تتصرف بحقد ضد أحد . لم تنتقم للمعتقلين ، ولا للمعذبين في السجون . ولا للمطرودين من وحداتهم ووظائفهم ، ولا لمن شوّهت سمعتهم ولفّقت ضدهم الاتهامات الظالمة . ولا تشددت ضد المعارضين ، ولا ضيّقت من حريات المنتقدين ، حتى قال الناس : هذه ليست حركة . ليست حتى حركة بيضاء!

وتم كل هذا حتى يبقى الجمهوريون صفاً واحداً ، لا ينشغلون ببعضهم البعض ، بل ينشغلون بما هو أخطر عليهم جميعاً وعلى ثورتهم ونظامهم .

هذا بالنسبة إلى الجمهوريين والحفاظ على وحدتهم وقوتهم .

أما بالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قواتها لا تزال في الحديدة ، فقد حرصنا على المسارعة بالاتصال بها وشرح تطورات الموقف ، ودوافع التغيير وظروفه ، وحقيقته وأهدافه . كذلك حرصنا على التعاون الكامل معها ، والإعراب عن احترامنا وإكبارنا لتضحياتها وشهدائها .

وقد توجّه في المساء عينه وفي اللحظات الأولى للحركة ، القاضي عبد السلام صبرة إلى الحديدة للاجتماع باللواء عبد الفتاح حسن قائد القوات ، وعاد صباح اليوم التالي إلى صنعاء .

أما أبناء اليمن المغرر بهم ، فمن جديد توجهت إليهم دعوة السلام ، والمصالحة الوطنية . وإذا كان أعداء اليمن قد حرضوهم على التمرد تحت أقاويل أن القوات المصرية هي التي تفرض النظام الجمهوري ، فها هي القوات تنسحب . وإذا كانوا



مع الرئيس جمال عبد الناصر.

يعتبرون الرئيس السلال وصحبه مسئولين عن أي تصرفات غير مقبولة، فها هو العهد الجديد يدعو إلى السلام والمصالحة الوطنية، ولكن في ظل الجمهورية والحفاظ على مكاسب الشعب. فماذا يريدون؟

***

ورغم معارضة البعض ونفورهم، وبينهم عدد كبير من الشباب، فقد كنّا حريصين على تحسين علاقاتنا مع القاهرة وعدم الابتعاد عنها. كنّا ندرك أن مصلحة اليمن ومصلحة الثورة وقوة الجيش، كل هذا يفرض العمل بكل إخلاص على تقوية العلاقة والصلة مع الجمهورية العربية المتحدة. ولهذا تقرر أن أقوم أنا بزيارة إلى القاهرة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). وقد تعمدت ألا اصطحب معي أحداً من أعضاء حكومتي ممن كانوا في سجون القاهرة. واكتفيت

بوفد صغير كان أبرز أعضائه الدكتور محمد سعيد العطار وزير الاقتصاد، والمقدم محمد شايف جار الله قائد القوّات الجوية وآخرين.

وعكس ما تصوّر البعض، فقد استقبلنا في القاهرة أكرم استقبال، وأنزلنا في قصر الطاهرة واستقبلنا الرئيس جمال عبد الناصر في اليوم عينه، وكذلك السيد زكريا محيي الدين وسائر المسئولين. كما اهتمت بنا أجهزة الإعلام. وقد شرحنا للرئيس تطورات الأحداث في اليمن، وحرصنا على وقوف القاهرة معنا، فنجاحنا هو تجسيد لتضحيات مصر وتكريم لشهدائها.

وقد كان الرئيس بادي التأثر للأحداث التي مرت بها المنطقة وللنكسة التي عانتها مصر والأمة العربية، ويرى أن قضية اليمن لن تحل إلا سياسياً سواء على الصعيد الداخلي، أو بالنسبة إلى علاقاتها مع المملكة السعودية، لا سيما وأن القوّات المصرية مضطرة إلى الانسحاب الكامل من اليمن. وقد تساءل عن السبب في معارضة اليمنيين للّجنة الثلاثية المكوّنة من وزراء خارجية السودان والعراق والمغرب.

فكان جوابنا أن الشعب قد عبئ خلال السنوات الخمس الماضية بصورة لم يعد من السهل أن يتفهم اليوم صعوبات المرحلة. وإننا إذا اطمأنينا إلى ثبات النظام الجمهوري واستبعاد أسرة حميد الدين وعدم المساس بمكاسب الشعب، فقد لا نجد صعوبة في أن نذهب نحن إلى العواصم العربية دون أي تردد.

وقد تمكن المتمردون أثناء وجودنا في القاهرة من قطع طريق الحديدة - صنعاء. وحاولنا لهذا السبب أن تكون عودتنا إلى صنعاء مباشرة. ولكن الطائرة المصرية التي أقلتنا اعتذرت وأصر قائدها على التوجه إلى الحديدة فقط، حيث آخر القوّات المصرية. وحتى عندما تعذّر الهبوط، بسبب العواصف الجوية في الحديدة، رفض قائد الطائرة النزول في صنعاء. وهبطنا اضطرارياً في مطار أسمرة، وبطائرة يمنية واصلنا السفر في اليوم التالي إلى صنعاء.

وكانوا في اليومين الثاني أو الثالث لـ «حركة خمسة نوفمبر» قد أيقظوني في الثانية بعد منتصف الليل. وذهبت إلى منزل الرئيس الأرياني حيث تجمع لديه قادة الوحدات، وكانوا يعلنون إصرارهم على عدم السماح للفريق حسن العمري والعميد حسين الدفعي بالعودة إلى اليمن في تلك الظروف. وقد استدعيت لإبلاغي بهذا، حتى لا أصطحبهما عند عودتي من القاهرة، وحتى أبلغهما بهذا.

وقد حاولت إقناعهم بحاجة البلاد للجميع، ولكنهم تمسكوا بموقفهم.

وهكذا كان عليّ في القاهرة، وعلى غير رغبة مني، أن أطلب من الفريق والعميد التريّث في القاهرة مؤقتاً. وقد ثار الفريق العمري، ولم يكن يخطر في باله أنه سيستثنى من العودة. وأنه، وقد أمضى مدة طويلة في السجن الحربي، ستفرض عليه الإقامة الجبرية خارج البلاد جنباً إلى جنب مع المشير السلال الذي نحيّ من الرئاسة.

ويبدو أن عنف المعارك التي دارت مع الملكيين قد غيرت من رأي الإخوان في صنعاء، فبدأت اتصالات بعضهم بالفريق تلفونياً وبرقياً إلى القاهرة يطلبون منه العودة. ولا شك أنه قد احتار في موقفي: فهم يطلبون عودته، وأنا أبلغه ضرورة التأخر.

وعلى كل حال عاد الفريق بعد ذلك إلى صنعاء، وتولى القيادة العامة للقوّات المسلحة، وأصبح عضواً بالمجلس الجمهوري بدلاً من الأستاذ أحمد نعمان الذي اعتذر وبقي في بيروت.

وقد تصورت أن العلاقة قد أصبحت بيني وبين الفريق دقيقة وحساسة، إن لم أقل ضعيفة.



مع الفريق حسن العمري والسيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية.

وقد تطورت الأحداث بصورة سريعة. فالملكيون يتلقون المساعدات السخية، وقد شجعهم انسحاب القوّات المصرية، وكانوا يظنون ـ والسعوديون من ورائهم ـ أن الجمهورية قائمة بوجود القوّات المصرية، فإذا انسحبت فإن الاستيلاء على صنعاء وإسقاط النظام الجمهوري وإعادة الملكية كل هذا سيكون يسيراً ويتحقق في وقت قصير.

والحق أن الاتحاد السوفياتي قد أرسل لنا بعض طائرات «الميغ ١٧» وبعض الأسلحة والذخائر، وأن الجمهورية العربية السورية قد أمدتنا بعدد من الطيارين كان لهم دور عظيم في تشتيت التجمعات الملكية.

وقد رؤي، وقد قوطعت اللجنة الثلاثية وردت من صنعاء في تشرين الأول (أكتوبر)، أن نشاطاً سياسياً لا غنى عنه لمواجهة الموقف، وأن إعادة الاتصال بوزراء الخارجية أعضاء اللجنة الثلاثية وسواهم من المسئولين العرب قد تكون مفيدة، وكان هذا رأي الإخوان جميعاً في صنعاء. وقد تحركنا لزيارة السودان حيث اجتمعنا بالسيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس اللجنة الثلاثية، كما زرنا المغرب والجزائر.

وقد بعثت من الجزائر برسالة طويلة إلى الإخوان في صنعاء بما لمسته في العواصم العربية، وطلبت جواباً وتوجيهات وموقفاً محدداً يصلني إلى القاهرة حيث سألتقي وزراء الخارجية العرب المجتمعين في الجامعة العربية، ولكن الرسول عاد إلى القاهرة دون أي جواب.

وقد عدت إلى صنعاء، فوجدت أن العمل السياسي قد سُدّت أمامه الطرق بتعنت السعودية وسلبية الآخرين، والإصلاحات الإدارية لا تستأثر باهتمام أحد بسبب طبيعة الظروف التي تعيشها البلاد.

ووجدت أن من المصلحة أن يتولى الفريق حسن العمري رئاسة الوزراء باعتباره القائد العام للقوّات المسلحة. وعُينت ممثلاً شخصياً لرئيس المجلس الجمهوري. ثم عدت إلى عملي السابق مندوباً لليمن لدى الأمم المتحدة.

***

وقد عاشت اليمن النصف الأول من عام ١٩٦٨ في متاعب لا حدود لها عسكرياً وسياسياً وداخلياً وخارجياً. وكان للشعب وقواه الشابة الجديدة، سواء في القوّات المسلحة أو في صفوف القوى الوطنية، دور حاسم وفاعل ومشرف،

سواء في الدفاع عن صنعاء أمام هجمات الملكيين، أو فتح الطريق بين صنعاء والحديدة، أو في إحباط محاولات الملكيين إشراك أحد أفراد أسرة حميد الدين في اجتماعات اللجنة التحضيرية في بيروت، أو في دور المقاومة الشعبية كتجربة كان يمكن أن تساهم بصورة إيجابية أفضل في سير الأحداث في اليمن.

ولن أتوسع في الحديث في هذه الموضوعات، لأني لم أؤد فيها سلباً أو إيجاباً أي دور بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

***

«حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧» التي شارك فيها بصورة أساسية ضباط «الصاعقة» والمظلات، وهم على صلة بحركة القوميين العرب وبحكومة عدن. وساهم فيها أيضاً الكثير من الشبان التقدميين الذين بدا أنهم كانوا يتصورون أنهم سيستولون بها على الحكم وعلى الشمال، وأن الشخصيات التي تصدرت سواء في المجلس الجمهوري أو في رئاسة الوزارة، لن تكون إلاّ واجهة مؤقتة يسهل التخلص منها، وعندما مر الوقت وثبت أنهم أضعف من أن يستولوا على الوضع، وأن الأمور معقدة والصراع الحقيقي لا يزال مع الملكيين وخصوم التقدم خصوم الجميع، ربما ندموا على مشاركتهم في الانقلاب وبدءوا يشنون عليه الحملات، وأنه «انقلاب رجعي» وأنه ... وأنه ... مع أنه في النهاية هو الذي حافظ على الجمهورية ودافع عنها عسكرياً وسياسياً.

***

أحداث آب/ أغسطس ١٩٦٨

وصلت إلى صنعاء في ١٩ آب ١٩٦٨ من مقر عملي بنيويورك للمشاورات قبيل الدورة المقبلة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقد توجهت مع الدكتور حسن مكي وزير الخارجية بعد ظهر اليوم التالي الثلاثاء لزيارة القاضي عبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري في منزله. وأثناء اجتماعنا به وصلته إشارة مكتوبة من النقيب علي جبران قائد سلاح المدفعية يقول فيها إنه إذا أصر الفريق العمري على تنفيذ أوامره الأخيرة بإجراء بعض التنقلات والتغييرات في قيادات الجيش، فإنهم سيضربون صنعاء بالمدفعية.

وقد انفعل الرئيس الأرياني، وهو يطلع إلى هذه الإشارة، وحولها إلى الفريق

العمري باعتباره القائد العام للقوّات المسلحة وقال: «إذا لم تنته هذه المهزلة ويتوقف الإخوان العسكريون عن هذه الخلافات والتهديدات، فإننا سنترك لهم صنعاء. إنني أشفق على صنعاء وعلى الجمهورية، ولا أدري إلى أين يصل بنا هذا التهور والطيش».

وظهر الأربعاء ٢١ آب (أغسطس) علمنا، ونحن نتناول طعام الغداء في منزل الدكتور حسن مكي، أن القاضي عبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري والشيخ محمد علي عثمان واللواء حمود الجائفي عضوي المجلس قد غادروا صنعاء بالسيارات إلى تعز. ومعنى هذا أن الخلاف بين العسكريين مستحكم. وعلمنا أيضاً أن هناك تحركات عسكرية ملحوظة حول صنعاء. وقد انتقلنا من بيت الدكتور مكي القريب من الثكن العسكرية إلى منزلي في الطبري لنقضي هناك فترة بعد الظهيرة.

واتصل بنا تلفونياً الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وأخبرنا بتوتر الموقف، وأنه بعد انتقال المجلس الجمهوري إلى تعز ليس هناك من يحاول السعي لتخفيف التوتر. واقترح علينا جميعاً أن نبذل الجهد مع القادة العسكريين لإيجاد مخرج من الأزمة، لا سيما ونحن بعيدون عن أسباب الخلاف. وقد تحركنا مباشرة إلى القيادة حيث كان الفريق حسن العمري يشرف على الاستعدادات اللازمة، وإلى منزل اللواء حمود الجائفي حيث اختار الجانب العسكري الآخر أن نلقاه فيه لقربه من معسكراته. وظللنا نتنقل بين الجانبين أملاً في تهدئة الموقف، وقد أمضينا الليل بمنزل الفريق العمري حتى نضمن مواصلة تهدئة الموقف، وحتى لا تصدر أية أوامر تزيد الوضع توتراً.

وكنا توصلنا إلى حلول عدة أهمها دمج الوحدات العسكرية، وإعادة النظر في قيادتها بما يتفق مع مصلحة البلاد.

وصباح الخميس ٢٢ آب (أغسطس) وصلنا إلى مدرسة «الصاعقة» نحمل آخر الحلول المقترحة، على أمل أن تنتهي الأزمة بعد هذا اللقاء، وتبدأ معالجة الموقف بتعاون الجميع.

ولكننا فجأة وجدنا أنفسنا محتجزين في مكتب قائد المدرسة، ووجدنا قادة المظلات و«الصاعقة» والمدفعية المتضامنين يغادرون القاعة جميعاً ويقفل علينا الباب، ونسمع كلمات التهديد والوعيد. كانت المجموعة المحتجزة تضم كثيرين

أذكر منهم الدكتور حسن مكي، والعميد حسين الدفعي، والأستاذ أحمد عبده سعيد، والعقيد عبد الله بركات.

وبهذا الاحتجاز توتر الموقف في صنعاء وانطلق الرصاص مساء الجمعة ٢٣ آب (أغسطس). مدفعية، ودبابات ورشاشات ... إلخ وكانت هذه قمة مأساة الجمهوريين.

لم يكن الهول أن يقتل المواطن أخاه، بل ولا أن يتقاتل رفاق السلاح في معركة لم يكسبوها بعد، بل أن يفعلوا هذا وخصمهم يتربص بهم على التلال، وفي الجروف المحيطة بالعاصمة.

ومن المفارقات العجيبة أن أسلحة الجمهوريين من الجانبين أوقفت إطلاق النار فيما بينهما وتوجهت في وقت واحد نحو الهجمات الملكية التي حاولت استغلال الفرصة لاحتلال بعض المواقع.

وفي صباح اليوم التالي السبت ٢٤ آب (أغسطس) سمح لبعض المحتجزين بالخروج لإجراء بعض الاتصالات وقد عاد الدكتور حسن مكي قبيل الظهر وتقرر انتقالنا من الغرفة التي كنا فيها في أطراف المعسكر الذي تعرض لضرب شديد. وقبل أن نخرج من المكتب دوت أصوات القنابل وطلقات الرصاص في جولة جديدة أعنف وأقسى من معركة الأمس.

وخلال محاولتنا الفرار أطلقت علينا النار فأصيب الدكتور مكي في رأسه وكتفه. وتمكنّا من الاختباء في بيوت متفرقة في منطقة الصعدي من الظهر حتى منتصف الليل. وحينما توقف إطلاق النار تقريباً، خرجنا من جديد نستأنف وساطتنا.

وحفاظاً على القوى الوطنية كلها، وحرصاً على وحدة الصف الجمهوري، تقرر الاكتفاء بترحيل جميع الضباط الذين يحتلون مراكز أساسية في الوحدات التي اشتركت في المعركة إلى الجزائر مؤقتاً، وعدم الدخول في معارك جانبية وخلافات تشغل البلاد عن مواجهة معركتها الرئيسية مع بقايا المتمردين على الجمهورية. والضباط الذين رحلوا إلى الجزائر هم: العقيد علي سيف الخولاني، العقيد حمود بيدر، المقدم محمد الخاوي، المقدم محمد عبد الخالق، المقدم حسين المسوري، المقدم طاهر الشاهري، المقدم عز الدين المؤذن، المقدم علي الضبعي، المقدم الآنسي، المقدم عبد الله الراعي، الرائد سلطان القرشي، الرائد حميد العذري، النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب، النقيب حمود ناجي، النقيب يحيى

الكحلاني، النقيب محمد محرم، النقيب علي أحمد الجبري، الرائد علي محمد هاشم، الرائد عبد الرقيب الحربي، الرائد عبد السلام الدميني، الملازم عبد الواسع قاسم والملازم محمد أحمد سعيد.

وقد سافرت بعد ذلك مع الدكتور محمد سعيد العطار لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومعنا الدكتور حسن مكي الذي عيّن سفيراً في روما. وبعد اجتماعات الأمم المتحدة توجهت في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ لتسلم عملي سفيراً لدى الاتحاد السوفياتي، وبقي الدكتور العطار مندوباً دائماً لليمن لدى هيئة الأمم المتحدة.

***

مشروع حكومة

وفي تموز (يوليو) ١٩٦٩ وصلتني رسالة مطوّلة من القاضي عبد الرحمن الأرياني، رئيس المجلس الجمهوري، صوّر فيها متاعبه وما تعانيه اليمن، وطلب وصولي مع الدكتور محمد سعيد العطار لتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة الفريق حسن العمري.

وقد التقيت الدكتور العطار في روما، وفي القاهرة التقينا الفريق العمري، وفوجئنا بإعادة العلاقات مع ألمانيا الاتحادية. ومما سمعناه من الذين وصلوا مع الفريق العمري من الداخل ومن اليمنيين في القاهرة بدا لنا أن الظروف ليست مهيأة لتشكيل الحكومة التي نحلم بها.

وفي طريقنا من الحديدة إلى صنعاء فوجئنا بقوات مسلحة جمهورية تقطع الطريق بحجة أن لها مطالب معينة. وكان معنا سفير باكستان، فعدنا إلى الحديدة لنواصل السفر إلى صنعاء بطريق تعز. وقد اجتمعنا بالشباب والضباط المسئولين في معظم الدوائر، وبرجال القبائل والعلماء والتجار وسائر فئات الشعب. وأجرينا في القصر الجمهوري مشاورات ومناقشات خلال ساعات طويلة، وكان هدفنا تعاون الجميع لقيام حكم قادر على مواجهة متاعب اليمن الداخلية، العسكرية والاقتصادية، والإدارية، والخارجية مع السعودية التي تشن علينا الحرب، ومع الجنوب الذي كان المواطنون يتوقعون الوحدة معه بمجرد جلاء القوات الأجنبية.

كنا نريد في وضوح إيجاد حياة دستورية واضحة، يعرف فيها دور الشعب وكيف تمارس الجماهير النشاط السياسي البنّاء، دور الجيش ومهمته، وأين يقف، وهل ستتكرر أحداث آب (أغسطس) من جديد، موقف القبائل، وهل تظل تحمل السلاح داخل المدن؟ وهل تبقى الموازنات التي أرهقت الدولة؟ وضع الشباب وهل سيوحّدون أنفسهم ويساهمون في إغناء الحياة النضالية والسياسية في بلدهم الصغير؟ دور التجار ومساهمتهم في مكافحة الغلاء، وتعاونهم في توفير حاجيات الشعب، دور الساسة والقادة والأسماء الكبيرة، وهل حقاً يريدون حكومة أم أن كل الذي يريدونه هو مجموعة من الكتبة؟

وركزنا في محادثتنا على ما يأتي:

ـ دستور واضح المعالم، يحدد صلاحيات وحدود مركز السيادة والسلطات الثلاث لدولة مستقلة محايدة ذات نظام جمهوري برلماني.

ـ تشريعات قانونية ولوائح إدارية لتنظيم سائر المعاملات.

ـ رقابة إدارية ومالية على جميع المستويات.

ـ نيابة عامة، ومحاكم إدارية ومحكمة عليا.

ـ تنظيم شعبي يلبي حاجات التطور ويحقق الوحدة والعدالة والديموقراطية ويستمد برنامجه من روح الإسلام والمثل القومية والإنسانية.

ـ تأكيد الارتباط الإداري والمالي للقوات المسلحة والجيش الشعبي والأمن بالجهاز التنفيذي فقط.

ـ إلحاق وحدات الحرس الجمهوري بالقوات المسلحة، وتوحيدها في المعاملات مع بقية الوحدات، وتنظيم الحراسة الشخصية للمسئولين والمؤسسات الرسمية، وتجنب تضخيم الحراسة الشخصية لأي فرد.

ـ دمج الوحدات العسكرية، وإلغاء التقسيمات والتسميات القائمة، وفرض التوعية الوطنية والأخلاقية وتعميق الولاء للوطن وحده.

ـ تشكيل مجلس الشورى الذي يمثل الشعب ويضم العناصر الوطنية الحية.

ـ تحديد علاقات جزئي اليمن بالحوار المتواصل للوصول إلى الوحدة وتنظيم هذه العلاقات وتطويرها، ووضع الاتفاقات اللازمة مؤقتاً لخدمة التعاون في مجال التجارة والجمارك والنقد والمواصلات.

ـ محاولة تهدئة النزاع مع السعودية وخلق أفضل علاقات الجوار والتعاون.

ـ الاهتمام بالاقتصاد الوطني في حقوله الواسعة في الزراعة والصناعة والتجارة، واعتبار الاقتصاد الأرضية لأي تطور سياسي واجتماعي وثقافي وحضاري مطلوب.

ـ الاهتمام بالتعليم وبخاصة الفني والمهني، والإسراع في بناء الجامعة.

وخلال هذه المشاورات والاتصالات تحركت شخصيات وقوى كثيرة وجهات لا تعي الهوّة التي تفصل اليمن عن عالم اليوم، ولا تدرك عمق مأساة الحرب والتمزق وأثر الجوع والفاقة على طبقات الشعب. تحركت بالشائعات والمنشورات والعرائض وجمع التوقيعات. وحنق من حنق من علية القوم، وغادروا صنعاء إلى مناطقهم مهددين.

وبدا واضحاً أن الدولة الحديثة القوية الجادة لا تزال في نظر البعض خطراً على مصالحهم، وتهديداً لنفوذهم وعند الحديث عن الإصلاح والتصحيح والبناء يتبارى الجميع ويتسابقون في الإشادة والتعبير عما يجب وما لا يجب.

وعندما يبدأ وضع النقاط على الحروف تظهر حقائق أصحاب المصالح واضحة جلية.

وبعد شهر كامل من هذه المحاولات المخلصة، اعتذرنا بعدما أعلنّا برنامجنا وعاد كل منا إلى مقر عمله. وكان الله في عون القاضي، وعون اليمن. وشكل الحكومة المهندس عبد الله الكرشمي.

أنهيت عام ١٩٦٩ في الاتحاد السوفياتي. وكنت طلبت العمل في موسكو وأبديت رغبتي في ترك الأمم المتحدة، فقد كنت اتطلع إلى التعرف على حياة شعوب الاتحاد السوفياتي، وعلى نمط العيش في البلدان الاشتراكية. وقد قضيت عاماً كاملاً ممتعاً في موسكو خدمت فيه بلادي في مرحلة دقيقة وحساسة.

وفي نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ عدت إلى اليمن وأقمت في تعز، وكانت أمنيتي أن أعيش أخيراً مواطناً حراً بعيداً عن كل مسئولية. أتجول وأتعرف على مناطق اليمن وجبالها وسهولها وشعبها الطيب، فقد حرمت منذ الطفولة من العيش في أوساط الشعب الذي أحببته وخدمته ووهبت له حياتي وفكري كله.

***

شهر واحد أمضيته في تعز في سفح جبل صبر، أصعد الجبل سيراً على الأقدام كل صباح، التقي الجنود والفلاحين، أتحدث مع المواطنين، أسمع شكاويهم، وألمس متاعبهم، أتعرف على آرائهم وتصوراتهم لسير الأمور في بلادهم.

وكانت أمنيتي أن أتنقل في مناطق اليمن، وأن أتعرف على المواطنين وجهاً لوجه، فاليمن بلد عجيب يكاد لا يكون له نظير. كل قرية ... منطقة وكل قبيلة ... شعب. اليمن بجباله وصعوبة مواصلاته، وضعف إذاعته وإعلامه، يكاد يكون شعوباً، بل ربما أمماً. اللهجات متباينة، والعادات مختلفة، ولكن المتاعب والمشاكل وحدها موحّدة. هي، هي: الفقر، الجوع، الجهل، التخلف ... كل هذا جنباً إلى جنب مع الأنفة والعزة والاعتداد بالنفس والكرامة التي تصل إلى حد الكبرياء.

أجل كنت أريد أن أعرف المناطق الأخرى عن قرب وفي صورة أفضل، ولكن

صنعاء أذاعت يوم الأحد الأول من شباط (فبراير) ١٩٧٠ في الثامنة مساء خبر استقالة حكومة المهندس عبد الله الكرشمي.

كنت إلى مائدة العشاء، وعندي عدد من الضيوف. وكنت سعيداً ومرحاً. وفجأة، بعد سماع الخبر، شعرت بالكآبة والحزن. وغبت عن ضيوفي بأفكاري وتصوراتي، وعجزت عن إخفاء ما يجول بخاطري. فقد ظهرت التعابير على وجهي. وأنا دائماً سريع التأثر، لا أستطيع أن أخفي الانفعالات. كل ما في نفسي يبدو على ملامح وجهي. وقد عجزت دوماً عن التمثيل.

لقد أحسست بالكآبة ويبدو أني لم أكن مخطئاً. ففي تلك الليلة، وصلتني برقيات من صنعاء، من المجلس الجمهوري ومن أصدقاء، بضرورة الوصول في اليوم التالي سريعاً. وهل أستطيع الاعتذار؟

إن الطائرات السعودية الاستكشافية قد حلقت فوق صنعاء والحديدة على ارتفاع عال، وعلى طريق صنعاء ـ الحديدة على ارتفاع منخفض. وأن السعودية قد حشدت أكثر من سبعة آلاف على مشارف صعدة بهدف الاستيلاء عليها، والموقف الداخلي والتدهور الإداري والسياسي ليسا أفضل من الموقف العسكري. فهل أستطيع الاعتذار؟

عندما استقلت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧، وعندما اعتذرت في آب (أغسطس) ١٩٦٩ فسّر البعض موقفي بالتهرب والتردد، فهل أتردد اليوم رغم كل رغبتي في العزوف عن العمل الرسمي وحاجتي إلى العيش مواطنا عادياً، ومعرفتي بصعوبة المرحلة، وعجزي عن تحقيق ما أريده، ويريده مني الشعب؟ هل أتردد؟

لقد قلت لنفسي:

إذا لم يكن غير الأسنة مركباً

فما حيلة المضطر إلا ركوبها

وتوجهت في اليوم التالي إلى صنعاء.

وبعد المشاورات الضرورية شكلت الحكومة وتوكلت على الله.

ولم أكد أشكل الوزارة حتى غادر صنعاء إلى القاهرة كبار القادة العسكريين لقضاء إجازة العيد. وبقيت وحدي في القصر الجمهوري أتلقى في وقت واحد برقيات كوسيغين وبرانت وكيم إيل سونغ وإنديرا غاندي وشوأين لاي، وغيرهم من رؤساء الوزارات وسفرائنا بالخارج. تلقيت تهاني بتشكيل الحكومة وبرقيات

قادة الوحدات العسكرية في صعدة بسقوط المدينة موقعاً موقعاً. فقد استولى الملكيون على جبل سعيد والحناجر وقهللة وكهلان والشبكة. وبعد حصار كامل للمدينة سقطت صعدة في أيدي الملكيين وانسحبت قواتنا منهكة متعبة، تلعن الحرب ومن يشعلها.

وقد عقدنا على الفور يوم السبت ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٠ مؤتمراً عسكرياً بمنزل رئيس المجلس الجمهوري قررنا فيه سفر قادة الوحدات العسكرية بالسيارات إلى الصفراء لوقف الانسحاب هناك، وإعادة تجميع القوات وتنظيمها ورفع معنوياتها.

لم يكن سقوط صعدة نتيجة غلبة الملكيين على الجمهوريين. كما لم يكن هزيمة عسكرية، بل كان «قرفاً» ومللاً وسأماً وهزيمة نفسية. كان شعوراً من المحاربين بأنهم يتعذبون ويتعبون ويجوعون فيما الذين «فوق» يتفرجون ويستمتعون بالعيد ويقضون إجازات. لم تكن هناك تعبئة نفسية، ولا توجيه معنوي ولا خط سياسي واضح حتى يعرف الجنود أن للحرب نهاية.

أقول هذا لأنه كانت لنا في صعدة قوات كبيرة لا يمكن عسكرياً أن تنهزم أمام تجمعات القبائل.

لقد كانت لنا في صعدة: كتيبة «عاصفة» في جبل حسن والكدفان، وكتيبة «صاعقة» في جبل سعيد، وكتيبة «مراد» في جبل الشبكة، وكتيبة مظلات في دخشن الصفراء وكتيبة أمن مركزي في الحناجر، وكتيبة حرس جمهوري وشرطة عسكرية في كهلان، وكتيبة أمن عام في المطار، وكتيبة وفصيلة دبابات في المواقع المختلفة، وقاعدة صاروخية في صعدة، ووحدات من المدفعية لدعم جميع المواقع، إلى جانب قوات شعبية من حاشد ونهم.

لن أقول إن سقوط صعدة كان خيانة، ولكني أجزم أنه كان نتيجة لضعف القيادة العسكرية في صعدة وصنعاء، ولتفكك القوات المسلحة ونزاعاتها منذ آب (أغسطس) ١٩٦٨. إنها كارثة كبرى وأكبر هزيمة مشينة في حق الجمهورية والقوات المسلحة.

في البداية لم يكن الانسحاب من صعدة وحدها، بل كان فراراً من الحرب، من الجندية، ومن العمل. ولولا قطع الطريق على القوات المنسحبة في الحزم، ومنع أي جندي من اجتياز هذه المنطقة، لتداعى الانسحاب، وانتعشت آمال القبائل المعادية، وتعرضت الجمهورية لنكسة مميتة.

إن دخول الملكيين صعدة شجعهم في سائر المناطق، فبدءوا هجمات عنيفة في كل المواقع، وكانت برقيات القادة العسكريين تنهال علينا في القصر الجمهوري تطلب الإمداد بالقوات، والسلاح، بالذخائر والتموين، وتحمّلنا مسئولية أي تأخير في تلبية الطلبات.

وكانت الخزانة خاوية، وقصر السلاح فارغاً، ومخازن التموين والإمداد خالية من كل شيء.

***

مع الدول العربية والاشتراكية والغربية

اجتمعت بممثلي مصر وسوريا والعراق والجزائر والاتحاد السوفياتي والصين وقنصل عام ألمانيا الديموقراطية، وبحثت مع كل واحد منهم الموقف بصراحة ووضوح. وطلبت اتصالهم بحكوماتهم وموافاتي برأيها في الموقف، وهل ننتظر أي عون منهم؟ وأكدت لهم أننا سنمضي في الدفاع عن الثورة والجمهورية إلى النهاية، وسنعلن اعترافنا بألمانيا الديموقراطية إذا كان هذا ما يريده السوفيات لتقديم عون إيجابي.

كذلك اجتمعت بسفيري إيطاليا وألمانيا الاتحادية، وهما الممثلان الوحيدان للغرب في صنعاء، وقلت لهما إننا قد بذلنا كل محاولة لحصر النزاع مع السعودية ومحاولة تسويته، وبذلنا كل جهد للمصالحة الداخلية ولكن السعودية تندفع بكل قواها لمحاربتنا. وأن صعدة قد سقطت بسبب الحشود الكبيرة التي حرّضتها السعودية وقدمت إليها الأموال والذخائر والسلاح. وأن هذه القوات المتمردة المعادية قد استخدمت للمرة الأولى مدفعية تضرب على بعد ٢٥ كيلومتراً.

وقلت لهما إن أحداً لن يلومنا إذا نحن أعدنا النظر في سياستنا ومواقفنا، وإننا قد نجد من يمدّنا بالعون اللازم، وحينئذ قد تتطور الأمور، ولن نسمح بعد الآن بأن نكون ضحايا لعدوان متواصل على مدننا ومواطنينا، وأن الآخرين ومصالحهم قد تتعرض للخطر إذا استمرت هذه الحال.

وعلى الفور وجهت رسائل إلى رؤساء الحكومات العربية في مصر والعراق وسوريا والجزائر وليبيا والسودان والكويت، وقد حملها إلى عدد من هذه الأقطار الأستاذ علي لطف الثور والمقدم عز الدين المؤذن.

وفي صنعاء تواصلت اللقاءات الطويلة مع سفراء الدول العربية والاشتراكية والغربية كل يوم تقريباً، في النهار وفي الليل... وقد تصوّر السفيران الإيطالي والألماني أننا بفعل الأحداث الدامية سنرتمي في أحضان المعسكر الاشتراكي، وأن ما تصوروه من سياسة ودية معتدلة نحوهم وبخاصة إثر انفراد اليمن بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا الغربية في العام الماضي، قد انتهى بسقوط صعدة وتعاظم العون السعودي للملكيين. وظنّاً ان اللقاءات الطويلة مع السفراء الاشتراكيين لا بد أن تسفر عن توجه جديد في سياسة اليمن الخارجية والداخلية. وكنا نحن نتعمد أن نظهر رضانا عن نتائج اتصالاتنا بالدول العربية الشقيقة والدول الاشتراكية الصديقة. أما الحقيقة فقد كانت غير هذا كله. فقد عاد الأخوان علي لطف الثور وعز الدين المؤذن من جولتهما العربية بوعود غامضة، ودعوات مخلصة، وتمنيات قلبية، والعراق وحده سارع بإرسال بعض الأسلحة والذخائر جواً وبالبحر.

أما ألمانيا الديموقراطية التي قدمت مساعدات ضخمة إلى العراق والجزائر وسوريا والسودان وجنوب اليمن، حين أعلنت هذه الدول اعترافها بها، فقد استكثرت علينا العون، وظنت أننا بحكم الهجمة الرجعية الشرسة علينا سنبادر بإعلان الاعتراف أولاً ثم تقرر هي ما تقدمه، كأنها تريد أن تعاقبنا لأننا سبقنا الدول العربية وأعدنا العلاقات مع ألمانيا الاتحادية.

وقد تمسك الألمان الشرقيون بأن علينا أن نعترف أولاً، وانضم إليهم السوفيات الذين طلبوا، إلى جانب الاعتراف بألمانيا الديموقراطية، جواباً عن اقتراحهم إنشاء محطة لمراقبة الأقمار الاصطناعية، في اليمن. وهو طلب أذكر أنهم سلموني إياه أثناء وجودي سفيراً في موسكو، وقد أرسلته إلى صنعاء يومها مشفوعاً بوجهة نظري أنه لا تجوز الموافقة على هذا الطلب صوناً لاستقلال الوطن وسلامة أراضيه. وهم الآن يجددون الطلب.

وفي اجتماع ضم الفريق حسن العمري عضو المجلس الجمهوري والدكتور محمد سعيد العطار صباح الأربعاء ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٧٠ احتد السفير السوفياتي رحماتوف وهو يلح على ضرورة الاعتراف بألمانيا الديموقراطية دون اشتراطات ورفع صوته قائلاً: «إن لألمانيا كرامة، ولا يمكن أن تفرضوا عليها شروطكم».

وقد انفعلت ساعتها وأجبت: «إذا كانت لألمانيا كرامة فلليمن ألف كرامة. لقد دفعت ألمانيا للجزائر وسوريا والعراق والسودان وهي جميعها ليست في حاجة إلى عونها، واليوم هي تتردد في مساعدتنا ونحن نواجه أشرس الهجمات الرجعية الإمبريالية. إنكم تظنون أننا في محنة وسنعترف تحت ضغط التخويف والإحراج. لن يكون هذا إننا نعرف مصلحة بلادنا».

وقد اعتذر السفير على الفور. وقال لي بعدما طوينا الاعتراف بألمانيا الديموقراطية: «إن الاتحاد السوفياتي سيواصل مساعداته لكم كما كان يفعل دائماً، ولكنه لا يعدكم بأي شيء جديد، فلديه مسئولياته في فيتنام والشرق الأوسط، وقضيتكم لن تحل إلا سلماً. وقد جربتم الحرب ومعكم القوّات المصرية فلم تصلوا إلى نتيجة حاسمة».

لقد ذكرت هذا كله لنعرف حقيقة الحال التي كنّا نواجهها. قصر السلاح خاو، والخزانة فارغة، ومخازن الحبوب خالية والأصدقاء والأشقاء لم يقدموا أي عوّن حقيقي يذكر.

أما السعودية فلم تكتف بإسقاط صعدة، بل ضاعفت من حشودها ودعمها للملكيين، وقد فقدنا ٣٠ شهيداً في ليلة واحدة في المدرج، وهو الموقع العسكري الأول بعد الانسحاب من صعدة.

وأذكر أن ممثلي الغرب في صنعاء حاولا إقناعنا بالتروي وعدم الاندفاع في تصعيد الحرب. وقالا إن الجهود لا بد أن تسفر عن توقف للاندفاعة السعودية العنيفة. وقد قدمت ألمانيا الاتحادية مثلاً بعض المساعدات إلى النازحين من صعدة، كما أكدت الإسراع ببدء العمل في بناء مطار صنعاء الدولي وطريق صنعاء ـ تعز. وبالفعل تم توقيع اتفاقية بناء مطار صنعاء في مكتبي بالقصر الجمهوري في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٠.

أما سفير إيطاليا فقد أبلغني أن حكومته، وهي التي ترعى مصالح الولايات المتحدة في اليمن، قد أجرت اتصالات واسعة. وقام هو بزيارة للقاهرة وجدة، وأن السعودية تستفسر عن حضورنا مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي سينعقد في جدّة الشهر المقبل، وأنه ينصح بمشاركتنا في هذا المؤتمر ليكون بداية لاتصالات مباشرة بين الجانبين.

وقد أجبته يومها بأن نشاط السعودية على حدودنا ومساعداتها للمتمردين

داخل أراضينا لا يشجعان على إجراء أي اتصال، ولا يدلان على أي رغبة في التفاهم. ومع ذلك فإننا سنرى. وعلى كل حال ففي حالة موافقتنا على حضور المؤتمر الإسلامي بجدّة فإننا نشترط التأكيد أن وفدنا سيستقبل ويعامل رسمياً كما تعامل وفود الدول الأخرى.

كان هذا الحديث يوم الخميس ٥ آذار (مارس) ١٩٧٠، وبعد يومين أي صباح السبت استقبل الرئيس عبد الرحمن الأرياني السفير الإيطالي وجرى حديث مماثل للحديث السابق.

ومساء الأحد ٨ آذار (مارس) تلقيت من الأخ عبد الهادي أبو طالب وزير خارجية المملكة المغربية وعضو اللجنة التحضيرية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية البرقية الآتية:

«بالإشارة إلى مشاركتكم في مؤتمر جدّة أتشرف بإحاطتكم علماً بأن وفدكم سيستقبل ويعامل على غرار باقي الوفود المشتركة، من قبل الحكومة السعودية.

أرجو أن يساهم وفدكم، كما ساهم في مؤتمر الرباط، وعسى أن يكون حضوركم ومشاركتكم يساعدانني على توفير جو يتحقق فيه كل ما هو في صالح الأمة العربية والقضية الإسلامية. وتقبلوا أسمى آيات التقدير».

وقد أجبنا بأنه على هذا الأساس، سيحضر وفدنا هذا المؤتمر.

***

مع الداخل والمشاكل

وإذا كانت الحكومة قد استُقبلت بسقوط صعدة وتصعيد الهجمات الملكية، وكان عليها أن تبذل جهوداً كبيرة لتطويق هذه الكارثة وحصرها ومجابهتها فإن هذا كله لم يصرفها عن واجباتها الأساسية في معالجة المشاكل الداخلية. فإلى جانب المتاعب اليومية التي تستهلك وتستنفذ وقت كل حكومة وجهدها، ويعرفها أبناء اليمن تماماً، ركزنا من الأيام الأولى على عدة قضايا مهمة منها:

- تكوين لجنة للتحقيق في أسباب سقوط صعدة وظروفه. وقد شكلت اللجنة من نائب رئيس الأركان ومسئولي القضاء العسكري والعمليات والتنظيم والإدارة وسلاح المشاة.
- التحضير والتهيئة والدعوة لقيام تنظيم شعبي تمارس الجماهير من خلاله الحياة

السياسية. وحرصاً على ألا يكون فرضاً من الدولة، فقد دعيت القوى والشخصيات الوطنية للبحث في الموضوع والوصول إلى الصيغة المناسبة المقبولة من الجميع، وقد بدأت ندوة الجمعة التي عقدت للمرة الأولى في سينما «بلقيس» وفتحت القاعة لكل من يرغب من المواطنين، ثم انتقلت اجتماعاتها إلى مبنى المجلس الوطني، وقد شارك في الندوة الأخوة عبد الحافظ قائد سفير اليمن الديموقراطية ببغداد بعد ذلك، ومحمد عبده نعمان، وعبد الواحد الزنداني، ومحمد أحمد الرعدي، وعبدالله حمران.

ـ قام الدكتور محمد سعيد العطار مع شباب البنك اليمني للإنشاء والتعمير ووزارة الاقتصاد بإعداد دراسة لمواجهة الوضع الاقتصادي، وقد قدم الموضوع إلى اجتماع مشترك للمجلس الجمهوري، ومجلس الوزراء ومحافظي الألوية، والقادة العسكريين والاقتصاديين واتخذت التوصيات والخطوات الواجب تنفيذها والسير عليها.

ـ صدرت تعليمات بإلغاء التنفيذات التي يشكو منها المواطنون، وتنظيم عملية إحضار أي مواطن تحدث منه مخالفة بواسطة المحافظ أو العامل، كل في دائرة عمله ومجال اختصاصه، وعدم إرهاق المواطنين بالأجرة المبالغ فيها.

ـ تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للتربية والتعليم من وزير التربية والتعليم، ووزير الزراعة، ورئيس المكتب الفني، ورئيس دار الكتب ومصلحة الآثار، والسيد أحمد المروني بصفته وزيراً سابقاً للتربية والتعليم وأديباً وشاعراً، والسيد يحيى الشامي الوكيل السابق للتربية والتعليم الجامعي وأحد ممثلي الشباب. وتحددت اختصاصات المجلس بأن يكون التعليم ملبياً لحاجات البلاد ومتطلبات التنمية، ولا سيما في مجالات الصناعة والزراعة والاقتصاد والإدارة وما تتطلبه اليمن الحديثة.

ـ اللجنة العليا للرقابة والتفتيش، كمرحلة لإيجاد ديوان محاسبة ونيابة عامة، ومحاكم إدارية، ومحكمة عليا، ومجلس دولة.

ـ تغيير محافظي الحديدة وتعز والبيضاء واقترحنا أسماء حسين السكري ويحيى المتوكل ويحيى البشاري من الشباب ضمن أسماء أخرى، حتى يتاح المجال أمام القوى الجديدة لتشييد الدولة الحديثة.

ـ ندوة الخدمة المدنية بالقصر الجمهوري لمناقشة أوضاع الإدارة، وحالات الموظفين، وأسلوب الإصلاح الإداري.

ـ كما أعددت قوائم بالشباب القادرين على تحمل المسئوليات في مختلف المجالات، وبالصورة المقبولة التي لا تعني حقداً ولا انتقاماً، ولا تصفية، وإنما سيراً إلى الأمام بخطى معتدلة لا يجوز التردد في اتخاذها.

ولكننا لم نكد نقضي أياماً في الحكومة ويتبين للكبار أننا ننوي السير الجاد في مهمتنا الصعبة، حتى تحركوا ضدنا وبدأت الحرب ضد الحكومة من أيامها الأولى، ولم نكن قد وقفنا على أقدامنا.

ولم أجد أمام هذه الحال إلا أن أوجه الرسالة التالية إلى رئيس المجلس الجمهوري في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٠:

السيد الرئيس القاضي عبد الرحمن الأرياني حفظه الله.

عندما كلفتموني بمهمة تشكيل الوزارة، اعتذرت وأبديت الأسباب وأهمها ان هناك تغييرات أساسية في الإدارة والسياسة والأسلوب لا بد منها في نظري، وأن هناك قوى كثيرة لها نفوذها في البلاد لا تقبل مثل هذه التغييرات.

قلت لكم إن هناك من يبالغ في التخوف من القوى الجديدة، ومن ينظر إلى الشباب كأنهم دخلاء متطفلون يدسون أنوفهم في ما لا يعنيهم، وأن تهمة الحزبية تلاحق هؤلاء الشباب وتبرر استبعادهم من العمل ومحاربتهم. وقلت لكم إن هؤلاء الذين يحملون على الشباب يعتبرونني واحداً منهم ويتهمونني بالحزبية ... وأنه لهذه الأسباب ستكون مهمتي صعبة، وأنه من المصلحة إعفائي من مهمة تشكيل الوزارة.

وقد ذكرت لكم أنني لا أقبل محاربة الشباب، وأن دولة تسعى إلى التطوير والتنمية لا تستبعدهم من العمل، وأن جميع الأشخاص القادرين على العمل يجب أن يعهد اليهم في الأعمال المناسبة.

وقلنا إن تنظيماً شعبياً يمنياً واحداً يمكن أن ينضم إليه أبناء اليمن، ليساهموا في العمل السياسي البنّاء، ويغنيهم عن التمزق والتشتت في أحزاب كثيرة، تثير مخاوف البعض هنا.

وقلت أيضاً أن القوات المسلحة يجب أن تتّحد، وأنه لا بد من القضاء على الشلل والتجمعات والتكتلات والتغلب على الخلافات والحزازات. وأنه لذلك لا

بد من توسيع القيادة العسكرية وتدعيمها لتقوم بواجبها الكامل في هذه المرحلة الخطيرة من حياة البلاد .

وقلت لكم إن سياسة البلاد الخارجية ستمليها مصلحة اليمن، وأننا لن نهتم إلا بمصلحة البلاد وثورتها وسياستها واستقلالها .

وإن هذا هو الذي سيحكم علاقتنا مع أي دولة ، وذكرت أنا أن أي علاقات جديدة ينشئها اليمن ينبغي ألا تكون على حساب علاقاتنا مع الدول العربية والتقدمية أو الدول الاشتراكية الصديقة التي وقفت وتقف معنا .

لقد ذكرت لكم ردود الفعل التي توقعتها من قوى داخلية بارزة ومن جماعات معروفة ، وقد أبديتم تفهماً كاملاً لكل ما قلته ، ولم يثنكم هذا كله عن تكليفي مهمة تشكيل الحكومة ، واعتبرتم هذا واجباً وطنياً .

وقد قبلت بعدما وعدتموني بالتعاون والدعم ، وبعدما أكد لي السيد القائد العام للقوات المسلحة تعاونه ومساعدته وتأييده ، وبعدما تعهد تحمل المسئولية كاملة في القوات المسلحة . وبعدما عاهدني الوالد الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري على أن يساندني في مهمتي وأن يقدم اليّ كل عون .

وقد ذكرت لكم جميعاً أنني انتظر ألا تتغاضوا أو تسكتوا عن أي متاعب يثيرها لنا الغير .

بعد هذا قبلت تشكيل الحكومة وبالأشخاص وعلى النحو الذي تشكلت به ، واعتبرت هذا من جانبي تسهيلاً وتبسيطا للأمور ، وإزالة لكل حساسية .

ولم تمر أيام وإذا بعضوي المجلس الجمهوري يغادران صنعاء ، أحدهما إلى القاهرة وهو القائد العام للقوات المسلحة ، والآخر إلى تعز . وسقطت صعدة ، وتطلع الشعب إلى الحكومة والقيادة ، ينتظر تفسيراً ويتوقع تصحيحاً ، وإعادة تنظيم قواته المسلحة والشعبية وحشدها لمواجهة الموقف .

وبدأت الطلبات المالية تنهال على الحكومة ، وليس عليها إلا أن تدفع وليس من حقها أن تسأل أو تبدي أي وجهة نظر .

ورغم مرور أكثر من شهر والحكومة لم تقدم بعد أي تغييرات أو إعفاءات أو تعيينات ، فقد انهالت برقيات الاحتجاج والتقريع والتهديد ، كما فاجأنا الأخ القائد العام والوالد عضو المجلس الجمهوري بمغادرة صنعاء إلى تعز في يوم كنت قد طلبت من سيادتكم استعراض الموقف كاملا وبصراحة معهما . وبدأت

اجتماعاتهما مع محافظ تعز . ووصلتكم اعتراضاتهم وتحذيرهم مما قد تقدم عليه الحكومة من تعيينات أو تغييرات في المناصب الحكومية . واخيراً وصل السفير المتجول وانضم إلى التظاهرات والتجمعات التي تهدف إلى إضعاف مركز الحكومة ، وهز ثقة المواطنين فيها ، والتعريض بأعمالها وسياستها .

إن حكومتي التي بدأت عملها في دأب وصمت ، وركزت جهودها منذ اللحظات الأولى على العمل المخلص لإيجاد الحلول الممكنة لمآسي البلاد المتمثلة في الحرب والغلاء والظلم والفوضى والفساد الإداري وانعدام سلطة القانون والاستهلاك دون الإنتاج ، تعتبر هذه المواقف نكثاً بالعهد وسحباً للثقة ، وإضعافاً لقدرتنا على العمل ، وتخريباً لجهودنا وأعمالنا ومساعينا على الصعيدين الداخلي والخارجي .

أن هناك شخصيات تعتبر نفسها هي الدولة ، وفوق كل حكومة ، وتستكثر علينا أن نعمل . ومن الخير للبلاد أن يحكموا هم وأن تشكل الحكومة التي يرضون عنها .

وأننا لهذه الأسباب لا نستطيع بهذه الصورة القيام بواجبنا ونعتبر سكوتنا خيانة للقسم الذي أدّيناه ، وجريمة في حق الشعب . فإذا كانت هذه الحكومة لا تستحق ثقة المجلس الجمهوري ، وتعاون القيادة العامة للقوات المسلحة والمجلس الوطني ، فخير لكم أن تشكلوا حكومة أخرى تلقى عون الجميع .

سيدي الرئيس ، أرجو أن تتأكدوا أننا لم نلق منكم شخصياً إلا كل عون وتشجيع ، وأني لأدعو الله مخلصاً أن يعينكم ويلهمكم الصواب ، وأن يجنب الوطن كل مكروه ، وأن يجد هذا الشعب الحكم الصالح الذي يجمع بنيه ليعملوا معاً من أجل الخير والاستقرار والسلام .

وتقبلوا تحياتي واحترامي» .

***

قدمت هذه الرسالة إلى رئيس المجلس الجمهوري في اجتماع عاصف ، فأبدى تفهمه واستعداده لتأييد الحكومة والتعاون معها . وأوفد القاضي عبد السلام صبرة نائب رئيس الوزراء إلى خمر للاجتماع بالشيخ عبدالله الأحمر رئيس المجلس الوطني .

كما أن القيادة العسكرية ممثلة في العقيد محمد الأرياني والعقيد حسين المسوري والمقدم إبراهيم الحمدي والمقدم محمد أبو لحوم الذين زاروني بمكتبي في

القصر الجمهوري وأعلنوا تأييدهم وتمسكهم بالحكومة واستنكارهم موقف الحانقين والغاضبين، وانتدبوا المقدم إبراهيم الحمدي والمقدم محمد أبو لحوم إلى تعز لإبلاغ هذا الموقف إلى عضوي المجلس الجمهوري.

وقد عاد أعضاء المجلس الجمهوري ورئيس المجلس الوطني إلى صنعاء ونفوا أي نشاط ضد الحكومة.

وبينما كنت في تعز أفتتح السنترال الجديد لخطوط التلفون اجتمع المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء وقررا بالإجماع «الموافقة على حضور مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية» الذي سيعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في الثاني والعشرين من شهر آذار (مارس) ١٩٧٠ . كما قرر المجلسان تكليف رئيس الوزراء وزير الخارجية رئاسة الوفد، وتعيين أعضاء الوفد بالتعاون مع المجلس الجمهوري.

وقد شكل الوفد من رئيس الوزراء، ورئيس المجلس الوطني، وسفير اليمن في القاهرة والجامعة العربية، وسفير اليمن في الكويت، والعقيد يحيى المتوكل من القوات المسلحة.

الفصل الخامس

المصالحة الوطنية

فور عودتي إلى صنعاء، وسماع الناس قرار سفري إلى جدة، بدأت سلسلة من اللقاءات مع الكثير من الأصدقاء. والحق أنهم كانوا مشفقين عليّ من هذه المخاطرة: «قطيعة بين اليمن والسعودية طوال ثماني سنوات. وحرب وتدمير ونفوس معبأة، وشعور عدائي في الجانبين ووساطات عربية ودولية فشلت. ما هو حظك من النجاح؟ ولماذا تغامر باسمك وسمعتك وتكون أول جمهوري يزور السعودية، ويمد يده إلى الحكام الذين شجعوا أعداء الثورة والجمهورية وساندوهم؟ دع غيرك يذهب. وما دام المؤتمر لوزراء الخارجية فعيّن وزير خارجية، وهو الذي يذهب. ألا ترى كيف هدأت معارضة الكبار لك هذا الأسبوع؟ أنهم لا يريدونك أن تترك الحكم الآن. يريدونك أن تذهب إلى السعودية وتتحمل المسئولية. كل واحد منهم يتمنى أن يكون هو الذي يذهب. كلهم كرهوا الحرب، ولكنهم لا يجرءون. إنهم يخافون رد الفعل الشعبي وأنت لماذا اذن تذهب في هذه المرحلة المحفوفة بالأخطار؟».

سمعت هذه التحذيرات من كثيرين من الأصدقاء، يمنيين وغير يمنيين، شباب، وضباط، وسفراء، ولكنني كنت مقتنعاً بالسفر أياً تكن النتائج.

فقد كنت أودّ أن أعرف بنفسي وبصورة قاطعة حقيقة النيات السعودية، وهل لهذه المأساة من نهاية قريبة أو بعيدة؟

وبعد هذا يستطيع الإنسان أن يحدد موقفه بدقة من الخط السياسي الذي يجب أن تسير عليه البلاد. فالسياسة في التحليل الأخير ليست إلا الأسلوب الأفضل

لتسيير الأمور على النحو الذي يحقق أكبر مكاسب للشعب، ويجنب البلاد أكثر المتاعب.

وذهابنا على كل حال هو لحضور مؤتمر دولي، وهذا حق لنا. واستقبالنا في بلد يقاطعنا ولا يعترف بنظامنا، قوة لنا وليس ضعفاً.

فإن أتيحت الفرصة لإجراء أي اتصالات مفيدة فهذا هو المطلوب، وإلا نكون شاركنا في مؤتمر دولي، وعدنا دون أن نخسر شيئاً. وحتى في هذه الحال، فإن الملكيين وقاعدتهم هي السعودية وأكبر تجمعاتهم هو في جدّة، لا بد أن تضعف معنوياتهم، وربما يعيدون النظر في موقفهم من النظام الجمهوري، وهم يرونه يشارك دولياً ويُستقبل حتى من الدولة التي تساندهم مالياً وعسكرياً.

ذكرت بعض هذا للذين اعترضوا على سفري وقلت لهم: «هل الخوف على سمعتنا، أو على مستقبلنا السياسي؟ فأي سمعة لنا وأي مستقبل بل وأي قيمة إذا بقيت بلادنا تحترق وتنزف؟!».

وصباح السبت ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٠ غادرنا صنعاء على متن طائرة يمنية خاصة إلى الحديدة فجدّة، حيث استُقبلنا رسمياً، وكان على رأس المستقبلين السيد عمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية.

ونزلنا في فندق «الكندرا» الذي خصص لرؤساء الوفود. وأعترف بأن الأشقاء



أول لقاء رسمي ١٩٧٠. من اليمين: مسئول سعودي كبير، الشيخ الأحمر، عمر السقاف، محسن العيني ومصطفى يعقوب.

السعوديين، على كل مستوى، عاملونا أكرم معاملة في سكننا وسياراتنا ومرافقينا، وأحاطونا برعاية تتجاوز الحدود الرسمية المتوقعة. وأشارت الإذاعة السعودية والتلفزيون إلى وصولنا، وقد حرصت خلال الأيام التي قضيناها في جدّة على التجول في أنحاء المدينة بالسيارة الرسمية وعلم الجمهورية وموكب الدراجات النارية. بل لقد اصطحبت أخي وصديقي الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت في بعض هذه الجولات التي كان اليمنيون، وهم عشرات الآلاف في جدّة، يقفون على جوانب الطريق، ويظنونه أميراً سعودياً وقد تصوروا من وحي هذه المظاهر أن كل شيء قد انتهى، وأن المملكة السعودية قد نفضت يدها من أسرة حميد الدين، وفتحت صفحة جديدة مع اليمن الجديدة، يمن الجمهورية.

وقد توافد اليمنيون على مقر إقامة الوفد، ورحبنا بكل من رغب في زيارتنا. وعندما جاء الأخوة السيد أحمد محمد الشامي، والسيد محمد عبد القدوس الوزير، والقاضي حسين مرفق وبدءوا الحديث كأنهم ممثلون رسميون للجانب الملكي، أوقفت الحديث وقلت لهم: «إن كنتم جئتم كأخوة فأهلاً وسهلاً بكم، أما إن كنتم تعتبرون أنفسكم ممثلين لوضع آخر فإننا لا نرغب في مواصلة الحديث ونفضّل إنهاء هذا اللقاء. فليس في اليمن إلا دولة واحدة، وحكومة واحدة، هي حكومة الجمهورية التي نمثلها، سواء رضي بعض المواطنين أو كرهوا. إنهم يبقون دوماً مواطنين وإن معارضين، وحكومات الدنيا كلها لها معارضون ولا بأس في هذا».

وأضفت: «لقد جئنا إلى هنا لحضور المؤتمر الإسلامي، ولكن إذا وجدنا استعداداً لدى الأشقاء السعوديين للبحث في أي موضوع فإننا نرحب بهذا لأن المشكلة هي بين البلدين الشقيقين، وتعني الحكومتين».

ولا بد أن الحديث كان قاسياً وغير متوقع، فقد أجاب الأخ أحمد الشامي بأن «لمشكلة اليمن وجهين، وجهاً داخلياً، وهو ما ينبغي بحثه بين اليمنيين، ووجهاً خارجياً وهو ما يمكن بعدئذ بحثه مع الجانب السعودي». فقلت له: «ليس للمشكلة إلا وجه واحد فقط، هو الوجه الخارجي. وهل تنسى أن الإمام أحمد سجنك سبع سنوات، وعندما أطلق سراحك عملت في حكومته وأخلصت لنظامه؟ واليوم نحن نعرض عليكم العيش في وطنكم تقولون لنا للمشكلة

وجهان. إنه وجه واحد. فلو أوقفت السعودية مساعداتها لما كان أمامكم إلا أن تعودوا إلى بلادكم مواطنين، أو تهاجروا معارضين، شأنكم شأن أي مواطنين في أي بلد آخر. أما أشخاص الحاكمين اليوم فشأنهم شأن غيرهم في أي بلد في العالم، يخطئون ويصيبون، يرضى عنهم هذا ويغضب ذاك، ولا شأن لهذا بالنظام الذي أقامه الشعب وسيحافظ عليه». وقد حضر معي هذا اللقاء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والقاضي عبدالله الحجري، والعقيد يحيى المتوكل.

ويبدو أن فكرة عقد اجتماع بين الجمهوريين والملكيين كانت متوقعة ومنتظرة. ففي حين وصل زعماء الملكيين جميعاً تقريباً من الداخل والخارج، سياسيين ومدنيين، فقد سمعت من عدد من وزراء خارجية الدول العربية نصيحتهم بإجراء اللقاءات مع الملكيين، وقال بعضهم إن الأمراء والمسئولين السعوديين قد ذكروا لهم أنه لو تم لقاء اليمنيين وتفاهمهم فإن السعودية ستبارك هذا، وتشجع على تصفية النزاع. ولكننا كنا حذرين من أي تسليم بهذا المنطق وأي تورط في أي لقاء. فقد كنّا نخشى ألا يتم أي اتفاق مع الإخوان، كما حدث في اركويت بالسودان وفي حرض، وتتخلص السعودية من أي مسئولية مباشرة في المشكلة، بحجة أن المشكلة يمنية، وأن اليمنيين لم يتفقوا ونكون كأننا قد اعترفنا بالملكيين. لذلك قلنا للجميع بإصرار أننا لن نبحث أي موضوع إلا مع المسئولين السعوديين وحدهم. إذا هم رغبوا في ذلك.

وبعدما افتتح الملك فيصل المؤتمر ألقيت كلمة مقتضبة باسم وفد الجمهورية العربية اليمنية وشكرته والشعب السعودي على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وتمنيت للمؤتمر في جدّة النجاح.

وقد كان لهذه الكلمة التي نقلت بالإذاعة والتلفزيون ارتياح واضح في الأوساط السعودية، لأن البعض كان يظن أننا قد نشكو أو نهاجم أو نثير موضوع النزاع في المؤتمر.

وزارني في اليوم التالي الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك، ثم الشيخ كمال أدهم، وكانت مبادرة ودية واضحة.

ومساء الجمعة ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٠ استقبلنا الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران بمكتبه، وكان الحديث من الجانبين صريحاً واضحاً ومباشراً.

قال لي مثلاً: «لماذا ترفضون الاجتماع بإخوانكم؟».

فقلت له: «إننا لا نعرف إن كانوا جادين في إنهاء المأساة. فقد يكون بينهم من لا يشعر بعمق الجرح الذي تعانيه اليمن، فقد طال مقام بعضهم في جدّة وبيروت وأوروبا وتوسعت حياتهم «بفضل» الحرب فأي مصلحة لهم في إنهاء النزف؟ إني لا أنفي الإخلاص وحب الوطن عن أحد ولكن هذا احتمال».

قال: «إذن المشايخ الذين يحاربون اجتمعوا معهم، أو يجتمع بهم بعض المشايخ الجمهوريين».

فقلت: «تردد بعض القبائل «الله يحفظ الجمهورية للنصف والملكية للنصف»، فبعض زعماء القبائل يستفيدون من الحرب، وأي مصلحة لأمثال هؤلاء في فقدان هذا المورد؟».

وأضفت: «إن الذين يعانون هم المواطنون. وأنتم الذين تدفعون. ونحن الذين ندافع. وقضايا دولية بهذا المستوى لا يترك بحثها للشيخ فلان. والشيخ علان.

إن الذين صوروا لكم أن الجمهورية قد فرضها وجود القوّات المصرية في اليمن يخطئون. فاليمنيون قد ثاروا ضد الإمام يحيى عام ١٩٤٨ وضد الإمام أحمد عام ١٩٥٥ وضد البدر عام ١٩٦٢، ولو اعترفتم بالجمهورية في أول الثورة، كما فعل الآخرون، لما وصل حجم القوّات المصرية إلى ما وصل إليه، ولما تعقدت هذه القضية وتعبت اليمن، وتعبت مصر، وتعبتم أنتم.

إن العلاقات بين البلدين يمكن أن تكون طيبة، ويجب أن تكون دائماً طيبة بحكم الجوار والإخاء والعروبة والإسلام، بصرف النظر عن النظم السياسية.

وإننا مخلصون في هذا، لأن لبلادنا مصلحة أكيدة. فنحن بحاجة لبنائها، وهذا يتطلب التعاون وليس الخوض في خلافات ونزاعات مع أحد.

إني أعرف أهمية الزيارة وخطورتها، لذلك فإني لا أضيع الوقت. بل أطرح ما أعتقد أنه ممكن وما أراه حلاً عادلاً معقولاً. فأنا لست وسيطاً، بل قد خاطرت، وسأتعرض لنقد المتطرفين والذين لا يعرفون الحقائق. وسيقال إني بعت الثورية والتقدمية حتى وإن عدت برءوس أسرة حميد الدين والاعتراف بالجمهورية وأكرم المساعدات لتعمير اليمن. في حين أني لو خرجت من هنا فاشلاً، فإن الحرب قد تطول وتطول، ولكن يقال عني إني «بطل» لم أساوم ولم أستسلم».

وخلصت من الحديث إلى «أن الجمهورية وجدت لتبقى، وأسرة حميد الدين

أبعدت وانتهى موضوعها، ووحدة اليمن واستقلالها وسلامة أراضيها ليست طبعاً محل بحث. وعلاقات الإخاء والجوار والإسلام والعروبة هي التي يجب أن تسود وتقوم وتدوم بين البلدين، وأني لو قلت غير هذا أدباً ومجاملة لكذبت عليكم وخدعتكم».

فقال الأمير: «وإخوانكم، ماذا تركتم لهم؟».

قلت: «وطنهم. أراضيهم. قراهم. أهلاً بهم وسهلاً مواطنين أعزاء. ننسى جميعاً كل ما مضى وجرى. ونفتح صفحة جديدة يشاركوننا في الحكم والحياة والعناء والبناء».

وقد انضم إلينا في آخر الجلسة التي استمرت ثلاث ساعات ونصف ساعة، الأخوة أعضاء الوفد.

ورغم أن الأمير كان رقيقاً وباشا وبسيطاً، فقد خرجنا متشائمين. ولامني بعضهم على بعض حديثي.

وصباح اليوم التالي السبت ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٠ زارني في الفندق الشيخ كمال أدهم وتوجهنا إلى مكتبه والتحق بنا الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك. وفي حين كنت أتوقع أن أسمع أن الأمير سلطان غير مرتاح للمقابلة والحديث الصريح الذي جرى بيننا، فقد ذكرا لي أنه قد اجتمع بالملكيين في جدة، وأخبرهم أن عليهم أن يعودوا إلى وطنهم وأن المملكة قد رفعت يدها، وأن حديثه إليهم كان جاداً وحازماً.

وقد بحثنا في الموضوعات كلها باستفاضة، وكيف تتم تسوية المشاكل اليمنية - السعودية. وكانت مشكلة المشاكل، رفضنا الاجتماع بالملكيين في جدة، وعدم موافقتنا على فكرة عقد مؤتمر وطني بعد ذلك.

وكان موقفهما أن المملكة السعودية ليست طرفاً، وأن الملك فيصل قد تمسك دائماً بأنه سيوافق على ما يتوصل إليه اليمنيون.

وأخيراً توصلنا إلى حل وسط، يوفق بين مخاوفنا من مغبة اللقاء والملكيين في جدة، ومحاذير المؤتمر الوطني، وما قد ينجم عنه من خلافات ومشاكل.

فاتفقنا على أن نمر على الأمير سلطان في منزله للوداع، وهذا أمر لا غبار عليه، وسيكون عنده دون رأي أو موافقة منا عدد من زعماء اليمنيين في جدة، وبذلك يستطيع أن يؤكد للملك أن اليمنيين قد اجتمعوا بحضوره واتفقوا.

وهنا وضعت تحفظاً واحداً. هو أن هذا يجب أن يتم بصورة مكتومة، فإذا أذيع أو نشر أو قيل أي شيء عنه فإني سأنفي وأصدر تكذيباً فوافقا على هذا.

وقد فعلت هذا، لا خوفاً من اللقاء، ولكن تفادياً وتجنباً لأي اشتباه بأننا قد اعترفنا بالجانب الآخر. أما موضوع المؤتمر الوطني، فقد اكتفي بأن نشير إلى هذا في بيان الحكومة أمام المجلس الوطني، وأن يوافق المجلس الوطني على هذا، ثم يترك الموضوع. وتطور العلاقة وبخاصة المصالحة قد يغنيان عن هذا، وربما يعتبر استقبال بعض العائدين أو ضيافتهم لدى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر مثلاً بمثابة مؤتمر وطني.

وكانت نقاط الاتفاق حرفياً كما يأتي:

١ ـ إيقاف إطلاق النار من الجانبين.

٢ ـ إيقاف أجهزة الإعلام عن المهاترات وما يعكر جو المصالحة الوطنية.

٣ ـ تعيين أشخاص من ذوي النيات الحسنة والكفايات في المناطق القابلة للاحتكاك وبالأخص في الألوية والمناطق المجاورة للمملكة العربية السعودية.

٤ ـ تستمد أنظمة الحكم من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء.

٥ ـ توافق حكومة صنعاء على أن يتضمن البيان الوزاري الذي سيقدم إلى المجلس الوطني لمنحه الثقة بالوزارة، الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني يضم جميع فئات اليمن المتنازعة، للتفاهم على ما يحقق حل جميع المشاكل القائمة، والوصول إلى حل يرضى عنه الجميع.

٦ ـ يوافق المجلس الوطني بدوره على ذلك ويطلب من الحكومة العمل على دعوة أشخاص من جميع الفئات اليمنية للاشتراك في الحكم.

وصباح اليوم التالي الأحد ٢٩ آذار (مارس) ١٩٧٠ قمنا بزيارة للأمير سلطان ابن عبد العزيز في منزله، وبينما نحن نشرب القهوة العربية دخل الإخوان الذين كانوا ملكيين، وقد تصافحنا وتحدث الأمير سلطان فحث على الوحدة والإخاء وحقن الدماء. فأجاب السيد أحمد الشامي مؤيداً ومرحباً. وجاء دوري فشكرت الملك والأمير والمملكة على مساعيهم من أجل السلام في اليمن، وإننا نتطلع إلى عهد من الإخاء والأمن والسلام.

وتوجهنا إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول (صلّى الله عليه وسلم) ومسجده. وفي المساء استقبل الملك فيصل بن عبد العزيز وفد الجمهورية العربية

اليمنية، وقد قدمنا إلى جلالته تحيات أخيه القاضي عبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري، وشكرناه على جهوده ومساعيه التي مكنتنا من وضع نهاية لمأساة أليمة لم يعرف العرب لها مثيلاً. فطوال السنوات الثماني الماضية، سقط الآلاف من الضحايا والمشوهين، ودمرت القرى، وأحرقت المزارع، وتكبّدت اليمن ومصر والسعودية من الأرواح والأموال والأسلحة ما كان كافياً لتحرير الأراضي العربية المحتلة كلها.

وعدنا إلى صنعاء صباح الاثنين الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٠ واجتمعت برئيس المجلس الجمهوري واعضائه، وعقدت مؤتمراً صحافياً في مكتبي بالقصر الجمهوري، وأعطيت تصريحاً للإذاعة وأصدرت الأوامر اللازمة للقوات المسلحة والإعلام، وكانت كلها حول وقف الحرب ووقف الحملات الإعلامية. ومن الطرف الآخر إلى جانب هذا، وقف المساعدات والإمدادات.

وصباح الثلاثاء ٣١ آذار (مارس) عقد المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً قدمنا فيه تقريراً وافياً عن مهمتنا في جدة وما توصلنا إليه وقد أصدر المجلسان القرار الآتي:

«قرر المجلسان الموافقة على ما توصل إليه وفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية، وما بذله من نشاط وجهد عظيمين في سبيل الوصول إلى الحلول التي من شأنها أن تضمن السلامة والاستقرار للبلدين الشقيقين، وتمهد بالتالي لعودة العلاقات الأخوية والسياسية بينهما.

كما قرر المجلسان تقديم شكرهما البالغ إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والوفد المرافق له لما قاموا به من جهود لإنجاح المهمة».

وقد استقبلت بعد الاجتماع سفراء مصر والكويت وسوريا وروسيا والجزائر والعراق. وفي المساء بقية السفراء، كل على انفراد، وأطلعتهم على ما تم التوصل إليه.

ولأن العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية كانت مقطوعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية والجوية مقطوعة كذلك، والاعتراف لم يتم بعد، فقد اتفقنا على فتح اتصال مباشر بين مكتب الأمير سلطان ابن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران ومكتب رئيس الوزراء في صنعاء. وقد

افتتحت هذا الخط، وهو أول اتصال مباشر بين البلدين منذ ثماني سنوات، بالبرقية الآتية في أول نيسان (أبريل) ١٩٧٠.

«رحب الجميع بما اتفقنا عليه، وسنمضي في الخطوات بكل إخلاص وبالطرق الحكيمة المؤدية للغاية والنجاح. يبدو أنكم لم تبلغوا صعدة والإذاعة بما توصلنا إليه، فقد واصلوا حملاتهم وحربهم».

وعاد الجواب: «لقد أبلغنا الجهات المسئولة اللازم، وإنّا لنرجو أن تكونوا متعاونين معنا على تحقيق هذه الغاية التي تخدم مصلحة اليمن الحاضرة والمستقبلية».

وبينما كنت أتوقع أن متاعب اليمن قد بدأت تخف، وأن همومي ستكون أقل، وجدت نفسي أكثر من أي وقت مضى، أتحمل على كاهلي أدق المسئوليات وأصعبها.

فإذاعة «الملكيين» من الجوف تسبب لي الصداع صباح مساء. فكيف يصدّق الناس أن هناك جمهورية وسلاماً واتفاقاً. وهم يسمعون «إذاعة المملكة المتوكلية» بتعليقاتها الاستفزازية وإثارتها وتحديها. وقد تبادلت مع الأمير سلطان العديد من



مع العقيد أحمد الرحومي وضباط الشرطة.

البرقيات حول استمرار الإذاعة ولهجتها وتعليقاتها، وتمكّنا في النهاية من إسكاتها.

وكان عليَّ أن أتابع صنعاء وصحافتنا، فأحول دون إذاعة أو نشر أي شيء يضر بالاتفاق ويعرّض خطوات السلام للخطر. وكان هذا أمراً قاسياً ومراً، فلم أتعود عمل الرقيب، وأنا مؤمن بالحرية، ولكني مشفق على اليمن من نزف طال، وقد كان للثرثرة والهذيان والتهريج النصيب الأكبر في إشعال النار في أوائل الثورة.

وكان عليَّ أيضاً أن أطلب من قواتنا أن تضبط أعصابها، وبخاصة في لواء صعدة، وكم تعذبت وأنا أتلقى برقياتهم بما واجهوه من تحديات ممن أفقد الاتفاق صوابهم.

وكان عليَّ أن أواجه تشكيك بعض كبار القوم في جدية الاتفاق ومزايداتهم، وأنا أعلم والشعب يعلم أن بعضهم لو استطاع بيع الجمهورية لما تردد!

وقد صدرت منشورات وقام طلابنا في بعض الميادين بالتظاهر ضد الاتفاق، واحتلوا السفارات، ولم أسمح باتخاذ أي إجراء ضد أحد. لم نعتقل شخصاً واحداً، ولم نرد على أحد من الغاضبين والناقدين.

كنا ندرك أنهم يفعلون هذا جهلاً بحقيقة الأوضاع المتردية التي أعجزتنا عن أي حل عسكري، وتصديقاً للأكاذيب بأننا بعنا الجمهورية، وأن أمراء آل حميد الدين هم في الطريق إلى صنعاء، وإشفاقاً على الشعب وتمسكاً بالجمهورية.

وقد وجدت أن أفضل سبيل للوصول إلى الشعب، الالتقاء المباشر بقواه المختلفة والتحدث إليها والرد على استفساراتها.

فتوجهت إلى القوات المسلحة وتوقعت أنني سألتقي لقاءات مباشرة خمسين أو ستين ضابطاً من كبار القادة، فإذا بي أجد نفسي بين مئات الضباط، جاءوا من مواقعهم مذعورين خائفين. فقلت لهم: «إننا تركنا لكم القضية ثماني سنوات، فلم تحسموها، فأعطونا أشهراً لنجرب، فإن وصلنا إلى سلام مشرف، وإلا فالميدان أمامكم. لم يكن أمامي أن اختار بين معالجة الموقف عسكرياً أو معالجته سياسياً. لقد سقطت صعدة فور تسلمي الحكومة، وكاد الموقف أن ينهار وطلبتم السلاح والتموين، وهددتم في كل مواقعكم بالتخلي، إن لم نزودكم ما تطلبون. ومعنا اليوم هنا المسئولون عن قصر السلاح ومخازن التموين، اسألوهم هل لديهم ما يقدمون؟ وقد اتصلنا بالأصدقاء السوفيات، وها هم الخبراء العسكريون السوفيات

بينكم، اسألوهم ما كان جواب حكومتهم. هل أبدت استعدادها لمدّنا بما نحتاج؟ وها هو المرافق العسكري لرئيس الوزراء المقدم عز الدين المؤذن أرسلته مع زميل آخر إلى الدول العربية التقدمية. فبماذا عادوا؟ اسألوا.

لقد خطوت هذه الخطوة إلى جدة لأحاول، ولم يكن أمامي شيء آخر افعله. وعدت بهذا الاتفاق الذي سأحدثكم به تفصيلاً كما تحدثت إلى المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء مجتمعين.

بل قبل هذا أود أن أسألكم: ماذا تطلبون من السعودية لو انتصرتم عسكرياً؟ ألا تطلبون الاعتراف بالنظام الجمهوري، وإبعاد أسرة حميد الدين واحترام استقلال الأراضي اليمنية وسيادتها وسلامتها؟ هذه كلها لم نفرط في شيء منها، بل قد أكدناها وثبتناها وهي جوهر منجزاتنا وخلاصة اتفاقنا.

طبعاً إلى جانب هذا سيعود اليمنيون الذين كانوا ملكيين أو متمردين أو مغرراً بهم. وهل يمكننا، وهل من حقنا، وهل من مصلحتنا أن نرفض عودتهم؟ إنهم إخواننا. إنهم مواطنونا وتركهم خارج اليمن هو دفعهم لأن يكونوا ورقة في يد الغير للاستخدام ضد أمننا وسلامة بلادنا. كما أنهم في ما عدا أسرة حميد الدين، مواطنون لا فرق بينهم وبين المواطنين الجمهوريين. إنكم تعلمون أن قبائل كثيرة حولت ولاءها أكثر من عشرين مرة بين الجمهورية والملكية. ليسوا معتنقين عقيدة أو أيديولوجية. ليس الوضع شبيهاً بفيتنام أو ألمانيا أو كوريا، حيث يوجد شيوعيون وغير شيوعيين واللقاء متعذر. القبائل هي القبائل في هذا الجانب أو ذاك، وأنتم تعرفون هذا. وترحيبنا بمواطنينا، وتوحيد صفوفنا وضمان الأمن والاستقرار في وطننا، أغلى من كل شيء.

أمر آخر أود أن تفكروا فيه. لقد تعود العرب أن يسرعوا بالرفض ويواصلوا الرفض، ثم يندموا ويعجزوا عن تحقيق أي شيء، وها نحن اليوم نشهد أكبر زعامات العرب تحاول مجرد العودة إلى حدود وأوضاع ١٩٦٧. وقد كانت فيها، ومعها جيوشها ومجدها وقوّتها وبشيء من التبصر والحكمة كان يمكن تحقيق أعظم الانتصارات.

وإني أخشى أن نرفض اليوم الجمهورية، وإبعاد أسرة حميد الدين واستقلال أراضينا ووحدتها وكلها يثبتها هذا الاتفاق، ونتعلق بأوهام الحرب والقتال فلا نحقق شيئاً.

وثمة أمر آخر أود أن أضيفه هو أني أتحدث إلى رجال إذا قبلوا التزموا، وإذا لم يقتنعوا يقولون.

إن اليمنيين الذين كانوا في الصف المعادي والمعارض سيعودون ويشتركون في الحكم، فهل نغدر ونقتل أو نسب أو نشتم؟ ليست هذه شيمة الرجال. فإذا كنتم معترضين فمن الآن. وسأعلن أنا شخصيا رفض هذا الاتفاق. فأنا لا أريد، ولا أحاول أن أحرج أحداً. خذوا حريتكم. فأنا لم أقبض مالا. ولست ملتزماً بأحد. كما أني لست موالياً لأحد إلا لربي ووطني وقناعاتي. ولا أريد أن ينقسم الصف الجمهوري. وإذا كنت أريد وحدة الشعب كله، فأنا بالأولى احرص على وحدة الجمهوريين».

كان هذا مجمل حديثي إلى ضباط القوات المسلحة، وقد وجهوا عدداً من الأسئلة كان أهمها:

١ ـ هل سيشترك العائدون في الحكم؟

قلت: «نعم حتى يشعروا بالاطمئنان وبالمساواة وبأنهم ليسوا من الدرجة الثانية، وعلى كل حال فهم يعودون جمهوريين ويمنيين ولهم كل الحقوق، شأنهم شأن غيرهم. ومن سيشترك لن يكون ممثلاً لجانب، بل مواطناً له كل حقوق المواطن.

وأنتم زعلانين ليه؟ فهل أعضاء المجلس الجمهوري لينين وستالين؟ ما الفرق بين الرئيس الأرياني والفريق العمري والشيخ عثمان والسيد أحمد الشامي والأستاذ نعمان؟ وفي المجلس الوطني، ما الفرق بين مشايخ القبائل الأعضاء فيه ... وزملائهم من العائدين؟ الحمد لله على العافية، كلهم سواء».

٢ ـ هذا الوضع الذي وصلتم إليه يعطينا جمهورية من حيث الشكل ولكن أين المحتوى؟

قلت: «والله أنا لا أستطيع، ولا يمكنني أن أطالب الملك فيصل إلا بالاعتراف بالجمهورية، وبعدم مساندة أسرة حميد الدين. إما بالنسبة إلى المحتوى فإننا لا نطلبه من أحد. المحتوى عملية حضارية ونضالية تعتمد علينا نحن».

٣ ـ هل لديكم ضمان بالوفاء بهذا الاتفاق وعدم تسلل بيت حميد الدين من جديد؟

قلت: «الضمان أنتم القوات المسلحة، الشباب والشعب كله. فإذا أحسنا توعيته وتنظيمه. ومن دون هذا لا قيمة لأي ضمان».

٤ ـ هل بحثتم في موضوع جيزان ونجران وعسير؟

قلت: «لا: اكتفينا باستعادة صعدة التي انسحب منها الأبطال. أما ما عداها فلم يجر أي حديث».

وبعد هذا تحدث بعض قادة القوات المسلحة وأعلنوا تأييد القوات المسلحة للاتفاق، وثقتهم في حكمة رئيس المجلس الجمهوري والحكومة.

***

مع الإداريين والشباب

وبعدها تحدثت إلى القادة الإداريين في مبنى مجلس الشورى وشرحت لهم ما توصلنا إليه، وأجبت عن استفساراتهم، وأعلنوا تأييدهم وثقتهم في الحكومة.

كذلك تحدثت مع مجموعات من الشباب في مختلف الاتجاهات وتناقشنا طويلا، وطلبت منهم حلولاً عملية بديلة، فاقتنعوا ولكنهم تحفظوا وقالوا إنهم لا يستطيعون أن يعلنوا تأييدهم، بل أنهم قد يضطرون إلى إصدار بعض النشرات المعارضة، وأن هذا ما تستدعيه ظروفهم، وبخاصة في جو المزايدات بين المنظمات المتنافسة.

...ومع الأصدقاء

على الصعيد الخارجي أيدت الجزائر اتفاقية المصالحة الوطنية، وأبلغني بهذا القائم بالأعمال الجزائري في صنعاء، كما أشار إليها بترحيب البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة الرئيس هواري بو مدين للسعودية. كما وصل إلى صنعاء السيد عبد الخالق السامرائي وتفهم الموقف، ولاسيما أن العراق يبذل جهوداً في الوقت عينه لتسوية مشكلته مع المتمردين الأكراد.

واقترح سفير الاتحاد السوفياتي ترتيب زيارة لرئيس المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء للاتحاد السوفياتي للبحث في موضوع التعاون والمساعدات التي تحتاج إليها اليمن في عهدها الجديد، وقد سادها السلام. وتمت بعد ذلك تلك الزيارة.

وبالنسبة إلى الجنوب وجهت رسالة إلى الأخ محمد علي هيثم رئيس الوزراء شرحت له فيها ما توصلنا إليه، وأكدت له أن هذا لن يكون بحال من الأحوال على

حساب الأوضاع في الجنوب، بل أن تعاوننا قد يحقق أمل الشعب اليمني في الوحدة وصنع مستقبل وحياة أفضل.

***

اعترفت المملكة بالجمهورية

وقفت الحرب، والحملات الإعلامية، والمساعدات السعودية للجانب الآخر، وتقبل الرأي العام الاتفاق ورحب به. وبدأ المواطنون يعودون من الأراضي السعودية إلى قراهم ومناطقهم. لكن هذا لم يصرفنا لحظة عن التفكير والتركيز والعمل من أجل الاعتراف الكامل الواضح بالنظام الجمهوري ابتداء من لقائنا الأخوة المسئولين السعوديين في آذار (مارس) ١٩٧٠ لا لأنه فقط سيضع نهاية لمأساة السنوات الثماني الماضية، بل لأنه سيفتح أمامنا الباب واسعاً لنستعيد وضعنا الدولي الطبيعي وينهي من حولنا الحصار. فقد كان الموقف السعودي المعادي أشبه بـ«الفيتو» وحق الاعتراض الذي تمارسه الدول الكبرى في مجلس الأمن.

فبسبب الموقف السعودي، لم تعترف بنا بريطانيا ولا فرنسا ولا إيران ولا تركيا ولا دول كثيرة في أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية وحتى في إفريقيا.

وبقيت المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، متحفظة في علاقاتها وتعاونها معنا. وبينما كنا بدأنا نعالج الموقف بروح المسئولية نحو اليمن واليمنيين جميعاً، ونهتم بتطوير العلاقات بين اليمن والسعودية ليتم الاعتراف بالجمهورية وتعود الصلات الأخوية الطبيعية، إذا ببعض الأخوان في جدة يواصلون التفكير على أساس أنه لا يزال هناك جانبان وطرفان. فقد تلقيت في ٨ نيسان (أبريل) ١٩٧٠ البرقية الآتية من الأمير سلطان:

«لاحظ الإخوان هنا أن التعليقات الإذاعية في محطة صنعاء تركز على تجاهل إخوانكم اليمنيين الموجودين في المملكة، وإظهار ما توصلتم إليه بشكل يوحي أن القضية هي خلاف بين السعودية واليمن.

إن هذا الموقف يعوق مساعينا ووساطتنا الإيجابية لحل المشكلة اليمنية ويفسح المجال أمام المغرضين لعرقلة المساعي الحميدة.

نرجو ملاحظة هذا الأمر وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة».

وقد كان جوابي: «أنتم تعرفون ظروفنا وتقدرونها، ونحن مخلصون للسلام والإخاء وجادون في تنفيذ ما اتفقنا عليه، ونسير بخطوات سريعة في تذليل العقبات. سنلاحظ ما ذكرتم. ولاحظوا إذاعة صعدة».

فعادت هذه البرقية من جدّة: «سرّنا جداً سيركم في الخطوات المؤدية للسلام. محطة صعدة ستغير لهجتها وقد لفتنا النظر إلى ذلك. نرجو عدم المبالغة في تعليقات محطة صنعاء والحث على التقارب بين اليمنيين. كما نرجو إرسال الفقرات التي صدرت في بيانكم عن المؤتمر الوطني ورد الشيخ عبدالله، وذلك تماشياً مع ما اتفقنا عليه. تعليقات صنعاء لا توحي بشيء».

وكنت قدمت بيان الحكومة إلى المجلس الوطني، وناديت فيه بالإخاء والوحدة الوطنية، وأن الحكومة ستعمل على إزالة آثار السنوات الدامية، وستعمل على إزالة كل أسباب الفرقة والتمزق، وأنها تتوقع أن يلتقي المواطنون على كل صعيد ليتعاونوا في إزالة آثار التدمير والحرب، وليبنوا وطنهم من جديد في ظل المحبة والأخوة.

طبعاً لم أشر إلى اجتماع محدد ولا إلى مؤتمر وطني ولا أعتبر أني ناقضت أي اتفاق، فقد شرحت وجهة نظري في هذا الموضوع بوضوح في جدّة، وعندما قبلنا «اصطلاح» المؤتمر الوطني كان هذا على أساس أن تطور العلاقات ونجاح خطوات السلام ستغني عنه، كما أننا قد نعتبر استقبال الإخوان مثلاً أو أي حفل أو اجتماع بأنه «مؤتمر وطني».

وهكذا كان رد رئيس المجلس الوطني عاماً وغير محدد، حين أجاب على بيان رئيس الوزراء. ومن جديد تصلني في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٧٠ برقية أخرى من جدّة:

«نرجو في حال صدور أي بيان آخر، أن تظهروا المملكة كوسيط لتحقيق الوحدة الوطنية والسلام، بدلاً من اتهامها في النزاع. نحن نقدر موقفكم ونرجو أن تقدروا موقفنا».

وبينما نحن نسير بدقة وحذر، ونخطو كل خطوة بحسابها، إذا بالفريق حسن العمري والشيخ محمد علي عثمان عضوي المجلس الجمهوري، يغادران فجأة صنعاء إلى تعز. ويبعثان إلى رئيس المجلس الجمهوري بالبرقية الآتية:

«وصلنا الحديدة وتعز. واجهتنا الاحتجاجات والأسئلة، أما الاحتجاجات

فلأنه لم تذكر ولم تشر البيانات إلى استبعاد الأسرة من قريب أو بعيد. والأسئلة هي أن الاتفاقية لم تذع كاملة، وإنما يطلع جزء منها مع مطلع كل فجر جديد. والشعب ينتظر بنودها كاملة، لأنهم يقولون إن عدم إذاعتها كاملة يخفي وراءه شيئاً يجب أن يطّلع عليه من الآن.

إذاعة الملكية لا تزال مستمرة باسم إذاعة المتوكلية اليمنية. ويقول المتسائلون إن حكومة الجمهورية قد خطت خطوات واسعة، بينما السعودية لم تخط أي خطوة مماثلة».

وقد أحال الرئيس هذه البرقية عليّ فلم أجد فيها ما يستحق الرد. فبالنسبة إلى الأسرة المالكة، رفضنا مناقشة موضوعها في السعودية واعتبرنا أن الشعب قد أبعدها، وأعلن نظامه الجمهوري، ولم يعد هذا كله محل بحث.

وإذاعة صعدة أو إذاعة الجوف هي النفس الأخير لبعض الملكيين الذين أفزعهم الاتفاق، وهي تنطفئ رويداً رويداً ولا يجوز أن تزعجنا وستتوقف نهائياً.

أما الخطوات التي يقولون إننا خطوناها ولم تخطها السعودية، فلم يقولوا ماهي هذه الخطوات. فوقف إطلاق النار قد تم ومن الجانبين. ووقف الحملات قد تم من الجانبين أيضاً. والمساعدات التي كانت السعودية تقدمها إلى الملكيين قد بدأت تقل وتتوقف.

أما إننا لم نذع الاتفاقية كاملة، فما هي هذه الاتفاقية التي لم يعرفها عضوا المجلس الجمهوري؟

المؤتمر الوطني نحن تحفظنا عنه، وليس من مصلحتنا انعقاده. فقد يكون باباً للخلاف والتمزق وتعقيد الأمور كما حصل سابقاً في حرض وغيرها.

عودة الإخوان وإشراكهم في الحكم، لا نريد أن نقول شيئاً في هذا خوفاً من حدوث أي انتكاس للاتفاق، فنكون بالإعلان كما لو كنا اعترفنا بجانب آخر، وممثلين لهذا الجانب. وفي حالة الخلاف وعودة النزاع يتسلحون بهذا أدبياً. لقد فضلنا ألا نخطو خطوة إلا بعد نجاح سابقتها، ووفاء الجانب الآخر بالتزاماته.

وعلى كل حال فالمجلس الجمهوري من واجبه وحقه أن يناقش ما يريد، ويقبل أو يرفض ما يريد، وليس بحاجة إلى إرسال برقيات إلا إذا كانت هناك دوافع أو غايات أخرى.

وعلى كل حال، فقد وجه الرئيس الأرياني رسالة عنيفة إلى عضوي المجلس

الجمهوري جواباً على برقيتهما حملها الأخ محمد أحمد نعمان، وعاد برسالة منهما يعلنان فيها تأييدهما المطلق لاتفاق السلام وتفهمهما له.

***

وصباح الإثنين ٤ أيار (مايو) ١٩٧٠ اجتمع المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء برئاسة القاضي عبد الرحمن الأرياني، وحضور رئيس المجلس الوطني، ونائب القائد العام للقوّات المسلحة، ونائب رئيس الأركان، للبحث في موضوع سفر العقيد يحيى المتوكل إلى الرياض، حاملاً موافقتنا على مشاركة الأخوة العائدين في المجلس الجمهوري والحكومة والمجلس الوطني، في مقابل اعتراف المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري، وإنهاء الإمامة وإيقاف الإذاعة الملكية في الجوف، وتسليم السفارة اليمنية بجدّة لحكومة الجمهورية العربية اليمنية.

وقد وافق الجميع على هذا، وسافر العقيد المتوكل على الفور. وبعد أخذ ورد مع المسئولين السعوديين وبمشاركة الإخوان اليمنيين هناك، تم التوصل إلى إشراك السيد أحمد محمد الشامي في المجلس الجمهورى، وأربعة في الحكومة هم السيد يحيى المضواحي لوزارة الأشغال، والسيد يحيى الضحياني لوزارة الأوقاف، والقاضي حسين مرفق لوزارة العدل، والشيخ صلاح المصري وزيراً للدولة، واثني عشر شيخاً لعضوية المجلس الوطني، وسفارة روما للسيد أحمد محمد باشا، وبيروت للسيد محمد عبدالقدوس الوزير، ومحافظة صعدة للسيد يحيى الصعدي، وقضاء المحابشة للسيد المداني.

وذكر العقيد يحيى المتوكل في برقيته في ١٣ أيار (مايو) أن «الجميع سيصلون إلى حرض بعد عشرة أيام، ومن هناك يصاحبهم وفد حكومي إلى صنعاء بعد إعلان تعيينهم بيوم واحد».

وقد أجبت على الفور: «نوافق على ما جاء في برقيتكم ونرحب بالإخوان إلى حرض فصنعاء» وقد رؤي بعد ذلك أن مطار عبس أنسب من مطار حرض.

في هذه الأثناء، تم إعداد القرارات الجمهورية الخاصة بتعيين عضوي المجلس الجمهوري والوزراء الجدد، واحتفظنا بالوزراء السابقين وزراء دولة ومستشارين، وقد قبلوا التخلي عن وزارتهم بكل سرور ما دام هذا من أجل السلام والوحدة الوطنية. كما اجتمع المجلس الوطني واتخذ قراراً بضم الأعضاء الجدد.

واحتفظنا بكل هذه المشاريع حتى يتم وصول الإخوان فعلاً إلى اليمن.

ودون أن يفصح أحد عما يجول في خاطره، يبدو أنه في الوقت الذي كنا نخشى أن نصدر القرارات ونعلنها فلا يصلون ويواصلون المعارضة فنكرر غلطة أبوموسى الأشعري اليمني الأصل. كانوا هم يخشون أن يصلوا إلى صنعاء فتحدث أي تطورات أو تنشأ أي معارضة فلا تتم التعيينات، بل وقد يتعرضون حينئذ للمتاعب.

وتفادياً لأي إحراج، ودفعاً لأي مخاوف، أرسلنا جهاز اتصال تلفوني في مطار عبس مع عدد كبير من المستقبلين مدنيين وعسكريين. كما طلبنا من محطة الإذاعة أن تواصل البث صباح ذلك اليوم السبت الثالث والعشرين من أيار (مايو) ١٩٧٠، وبقيت في مكتب وزير الزراعة حيث يتوافر لي الاتصال التلفوني المباشر مع عبس.

وعندما هبطت الطائرة السعودية في مطار عبس تحدثت مع الأخوة العائدين وهنأتهم بسلامة الوصول. وأخطرت الإذاعة على الفور بإعلان القرارات الجمهورية الخاصة بتعيين عضوي المجلس الجمهوري والوزراء وقرار المجلس الوطني ضم الأعضاء الجدد.

وكان الإخوان في عبس يستمعون إلى إذاعة صنعاء، وهي تعلن أسماءهم ومناصبهم، فركبوا الطائرة اليمنية مع كبار المستقبلين إلى مطار صنعاء الدولي، مطمئنين.

وفي طريقي من وزارة الزراعة إلى المطار، تنفست الصعداء، فها هي أكثر الخطوات حساسية ودقة قد تمت، وقد خيّل لي وأنا أتابع اقتراب الطائرة السعودية من عبس وهبوطها، وأتحدث مع ركابها ثم أجري الاتصال مع الإذاعة وأتابع إعلان القرارات، وأعود إلى عبس للتأكد من أن الإخوان هناك يسمعون، وأنهم لم يتأثروا عندما سمعوا أسماء الوزارات التي خصصت لهم. ثم من جديد أتابع صعود الطائرة بالعائدين والمستقبلين في طريقها إلى صنعاء - أقول خيل إلي كما لو كنت أتابع هبوط أول إنسان على سطح القمر!

وقد كان استقبالهم في مطار صنعاء ودياً ولائقاً، وتوجهنا بهم إلى القصر الجمهوري حيث التقوا الرئيس وعضوي المجلس، وعدداً كبيراً من الوزراء والمسئولين، مدنيين وعسكريين. وقد تحدث الرئيس الأرياني مرحباً ومعلناً سعادته

بإنهاء الحرب والنزاع، وإقرار السلام وتحقيق الوحدة الوطنية، وداعياً أبناء اليمن جميعاً إلى الإخاء والتعاون ونسيان الماضي والتطلع إلى عهد جديد ومستقبل أفضل.

فرد السيد أحمد محمد الشامي عضو المجلس الجمهوري بكلمة مناسبة كان لها صدى طيباً في نفوس المستمعين في صنعاء الذين كانوا يتخوفون من عضويته للمجلس الجمهوري بعد سنوات طويلة كان فيها وزير خارجية الإمام المخلوع، وأبرز الزعماء الملكيين.

وقد وجدت من اللائق في تلك اللحظات أن أشيد بحكمة الملك فيصل ومساعي الأمير سلطان وغيره من المسئولين السعوديين ومباركتهم للوحدة الوطنية وتصفية الحرب الدامية.

قلت هذا لأني اعتبرت أنه بعد هذه الخطوة ينبغي التركيز على اعتراف المملكة السعودية بالنظام الجمهوري وعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين.

وقد انتقل الإخوان بعد هذا إلى منزل كنا قد أعددناه لهم ووفرنا فيه الحراسة، ولكنهم ما كادوا يتناولون طعام الغداء حتى انتشروا في أنحاء العاصمة وذابوا في مجتمع اليمن الجديد.

وبينما تحركت التظاهرات في لواء صعدة ترحيباً بالسلام والجمهورية، تحرك



استقبال العائدين في القصر الجمهوري.

عدد من مشايخ القبائل وبدءوا يتداعون إلى مؤتمر في حائر العش، وكان واضحاً أنه معاد للجمهورية، ومعارض لاتفاقية السلام. وبدءوا يثيرون موضوع «المؤتمر الوطني»، وأنه هو الذي يجب أن تصدر عنه أي قرارات خاصة بالمصالحة الوطنية والنظام الذي يسود البلاد. وأنهم لم يقاتلوا طوال هذه السنوات ليجدوا أنفسهم في النهاية وقد «خسروا كل شيء».

وبينما انفعل البعض في صنعاء وفكروا في مواجهة الموقف عسكرياً، كنت أرى أنا أن هذه ردود فعل طبيعية، لن تلبث أن تتلاشى، وأن أي عمل عسكري من جانبنا سيذكي النار ويزيدها اشتعالاً، وهذا ما يريده المنتفعون بالحرب والذين تأثرت مصالحهم، وهم كثيرون، وكثيرون جدا. وأن علينا أن نفوت عليهم الفرصة.

وقد انتقلوا من حائر العش إلى ريده. وحاولنا تجاهلهم، لكنهم قرروا الانتقال إلى الروضة. وهي أقرب ضواحي صنعاء. وهنا أرسلنا إليهم بعض المشايخ لمحاولة التفاهم معهم، وإقناعهم بالدخول في ما دخل فيه غيرهم، وهو الولاء لوطنهم والخضوع للقانون والنظام. وإذا كانت لهم أي قضايا أو مطالب خاصة فنحن مستعدون لأن نستقبل مندوبيهم ونبحثها. وأفهمناهم أنا لن نسمح بأي مؤتمر في الروضة. وقد طال بقاء المشايخ في ريدة. وتعبوا وعاد كثير منهم إلى مناطقهم. والتقيت أكثر من مرة رسلهم في الروضة في منزل الأخ محمد حسن صبرة، وحاولت إقناعهم بالانضمام إلى المواطنين جميعاً في نبذ الفرقة والحرب، والعيش بأمن وسلام، وعدم التعلق بالأوهام.

وفي آخر لقاء مع زعمائهم أدركت أنهم قد تورطوا، وأنهم يبحثون عن مخرج، يصون كرامتهم وماء وجوههم. وكنا حينها على وشك إصدار الدستور، وتشكيل مجلس الشورى. فاقترحت عليهم أن يشترطوا لدخولهم صنعاء وإنهاء تمردهم وتجمعاتهم إصدار الدستور وتكوين مجلس الشورى وكان هذا في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٧٠، وبالفعل استقبلوا بعد ذلك في القصر الجمهوري بالروضة، واستمعنا إلى كلماتهم الحماسية التي ختموها بطلباتهم باسم الشعب. وقد أجبنا عليهم مرحبين وموافقين وانتهينا بهذا من قصة «المؤتمر الوطني».

ورغم أننا اتفقنا على وقف الحرب في آذار (مارس)، واستقبلنا العائدين في أيار (مايو) فقد ظلت قضية إعادة العلاقات الطبيعية بين اليمن والسعودية محل

أخذ ورد بصورة متواصلة حتى وصلتني في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٧٠ من الأمير سلطان بن عبد العزيز البرقية الآتية:

«جواباً على برقياتكم الملحة بشأن سرعة الاعتراف، فإننا نرى إرسال وفد على مستوى عال، كما اقترحتم سابقاً، ونرى أن يضم هذا الوفد ممثلاً كبيراً عن القبائل، وممثلاً عن السلطة التنفيذية للدولة، وممثلاً عن قيادة الجيش، وذلك لدراسة موضوع الاعتراف، والتفاهم على بعض النقاط التي نراها ضرورية لمستقبل العلاقات بين البلدين الشقيقين، وأن تخبرونا بأسماء أعضاء الوفد».

وقد درسنا الموضوع وتمت المشاورات اللازمة وأجبت بالبرقية الآتية:

«رحب الجميع بإرسال الوفد وتم تشكيله على النحو الآتي:

الفريق حسن العمري عضو المجلس الجمهوري والقائد العام، السيد أحمد محمد الشامي عضو المجلس الجمهوري، السيد محسن العيني رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد أحمد عبده سعيد وزير، المهندس محمد محمد الجنيد وزير، العميد محمد عبد الولي، العقيد يحيى المتوكل، المقدم محمد الخاوي. والمشايخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس المجلس الوطني، نعمان بن قائد بن راجح عضو المجلس الوطني، أحمد سيف الشرجبي عضو المجلس الوطني، علي صغير شامي عضو المجلس الوطني، وأحمد عبد ربه العواضي عضو المجلس الوطني».

وأرسلنا «نوتة» السلام الجمهوري بطائرة خاصة مع العميد محمد الفقيه قائد الحرس الجمهوري.

وظهر يوم الثلاثاء ٢١ تموز (يوليو) وصلنا إلى مطار جدة فاستقبلنا الأمير فهد بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، الأمير فواز بن عبدالعزيز، والدكتور رشاد فرعون مستشار الملك، والشيخ عمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية وحرس الشرف. ووقفنا تحية للسلامين الجمهوري اليمني والملكي السعودي.

وصباح اليوم التالي استقبل الملك فيصل وفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة الفريق العمري وبحضور الأمير بن فهد وفواز والدكتور رشاد فرعون والشيخ عمر السقاف.

ولقد كان الملك يفضل أن يعلن الاعتراف في نهاية الزيارة وفي البيان المشترك،

ولكني قبضت على يديه وهو يودعنا عند باب القصر الملكي وقلت له «إن المفاوضات تتم عادة بين وفدين رسميين لدولتين تعترفان ببعضهما البعض، فكيف نبدأ المفاوضات وأنتم لم تعلنوا اعترافكم؟» ولما قال: «إن مظاهر استقبالكم ومحادثاتنا هذه هي اعتراف». قلت له: «إذن أعلنوا هذا»، فوافق ورافقنا الدكتور رشاد فرعون والسيد عمر السقاف إلى دار الضيافة حيث جلست والفريق حسن العمري والسيد أحمد الشامي ووضعنا صيغة البيان الذي أصدره الديوان الملكي السعودي الساعة العاشرة والنصف من مساء الأربعاء ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٧٠.

وقد احتج المشايخ لانفرادنا بالاجتماع، وقالوا إن الوفد مكّون من الحكومة والقبائل والجيش، وقد أجبناهم بأن هذا التفكير خاطىء، وعلينا أن نتحدث ونتصرف ونظهر ممثلين لحكومة واحدة فقط، ودولة واحدة. ويبدو أنهم اقتنعوا وسارت الأمور بعد ذلك بصورة مرضية.

وصباح الخميس ٢٣ تموز (يوليو) اجتمع في وزارة الخارجية بجدة الوفدان السعودي بحضور الأمير فهد بن عبدالعزيز، والأمير مساعد بن عبد الرحمن وغيرهما من الأمراء وكبار المسئولين، ومن جانبنا الفريق حسن العمري، والسيد أحمد الشامي، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وعدد من الوزراء والمسئولين، وهو أول اجتماع رسمي بين الدولتين بعد الاعتراف.



الأمير فهد والأمير فواز يستقبلان وفد الجمهورية العربية اليمنية.

وقد تبادلنا التهنئة، وتداولنا أموراً كثيرةً وقلت مازحاً للأمير مساعد بن عبدالرحمن، عندما لاحظت تشدده في تقديم المساعدات إلى اليمن: «لقد استبشرنا بوجودكم في الوفد. ويبدو أن الأمير متعب كان سيكون أرحم» وقبل ملاحظتي باسماً.

وعندما لاحظت وجود ملفات كثيرة على طاولة جانبية، قلت للأخ عمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية، وكنت تعرفت إليه في اجتماعات الأمم المتحدة والجامعة العربية: «يا أخ عمر، نحن ضيوفك في الخارجية. أرجو أن ترفع هذه الملفات. فلسنا مهيئين للبحث في أي موضوعات في هذه الجلسة. أنني أعرف أنها خاصة بالتعاون بين البلدين، ربما في مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة إلخ... وهو تعبير مؤدب من جانبكم. والحقيقة أنه في هذه الظروف، دعونا نكتفي في هذا اللقاء بالاحتفال والتعبير عن السعادة لعودة العلاقات بين البلدين الشقيقين، بعد هذه السنوات الطويلة من النزاع والصراع».

فقال الأمير فهد: «وهل نصدر بياناً مشتركاً؟» فقلت: «حتى هذا لا ضرورة له. وقد يكفي أن تتحدثوا سموكم للصحافة والإذاعة اليمنية بما تريدون أن تقولوه، والفريق العمري أو السيد أحمد الشامي أو الشيخ عبدالله أو أنا نتحدث إلى الإذاعة والصحافة السعودية». ولو وقّعنا أي ورقة في هذا اللقاء، وهي بكل تأكيد في مصلحتنا فلن يقال إلا أنكم غلبتمونا لأننا في نظر البعض في وضع ضعيف.

وقد كنا نتوقع أن المملكة السعودية، وهي الدولة الغنية والجارة والشقيقة، التي تعرف ما عانته اليمن من دمار وخراب طوال السنوات الثماني الماضية، وما تواجهه اليوم من جفاف مخيف، وما ستتحمله من أعباء لمواجهة طلبات القبائل والمشايخ الذين كانوا ملكيين إلى جانب مسئولياتنا نحو إخوانهم الجمهوريين - أقول كنا نتوقع أمام هذا كله أن المملكة السعودية ستقدم إلينا المساعدات الضخمة.

والحق أننا صدمنا، فقد ساعدونا ولكن بصورة لا تتناسب مع حاجاتنا، ولا مع ثرائهم، ولا مع طبيعة العلاقات الأخوية التي عادت بين البلدين. ومع ذلك فلم يقلل هذا من تقديرنا وشكرنا وحرصنا على تحسين العلاقات ودفعها إلى الأفضل.

وقد لاحظت في مناسبات ثلاث امتعاض الفريق العمري وبعض الإخوان من

اندفاعي وتدخلاتي. الأولى عندما استقبلنا العائدين. فبعد ترحيب القاضي الأرياني رئيس المجلس الجمهوري، وردّ السيد أحمد الشامي، وجدت نفسي مضطراً إلى الحديث لإرسال تحية، للمرة الأولى، من القصر الجمهوري في صنعاء إلى الملك فيصل والأمير سلطان، وأشدت بدورهما في إنهاء النزاع. وكنت بهذا أهيئ الجو لعلاقات يمنية سعودية لأن المشكل الداخلي قد انتهى.

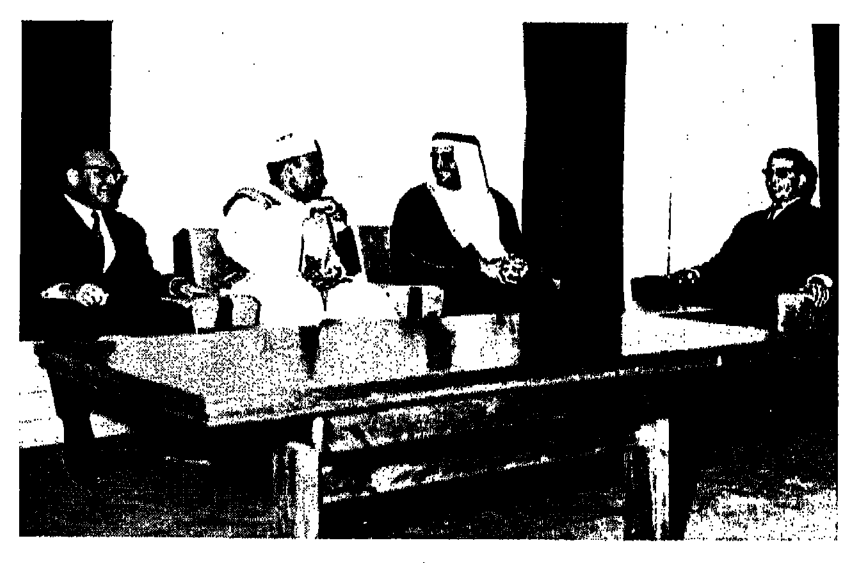
والثانية عندما طلبت من الملك فيصل، وهو يودعنا عند باب قصره، إعلان الاعتراف بالجمهورية، في اليوم عينه وقبل اجتماع الوفدين في اليوم التالي.

والثالثة عندما اقترحت في الاجتماع الرسمي الأول في الخارجية السعودية، ألا تفتح الملفات، وألا نصدر بياناً مشتركاً.

في المناسبات الثلاث لم يكن الدافع حب الظهور، أو الرغبة في الكلام، بل الحرص على سرعة التطبيع، وتجنب أي موضوعات شائكة تحتاج إلى وقت أطول.

***

في «مؤسسة العفيف» وبعد مرور ثلاثين عاماً على المصالحة تحدثت. وقد بلغني أن البعض قللوا من أهمية المصالحة، وقالوا أنه كانت هناك اتصالات سرية من طريق هيلا سلاسي. وأن الأمور كانت ناجحة، وأن حكومتي كانت مجرد واجهة. وقد سألت هؤلاء: «وسقوط صعدة هل كان جزءاً من السيناريو» فقالوا:



الأمير فهد مع الفريق العمري وأحمد الشامي ومحسن العيني.

«لا»، فقلت: «كم من اتفاقات، ومساع، ومؤتمرات فشلت. رالف بانش، واليسورث بانكرز، اللجنة الثلاثية، اتفاقية جدّة، اتفاقية الخرطوم، مؤتمر أركويت، مؤتمر حرض. وهذه الحركة التي تمت في الظلام لبعض المسئولين مع هيلا سلاسي.

لو لم نعمل، ليلاً ونهاراً، ونتابع كل التفاصيل من آذار (مارس) إلى تموز (يوليو) ١٩٧٠، ساعة بساعة، ويوماً بيوم، لما تحقق الاعتراف.

لقد انتقل الرئيس عبد الناصر إلى جوار ربه في آخر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، أي بعد شهرين من اعتراف السعودية بالجمهورية. لو لم يكن الاعتراف تم، فهل كان ينتظر أن يتم؟

***

الجفاف

ابتداء من شهر أيار (مايو) ١٩٧٠ بدأت محنة الجفاف الذي تعرضت له البلاد خلال السنوات الأخيرة تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة المواطنين اليومية. فالآبار تجف، والحيوانات تنفق، ومخازن الحبوب والمدافن ينفد ما فيها، وأسعار المواد الغذائية والحبوب في الأسواق تتضاعف وترتفع بصورة جنونية، وأحياناً لا تكاد توجد، والمواطنون يصرخون، والموظفون يشكون ويطالبون الدولة بزيادة رواتبهم. وشعرت في بعض الليالي أن المواطنين قد يخرجون في أي لحظة بتظاهرات الجوع، ونحن لا نلومهم. ولكن ماذا في أيدينا أن نعمل؟

لقد حصرنا كل ما في مخازن الدولة في جميع أنحاء البلاد، ووقفنا ودققنا في ما يصرف للقوات المسلحة والمدارس والمستشفيات، وما يقدم إلى الفقراء في شكل مساعدات. وضاعفنا من كميات الخبز الذي يقدم إلى المواطنين في معظم المناطق، لأن بعضه ينزل إلى الأسواق بأسعار زهيدة، ويخف نتيجة لذلك الطلب على الحبوب.

كما قررنا أن يصرف لموظفي الدولة ولأفراد القوات المسلحة كيسان من الحبوب والدقيق شهرياً، حتى لا يزاحموا سائر المواطنين في شراء الحبوب من الأسواق.

وشكّلنا لجان التموين ووفرنا للأفران الدقيق بأسعار ثابتة حتى ينزل الرغيف بأسعار معقولة.

كما قدمنا التسهيلات إلى التجار لاستيراد الحبوب والمواد الغذائية. ولكن المشكلة كانت أكبر منا ومن إمكانياتنا. فأوليت الموضوع اهتمامي الكامل، وتعاون معي الكثيرون بكل جد وإخلاص. وقد وجهت نداءات إلى يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد هوفمان المسئول عن الصندوق الخاص التابع للأمم المتحدة، والسيد بورما مدير منظمة الأغذية والزراعة، ولبرنامج الغذاء العالمي، ولسائر المنظمات الدولية والإنسانية. كما أبرقنا إلى جامعة الدول العربية وطلبت من سفراء الدول المعتمدين في صنعاء ومن سفرائنا في الخارج، إبلاغ الحكومات الصديقة بحاجة اليمن إلى المساعدة العاجلة لمواجهة أزمة الجفاف.

والحقيقة أننا وجدنا استجابة طيبة من دول ومنظمات كثيرة، فبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية والسوق الأوروبية المشتركة وبعض الدول الأوروبية بصورة منفردة وبعض الدول الشقيقة، لبت نداءنا.

وقد قمت مع عدد من ممثلي المنظمات الدولية بزيارة المناطق التي تضررت بالجفاف أكثر من غيرها ابتداء من ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٠، فزرنا القطيع وباجل والحديدة، وبيت الفقيه وزبيد وحيس وتعز والمخا والراهدة. وتوقفنا في معظم المناطق في طريق العودة إلى صنعاء عن طريق إب وذمار.

وقد شاهدوا معنا قوافل الجائعين في القرى وعلى جوانب الطرق. وأشرفنا على كل الجهود التي تبذل للمساعدة.

وأشعر بكل رضا أننا في ظل الواقع والظروف قد أدّينا واجبنا وتغلبنا على المأساة، ومنَّ الله علينا بعد ذلك بالأمطار فكانت برداً وسلاماً وأنزلت معها الطمأنينة على نفوس المواطنين.

وقد تأخر وصول كثير من المساعدات، وعندما وصلت كانت الأزمة قد خفت، فقررت الجهات المختصة حصة لكل منطقة تتناسب مع سكانها وحاجتهم وتضررهم بالجفاف. وتشكلت لجنة من خيرة الشباب برئاسة العميد عبد الكريم السكري لتسلم المساعدات الواصلة وتوزيعها من الميناء على المناطق المختلفة. واشترطنا بيع حصة كل منطقة فيها بأسعار معقولة، وإيداع حصيلة البيع حساباً خاصاً بكل منطقة في المصرف، ولا يصرف منه شيء إلا لتحقيق مصلحة أو مشروع حيوي مهم، كحفر بئر، أو شق طريق، أو بناء مدرسة، طبقاً لحاجة كل منطقة.

وشجعنا المناطق على أن تكون حصيلة هذه المساعدات نواة لهيئة تعاونية. وزيادة في تشجيع التعاونيات، أبدت الحكومة استعدادها للمساهمة في تمويل أي مشروع عاجل ومفيد، بنسبة قد تصل إلى النصف. وبهذا تسابقت المناطق على تأسيس التعاونيات التي أصبحت مع الأيام هيئات التطوير وتؤدي دوراً أساسياً في تطوير الخدمات وتنفيذ المشروعات الصغيرة المهمة التي لا تستطيع الدولة وحدها القيام بها. وآمل أن تواصل هيئات التطوير عملها لخدمة المجتمع اليمني في مجال المواصلات والتعليم والصحة وتوفير المياه والكهرباء، وألا تدفعها التيارات الشخصية والمنافسات بعيداً عن خطها الأصيل وأهدافها النبيلة.

وأذكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن العلاقات الديبلوماسية بين البلدين كانت مقطوعة، ورغم ذلك أنها قدمت مساعدات من طريق منظمة الإغاثة الكاثوليكية، وأن المونسنيور هارنت زار اليمن أكثر من مرة وأبدى ومنظمته تعاوناً مخلصاً صادقاً، ولعلهم لا يزالون حتى اليوم يقدمون مساعدات في بعض المجالات الاجتماعية.

كما أن المعونة الليبية قد خصصت لشراء مضخات وحفارات على أن تباع بأسعار معقولة وبالتقسيط أحياناً، وأن حصيلتها كانت خصصت لتكون نواة ورأسمال بنك التسليف الزراعي.

***

علاقاتنا الدولية اليوم

قلت في ما سبق إن اهتمامنا باعتراف المملكة العربية السعودية بالجمهورية العربية اليمنية لم يكن فقط لأهمية المملكة والعلاقات معها، وهي البلد الشقيق المجاور الغني، بل لأن عدم اعترافها كان بمثابة «فيتو» حجب عنا اعتراف عدد كبير من دول العالم الغربي وتعاونه معنا.

وكنت أشبّه وضعنا بوضع ألمانيا الديموقراطية. فنضالها للوصول إلى علاقات طبيعية مع ألمانيا الاتحادية لم يكن فقط لأهمية ألمانيا الاتحادية وثقلها الاقتصادي، بل لأن موقفها المعادي قد حال دون قيام علاقات ديبلوماسية بين ألمانيا الديموقراطية وعدد كبير من دول العالم.

وفعلاً عندما اعترفت المملكة العربية السعوية بالجمهورية، سارعت على الفور

فرنسا وبريطانيا وتركيا وإيران ودول كثيرة في الغرب، إلى إعلان اعترافها الرسمي بها.

وكنت أشعر، بعد اعتراف المملكة العربية السعودية، بأننا بحاجة إلى الاهتمام بأمرين اثنين في سياستنا الخارجية:

الأول: المحافظة على علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وسائر الدول الاشتراكية والتقدمية ودول عدم الانحياز. فقد وقفت هذه الدول معنا في أصعب الظروف، وساعدتنا، وليس من مصلحتنا ولا من اللياقة والحكمة تنكرنا وتباعدنا عنها اليوم.

الثاني: إن نفيد فعلاً من انفتاح الغرب علينا، فلا نكتفي بالاعتراف الرسمي بالجمهورية، بل أن نطور هذا الأمر إلى تبادل للتمثيل الديبلوماسي والحصول على المساعدات في مجال التنمية والثقافة.

وكنت أشعر بأن هذا ممكن ومتيسّر. فالعالم في نظري يقبلك كما أنت وكما تريد أن تكون وأنت الذي تختار أين تقف.

لذلك فما أن عادت علاقاتنا الطبيعية الجيدة مع المملكة العربية السعودية في تموز (يوليو) ١٩٧٠، حتى قمت في الشهر التالي (آب) (أغسطس)، بطريق جدة



مع الوزير خليل ابو حمد في مطار بيروت والسفير محمد عبد القدوس الوزير.

حيث اجتمعت بالأمير فهد بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، بزيارة للقاهرة واجتمعت بالرئيس جمال عبد الناصر. وبطائرة نائب رئيس الجمهورية السيد حسين الشافعي سافرنا معاً إلى طرابلس لحضور احتفالات ليبيا بثورة «الفاتح من سبتمبر» والاجتماع بالعقيد معمر القذافي وزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة والحكومة[١] كما التقيت هناك الأخ الرئيس سالم ربيع علي رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية ومن معه من وزراء ومسئولين.

ومن ليبيا زرنا لبنان واجتمعنا بمسئوليها وتحدثنا إلى صحافتها ومن خلالها إلى الرأي العام العربي، وأوضحنا سياسة اليمن وأين تقف.

ومن لبنان توجهنا إلى زامبيا لحضور مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي انعقد في عاصمتها لوزاكا. وإلى جانب لقاءاتنا الطويلة والمتكررة مع السيدة إنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، والرئيس جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا، والجنرال سوهارتو رئيس جمهورية إندونيسيا، وأمبراطور أثيوبيا هيلا سلاسي ورئيس وزراء أفغانستان وجميع الرؤساء الذين حضروا، ألقينا كلمة اليمن التي كانت إعلاناً واضحاً عن تمسكها بسياستها التقدمية ومبادئها الراسخة في مقاومة الاستعمار والظلم بكل صوره، والتضامن مع دول العالم الثالث ودول الحياد وعدم الانحياز.

وفي تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٠، والأمم المتحدة تحتفل بمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها، غادرت صنعاء وتوقفت في روما حيث اجتمعت بالسيد كولومبو رئيس وزرائها، والسيد مورو وزير خارجيتها، ووضعنا أسساً للتعاون بين بلدينا. ثم توقفت في جنيف حيث كان الملك فيصل يستشفى واجتمعت برجاله ومستشاريه، وواصلنا إلى نيويورك حيث ألقيت كلمة اليمن في عهدها الجديد. وكانت استمراراً لخطها المعروف، وتثبيتاً لمبادئها الثابتة في الحرية والعدالة والاستقلال والسيادة لكل الشعوب.

وفي نيويورك اجتمعت بالسيد أندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد

---

(١) لم أكن مدعواً إلى ليبيا، وكنت أعرف أن ليبيا قد لا تكون متحمسة أو مهتمة بزيارتي، ولكني تجاهلت هذا أو أكرهت نفسي على الذهاب، حرصاً على استمرار وجود اليمن ضمن الصف التقدمي وبخاصة بعد تطبيع علاقاتها مع السعودية ودول الغرب. وحتى تتعود السعودية وهذه الدول نهج السياسة اليمنية المستقل والمحايد والحريص على العلاقات مع الجميع.

السوفياتي، وأكدت له أن علاقاتنا ستكون أفضل مما كانت، وأنهم وقد ساعدونا في الحرب، ننتظر ألا يتأخروا عن عوننا لبناء اليمن الحديث.

كما اجتمعت برئيسي جمهوريتي رومانيا وموريتانيا، ورئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها وبرئيس جمهورية باكستان، ورئيسة وزراء الهند ووزير خارجية إسبانيا، وغيرهم من كبار رؤساء الوفود التي حضرت احتفالات الأمم المتحدة.

كانت بريطانيا رشحت سفيرها في جدة سفيراً غير مقيم في صنعاء، وكنا قد رفضنا هذا الترشيح، وفي اجتماعي رئيس وزراء بريطانيا السيد أدوارد هيث اتفقنا على استقباله ليقدم أوراق اعتماده ويؤسس السفارة البريطانية، على أن يعين بعد ذلك وفي أقرب فرصة سفيراً مقيماً في صنعاء، وقد قام الإنكليز بالمسح الجوي



مع الوزير اندريه غروميكو.

الذي لا غنى عنه للبدء بمشاريع التنمية ولوضع خريطة دقيقة للبلاد. كما بدءوا بالمساعدات في مجالات كثيرة.

وزرت البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، ووضعنا الأسس لمساعدة اليمن في إنشاء أجهزتها المالية والمصرفية، ولتزويدنا الخبراء وكان من أهم النتائج الجهاز المركزي للتخطيط الذي يضطلع اليوم بدور أساسي في حياة البلاد، والجهاز المركزي للموازنة الذي كان نواة لوزارة المالية الحديثة في صنعاء.

بعد نيويورك قمنا بزيارة باريس حيث نزلنا ضيوفاً على الحكومة الفرنسية، واجتمعنا برئيس وزرائها جان جاك شابان دلماس وكبار المسئولين في الخارجية، وأعلنا تبادل التمثيل الديبلوماسي بين البلدين، والإسراع في افتتاح السفارتين في باريس وصنعاء، كما اتفقنا على مشروع التلفزيون.

كذلك زرنا اليونسكو واجتمعنا بكبار المسئولين فيها. وبحثنا في مساعداتها في حقل التعليم في اليمن.

***



مع الرئيس شارل حلو وعمر السقاف ومحمود رياض
ومنصور الكخيا ورشيد إاريس ومحمد الغرا وأحمد بن هيمة في الأمم المتحدة.

مع أشقائنا في الجنوب

وبالنسبة إلى الجنوب كنت بعد عودتي من جدة، بعد الاتفاق على وقف الحرب ووقف الحملات والمساعدات للملكيين، تمهيداً لتصفية النزاع مع المملكة السعودية، بعثت برسالة حملها وزير الدولة لشئون الوحدة إلى الأخ محمد علي هيثم رئيس وزراء الجنوب في ٥ أيار (مايو) ١٩٧٠ وأوضحت فيها أن تصفية الحرب في الشمال لا تعني بأي حال من الأحوال تبنياً لموقف معاد من الجنوب، وأن ما تهدف إليه هو تصفية الحرب والخراب والفوضى والضياع. وإنهاء هذه المأساة التي يدفع ثمنها الكادحون والمعذبون، ولا يفيد منها إلا تجار الحروب.

قلت هذا وأكثر منه في رسالتي التي أطلعت عليها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الإثنين ٤ آيار ١٩٧٠ برئاسة رئيس المجلس الجمهوري وحضور رئيس المجلس الوطني وقيادة الجيش.

وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ وصلتني إلى تعز برقية من عدن بوصول الأخ محمد علي هيثم رئيس الوزراء بعد يومين. ورغم معارضة بعض الكبار فقد أجبنا مرحبين بالزيارة، وأطلت بقائي في تعز حتى أكون في استقباله.

ووصل في يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ومعه وفد كبير منهم الأخ محمد صالح مطيع وزير الداخلية حينئذ، والسيد خليفة وزير العدل. وقد نزلوا معنا في «الكامب» وسعدنا بوجودهم، وأجرينا معهم محادثات طوال ثلاثة أيام.

وعندما زرنا معاً الرئيس عبد الرحمن الأرياني في منزله، مطوّلاً مع الوفد الشقيق وعبّر عن رغبته في تحقيق الوحدة اليمنية «ووصولاً إليها لابد من التعاون والتنسيق». وقال إنه «ليس هناك ما يستحق الخلاف». ثم ذكر لنا قصة الشقيقين اللذين عادا من دفن أبيهما إلى المنزل فطلب أحدهما اقتسام التركة فقال الآخر: «وما هي التي تقتسمها؟ معنا بقرة إما أن نعيش معاً ونرضع من حليبها، أو نتركها للأم ونفترق».

أما أنا فقد قلت للأخ هيثم وأعضاء الوفد الشقيق أنني لا أستطيع أن أتصوّر اليمن منقسمة. لقد كنا دائما نحلم بالوحدة، وكنا نعتبر أن وجود الإمامة في

الشمال والاستعمار البريطاني في الجنوب سبب التجزئة. والآن وقد اختفت الإمامة وتحرر الجنوب فما الذي يمنع من الوحدة؟

وأضفت إنني طرحت هذا الموضوع على الأخ قحطان الشعبي، والأخ عبدالفتاح إسماعيل عندما التقينا في قصر الطاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وهما في طريقهما إلى جنيف لتوقيع اتفاقية الاستقلال، وقلت لهما يومها: لماذا ينشأ كيان جديد في الجنوب؟ فلديكم أنتم السلاطين ومهمة إنشاء الدولة، ولدينا نحن الملكيين ومهمة إنشاء الدولة. فلماذا لا نواجه معاً السلاطين والملكيين ونبني معاً دولة اليمن الحديثة الموحدة؟

فإذا كان حكم الجنوب سيكون أسهل، فإن وضع اليمن الموحدة سيكون أفضل[١].

واليوم قلت للأخ هيثم ورفاقه: ما الذي يمنع من تحقيق الوحدة؟

تعالوا بمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء إلى تعز ونأتي نحن بالمجلس الجمهوري ومجلس الوزراء، ونقيم جميعاً هنا في هذا «الكامب»، ونشترك في إدارة اليمن الشمالية والجنوبية من هنا. ونعمل معاً على إيجاد الدولة الحديثة.

أكثر من هذا، لا تظنوا أننا نفكر في الوحدة بهدف السيطرة لكثرة السكان في الشمال وقلّتهم في الجنوب. نحن نقبل الوحدة معكم، ولتكن العاصمة عدن، وحكومة اليمن كلها هي حكومتكم وعلم اليمن هو علمكم، ونحن الذين ننضم إليكم. إن استمرار التجزئة سيثبتها وسيخلق أصحاب مصلحة في الانفصال في الجنوب والشمال وسيتعذر تحقيق الوحدة.

الفوارق اليوم قليلة، ومن السهل إزالتها ومع الأيام ستزداد ويصعب إزالتها.

إذا كنتم تتطلّعون إلى الاشتراكية وتعملون على بناء الدولة على أسسها، فإن الشمال، حتى اليوم، صلاته كلها مع الدول الاشتراكية، وكل مؤسساته الاقتصادية هي قطاع عام أو مختلط، البنك اليمني، شركة المحروقات، شركة الطيران، المصانع القليلة، المشاريع الزراعية القليلة، شركة التجارة الخارجية، كل

---

(١) أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قال لي في اليوم التالي: "كنت تحاول أمس إقناع الجنوبيين بالوحدة اليمنية. لقد أمضينا أشهراً وقبل أن يحصلوا على الاستقلال نحاول أن نقنعهم بالوحدة بين جبهة التحرير والجبهة القومية، ففشلنا. فهل ينتظر بعد حصولهم على الاستقلال أن يقبلوا أي وحدة؟! لقد كانت رغبة التفرد بالحكم هي الطاغية".

شيء للدولة. كله أو أكثر من واحد وخمسين في المئة، والقطاع الخاص مهتم بالتجارة فقط. فالمصارف الأجنبية والوكالات لا وجود لها. الملكية الزراعية مفتتة بحكم أوضاع الشمال، ويكاد لا يوجد أقطاع بشكله المعروف.

ولكن إذا تأخرت الوحدة فقد لا تأتي، أو على الأقل ستتأخر، ولن تتحقق إلا بصعوبة بالغة. إذا تصورتم أن نظامكم جيد فالوحدة أغلى وأهم وأضمن لاستقلال المجتمع اليمني وتطوره. حتى الاشتراكية يصعب تحقيقها في إقليم صغير، وتطبيقها أفضل وأيسر في بلد كبير. إذا كنا نؤمن بالوحدة العربية، فكيف نتردد في تحقيق وحدة اليمن؟

إن التجربة قد علمتنا أن التردد في تحقيق الوحدة، لاعتبارات أو لأسباب معينة، يعطل الوحدة ويثبت التجزئة. وأن الأسباب تزول والاعتبارات تتلاشى ولكن التجزئة هي التي تبقى.

لقد رفضت سوريا الوحدة مع العراق بحجة أنها جمهورية والعراق ملكية، ولكن الملكية زالت والانفصال بقي. وهذا أيضاً مع الأردن وغيره.

ولو تمت الوحدة بين سوريا والعراق والأردن، حتى في ظل الاحتلال وفي ظل الملكية، لكانت اليوم قطراً كبيراً موحداً يؤدي دوراً رئيسياً في حياة العرب، ولكن ها هو الاحتلال قد اختفى، والملكية في العراق قد زالت، ولكن التجزئة قد ثبتت. فالاقتصاد والثقافة والمؤسسات الحكومية قامت على أسس إقليمية ضيقة، وأصبح تحقيق الوحدة عسيراً. فإما الوحدة اليوم، وإلا فإننا غير جادين في تحقيقها.

أما الوفد الشقيق فقد طرح علينا ثلاثة اقتراحات رئيسية هي:

١ ـ توحيد العملة بين الشطرين. وعندما اجتمعت اللجنة المشتركة التي شكّلناها لدرس هذا الموضوع وجدت أن إصدار العملة عمل من أعمال السيادة، وأن هناك اعتبارات قد تدفع الدولة أحياناً للإصدار، متجاوزة حتى الغطاء المفروض قانوناً لو اقتضى ذلك وجودها والدفاع عن كيانها، كما حدث في الشمال في فترات الهجوم الملكي العنيف. وأنه لهذا السبب يصعب تصور توحيد العملة بين شطرين تتباين سياستهما واتجاهاتهما.
وقد طلبنا مع ذلك مزيداً من الدرس والبحث.

٢ ـ رغبة أهل الجنوب في فتح فروع لمصرفهم الوطني في صنعاء. وقد رحبنا على

الفور وقلنا لهم إننا قد طلبنا إن يسمحوا لنا بفتح فرع للبنك اليمني للإنشاء والتعمير في عدن ولم نحصل على الموافقة، وسيكون من المفيد أن يفتح الجانبان فروعاً لمصارفهما الوطنية في الشطرين.

فقالوا إن القانون لديهم لا يسمح لنا ولا لغيرنا بفتح أي فروع لبنك «أجنبي»، وأن فرعهم في صنعاء يكفي لتسهيل عمليات التبادل بين الشطرين. ولم نكن بحاجة للرد فاكتفينا بالتعجب والابتسام!

٣ ـ ذكروا أنهم سمعوا أننا نحاول أنشاء مؤسسة للتأمين وإعادة التأمين، وطالبوا بأن يدخلوا مساهمين في هذه المؤسسة، فرحبنا على أساس أن نساهم نحن في مؤسسة التأمين الوطنية في الجنوب. فقالوا إن القانون لديهم لا يسمح وهنا قلنا لهم من غير المنطقي أن تمنعونا من أي مشاركة في مؤسساتكم وتطلبون في الوقت عينه أن نسمح لكم بالمشاركة في مؤسسات الشمال.

فإما أن نوحّد المصارف ومؤسسات التأمين في الجنوب والشمال، وإما أن يسمح لكل شطر بالمساهمة في مصارف الشطر الآخر ومؤسساته وإلا فلتبق الحال كما هي، وأمرنا لله.

***

عيوننا على الداخل

وإذا كانت متاعب الحكومة في الأسابيع الأولى بعد تشكيلها قد تمثلت في الاعتراض على محاولتها وتشجيعها قيام التنظيم الشعبي، وفي تشكيلها للمجلس الاستشاري الأعلى للتربية والتعليم، وفي تفكيرها بالاستعانة بالشباب لشغل عدد من المراكز المهمة في الدولة، وإذا كانت قد كثفت جهودها لإنهاء الحرب، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة العلاقات مع المملكة السعودية ومع الدول الغربية مع الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع الدول الاشتراكية والتقدمية، وإذا كانت أزمة الجفاف الحادة قد استحوذت على اهتمام الحكومة لإسعاف المتضررين، وبعد ذلك لتشجيع التعاونيات في أنحاء البلاد، فأنها لم تنس واجبها الأساسي في مواجهة مشاكل البلاد الداخلية الحاضرة، ولم تغفل ما يعانيه المواطنون وما يتوقعونه ويتطلعون إليه، من إصلاح وتصحيح في مختلف المجالات.

رئيس الوزراء

إن كثيرين من المواطنين اليمنيين لا يزالون حتى اليوم يعتبرون رئيس الوزراء قادراً بما له من صلاحيات على إحداث تغييرات أساسية في مختلف المجالات، ويحمّلونه بالتالي المسئولية عن كل تقصير أو تردد.

بل إن كبار القوم في رئاسة الدولة والقوات المسلحة والمشايخ لا يترددون في توجيه النقد إلى رئيس الوزراء في مجالسهم، وعلنا أحياناً يدعون أنهم قد أعطوه الحرية لاختيار وزرائه، والصلاحيات الكاملة لممارسة أعماله.

والحقيقة هي خلاف هذا، فرئيس الوزراء وكل رئيس وزراء في اليمن، حريته محدودة ومحدودة جداً جداً في اختيار وزرائه. وهناك ألف اعتبار واعتبار، وألف سبب وسبب تجعل من رئيس الوزراء كأنه مجرد واحد فقط ممن لهم رأي وكلمة في تشكيل الحكومة. واليمنيون يعرفون، أو يجب إن يكونوا قد عرفوا كل هذه الاعتبارات والأسباب.

أما الصلاحيات التي تعطى لرئيس الوزراء، فهي اسمية وليست حقيقية. هو وشطارته وأعصابه وقدرته على الصراع والتحدي. فلا يزال وضع رئيس الوزراء خاضعاً للمثل الشعبي «أنت شيخي وأنا عاقلك».



مجلس الوزراء.

وقد يتصور البعض ثورة الغضب التي تبديها هذه الجهة أو تلك عندما تفاجأ بأن رئيس الوزراء أو اعضاء حكومته قد تجرءوا وأصدروا قراراً يمس من قريب أو بعيد، بمجال النفوذ، أو بالمجال الحيوي لهذه الجهة أو تلك. عندها من هو هذا الرئيس، أو الوزير: ألا يعرف حدوده؟ كيف تجاهلنا؟ وتقوم الدنيا ولا تقعد... وإذا بقي هناك أهل خير فإنهم يتوسطون له ويستغفرون نيابة عنه ويتعهدون أنه لن يعود إلى هذه «الشقاوة»!

وسأكتفي بذكر أمثلة لما واجهنا من مراكز القوى الكبرى، وكيف تناست هذه كل ما رددته عن صلاحيات للحكومة، وكيف بررت لنفسها دائما أن تهاجم كل حكومة تسقط، وأن تحمّلها مئولية العجز وعدم تحقيق أهداف الشعب، وكأنها لم تكن تحصي عليها أنفاسها، وتضيق عليها الخناق وتفتعل الأزمات تلو الأزمات، كلما نسيت الحكومة أنها ليست إلا واجهة، وكلما خرجت على حدود «الآداب».

***

مع الدستور والشورى

فعندما حان الوقت لوضع الدستور، حاولت الحكومة أن تبدي بعض الملاحظات، كما حاول الكثير من رجال البلاد، إبداء وجهات نظرهم. ولكن المجلس الوطني اعتبر انه هو وحده المختص بهذا العمل الكبير. بل إن المجلس الجمهوري كان دوره ضعيفاً، والدستور وثيقة مهمة تطلع إليها اليمنيون منذ حركة ١٩٤٨، وكنا نتمنى أن تكون وثيقة مشرقة ناصعة، رغم معرفتنا بأن الطريق لا يزال طويلاً وطويلاً للحياة الدستورية الصحيحة.

وقد أعلن مشروع الدستور في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، كما وضعه المجلس الوطني، وبتعديلات طفيفة من المجلس الجمهوري. وبسبب ردود الفعل والاعتراضات التي أبدتها الجماهير، قيل وقتها إنه مجرد مشروع، وإن من حق المواطنين أن يقدموا أي اقتراحات وسينظر فيها.

وقد قدمت اقتراحات فعلاً من شباب تجمعوا وناقشوا ودرسوا وكان مصيرها الإهمال.

وقد حاولنا جاهدين أقناع الإخوان بأن هذه هي اللبنة الاولى في بناء الدولة الحديثة، وأن علينا أن نعطيها ما تستحقه من اهتمام، وأقصى ما استطعنا الوصول

إليه هو رفع نسبة المعينين من أعضاء مجلس الشورى المقبل من ١٠ إلى ٢٠ في المائة اي نحو ٣٢ عضواً.

وقد أصررنا على هذا، وتجاوب معنا رئيس المجلس الجمهوري لأننا كنا نتوقع أن القوى الشابة والجديدة والواعية قد تتردد في دخول معترك الانتخابات، وان المشايخ وأصحاب النفوذ وحدهم هم الذين يرشحون أنفسهم وينجحون.

ثم اختلفنا مرة أخرى حول الانتخابات وطريقتها، وكيف يجب أن تتم. فقيل لنا: هذا أيضاً من اختصاص المجلس الجمهوري والمجلس الوطني، وأنتم عليكم التنفيذ فقط.

وقد نفد صبرنا فأصدرنا بياناً مقتضباً نشرته الصحف الرسمية ونقلته الإذاعة يوم الأحد ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٠ بعدم مسئولية الحكومة في كل ما يتعلق بالدستور وإصداره والانتخابات وطريقتها، والمعينين ومبررات التعيين، وأن المجلس الجمهوري هو الذي يتحمل المسئولية.

وقد اجتمع المجلس الجمهوري يوم الثلاثاء ١٦ شباط (فبراير) وعاتبني أعضاؤه على التصريح. فقلت لهم: وماذا تنتظرون منا أن نفعل؟ كيف نتحمل أي مسئولية في هذا والمجلس الوطني والمجلس الجمهوري قد اعتبرا أنه ليس من حق الحكومة التدخل في ما لا يعنيها؟

وقد أثبتت الأيام أن مخاوف الحكومة كانت لها مبرراتها. فبعد استقالة الحكومة، جرت الانتخابات في آذار (مارس)، وأعلنت التعيينات في نيسان (أبريل)، فكانت صورة لبيان صحفي لما أفرزته الانتخابات. بل إنه إذا كانت بعض العناصر الشابة والتقدمية قد نجحت في بعض المناطق بالانتخاب، فقد خلت التعيينات من أي كفايات جديدة ووجوه شابة. كان الأمل أن نغني التجربة الدستورية في بلادنا. ولم يدفعني إلى التشدد عند وضع الدستور، وعند درس طريقة الانتخابات والتفكير في التعيينات، إلا حرصي على نجاح التجربة الديموقراطية في بلادنا، وبها نضع اللبنة الأولى للدولة الحديثة، ونضمن الاستقرار.

مع القيادة العامة

أما إخواننا في القيادة العامة للقوّات المسلحة، فأعترف بأنهم تعاونوا معنا في مراحل كثيرة، وأبدوا تفهماً أكثر من غيرهم في قضايا كثيرة.

ولكني لم أكن مرتاحاً إلى الطريقة التي تسير بها الأمور، ولا سيّما في العلاقة بين الحكومة والقوّات المسلحة. فإذا كانت مبررات الحرب الطويلة، وشخصية الفريق حسن العمري كقائد للقوّات المسلحة والعضو في المجلس الجمهوري، قد بررت إلغاء منصب وزير الدفاع في الحكومة، فإن الحال بعد إحلال السلام كانت تقتضي العودة إلى الوضع الطبيعي.

وقد زاد من انفصال القوّات المسلحة، واعتبارها قطاعاً مستقلاً ذا سيادة كاملة إبرام الاتفاقية الشهيرة التي وقعت بين هذه القوّات والمهندس عبدالله الكرشمي رئيس الوزراء والتي بمقتضاها يوقع رئيس الوزراء ووزير المالية شيكاً واحداً بمخصصات القوّات المسلحة أول كل شهر، ولا يعود لأجهزة الدولة المالية والمحاسبية أي دخل في موضوع القوّات المسلحة، ولا كيف تصرف، وهذا خلاف ما يتبع عادة مع جميع الوزارات والإدارات والمصالح الحكومية.

ولا شك في أن هذا الوضع يضعف من هيبة الدولة، ويقلل من فاعلية الحكومة. فرئيس الوزراء أقل الناس قوة وحرساً ومظهراً، وأصغر شيخ أو ضابط يعتبر نفسه أقوى من رئيس الوزراء ومن أي وزير. والحكومات تجتمع وتدرس



في عرض عسكري مع الرئيس الأرياني والأستاذ نعمان والقاضي عبد السلام صبره.

وتصدر القرارات وتوجه النداءات فما تيسر تنفيذه نفّذ، وما رفض تنفيذه تعطّل، إلا إذا استجاب أصحاب القوة لمساعدة الحكومة على تنفيذ أوامرها، وأحياناً لا تتم الاستجابة، وأحياناً تتم شفاهاً، ولكنها لا تتحقق فعلاً، وأحياناً يطلب من الحكومة أن تدفع تكاليف عمليات تنفيذ أوامرها ذخيرةً وسلاحاً أو طعاماً ومحروقات بل وأموالاً.

وهذا وضع لا مثيل له في الكرة الأرضية، لا أمس ولا اليوم، ولا غداً. إن القوّات المسلحة هي يد الدولة وسلاح السلطة التنفيذية، وعندما أقول بارتباطها بالحكومة فلا أقصد أن تكون تابعة لرئيس الوزراء شخصياً. ولكني أقول أن تكون تحت إمرة الحكومة ورئيس الحكومة ورئيس الدولة الذي هو رئيس الجهاز التنفيذي كله. ولا يكفي أن يكون رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوّات المسلحة. فهذه قاعدة متبعة في جميع دول العالم، ولم تغن عن وجود وزير دفاع أو حربية عضواً في الحكومة.

بل إنه حتى في مجال تصحيح الأوضاع المالية في القوّات المسلحة، الأجهزة المدنية المالية أقدر على الرقابة والمتابعة، كما تفعل في سائر الوزارات والإدارات. ولن تتردد في اتخاذ الخطوات، كما يفعل القادة العسكريون الذين يجاملون بعضهم بعضاً ويتفادون اتخاذ أي خطوة حفظاً لصداقاتهم وشعبيتهم. وهذا ما سمعناه من كثيرين منهم.

وعلى كل حال فلم تكتف القيادة بالاستقلال التام أو الموت الزؤام، بل حاولت التدخل في صميم عمل الحكومة والأجهزة الإدارية في مناسبات كثيرة.

وأذكر مثلاً أني، وقد أزعجني تجاهُل عدد من الضباط الذين فجروا ثورة السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) وبقاؤهم دون عمل، قد أصدرت في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ قراراً بتكليف العميد عبد اللطيف ضيف الله الإشراف على الإيرادات، والعقيد أحمد الرحومي الإشراف على المصروفات، والعقيد صالح الأشول الإشراف على المؤسسات الاقتصادية، كل هذا في مكتب رئيس الوزراء، فمكتبي موظفوه قليلون وغارقون في أعمال كثيرة، وهؤلاء الأخوة سيكونون لنا عوناً.

وقد فوجئت صباح الأربعاء ٧ تشرين الأول (أكتوبر) برئيس المجلس الجمهوري يتصل بي تلفونياً ويقول إن القيادة العسكرية تعترض على هذا القرار، وتعتبره عملاً عدائياً. فأبديت له استغرابي وتمسكي بالقرار.

وكنت يومها متوجهاً إلى الأمم المتحدة لحضور احتفالاتها بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، وقد التقيت في المطار القادة العسكريين في القيادة والأركان الذين أبدوا لي اعتراضهم، وهددوا بالاستقالة. فقلت لهم صراحة إني لا أقبل منهم هذا التدخل السافر في شئون حكومتي «الداخلية»، وأن هذا ليس من حقهم. فلا صلة لهذا القرار بالقوّات المسلحة، وهو محصور في مكتب رئاسة الوزراء، وفي الشئون المدنية. وقد حررت لحظتها رسالة إلى رئيس المجلس الجمهوري، تمسكت فيها بالقرار، حملها القاضي عبد السلام صبرة نائب رئيس الوزراء.

ولقد حاولت دائماً أن أستعين بالضباط المسرحين الذين يتمتعون بسمعة طيبة، والذين لعبوا دوراً في الثورة. ولم يكن هدفي بذلك مطلقاً مضايقة القيادة العسكرية بل على النقيض من ذلك، معالجة المواقف، وتفادي اتساع الهوة وتعميق الخلاف بين الضباط العاملين والمسرحين. ولعل الأخوة في القيادة العامة والأركان يعترفون بأني لم أسع في يوم من الأيام إلى إحداث أي شقاق أو خلاف في صفوف الضباط، ولم أشجع أي معارضة ضدهم. بل أن خلافاتهم الشخصية الدائمة لم أسمح لنفسي بتوسيعها، بل ولا حتى الاستماع إلى بعضهم ضد بعض. فليس هذا أسلوبي، وإذا عجزت عن التوفيق فأني على كل حال لا أسعى إلى التفريق.

***

مع المشايخ

وأصل الآن إلى المشايخ، وعلاقتي وخصوماتي معهم. ففي حين يتهمني بعض الشباب بأني شجعت نفوذهم ووجودهم في الدولة، فقد اعتبرني المشايخ خصمهم.

وقد تركت الحكومة أكثر من مرة تحت وطأة ضغوطهم. بل كثيراً ما اختلفت معهم بسبب الشباب، وحرصي على إبرازهم وإشراكهم في الحكم والعمل السياسي.

ولقد بدأت صلتي بالمشايخ في عدن عام ١٩٥٩ بعد إعدام الإمام أحمد للشيخ حسين الأحمر وابنه حميد، إثر انتفاضة القبائل على حكمه، وتفكيرها في إعلان النظام الجمهوري بعده.

فعلى أثر تلك الأحداث، نزح عدد من رجال القبائل إلى عدن، ومنهم علي بن

علي الرويشان، وأحمد علي الزايدي، ومحمد أحمد الحباري، وسنان أبو لحوم، وعلي أبو لحوم وآخرون.

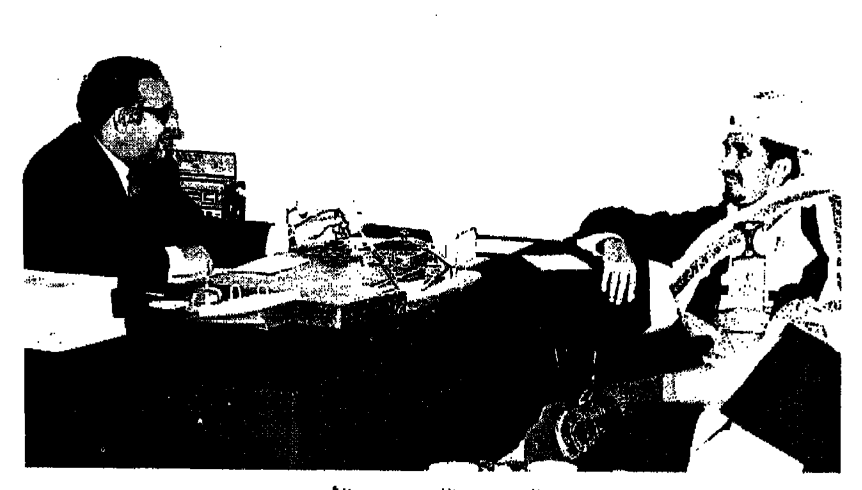
وقد جمعتنا المعارضة للإمام أحمد، ومقاومتنا لحكمه، وقرّبت بيننا حياة التشرد. ولم يكن هناك يومها ما يطمع سنان أبو لحوم أو يطمعني، كما قد يظن البعض.

وكنت على كل حال واحداً من العاملين في الحقل الوطني من منتصف الخمسينيات، وعينت وزيراً للخارجية في أول حكومة للثورة وسنان أبو لحوم لا يزال في عدن.

وبعد هذا، فموقف سنان أبو لحوم وإخوانه من الإمام معروف، ودورهم في الثورة لا يُنكر، ودفاعهم عن الجمهورية مشهود له، وتمسكهم باستقلال اليمن وسيادتها تؤكده الأحداث.

والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عرفته للمرة الأولى في مؤتمر خمر عام ١٩٦٥ مناضلاً منفتحاً، جعل مدينته خمر مركزاً للقوى الوطنية، ومعقلاً للنشاط السياسي. وكان له ولرفيقه مجاهد أبو شوارب، ولقبيلة حاشد، الفضل الأكبر في الدفاع عن الثورة وحماية الجمهورية.

ولست بحاجة إلى ذكر العديد من مشايخ اليمن الذين أدّوا أدواراً وطنية مشهودة.



مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.

والقبائل في اليمن حقيقة كبرى. إنها كتلة الجماهير الضخمة. وفي غياب الصناعة والزراعة الحديثة هي في الحقيقة الشعب، البروليتاريا.

إن بلدنا متخلف، متخلف. وبيننا وبين العالم هوة سحيقة. إن الولاء لا يزال للقبيلة، وللمنطقة، وللمذهب، وللقرية. وعلينا شيئاً فشيئاً أن نحوّله إلى الوطن، إلى اليمن، إلى الدولة. وهذا لا يكون بالهجوم على القبيلة، بل بالصبر، والمواصلات، والتعليم. بالإرشاد والإعلام. بالمشاريع الزراعية وتحسين مستوى المعيشة.

وفي حديث عاصف مع الطلاب اليمنيين في موسكو، وهم يلومونني على اهتمامي بالقبائل، قلت لهم: إنني واحد منهم. وربما أنتم أيضاً. ولو لم يمت والدي وأنا طفل، ولو لم ألتحق بمكتب الأيتام لكنت اليوم مزارعاً بسيطاً، جاهلاً



الشيخ سنان أبو لحوم.

وفقيراً، وربما أحمل السلاح وأستجيب لشيخ القبيلة، حرباً على الجمهورية، أو دفاعاً عنها.

إن علينا ألا ننسى أصلنا وواقعنا، ولا نتأثر بالتنظير، وبما يدور هنا أو هناك.

وكما كنت أعطف على القبائل ولا أقلل من قدرها ووجودها، كنت أصطدم معها حين يكون الموضوع بناء الدولة وسيادة القانون، وتحديث الحياة في اليمن.

وأذكر أننا، وقد انتهت الحرب وساد السلام، حاولنا أن ننهي آثار الحرب وتبعاتها، وأن نعيد ترتيب الأمور بما يتفق مع مرحلة السلام ومتطلباته. فأثناء الحرب مع الملكيين تقررت لبعض القبائل الجمهورية اعتمادات مالية، إما لقيامها بالدفاع عن الجمهورية، وإما لحراستها بعض الطرق المهمة، وإما لمجرد كسب ولائها وهدوئها في المناطق التي توجد بها معسكرات للقوات المصرية.

وعلى كل، فقد كانت السعودية تدفع أيضاً مخصصات كبيرة لقبائل أخرى لمحاربة الجمهوريين، وللمحافظة على ولائها للأسرة المالكة المخلوعة.

وبعد السلام، وقد أصبح الجميع جمهوريين، أوقفت السعودية مساعداتها للملكيين وعادوا إلى الصف الجمهوري، واجهتنا مشكلة. فقد كان علينا، وقد أصبحنا مسئولين عن المواطنين جميعاً، إما أن نقدم مساعدات مماثلة إلى القبائل التي كانت ملكية، وهذا ما لا تتحمله الخزانة اليمنية، وإما أن نقطع المخصصات التي تقررت أثناء الحرب للقبائل الجمهورية. طبعاً كان هذا هو الحل الطبيعي، فالحرب قد انتهت، ومساواة المواطنين واجبة، وأي أموال تستطيع الدولة إنفاقها يجب أن يكون لتقديم الخدمات الضرورية التي تعود على المواطنين بالفائدة، سواء في مجال التعليم أو الصحة أو المياه أو المواصلات.

وهكذا، طلبنا أن يجتمع المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء في جلسة مشتركة لدرس هذا الموضوع، واتخاذ القرار المناسب، ولكن المجلس الجمهوري لم يحضر في ثلاث محاولات متتابعة.

فاجتمع مجلس الوزراء في يوم الثلاثاء الثاني من شباط (فبراير) عام ١٩٧١ وطرحنا أمامه الموضوع كاملاً بملابساته وأرقامه، فقرر بالإجماع إلغاء موازنات القبائل والمصروفات والمرتباب. وتقرر أنه إذا كان هناك أفراد يقومون بأي واجبات حقيقية لخدمة الدولة، فعليهم الانضمام إلى القوّات المسلحة ليعاملوا كما يعامل أفراد هذه القوات.

وقد كان لهذا القرار دويّه الهائل في أوساط الشعب. وكان واضحاً أن الذين يفيدون من الموازنات فعلاً، هم في الحقيقة أفراد قلائل لا يستطيعون أن يثيروا مشاكل أساسية، لو تضامنت الجهات العليا في الدولة.

وبدأت وزارة المالية تطبيق القرار بالفعل، وقد زارني عدد من رجالات القبائل، فشرحت لهم ضرورة هذه الخطوة وأهميتها، وإصرارنا وتمسكنا بها. وبدا لي وقتها أن المعارضة لن تكون أكثر من زوبعة عارضة، وأن كل شيء سيسير لتتليه الخطوات التي لا بد منها من أجل إيجاد أوضاع طبيعية وسليمة، ومتناسبة مع إمكانيات البلاد وظروفها. وبدأت إجازة عيد الأضحى المبارك في شباط (فبراير) ١٩٧١، وأمضينا العيد هانئين، ثم واصلنا عملنا بحماس وتفاؤل واندفاع.

وفجأة الساعة الحادية عشرة صباح الثلاثاء، الثالث والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٧١، بينما أنا مجتمع بمكتبي برئاسة الوزراء بالمسئولين في وزارة الخزانة ولجنة النقد اليمنية وموظفي البنك، لتدبير مرتبات موظفي الدولة والقوات المسلحة والمصروفات الشهرية، دق جرس التلفون وكان المتحدث رئيس المجلس الجمهوري الذي طلب حضوري إلى منزله فوراً.

وبحضور القاضي عبد السلام صبره نائب رئيس الوزراء، ذكر لي الرئيس أن المشايخ غاضبون، وأنهم كانوا عنده في الصباح وقدموا إليه مذكرة بمطالبهم واطلعت على المذكرة وهي الآتية:

«فخامة السيد رئيس المجلس الجمهوري الأفخم حيّاكم الله.

بعد التحية،

نرفع لفخامتكم ما رأيناه ورجحنا تقديمه، بعد الاجتماعات ودراستنا للأوضاع الراهنة وما صارت إليه، ويتلخص في الآتي:

١ ـ نطالب بسرعة تشكيل قيادة للجيش الشعبي لإعداده وتنظيمه، والأمر بتوفير عدده بالصورة التي تضمن دخول القبل التي لم يكن لها جنود في الجيش الشعبي.

٢ ـ إجراء مقررات شخصية للمشايخ الذين لم يكن لهم مقررات.

٣ ـ توظيف الأكفاء من المشايخ كلاً بحسب كفاءته.

٤ ـ تعيين أربعة مشايخ في مجلس الوزراء ممن تتوافر فيهم الكفاءة على العلم والخبرة على الإدارات.

٥ ـ توزيع الأعضاء المعينين من قبل الدولة لمجلس الشورى على جميع الفئات بالنسبة العددية.

٦ ـ نطالب بتشكيل لجنة مهمتها القيام بالتفتيش عن جميع صرفيات دوائر الحكومة ومعرفة الخطأ فيها والصواب مع معرفة موارد الدولة، وتصحيح الوضع الإداري شاملاً.

هذا ما قررناه في الاجتماع، كما تقرر تشكيل لجنة عن المشايخ من أحمد عبد ربه العواضي، أحمد ضبعان، محمد ناجي القوسي، محمد القيري، يحيى العذري، وأحمد علي المطري، وكلفوا تقديم هذه المذكرة إلى فخامتكم والمتابعة في تنفيذها. والسلام عليكم.

المقدمون

كافة المشايخ»

اطلعت على هذه المذكرة وابتسمت، وقلت للرئيس: سأجتمع بهم وأناقشهم، وإن شاء الله ننهي هذا الموضوع.

فقال: «إنهم متشددون يريدون تلبيتها قبل يوم الخميس، وقد اجتمعوا بأعضاء المجلس الجمهوري، فأيدوا مطالبهم».

فقلت: وأنتم ما موقفكم؟ فقال: «إن غالبية أعضاء المجلس الجمهوري قد أيدوا مطالب المشايخ. وهذه هي المشكلة».



مع الأرياني ونعمان وصبره.

قلت: خلافي إذن ليس مع المشايخ بل مع المجلس الجمهوري.

فقال الرئيس: «لقد قلت للإخوان إن رئيس الوزراء لن يقبل هذه المطالب».

فأجاب أحدهم: «يستقيل وأنا سأقوم بتشكيل الحكومة».

قلت للرئيس: لو قدمت هذه العريضة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين قبل ألف عام لرفضها. ويبدو أن المطلوب الآن هو استقالة الحكومة.

واجتمعت بأعضاء مجلس الوزراء بمنزلي بعد الظهر، وأرسلت استقالتي، وكلف نائب رئيس الوزراء القاضي عبد السلام صبره تسيير الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة.

وحزمت حقائبي، وعدت إلى تعز، إلى المنزل الذي كنت فيه بعد عودتي من موسكو قبل عام، في سفح جبل صبر الجميل.



مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو.

.. وعدت من باريس!

ستة أشهر أمضيتها بعيداً عن الحكومة، قضيت منها الشهرين الأخيرين سفيراً في فرنسا، والأشهر الأربعة الأولى بين صنعاء وتعز. وسارت الأمور في تخبط سياسي وإداري وتململ شعبي. فقد تم خلالها تشكيل مجلس الشورى انتخاباً وتعييناً ورئيساً، وتولى الشيخ أحمد محمد نعمان رئاسة الوزارة لمدة شهرين ونصف شهر أعلن خلالها إفلاس البلاد وأن الخزانة لا تدفع راتبه، أو أنه تنازل عنه نظراً إلى الأوضاع المالية، في حين أن موازنة القوات المسلحة الشهرية قد رفعها بمقدار ثلاثة ملايين ريال دفعة واحدة.

ثم قامت تظاهرات في صنعاء واستقالت حكومة النعمان.

وجاء الفريق العمري وأمضى في الحكومة أسبوعاً واحداً غادر بعدها اليمن وذلك بعد حادث مقتل المصوّر الصحافي الحرازي، وقالوا لنا في برقية من الخارجية: «إنه ذهب للعلاج» ودعيت برقياً وتلفونياً من باريس. وهل كان في وسعي في ظل هذه الظروف إلا أن ألبي وأعود وأترك السفارة للصديق علي أحمد الخضر؟

لو فكرت في نفسي وفي راحتي وأسرتي لبقيت حيث أنا. فأسرتي قد وصلت قبل أقل من أسبوع، وزوجتي حامل تنتظر مولودها بين يوم وآخر.

ولأني أول سفير في باريس، فقد أمضيت الشهرين في البحث عن مقر للسفارة ومسكن للسفير. وكان أفضل لي، بعد كل هذا، أن أبقى هناك، بعيداً عن كل مسئولية ومتاعب أنا أعرفها أكثر مما يعرفها الآخرون.

كثيرون يتصورون رئاسة الوزارة منصباً فخرياً ومريحاً ولا يتصورون ما نتجرعه من آلام ومعاناة أثناء العمل.

فإذا خرجت من الحكم تعرضت للتنكر، وغدر الرفاق، وشماتة الخصوم وإشفاق الأصدقاء. بل حتى من تعاونوا معك يتعرضون لألوان من المطاردة والمضايقة والحقد دون ذنب جنوه. والمواطنون العاديون هم وحدهم، ومشاعرهم ورقتهم ووفاؤهم، العوض والعزاء والمكافأة.

وكم أسخر من ذلك الضابط في الحرس الجمهوري الذي كثيراً ما انتصب أمامي وارتجف وهو يرفع يده بالتحية. ويوم إعلان قبول استقالتي رفض تموين سيارتي بالبنزين. وذاك الذي منع التموين والإعاشة عن حرسي القليلين.

ولا أدري إذا كان هذا هو المكان المناسب لأقدم من الأعماق الشكر لأولئك الذين عملوا معي بصدق وإخلاص في الحكومة، في الخارجية وفي السفارات العديدة، وهم كثيرون لا أستطيع أن أذكرهم واحداً واحداً. وعبد الرحمن حميد مدير مكتبي الوفي من أبرزهم، وأحمد يحيى الكبسي فى ألمانيا وأمريكا وفى الداخل من أوفاهم.

أقول إن قبولنا العمل لم يكن في يوم من الأيام بدافع الرغبة في الكسب، أو الحرص على مظاهر المنصب، ولكنه كان دائماً واجباً وتضحية واستسلاماً للمقادير.

***

مع الموظفين والكادر!

وصلت إلى صنعاء في منتصف أيلول سبتمبر ١٩٧١، في جو الأزمة الإدارية والمالية الخانقة، والبلاد على أبواب الاحتفالات بأعياد «السادس والعشرين من سبتمبر»، والجميع يودون أن يروا البلاد في وضع طبيعي مستقر. لذلك فقد لمست استعداداً طيباً لدى الجميع للتعاون.

وقد حلفت الوزارة اليمين أمام رئيس المجلس الجمهوري في ١٩ أيلول (سبتمبر) ووجدت نفسي وجهاً لوجه مع مجلس الشورى الذي يعرف رأيي في الدستور، وفي طريقة انتخاب أعضاء المجلس، وفي التعيينات.

وقد حرصت قبل البدء في أي عمل، أن أعرف رأي المجلس ومدى تعاونه. فقدمت إليه بيان حكومتي في صباح الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر)، وطلبت موقفه محدداً وواضحاً في اليوم التالي حتى لا نضيّع على البلاد الوقت وهي تعاني الإرباك الداخلي، والتساؤلات الخارجية، وتستعد لاحتفالات سبتمبر. وكان بياني الوزاري موجزاً واضحاً، كل ما فيه استمرار لعمل حكومتي السابقة في المجالات الداخلية والاقتصادية والخارجية، وعهد مخلص لبذل أصدق الجهود لمواجهة مشاكل البلاد. وأن كل شيء يتوقف على تعاون الجميع.

وصباح اليوم التالي في الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر)، أجاب مجلس الشورى على بياني ومنح الحكومة الثقة بغالبية كبيرة، ولم يصوّت ضد الحكومة إلا ستة أشخاص هم جماعة «الإخوان المسلمين» كما قيل لي في ما بعد.

كانت أولى المشاكل التي كان علينا أن نواجهها وهي مشكلة المال لمواجهة موازنة الدولة الشهرية. فقد كان الدخل أقل من أن يفي بالمصروف، هي المشكلة التي تواجه كل حكومة في اليمن.

فاليمن خلال نصف قرن عاشته في ظل حكم الإمام يحيى والإمام أحمد كان دخل الحكومة قاصراً على الزكاة بصورة أساسية وكانت المصروفات لا تتجاوز مرتبات الموظفين والجنود، والإنفاق بشح على مدرستين أو ثلاث، ومثلها مستشفيات في طول البلاد وعرضها. ولم تكن الدولة أو بالأحرى الإمام يـ نفسه بأي خدمات أو مشروعات تنمية. ولم يكن الشعب يطالبه أو يتوقع منه أي شيء آخر.

وجاءت الثورة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، وبدأت الدولة الحديثة بكل أجهزتها وبمسئولياتها. وتوسع الإنفاق، وتضاعفت مرتبات الموظفين والجنود، وانتعشت البلاد، وأنفقت مصر بسخاء من جانب، والسعودية من جانب آخر، وعاشت البلاد في ظل اقتصاد مفتعل، ورخاء مزيّف. وتوسعت حياة الناس، وقد انصرفوا عن الزراعة والإنتاج إلى احتراف السياسة والحرب.

وانسحبت مصر، وبعدها السعودية وأصبحت الحكومة في صنعاء هي «الغريم» الوحيد.

الشعب الذي كان يزرع قبل الثورة ويدفع، تعوّد بعد الثورة وأثناء الحرب ألا يعمل وأن يقبض. الشعب الذي كان في ضيق ويقبل كسرة الخبز وقميصاً في السنة ولا يحلم بسيارة أصبح اليوم في بحبوحة زائفة، كل مأكولاته وثيابه مستوردة، وبدأ يركب السيارة والطيارة مع ما يتبع هذا من محروقات وقطع غيار.

الشعب الذي كان قبل لا يعرف الخدمات ولا يتوقع قيام حكومة الإمام بعمل أي شيء تحمّل بعد الثورة تقصير الدولة في الوفاء بخدماتها بحجة انشغالها ومسئولياتها في الدفاع عن الجمهورية.

أما اليوم فإنه يتوقع وينتظر من الدولة كل شيء. ولا يقبل منها أي تقصير. فالبلاد في عهد سلام، فأين المدارس والمستشفيات؟ وأين المرتبات؟ وأين؟ وأين؟

وإلى جانب توقف الزراعة والإنتاج، والتوسع في المصروفات والإنفاق واجهت البلاد محنة الجفاف لسنوات عديدة متوالية، ومع ذلك فقد أقر «مجلس الشورى» قبل تشكيل حكومتي قانون كادر موظفي الدولة وسيكلف الحكومة ملايين عدة كل شهر، وقد وقعه المجلس الجمهوري ولم يكن علينا إلا أن ننفذ.

وعندما رد مجلس الشورى على بياني، لاحظ أني لم أعد بتنفيذ قانون كادر الموظفين، فأشار إلى أن على الحكومة أن تنفذ الكادر.

وقد ترددت فعلاً في تنفيذ هذا الكادر لاعتبارات كثيرة أهمها:

١ ـ إن المال غير موجود والدخل محدود ويكاد لا يكفي الإنفاق الحالي وتغطية مصروفات الحكومة من المساعدات أو القروض، وهذا خطأ لا يجوز الاستمرار فيه. كما أن التوسع في الإنفاق إلى غير حد على أساس مساعدات الغير سيقلل من حرية البلاد واستقلالها وسيجعلها محتاجة دوماً إلى هذا العون.

وإذا حصلنا على مساعدات أو قروض فإن من الخير توجيهها للتنمية والتوسع في الخدمات الضرورية.

٢ ـ إن أجهزة الدولة المكلفة مراقبة الأسعار ضعيفة وعاجزة، وإذا زادت مرتبات الموظفين والجنود فإن الأسعار سترتفع فوراً، ولن تغير زيادة المرتبات أو ترفع من مستوى حياة الموظفين.

٣ ـ إن موظفي الدولة قد تجاوز عددهم في الأجهزة المدنية وحدها ثمانية عشر ألفاً، عدد كبير منهم وزراء سابقون أو وكلاء وزارات ومديرون عامون... إلخ.

والبلاد كلها، مع ذلك، تشكو من عجز الأجهزة الإدارية عن أداء واجبها بل وتتهمها بالفساد.

والجميع، وفي كل المناسبات، يطالبون بالإصلاح الإداري، فهل ينفذ الكادر وترفع المرتبات وتزداد أعباء الدولة ويبقى الوضع الإداري كما هو؟

لذلك حاولت الربط بين تنفيذ الكادر ورفع المرتبات، والتصحيح الإداري.

٤ ـ وإذا كان الموظفون يرغبون حقاً في تحسين حياتهم، والاهتمام بعيش أبنائهم، فكيف يصرفون الأموال الكثيرة على القات؟

إن من السهل مطالبة الحكومة. ولكن لماذا لا يتحملون جزءاً من العناء، ويبرهنون حقاً أنهم يرغبون في رفع مستوى معيشتهم؟

في ما يتعلق بالإصلاح الإداري، عقدنا اجتماعات عدة مطولة مع خبراء الإدارة الذين قدمتهم الأمم المتحدة ودرسوا أوضاع الجهاز الإداري، بحضور مسئولي الهيئة العامة للخدمة المدنية، ووكلاء الوزارات وغيرهم من كبار الموظفين. وقد توصلنا إلى برنامج متكامل للإصلاح الإداري. وبالتالي لتنفيذ الكادر. وكان البرنامج يقوم باختصار ـ على الخطوات الآتية:

ـ تحديد الوزارات والإدارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة التي تحتاج إليها البلاد فعلاً.

ـ تحديد الهيكل التنظيمي لكل وزارة وإدارة ومصلحة ومؤسسة، وتحديد المؤهلات والمواصفات التي يجب أن تتوافر في كل من يشغل الوظائف الرئيسية في سائر الأجهزة.

ـ تقويم موظفي الدولة من واقع خدمتهم، ومعرفة مؤهلاتهم ومقدرتهم وأعمارهم. وقد شكلت لهذا الغرض لجان عدة من خيرة الشباب.

ـ تثبيت الموظفين الأكفاء الذين تم تقويمهم في المراكز المناسبة في الأجهزة الحكومية.

وفي هذه الحالة تسري عليهم المرتبات الجديدة التي يقررها الكادر الجديد.

وبذلك تخطو الدولة خطوة جديدة في إصلاح الإدارة الحكومية، وتتحمل العبء المالي الجديد.

القات

قامت الهيئة العامة للخدمة المدنية واللجان المشتركة للمسح الوظيفي، بجهود كبيرة في البلاد وعقدت ندوات عدة وكان التصحيح الإداري والكادر حديث الجميع.

ومساء ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٢، وفي قاعة اجتماعات نادي الضباط، دعيت لاختتام الندوة الإدارية التي كان يحضرها وكلاء الوزارات ومديرون عامون.

وقد استمعت إلى التوصيات المهمة التي توصلوا إليها، ولمست تبرمهم من عدم تنفيذ الكادر، وشكواهم من ارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة. وقد تحدثت اليهم مطوّلاً، فشرحت لهم أوضاع البلاد المالية، ومسئوليات الحكومة، وضآلة الإيرادات، وتزايد المصروفات.

وقلت لهم إن أصراري على ربط تنفيذ الكادر بالإصلاح الإداري، ليس فقط لأسباب مالية، ولا لكسب الوقت، ولكن لأننا لا نريد أن تواصل الدولة مسيرتها في تحمل الأعباء ارتجالاً ودون فائدة حقيقية يلمسها الشعب. وفي الحقيقة هذه هي فرصتنا للإصلاح الإداري.

فأجهزة إدارية دقيقة وسليمة لن تقوم بوظيفتها في خدمة المواطنين فقط، بل ستعمل أيضاً على ضبط الإيرادات والمصروفات مما يمكّن الدولة من رفع مرتبات



مع الحمدي والأحمر.

موظفيها وتحسين أحوالهم معتمدة على نفسها وليس على العون الخارجي. فعلينا جميعاً أن نمضي في خطوات الإصلاح الإداري التي اتفقنا عليها سابقاً وهي تحديد الأجهزة، وتقويم الموظفين ومن ثم تسكينهم وتثبيتهم طبق الكادر.

موضوع آخر طرحته على كبار موظفي الدولة، وعلى المواطنين جميعاً وللمرة الأولى هو موضوع القات. هذه الشجرة الجميلة، المغرية، المنبهة، الملعونة، التي أضاعت على اليمنيين وقتهم ومالهم وصحتهم وأرضهم وسمعتهم.

قلت لكبار الموظفين: كم سينال كل موظف من الزيادة في راتبه لو نفذنا الكادر؟ خمسين ريالاً، مائة ريال، مائة وخمسين ريالاً؟

وكم تصرفون الآن على القات؟ ألا يصرف البعض عشرة وعشرين وثلاثين ريالاً في اليوم؟ أليس أقل ما يصرفه أي مدمن للقات هو خمسة ريالات، في حدها الأدنى في اليوم؟

إذن معظم الموظفين، إن لم يكن كلهم، يصرفون على القات في الشهر بين خمسين ومائة وخمسين ريالاً وهذا هو الحد الأدنى الذي لا ينكره أحد.

ولماذا؟ وما فائدة القات؟ ولماذا لا نتوقف عن مضغه ونوفر هذه الأموال لأولادنا ونسائنا، للغذاء والثياب والسكن، وعندما ينفذ الكادر نحصل على إضافة جديدة ونرفع مستوى معيشتنا حقاً وفعلا؟

أما اليوم، فحتى لو تحملت الدولة هذه الملايين من الزيادات في الرواتب شهرياً، فإن تحسناً ملحوظاً في حياة المواطنين أن يحدث بل أن جزءاً كبيراً منها سيصرف على القات.

وإذا كنتم حقاً حرصاء على أولادكم وبيتكم، فلماذا تفضلون الإنفاق على القات من هذا الدخل المحدود ولا تنفقونه على ما هو أهم وأنفع؟

وبعد حديث طويل، تجاوب الإخوان جميعاً وأعلنوا أن القات كارثة على الوطن، وأنهم وموظفي الدولة جميعاً سيمتنعون عن مضغه، وأنهم يفعلون هذا عن اقتناع، وليس مجاملة أو خضوعاً لأوامر رئيس الوزراء.

واغتنمت المناسبة فذكرت لهم ما عانيته من حرج في العامين الماضيين أثناء محنة الجفاف. فبعد النداءات التي وجهناها إلى المنظمات الدولية والدول الصديقة لمساعدتنا بالمواد الغذائية، قمت بجولة في المناطق التي تضررت بالجفاف مع بعض

المندوبين، وشعرنا بخجل شديد ونحن نرى الآلاف من المواطنين لا يجدون شربة ماء، ولا رغيف عيش، في حين تنتفخ أفواه البعض بورق القات.

وقد حاولت الرد على استفسارات المندوبين الأجانب عن هذه الشجرة الخبيثة، وإقناعهم بأنها ليست من فصيلة الحشيش والأفيون وسائر المواد المخدرة الممنوعة دولياً.

ولكني لم أستطع إقناعهم بحكمة اليمنيين في زراعتها، والعناية بها، والاستمتاع بها، في وقت هم لا يجدون فيه لقمة العيش.

وقلت لكبار موظفي الدولة ليلتها، ما دمتم مقتنعين بالامتناع عن تعاطي القات، فإني كرئيس للحكومة أشعر بأن من واجبي أيضاً أن أمنع زراعة القات في أملاك الدولة وفي أراضي الوقف. فإذا كانت الحكومة مسئولة عن توفير المواد الغذائية للمواطنين، فإنه لا يكفي ولا ينبغي أن تظل تستجدي العون، في وقت يساء استغلال أراضيها، ويزرع فيها ما يضر المواطنين وما يعود بالكسب والفائدة لقلة من المزارعين الذين يضعون أيديهم على هذه الأراضي.

وذهبنا أبعد من ذلك: قلنا إن مساعدات الدولة في شكل حفر آبار أرتوازية أو تقديم مضخات أو سماد أو طعام، لا يجوز أن تقدم إلى أي منطقة يصر أهلها على الاستمرار في زراعة القات، وإن في أراضيهم المملوكة منهم، فليس من المنطقي أن يخصصوا أراضيهم لزراعة القات ويطلبوا منا الطعام والعون.

وهكذا تبلور الحديث إلى القرارات الآتية:

- منع موظفي الدولة ورجال القوات المسلحة من تعاطي القات.
- منع زراعة القات في أراضي الوقف والأملاك العامة للدولة.
- منع تقديم أي مساعدات إلى المناطق التي تواصل زراعة القات.
- حث المواطنين ـ عبر أجهزة الإعلام ـ على الامتناع عن تعاطي القات، ومن أصر من غير موظفي الدولة والقوات المسلحة على تعاطي القات فعليه باحترام الشعور العام والمحافظة على سمعة الشعب فيتناوله خفية وبعيداً عن الناس!

وقد استجاب المواطنون للدعوة على نحو فاق ما كنا نتوقعه، وتجاوبت القوات المسلحة، واختفت الأفواه المنتفخة من شوارعنا العامة، وأصبح وضع متعاطي القات شبيهاً بمن يأكل علناً في نهار رمضان.

وكان لتجاوب مجلس الوزراء وقراراته بعد ذلك، وللإذاعة والصحافة

والفنانين أثر كبير في تكثيف الحملة ضد القات، وتنافست المناطق المختلفة في مقاطعته.

لم نتدخل في حرية المواطنين، ولا في زراعتهم لأملاكهم الخاصة. ولم نصدر قرارات مرتجلة وتعسفية، ولكننا وبأسلوب الحث والإقناع، وليس بالقوانين والأوامر، بدأنا الحملة، وفي نطاق ومجالات من حقنا أن نتخذ فيها القرارات المناسبة.

موظفو الدولة، أملاك الدولة، أراضي الوقف.

فبالنسبة إلى موظفي الدولة، المرتبات التي تعطى لهم تكاد لا تفي بطعامهم وسكنهم، وليس فيها أي اعتماد للقات. فإذا تناول الموظف القات فعلى حساب طعامه وحياة أولاده. وطاقته على العمل حينئذ تصبح أضعف من أن تتحمل أعباء وظيفته. فإذا قيل أن له دخلاً آخر فمن أين؟ وهل يمكن محاربة الرشوة والفساد في مثل هذا الجو؟

وأما أراضي الوقف وأملاك الدولة، فمن حق الحكومة ولها الولاية عليها أن تحدد ما يزرع فيها وما لا يزرع. وقد تجمع عدد من كبار زراع القات وتوجهوا إلى تعز، وعرضوا شكاويهم وتذمرهم على رئيس المجلس الجمهوري الذي أعادهم إلينا، وعندما اجتمعت بهم ناقشتهم، وقلت لهم إن الدولة حرة في إعطاء التعليمات لموظفيها، وحرة في زراعة أراضيها، ونحن لم نتدخل في شئونكم. فقالوا: «ولكن الحملة الإعلامية على القات ستؤثر على الذين يتعاطونه ونكون نحن الخاسرين. كما أن هذه الحملة قد أساءت إلى سمعتنا وأحرجتنا».

فقلت لهم عندما عاد السلام غضب بعض المستفيدين من الحرب، فهل تعود الحرب حتى يستفيد هذا البعض؟

وقالوا: «إن لليمن تقاليدها. وقد تعوّد اليمنيون على القات».

فقلت لهم على اليمنيين أن يختاروا بين العيش في الماضي والحرص على هذه التقاليد، إذا كنتم تصرون على أنها من التقاليد، وفي هذه الحال لا مدارس، ولا مستشفيات، ولا طرق معبدة، ولا كهرباء، ولا مياه، ولا أجهزة حديثة للدولة، ولا قوات مسلحة قوية. ونعود كما كنا أيام الإمام، نكتفي بالزكاة و«الزامل»، و«البرع» وتخزين القات.

إما هذا وإما ... وهو ما يبدو أن اليمنيين قد اختاروه: الدولة الحديثة بكل

مئـولياتها وأعـبـائها ومـتـاعبـها وتكالفـيـها وخدمـاتها. ولا يمكن الجمع بين الإثنين.

ولا يمكن أن نبـقى تنابلة السلطان، نخـزّن ونوسـوس ونـحلم ونتـواكل ونكسل ونمد أيدينا للغير يقـيمـون لنا المدارس والمستـشفـيـات، ويقـدمـون إلينا الطعـام، وينشئون المصانع، ويستصلحون الأرض، ويفتحون لنا جامعاتهم، ويقدمون المنح كأننا قرة عين الزمان!

وقد خـرجوا من عندي واجمين. وأظهـر بعضـهـم اقتناعه بسلامـة موقـفنا، واكتـفوا بأن طلبوا ألا نقول في إذاعتنا وصـحافتنا أن تعـاطي القات حرام دينياً، فوعدناهم بألا نقـول هذا، وإن كنت قد قلت لهم إن القات في نظري، لما يسببه من مضار اقتصادية وصحية في حق المواطن وأسرته ووطنه، هو حرام، لأنه يدفع إلى الحاجة للحصول على المال وبأي طريق. وما يسوق إلى الحرام فهو حرام. ولكننا، على كل حال، لن نقول هذا.

كـان رئيس المجلس الجـمـهـوري من القـلائل مـن اليـمنيين الذين لا يتـعـاطون القات، وقد رجوتـه أن يأمر حرسه والعاملين لديه بالامتناع عن تعاطي القات حتى يكونوا قـدوة للآخـرين. وبالفعـل امتنعـوا، كـمـا امتنـع العـاملون مـعنا في رئاسة الوزراء. وبدأ المسـئولون في مـختلف المناطق يحـذون حـذونا. ويقـال إن بعض المسئولين الكبار قد واصلوا تعاطي القات، ولكن في بيوتهم، وفي الخفاء!

لقـد قيـل الكثيـرعن تلك الحـملة. قـال البـعض إنه ينبـغي إيجـاد الأمـاكن التي يقضـي الناس فيـهـا أوقـاتهم نهـار كل يوم. وأنا لا أغفـل هـذا، ولكن عندما نقـتنع ونمتنع عـن القـات سنعـمل جـمـيعـاً على إيجـاد هذه الأمـاكن، وبعض النـوادي قـد وجد، والمدارس يمكن أن تكون مراكز للرياضـة والثقـافة بعـد الظهر. ويمكن إنشـاء نواد جديدة للمؤسسات والهيئات.

وعلينا أن نعـتـرف بأن سكان العـالم من حـولنا لا يذهبـون جـمـيعـاً إلى النوادي، وهم مع ذلك لا يتعاطون القات.

وقـيل إنه كـان يجب تعـويض المزارعين وتشـجيعـهم عـلى اقتلاع هذه الشـجرة. ونحـن في الواقـع جـمـعـنا الخـبـراء الزراعـيين وطلبنا منهـم في الجـهـاز المركـزي للتخطيط، وبالتعـاون مع مندوب منظـمة الأغـذية والزراعة وبـرنامج الغذاء العـالمي أن يعـدوا لنا دراسـة عن الزراعـات البـديلة في مناطق زراعة القـات، ولـكننا لا نؤيد

الموافقة أولاً على تقديم تعويضات وإغراءات لمزارعي القات حتى يقتلعوه وإلا فإنهم في هذه الحال سيغالون ويطلبون المستحيل.

إن الأفضل هو إقناع المواطنين بمقاطعة القات لأضراره الواضحة، وبعدها ما تقدمه الدولة للمزارعين يكون مجرد عون أو مساعدة، وما تبذله من جهد ووسائل لمواجهة أوقات الفراغ تكون بالتعاون مع المواطنين. ولا يجوز أن يكون في هذا كله ما يوحي أنه ثمن لقلع شجرة القات أو الإقلاع عن مضغها.

وتزيدني الأيام اقتناعاً بسلامة الخطوات التي كنا بدأناها وجدواها ولو استمرت الحكومة أو استمر من جاء بعدها في مواصلة الحملة والحرب على القات لاختفى من اليمن في ظرف خمس سنوات أو عشر سنين على الأكثر.

ولكن الحكومة التي جاءت بعدنا لم تعط الموضوع أي اهتمام، بل لعل البعض ظن أن تشجيع الناس على التباهي بمضغ القات هو نكاية بنا وتسفيه لسياستنا!

كما أن الكادر قد نفذته الحكومة التي خلفتنا فوراً، ورفعت مرتبات الموظفين دون أي اعتبار لخطوات الإصلاح الإداري، بل ورفعت موازنة القوات المسلحة، وذلك اعتماداً على عون الأشقاء وكرمهم.

***

وما دمنا بصدد الحديث عن بعض القضايا الداخلية، فقد تجوز الإشارة إلى المحاولات الجادة التي بذلناها لمواجهة بعض الأمور الصغيرة التي يغفل عنهما المسئولون عادة لانشغالهم وضيق وقتهم بل، والتي يعتبرونها غير ذات بال.

فصنعاء، كعاصمة للبلاد، لم تحظ بأي عناية خاصة. فأهلها أهملوها واعتبروها كما لو كانت أصبحت مدينة مفتوحة للقبائل ولكل اليمنيين. ومحافظ صنعاء ضاعت سلطاته، وتاهت صلاحياته لوجود الحكومة المركزية في العاصمة. والتعاون أقصى ما استطاعه هو حفر بعض الآبار وإنشاء بعض المدارس والحدائق. وقد استطعنا خلا أشهر قليلة أن نحوّل قصرين من قصور الأسرة المالكة إلى فندقين جميلين هما «دار الحمد»، وفندق «الروضة». كما حوّلنا قصراً ثالثاً إلى متحف، ورابعاً إلى رئاسة للوزراء. وأصلحنا القصر الجمهوري وزوّدناه المصاعد الكهربائية لينزل فيه كبار الضيوف. وبنينا في بستان القصر داراً للضيافة، كما أقمنا مباني

لوزارة الخارجية، وأنهينا بناء لوزارة الأشغال، وعبدنا الطرق إلى ضواحي العاصمة، إلى الروضة وحدة والوادي والمطار.

ودعونا الشعب إلى حملة للنظافة. وكم كان جميلاً أن يخرج أفراد القوات المسلحة، و هم يحملون المكانس وغصون الأشجار، ويشتركون مع طلاب المدارس والأهالي في تنظيف الشوارع والميادين. بل إن موظفي الدولة قاموا بحملة جادة لتنظيف مباني الحكومة ومكاتبهم. وقد تأثرت أبلغ التأثر وأنا أرى كبار العلماء في وزارة العدل وهم يشمرون أكمامهم وينظفون مكاتبهم والغبار على لحاهم، وهم يفيضون سعادة ورضى.

وقد حدث هذا في أكثر المدن، وأكثر من مرة. ويقيني أن اليمن لن تخرج من تخلفها، ولن تغيّر من واقعها، إلا بعمل شعبي، ومبادرات جماهيرية، وجهود يمنية ذاتية.

أما الاعتماد على عون الغير، ومال الغير، وجهد الغير، فأثره محدود، بل قد يفسدنا ويعطل قدراتنا، رغم تقديرنا واحترامنا لكل من يساعدنا.

***

في موسكو

سبق أن ذكرت أننا بعد تحقيق المصالحة الوطنية واعتراف المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري، أولينا اهتماماً كبيراً لتوثيق علاقات اليمن مع دول العالم المختلفة، فاعترفت بنا الدول التي لم تكن قد أعلنت اعترافها، وبحثنا في موضوعات التعاون مع المنظمات الدولية ومع دول كثيرة. وكنا، كما ذكرت، نحرص على المحافظة على علاقاتنا مع أصدقائنا القدامى الذين ساعدونا في أيام المحنة.

لذلك ما أن انتهينا من احتفالات الذكرى التاسعة للثورة حتى قام رئيس المجلس الجمهوري بزيارة للجمهورية العراقية استغرقت أربعة أيام.

وبعد عودته بدأنا مع السفير السوفياتي في صنعاء بحث موضوع العلاقات بين البلدين، وما يمكن الاتحاد السوفياتي أن يساهم به في مرحلة السلام الجديدة، بعدما وقف معنا أثناء الحرب الطويلة. وقد توصلنا مع الجانب السوفياتي في السفارة ومع الخبراء العسكريين ومكتب الملحق الاقتصادي إلى تحديد الموضوعات التي سيتم بحثها مع المسئولين السوفيات في موسكو.

وقد وجهت الدعوة إلى الرئيس وتوجهنا إلى موسكو يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ مع وفد كبير من الوزراء وكبار العسكريين.

وأمضينا إثني عشر يوماً في موسكو والمدن السوفياتية الكبرى. وتوصلنا إلى اتفاق على تأجيل سداد القروض المستحقة علينا، وعلى أن الاتحاد السوفياتي سيقدم إلينا بعض الأسلحة التي تحتاج إليها قواتنا المسلحة. وسيتم توسيع مصنع الأسمنت بحيث يصل إنتاجه إلى مائة ألف طن، وينتهي العمل في سائر المشاريع السوفياتية التي بوشر العمل بها، وبدأ العمل في مشاريع أخرى.

ورغم مرض رئيس المجلس الجمهوري، فقد زرنا القاهرة وأمضينا فيها ثلاثة أيام، عدنا بعدها إلى صنعاء لنواصل العمل.

أما الرئيس عبد الرحمن الأرياني فقد اشتد به المرض الذي أصيب به في الاتحاد السوفياتي من جراء الإرهاق والبرد الشديد، فسافر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ إلى باريس للعلاج، ثم انتقل إلى اللاذقية بالجمهورية العربية السورية للنقاهة، وعاد إلى الوطن في أواخر نيسان (أبريل) ١٩٧٢.

***



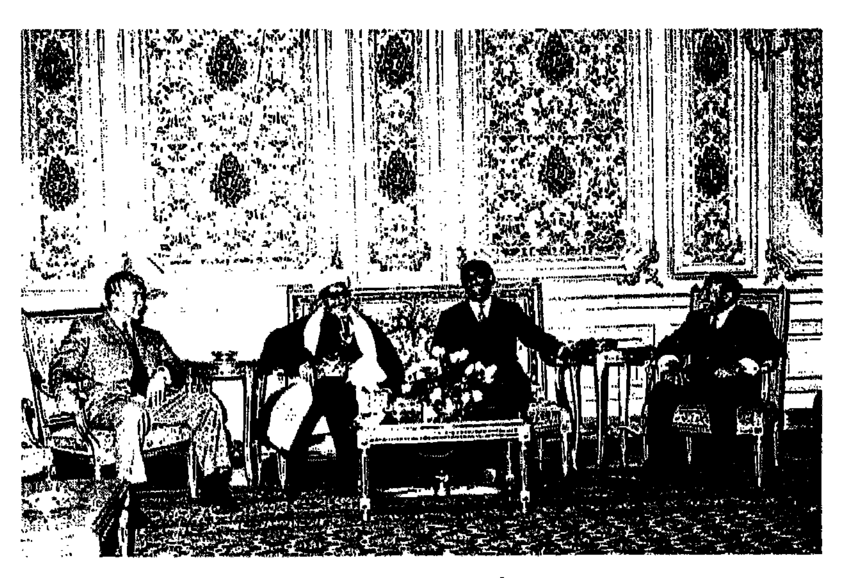
مع الرئيسين بود غورني والأرياني في مطار موسكو.

المشايخ والخيمة!

وقد تعرضنا خلال هذه الأشهر الثلاثة لأحداث أرهقتنا وهددت كل أحلامنا في الأمن والسلام والاستقرار.

عدد من مشايخ البلاد لم تعجبهم كما يبدو المصالحة الوطنية، إما لأنهم قد أفادوا من الحرب، وإما لأن السلام قد جاء بانتصار الجمهورية التي حاربوها، وهزيمة الملكية التي حاربوا من أجلها.

ورغم المحاولات الكثيرة، والمراسلات الطويلة لإقناعهم بالدخول في ما دخل فيه المواطنون، والعيش بسلام مع إخوانهم، فقد ظلوا حانقين في مناطقهم، وقد ظنوا أنهم يستطيعون أن يفيدوا من الخلاف السياسي بين الشمال والجنوب، وأنه ما دامت السعودية توقفت عن إثارة المتاعب للشمال، فإنهم يستطيعون أن يهددوا الشمال وربما السعودية، بالتعاون مع عدن. وقد أجروا اتصالات عدة مع السلطات في عدن، وصارحت بهذا الأخ محمد علي هيثم في تعز حين زارنا في الشمال وقلت له إنهم يضحكون على عدن ولن ينفعوها، وأن عدن لا تستطيع أن تستميلهم، لأن مطالبهم كبيرة، وقد تعودوا الأموال الكثيرة من السعودية ولن يقنعوا بالقليل الذي يمكن أن تقدمه أليهم عدن، هذا إن قدمت شيئاً. قلت هذا أمام



مع الأرياني والسادات والشافعي.

الوفدين الجنوبي والشمالي في تعز في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ ويبدو أن هؤلاء المشايخ قد واصلوا اتصالاتهم بعدن، وقد فوجئنا في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٧٢ بإذاعة عدن تعلن مقتل الغادر والهيال وحنتش وخمسة وستين آخرين في معركة قالت إنهم كانوا يحاولون بها التوغل في أراضي الجنوب، وأنهم موجهون من «الرجعية» للتخريب في الجنوب.

أما القبائل الشمالية فقد قالت إنهم ذهبوا للاتصال بالسلطات في الجنوب، وكانوا ضيوفاً، وأن عدن غدرت بهم وقتلتهم بالألغام في خيمة كانوا يستعدون فيها لتناول الطعام.

أياً تكن الحال، فإن كانوا ذهبوا للعدوان على الجنوب، فإن الجميع يعلمون أنهم كانوا متمردين علينا، فلم نكن نحن الذين أرسلناهم حتى نطالب بالدفاع عنهم.

وإن كانوا ذهبوا للاتصال بالسلطات الجنوبية والتآمر علينا، فأيضاً لا يمكن أن يتوقع أحد منا أن ندافع عنهم، وندخل الحرب من أجلهم.

ولكن بعض التعليقات في راديو عدن قد زاد في موقف قبائل الشمال، وبالأخص المشايخ، اشتعالاً. فقد هددت بعض التعليقات بأن هذا هو مصير بقية المشايخ. وقد تكهرب الجو في أوساط القبائل، وتحركت جموعهم وتجمع المشايخ وبدأت الضغوط والتساؤلات عن موقف الحكومة.

فهل نعرّض الشمال لحرب جديدة، وقد فعلنا ما فعلناه من أجل إنهاء الحرب التي طالت ثماني سنوات، ونرى أحلامنا في الهدوء والاستقرار تتلاشى هكذا وبكل بساطة؟ ومن أجل من؟ من أجل أشخاص رفضوا أن يمدوا إلينا يداً، وأن يقبلوا معنا تعاوناً من أجل وطنهم وبلدهم بل ومناطقهم وأنفسهم؟

وهل نقول رأينا فيهم؟ ونغضب أيضاً قبائلهم، ونغضب مشايخنا الذين هددتهم إذاعات عدن[1] فنتهم ظلماً كما لو كنا مشاركين أو راضين أو مرتاحين لمقتلهم؟

لقد احترنا؟ وسكتنا عشرين يوماً كاملة، ولم نقل كلمة واحدة، لا في الإذاعة ولا في الصحف.

---

(١) قال تعليق ساخر لإذاعة عدن: «أريد لحمة ... طرية ... حمراء». ففسر البعض هذا وفهمه على أن الوجبة المقبلة ستكون أبو لحوم، المطري، الأحمر.

ولكن الموقف، وبخاصة في أوساط القبائل، توتر والتهب وتجمعت القبائل تطالب بالثأر والحرب.

وقد قلت يومها غفر الله لهم، لقد أتعبونا أحياء وموتى، ولم يعد أمامي سوى أن ألجأ إلى سلاحي الوحيد وهو السياسة للبحث عن مخرج: الجدل والنقاش واستخدام العقل والمنطق، والعودة إلى العروبة، إلى أهل الفكر والرأي، فعسى أن يكون لديهم حل. أما السلاح فأنا أكرهه من أعماقي، ولم أحمل في حياتي سكيناً ولا خنجراً ولا مسدساً، ولا أعرف إني تصورت أن هناك أي حل بالسلاح وبالعنف، وبخاصة في القضايا الداخلية.

وهروباً من القبائل وضغطها، وتهدئةً للمشاعر الملتهبة، وبحثاً عن حل مشرف ومخرج معقول، قمت على رأس وفد كبير بزيارة العواصم العربية كلها تقريباً. زرت دمشق وقابلت الرئيس الأرياني في اللاذقية حيث كان يستشفي لأخذ توجيهاته. وزرت القاهرة وتونس والرباط والجزائر وطرابلس وبغداد والكويت وأبو ظبي وقطر والبحرين والخرطوم وبيروت.



مع العقيد معمر القذافي.

أمضيت في الجو ٤٥ ساعة كاملة، وقطعت أكثر من ٢٥ ألف كيلومتراً في سبعة عشر يوماً. وأنهيت الرحلة بزيارة اللاذقية لمقابلة الرئيس الأرياني وتقديم تقرير عن الرحلة كلها.

وقد أجريت في هذه الرحلة محادثات مطولة، وعقدت مؤتمرات صحافية وخصوصاً في بيروت، والتقيت وزير خارجية الجنوب في القاهرة ثم في الجزائر وأجريت معه حديثاً مطولاً حول الأزمة التي ندفع ثمنها وليس لنا فيها أي دخل. وكان معنا طوال الحدث الرئيس هواري بو مدين والأخ عبد العزيز بوتفليقة.

وعدت إلى صنعاء وقد هدأت قليلاً مشاعر القوم.

ما حدث قد حدث، ولكن هل تسيل الدماء من جديد؟ وما ذنب الشعب؟ وما ذنب المواطنين؟

وبعد هذا يتهمني اليسار بأني استغللت الحادث للإساءة إلى الجنوب وأني أدافع عن المشايخ. ويتهمني بعض المشايخ بأني أهملت. بل وبعض الحاقدين لا يتورعون عن اتهامي بالاشتراك حتى في مقتل الغادر ورفاقه. وقد استغل بعض أعدائي لقائي الغادر في قريتي بالحمامي وظنوا أو روّجوا أني نصحته بالتوجه إلى عدن.

عجيب. هل قبل رسائلي العديدة ونصائحي في الوصول إلى صنعاء، حتى يقبل في مقابلة خاطفة نصيحة بالذهاب إلى عدن؟

إنني في حكوماتي كلها لم أصدر أمراً واحداً باعتقال إنسان، أي إنسان، وعملي السياسي كله كان ضد الحرب، وضد العنف، فهل أنا الذي يفكّر أو يتواطأ أو يسمح بالقتل؟

وبعد عودة الرئيس من اللاذقية، اجتمعنا مطوّلاً بحضور كبار المسئولين المدنيين والعسكريين، وحددنا موقفنا بصورة واضحة في مواجهة استفزازات واعتداءات وتحديات مستمرة من الإخوة في الجنوب، وكان ما توصلنا إليه هو:

- لا حرب مهما تكن الظروف، ولكن علينا أن نستعد للدفاع.
- الاهتمام بالوضع الاقتصادي.
- نقبل مع الإخوان في الجنوب علاقات دولة لدولة، أو وحدة اليمن إذا رغبوا.
- علينا بالاهتمام بالإصلاح الداخلي وبخاصة بالنسبة إلى وزارتي الإدارة

المحلية والعدل، لأنهما ألصق الوزارات بمشاكل المواطنين وكان هذا بالذات في اجتماعنا في ١٥ أيار (مايو) ١٩٧٢.

وأذكر أن السفير السوفياتي كان زارني في نيسان (أبريل) حاملاً إليّ رسالة من إلكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي يحمّل بها الشمال مسئولية التوتر في العلاقات مع الجنوب. وقد رفضت تسلم الرسالة وقلت له: قل لهم في موسكو إني رفضتها للأسباب الآتية: أما أن سفيرهم لا يوافيهم بالحقائق. وإما لأنه يوافيهم بمعلومات مغلوطة. وإما أنهم لا يحترمون سفيرهم ولا يطّلعون على تقاريره، أو لا يأخذون بها.

وبعد أيام نقلوه إلى موريتانيا، فأهدينا إليه في حفل توديعه وسام مأرب!



من اليمين النقيب جورج بيطار، محسن العيني، السفير محمد عبد القدوس الوزير، النقيب ملحم كرم، وزير التربية أحمد جابر عفيف في مؤتمر صحافي عام ١٩٧٢.

الفصل السادس

العلاقات الدولية

والعجيب أنه بينما تتصاعد الأزمة بيننا وبين عدن، فإننا نعيش في صمت أزمة أخرى مع المملكة العربية السعودية.

ففي موسم الحج، وفي كل موسم حج بينما يتوجه حجاج بيت الله تعالى إلى العلي القدير أن يغفر ذنوبهم ويبارك أوطانهم ويوفّق المسئولين فيها إلى طريق الخير والرشاد، حتى حجاج البلدان التي تحكم فيها حكومات غير مسلمة أو شيوعية أو ملحدة لا يبخل حجاجها بالدعاء والتوفيق لبلادهم والمسئولين فيها. أما بعض الحجاج اليمنيين «المحترفين» فإنهم يحوّلون مكة المكرمة إلى «سوق عكاظ» سياسي، مادته الرئيسية الهجوم على حكومتهم. وفي زياراتهم للأمراء يتبارون في الحديث نثراً وشعراً «غيرة على الإسلام»!! وإشفاقاً على الجزيرة العربية، وتحذيراً من هؤلاء الذين سمحوا لمؤسسة اسوجية بالإشراف على مصحة في تعز، واستقدام عدد من الأطباء أو الممرضات مع ما في هذا من خطر على الإسلام في جزيرة العرب التي لا تحتمل «دينين» ... إلى آخر هذه المعزوفة!

ويعرّجون على الحزبية والإلحاد والشيوعية وكل ما تسعفهم به القواميس من ألفاظ تثير مشاعر الإخوة السعوديين الذين لا يعرفون زيف هذا القول وبعده عن الحقيقة، والذين لا يفطنون إلى أن الدافع الرئيسي لهؤلاء «المتباكين» هو استدرار المال والعون في حالات كثيرة والدعم السياسي. والزج بهم في التدخل في الشئون الداخلية لبلد شقيق دون أي وجه حق.

أقول إنه، بعد موسم حج ونشر بعض المقالات المعادية التي حررها عدد من اليمنيين في صحف السعودية، أو في صحيفة «نداء الجنوب». وبعد ملاحظتنا تلكؤ السعودية في تنفيذ بعض وعودها التي أعلنت عنها أثناء زيارات المسئولين اليمنيين إلى جدّة، زارنا وفد سعودي كبير وقدم إليّ دعوة لزيارة المملكة وبحث موضوع العلاقات بصورة عامة. فترددت لأني قد لا أكون الشخص المناسب بعد حملات الحجاج وتشكيك الحاقدين. ولكن الرئيس الأرياني والإخوان جميعاً أقنعوني بضرورة السفر، وقد توجهت إلى جدّة في أول حزيران (يونيو) ١٩٧٢ مع الأخوة إبراهيم الحمدي ومحمد الأرياني وعلي أبو لحوم وعلي الضبعي ووزيري المالية والاقتصاد وآخرين.

وقد استقبلنا الملك فيصل ورحب بنا بكل لطف، وأبدى اهتمام المملكة واستعدادها لتقديم كل عون إلى اليمن. وطلب أن نبحث كل الموضوعات مع الأمراء وكبار المسئولين.

وقد بدأت المحادثات بين الجانبين في جو أخوي، فشرحنا ظروفنا القاسية بعد حرب، وجفاف السنوات الطويلة، ووجود خارجي تحمل معظم الأعباء المالية وأوجد ازدهاراً مفتعلاً، وبعد وعود متكررة من المسئولين في المملكة بأنها ستقتسم الرغيف مع اليمنيين.

وقد توسعت في شرح متاعبنا متشجعاً بما سمعته من الملك، ولكني صدمت عندما سمعت الجواب. وأبديت أسفي أن أعامل كما لو كنت شيخاً من الذين يترددون على الأمير خالد السديري في نجران.

وأعترف، رغم انفعالي في الحديث، بأن الأمير فهد وقد بدا التأثر على ملامحه لم يغضب بل عاد في الجلسة التالية مع الأمير سلطان، وأمام الوفدين أعلن تقديم مساعدات سخيّة في جوانب كثيرة.

وقد قال لي بعض الإخوان، ونحن في طريق العودة إلى اليمن: «يبدو أن هذه آخر زيارة لك للمملكة» فقلت: ولماذا؟ فقالوا: «لقد انفعلت وتحدثت بصراحة لا تحتملها مجالسهم».

أما أنا فقد كنت أعتقد أن الصراحة هي التي تبني الصداقة الحقيقية.

ويرى بعض المراقبين السياسيين اليمنيين المطّلعين أن الأبواب قد فتحت يومها

لإبراهيم الحمدي، وأنه قد وقع عليه الاختيار ليكون الرجل الأول في أول فرصة تسنح.

إعادة العلاقات مع أميركا

العلاقات الديبلوماسية بين أي بلدين لا تعني دائماً أن العلاقات ودية وطيبة. ووجود السفارات أشبه بوجود جهاز تلفون قد ينقل العبارات المفيدة والرقيقة، كما قد ينقل الألفاظ النابية أو القاسية. وقد لا يستعمل، ولكن من الحماقة على أي حال قطع التيار عنه.

وقد كنت دائماً غير مقتنع بقطع العرب لعلاقاتهم الديبلوماسية مع هذه الدولة أو تلك. إننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود دولة كبرى كالولايات المتحدة، وانسحابنا من هذه العاصمة أو تلك يفسح المجال أمام أعدائنا للعمل ضدنا في حرية مطلقة.

وقد لمس هذا من بقي من السفراء العرب في بون أو واشنطن، وكيف أن الحضور العربي قد ضعف كثيراً أثناء قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية. وأن العدو الصهيوني هو الذي استفاد.



إعلان إعادة العلاقات اليمنية-الأميركية في القصر الجمهوري بصنعاء خلال مائدة العشاء للوزير روجرز.

أما وقد قطعت العلاقات فعلاً ومضت سنوات على إقفال السفارتين في واشنطن وصنعاء، فإن إعادة العلاقات خطوة يجب أن تدرس بعناية، واضعين في الاعتبار مصلحة البلاد، وقضية التضامن مع الدول العربية التي لا تزال علاقاتها مقطوعة مع بون وواشنطن، واختيار الوقت المناسب.

وقد أمضينا أشهراً وأنا أعارض إعادة العلاقات، نظراً إلى ظروفنا ومصلحتنا، فعلاقاتنا مع أميركا محدودة جداً، ولن نجني أي فائدة تذكر، وأميركا دولة كبيرة فماذا يضيرها لو تأخرت إعادة علاقاتها مع اليمن؟

وإعادة العلاقات ستعطي أعداءنا سلاحاً يشهرونه في وجوهنا، وينسجون منه أوهاماً ومخططات ومؤامرات، ومعنا من المشاكل ما يكفي.

وقد بعث الرئيس عبد الرحمن الأرياني، رسائل إلى رؤساء الدول العربية التي كانت علاقاتها مع الولايات المتحدة مقطوعة، شرح فيها وجهة نظرنا وقال فيها إن ظروف اليمن وحاجتها إلى المساعدات، وتضررها من قطع العلاقات واحتراماً للتضامن مع هذه الأقطار، لم تقدم اليمن على اتخاذ الخطوة دون مشاورتهم، خلاف ما تعودناه من بعض الأشقاء.

ولم نجد من الرؤساء الذين حمل إليهم الرسائل مندوب الرئيس وممثله الشخصي أي اعتراض.

وأمام ترددي، واقتناع الآخرين، جمعت مجلس الوزراء في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٢، وطرحت أمامه الموضوع. وعرضت رسائل الرئيس إلى رؤساء مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا والسودان، ونقل ممثل الرئيس الشخصي ما لمسه في العواصم التي زارها.

كذلك عرضت عليهم رسائل رئيس المجلس الجمهوري ورئيس مجلس الشورى والقائد العام للقوّات المسلحة التي وجهوها إليَّ وكلها تحث على إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة.

وقد وافق المجلس على إعادة العلاقات.

وكنت شرحت لسفير إيطاليا الذي كان يرعى مصالح الولايات المتحدة، أن قيام اليمن بإعلان إعادة العلاقات مع أميركا قبل العديد من الدول العربية، يحتاج إلى مبرر قوي. ولما كان وزير الخارجية الأميركي في جولة في أوستراليا وإندونيسيا، فإننا سندعوه لزيارة صنعاء. وقد أبدى السفير الإيطالي دهشته،

وتساءل: «كيف يقوم بالزيارة والعلاقات مقطوعة؟» فقلنا له: لقد قام مسئولون أميركيون بزيارة الصين قبل إقامة علاقات ديبلوماسية معها.

وعندما بلّغت وزير الخارجية الأميركي دعوتنا تحمس لها وقبلها.

وفي اليوم الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٢ حطت طائرته الضخمة في مطار الحديدة، ونقل وزير الخارجية الأميركي ومساعده جوزف سيسكو ومرافقوهما بطائرة صغيرة إلى صنعاء بعد الغروب، وقد اصطفت سيارات المستقبلين على جوانب مطار صنعاء الترابي الجنوبي، وسلطت أضواءها على الممر حتى تستطيع الطائرة الهبوط بسلام.

فقد كانت عاصمتنا محرومة من مطار يستقبل الطائرات الضخمة ليلاً.

ورغم قلق حراسه المنزعجين، فقد أصر وليام روجرز على مصافحة الأيدي الكثيرة التي امتدت لمصافحته، وهو يمر بشوارع صنعاء في طريقه إلى القصر الجمهوري. وعبّر عن اطمئنانه إلى الأمن، وعن سعادته لحسن الاستقبال.

وإلى مائدة العشاء في القصر الجمهوري، تم إعلان معاودة العلاقات بين البلدين، على أساس الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال، وعدم التدخل في الشئون الداخلية. وقد أجرى روجرز في اليوم التالي محادثات مع الرئيس الأرياني وغيره من كبار المسئولين. وزار مصنع الغزل والنسيج والمتحف، وتجول في شوارع صنعاء. وأنهى زيارته بتناول الغداء إلى مائدة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، حيث التقى زعماء القبائل.

وقد وجه، بعد عودته، رسائل إلى المسئولين في كثير من المنظمات الدولية والأهلية الأميركية، لافتاً نظرهم إلى اليمن وحاجتها إلى العون الكبير.

أما أميركا فلم تقدم ما كان المتحمسون لإعادة العلاقات معها قد ذكروه وبالغوا فيه.

***

زيارتي للصين الشعبية

كانت اليمن أسبق الدول العربية في الاعتراف بالصين الشعبية، وقد تمت العلاقات وتوطدت بعد قيام الصين بشق الطريق بين صنعاء والحديدة وتعبيدها، وهي أول طريق معبدة في اليمن، وأهم الطرق وأخطرها، فرغم أن طولها لا

يتجاوز المائتين وخمسين كيلو متراً، إلا أنها ترتفع على سطح البحر أحياناً نحو أربعة آلاف متر، ولا ترتفع مرة واحدة، ولكنها ترتفع إلى قمم الجبال، ثمّ تهبط إلى أعماق الوديان، ثم ترتفع وتلتف حول الجبال مرة ثانية وثالثة.

ولم يصدق اليمنيون أنفسهم، وهم يقطعون الطريق بين العاصمة والميناء في أربع ساعات، بعدما كانوا يقطعونها في أيام وبالسيارات.

كما أن مصنع الغزل والنسيج الذي يستوعب آلاف العمال والذي يعتبر نواة الصناعة الحديثة في اليمن، قد أنجز أيضاً بمساعدة صينية، ودرّب عماله اليمنيون وهم اليوم يديرونه ويسيّرونه دون حاجة إلى أي معونة فنية.

وقام الصينيون أيضاً بتعبيد الطريق من صنعاء إلى صعدة في أقصى الشمال، وهي أيضاً نحو مائتين وخمسين كيلومتراً، ولكنها أقل وعورة من طريق الحديدة، وشقّوا وعبّدوا طريقاً ثالثة، من عمران إلى حجة، وطولها نحو سبعين كيلومتراً، ولكنها من أشق طرق العالم وأصعبها.

ولهم إلى هذا، بعثة طبية كبيرة في صنعاء والحديدة وتعز وإب، تتولى أقساماً كاملة في بعض المستشفيات وتقدم العلاجات، ويقوم الأطباء الصينيون



الرئيس شو إن لاي يستقبل العيني ووفداً يمنياً يضم عبد العزيز عبد الغني وعبد الكريم الأرياني ومجاهد أبو شوارب ومحمد الأرياني وغالب علي جميل وعبد الوهاب محمود وعبد الجبار المجاهد وعبد الله عبدالسلام صبره وصالح عباس والسفير عبده عثمان وآخرين...

والممرضون بكل العمل، بل ولا يتأخرون عن إسعاف أو علاج أي مريض في ليل أو نهار، ويترددون على المنازل، بثيابهم البيضاء وابتسامتهم التي لا تغيب، ولا يؤثر فيها الإرهاق.

أما في تعز فيكاد العمل ينتهي في بناء المستشفى الضخم الذي ستتولى الصين أيضاً، بعد بنائه، تجهيزه بإدارته وتسييره وتغطية متطلباته.

وفي حقل التعليم، تقوم المدرسة الفنية في صنعاء، كعلم شامخ للعون الجدي والصداقة المخلصة.

واليمنيون لا يحبون الصينيين فقط من أجل كل هذه المشاريع، ولكن يزداد الإعجاب بهم لأنهم يعملون في صمت وتواضع، وينجزون أعمالهم قبل مواعيدها المتفق عليها، ولا يتدخلون في شئون البلاد من قريب أو بعيد.

وأثناء الحرب الأهلية بين الجمهوريين والملكيين، واصل الصينيون العمل في شق طريق صعدة، محاطين بحب اليمنيين من الجانبين وإعجابهم واحترامهم.

كل هذه الخواطر راودتني، ونحن نغادر الحديدة يوم ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٢ على متن طائرة الرئاسة، في طريقنا إلى كراتشي في بداية زيارتنا الرسمية للصين.

أمضينا بقية النهار والليل في كراتشي في ضيافة الحكومة الباكتسان، ولم نتمكن من زيارة المدينة، بسبب حال الطوارئ التي أعلنت بعد الحوادث الدامية بسبب الخلاف على اللغتين السندية والأردية.

وفي صباح اليوم الثالث ١٦ تموز (يوليو)، بدأت الضيافة الصينية من مطار كراتشي، فقد سافرنا على طائرة الرئيس شوان لاي الضخمة «اليوشن ٦٢» التي قطعت بنا المسافة إلى بكين في نصف الوقت الذي كنا سنقطعه بطائرتنا «اليوشن ١٨». وقد استقبلنا في مطار بكين في الساعة الرابعة بعد الظهر الرئيس شوان لاي والوزراء والقادة العسكريون والديبلوماسيون والآلاف من أبناء الصين، بثيابهم الملونة ورقصاتهم الجميلة، وهتافاتهم المرحبة في المطار، وعلى جوانب الميدان الفسيح في قلب بكين.

ولن أنسى وأنا في السيارة المكشوفة بجوار شوان لاي، أني تأثرت حتى انهمرت الدموع من عيني، وأنا أسمع نشيدنا الجميل «إلى العلا يا ثورتي» يتردد في أرجاء الميدان من مكبرات الصوت، والجماهير ترسم بحركة أجسامها، لوحة فنية جميلة زاهية، وتكتب «أهلاً وسهلاً».

وفي قصر الضيافة عندما عبّرت عن تأثري لهذه الحفارة قال لي الرئيس شوان لاي: «إننا نستقبل أصدقاءنا على هذا النحو، ونحن سعداء بزيارتكم».

وقد ذكر لي السفراء العرب أن الصينيين من أكثر شعوب العالم احتفاء بضيوفهم، وإظهاراً لمشاعرهم مع كل أصدقائهم، ولكنهم لم يفعلوا هذا مثلاً عند زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون، فقد مرت سيارته ومرافقوه والمستقبلون، دون أن ينتبه إليهم أحد!

بدأت محادثاتنا في اليوم التالي في قصر الشعب، فاستعرضت قصة اليمن منذ ما قبل الثورة إلى ١٩٦٧، فالسلام في ١٩٧٠ وإلى حين الزيارة. وأوضحت دقة وضعنا وحساسيته بين السعودية ونظامها في الشمال، وعدن وتوجهها في الجنوب، وطبيعة التركيب الاجتماعي لمجتمعنا، وما تواجهه الحكومة من متاعب. وأشرت إلى إعادة العلاقات في بداية الشهر مع الولايات المتحدة، وأشدت بالصين وإنجازاتها ومساعداتها لليمن، وحددت طلباتنا وما نفكر فيه في علاقتنا الجديدة معها.

وكان شوان لاي، وقد تجاوز السبعين، حاضر البديهة، حاد الذكاء، يتابع الحديث ويدقق بعدسة مكبرة على خريطة اليمن، لمعرفة موقع كل مدينة أو ميناء أو جبل يرد في حديثي، ويلقي علي أي استفسار يوجهه إلى وزرائه ومعاونيه، الجواب الدقيق فوراً، وكأنهم ملمون بكل ما نقوله، ومتوقعون كل ما نطرحه.

وقد دعانا بعد المحادثات، إلى عشاء رسمي ألقى فيه كلمة طويلة، حيّا فيها الصداقة بين البلدين، وشدد على تأييد الصين للقضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين، وألمح كعادته في مثل هذه الخطابات إلى مواقف الصين في قضايا دولية عدة راهنة، وقد أجبت على خطابه بكلمة معدة.

انتهينا من العشاء في ساعة متأخرة من الليل، وأنا أشفق عليه، بعدما طاف على موائد ضيوفه مائدة مائدة وحيّاهم وتبادل الحديث معهم.

وعندما هممنا بالانصراف، فوجئت به يدعوني للدخول إلى إحدى القاعات الخاصة، لنختلي في حديث طويل غطى العلاقات اليمنية ـ الصينية، والقضايا العربية والدولية وبموضوعية وفهم عميق، وبساطة بعيداً عن كل تطرف أو افتعال.

وقد ودعته، وأنا أشعر أننا أثقلنا عليه وشغلنا يومه وليله. وفي اليوم التالي قمنا

بزيارات لبعض المصانع والمؤسسات في بكين، بينما تجتمع اللجان المشتركة التي تم الاتفاق عليها للبحث في بعض القضايا تفصيلاً.

وفي اليوم الثالث، زرنا سور الصين العظيم، والتقينا السفراء العرب، ثم توجهنا بقطار خاص إلى تاجيه حيث أمضينا يوماً كاملاً مرهقاً ولكنه ممتع ومفيد جداً. فأهل تاجيه أسطورة الزراعة في الصين، وقد قال الرئيس ماوتسي تونغ لسكان الصين: «تعلموا الزراعة من تاجيه» لقد كانت أرضاً قاحلة، تباب وأكام وجبال ووديان، وقد استطاع أبناؤها بأيديهم وعرقهم وأصرارهم وعنادهم وتعاونهم، أن يحوّلوها إلى جنان خضراء مثمرة وغنيّة. وما أشبه اليمن «بتاجيه». بل إن ظروف اليمن أفضل، واستصلاحها واستزراعها واستخراج الخير من بطونها أيسر وأسهل، دون الآلات والإمكانيات.

وفي اليوم الخامس لزيارتنا، قمنا بجولة واسعة في بكين، وزرنا القصر الصيفي، وعبرنا بحيرته الجميلة. وفي المساء اجتمع الوفدان، وتم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والفني في قصر الشعب في احتفال بسيط، وكان ما قدمته الصين إلى اليمن هو ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه استرليني، دون فائدة لتنفيذ مشاريع ويسدد القرض بعد عشر سنين، على أقساط خلال عشرين سنة.

وأذكر أن الرئيس شوان لاي قال وهو يمسك القلم للتوقيع: «إذا كان هذا المبلغ غير كاف نضاعفه».

وبعد العشاء الرسمي الذي أقمته على شرفه وتبادل الكلمات، ودعته شاكراً وممتناً. ولما كانت الساعة متأخرة وسنغادر بكين في ساعة مبكرة في الصباح لنبدأ جولتنا في بعض مناطق الصين، فقد رجوته أن يكون هذا وداعنا، وألا يثقل على نفسه ويخرج في الصباح فهز رأسه باسماً.

وفي الصباح الباكر كان شوان لاي في قصر الضيافة، بموكبه يصحبنا إلى المطار ويقود الوداع الرسمي والشعبي الحافل. وعندما سألته هل نام؟ قال: «لا إنني لا أنام الليل، وأهم أعمالنا نقضيها في الليل، وما شاهدتموه من عمل هو ما نفعله دائماً. ولكني أنام ساعات قليلة في الصباح».

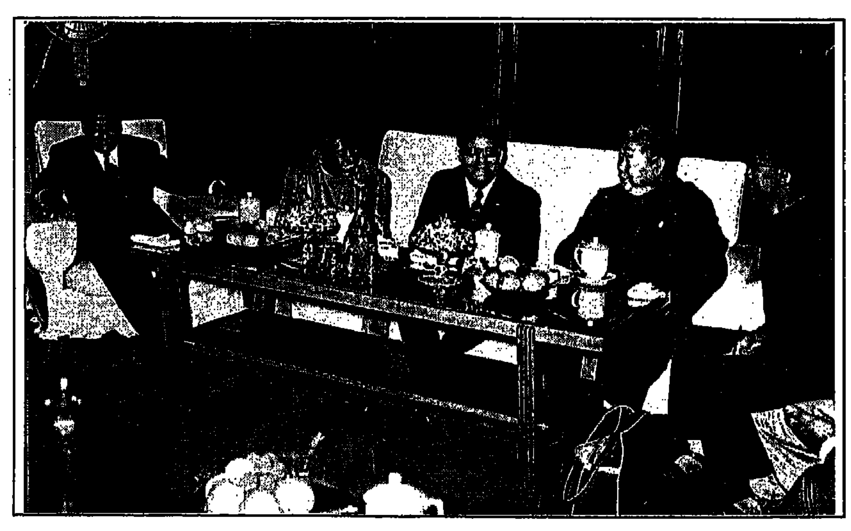
وقيل لي إن زعماء الصين يحذون حذو ماوتسي تونغ وشوان لاي في هذه العادة، لا أدري هل لأنهم وهم في أقصى الشرق، يسهرون الليل ليتابعوا ما يجري في نهار الغرب أم أن حكمة العرب التي تقول «الليل نهار الأريب» صحيحة ونصيحة.

على كل حال، هؤلاء هم الزعماء الذين نجحوا في توحيد سبعمائة مليون إنسان، وتخطوا بهم عتبات الفقر والفوضى والحشيش والأفيون، وجعلوا منهم عملاق آسيا والقوة الكبرى الجديدة في عالم اليوم.

وفي شنغهاي، كبرى مدن الصين، استقبلونا بالحرارة والحماسة أنفسهما وكان على رأس المستقبلين السيد وانغ هونغ وين رئيس اللجنة الثورية في المنطقة، والشاب البارز الذي لفت نظرنا مركزه العالي بين شيوخ السياسة والقيادة الصينية والمرشح ليكون خليفة للرئيس ماوتسي تونغ.

زرنا فور وصولنا بمعرض الصناعات، وبعد الظهر مصنع المخارط والفحم، وفي اليوم التالي زرنا كميون في ضواحي شنغهاي، ودخلنا بيوت المزارعين وشربنا معهم الشاي، وطفنا بمزارع القطن والأرز والخضراوات وتربية الأبقار. وشاهدنا صناعة القوارب بالأسمنت وهذه ينقلون بها المحاصيل الزراعية في الأنهار. وشاهدنا أيضا صناعة الآلات الزراعية والمحوّلات الكهربائية.

وفي المساء دعونا إلى مشاهد باليه شنغهاي الساحرة. وفي اليوم الثالث زرنا عمارة شنغهاي العالية حيث شاهدنا المدينة التي كانت مركز الوكالات والشركات والجاليات الغربية. وفي شنغهاي يقابل طابع الغرب الاستعماري في البناء والتخطيط، فن الصين وذوقها في الحدائق والمتنزهات.



مع كبار زعماء الصين والعقيد محمد الأرياني.

ثم زرنا مصنع تعليب الفواكه والحلويات والخضراوات والطماطم، وقد كنا نحلم بمصنع مثيل له في اليمن، ولكن علينا بالزراعة، وتوفير الإنتاج الموسّع حتى يمكن المصنع أن يجد ما يعلبه، فلا يبقى عماله عاطلين أشهراً طويلة كل عام.

وغادرنا شنغهاي إلى شينيا حيث استمتعنا بالسياحة والراحة، ولعل مضيفينا الصينيين قد أدركوا أننا قد أرهقنا بكل ما شاهدناه وما لاحقناه من برنامج دقيق ومليء بكل ما هو مفيد.

ولكننا في شينيا زرنا القوات المسلحة الصينية في معسكراتها وثكنها، وفي مهاجعها ومراكز تدريبها. كما زرنا مساكن العسكريين والمراكز الطبية حيث تعمل نساء الضباط والجنود لتحضير الدواء، ومعالجة المرضى بالأدوية والعلاجات الصينية المستخرجة من الأعشاب التي يزرعها الجنود.

وقد شاهدنا المناورات، والضرب بالذخيرة الحية. ورأينا كيف يزرع الجنود ويحصدون ويحضرون ويطبخون طعامهم، وكيف يعالجون أنفسهم ويسهرون في حفر الترع، وشق الطرق وتعبيدها، وكيف يبنون المساكن، ويعالجون أنفسهم وقد اختفت الرتب العسكرية في أوساطهم، وهم يكلفون الدولة أقل القليل، أجل أقل القليل.

وكان معي القائد العام محمد الأرياني وغيره من الضباط، وتمنيت أن تنتقل التجربة إلى بلدي الذي يخصص أكثر من سبعين في المائة من موازنته لجيشه!

***

... وكوريا الديمقراطية

انتقلنا بعد الصين الأسطورة، إلى كوريا الديمقراطية، لنبدأ زيارتنا الرسمية لبلاد الحرير المطرز بالذهب. هذه الأرض الخضراء، الراوية التي تنساب فيها الجداول والأنهار، وتخضر فيها الروابي والأكام والجبال والوديان، ويعيش أهلها في ظل الزعيم المحبوب والرئيس «لأربعين مليونا» هم سكان الجنوب والشمال كيم أيل سونغ، وكأنهم في مدرسة داخلية هو ناظرها ومديرها ومسيرها ...

وكان استقبالنا حافلاً رسمياً وشعبياً، ولكننا وليست لنا سفارة مقيمة في بيونغ يانغ وقد تصورنا أنه، والدعوة منهم رسمية كان يجب أن يكون كيم إيل سونغ نفسه في المطار، ولم يكن على رأس المستقبلين إلا كيم إيل وليس سونغ.

وقد تبينا بعدئذ أن كيم إيل الذي استقبلنا هو الشخص الثاني فعلاً في الدولة، وأنه هو رئيس الوزراء الحقيقي، وأن كيم إيل سونغ هو رئيس البلاد وماوتسي تونغها، وأنه لا يخرج إلا في حالات قليلة، ولاستقبال رئيس دولة وليس وزراء، فطابت نفوسنا.

ولعل مضيفينا قد أحسوا بتساؤلنا فرتبوا لنا مع الرئيس ليس مجرد مقابلة في مصيفه خارج العاصمة بل استقبالاً وحفاوة ومأدبة ضخمة بحضور كبار المسئولين.

وقد حققت كوريا الديموقراطية في ظل النظام الاشتراكي، وتحت قيادة الرئيس كيم إيل سونغ، نجاحات كبرى في ميادين الصناعة والعمران والزراعة، ونجحت في المحافظة على كيانها واستقلالها وحريتها في اتخاذ ما تراه، وعدم التورط في المنازعات الصينية ـ الروسية، مع الاحتفاظ بصداقة الجانبين. بلأن كوريا لم تنضم حتى اليوم إلى منظمة «الكوميكون»



الرئيس كيم إيل سونغ يتحدث في مأدبة الغداء.

الاقتصادية للدول الاشتراكية، وفضلت أن تبقى حرة في تبادل سلعها وموادها الأولية ومنتجاتها مع الأسواق العالمية.

وسنذكر دوماً أطفال بيونغ يانغ الذين أمضينا معهم يوماً في قصرهم الضخم الفريد، وهم يمارسون معظم النشاطات الزراعية والصناعية، يولدون الكهرباء من الماء المتدفق من الشلالات، ويديرون آلات النسيج، ويسوقون الطائرات والدبابات والحراثات، ويمارسون المصارعة، ويرقصون الباليه، ويعزفون الموسيقى. والذين رأيناهم، أينما سرنا، يسقوا الأشجار في شوارع المدينة ويشذبونها، ويحرثون الحدائق العامة والغابات. والذين أنشدوا لنا بأصواتهم وبلغة عربية مفهومة أنشودة «الثورة لك العلا يا ثورتي» وأهدونا تسجيلها، ويسمعها اليمنيون اليوم في إذاعة صنعاء من وقت إلى آخر. وقد تدهورت أحوال كوريا الشمالية وخصوصاً بعد رحيل زعيمها المؤسّس وأطفالها اليوم وسكانها يعانون، ولعل وحدة كوريا تخرجها اليوم من هذه الحال المؤسفة.

وقد يكون من المناسب هنا أن أشيد بجهود سفيرنا في الصين الشعبية وكوريا الديموقراطية الأستاذ عبده عثمان، فهو واحد ممن يفخر بهم تمثيلنا مع الخارج.

وفي طريق عودتنا من كوريا الديموقراطية توقفنا في موسكو وأمضينا أربعاً وعشرين ساعة، اجتمعنا خلالها بالمسئولين السوفيات، واستعرضنا معهم تطور



أطفال بيونغ يانغ يرددون نشيد الثورة اليمنية.

علاقاتنا، منذ زيارتنا الأخيرة مع رئيس المجلس الجمهوري في نهاية السنة الماضية.

ولم نكد نصل إلى القاهرة حتى طلعت الصحف المصرية بخبر مثير، وبأحرف بارزة: «اليمن تستغني عن الخبراء السوفيات»! وقد نفيت الخبر على الفور.

ـ والقاهرة

ولما كانت القاهرة دوماً هي قلب العروبة النابض، ولها دورها الذي لا يجهل في الأحداث والتطورات في اليمن، وفي سائر القضايا العربية، فقد أمضينا فيها أسبوعاً قبل التوجه إلى الهند. وقد استقبلني الرئيس أنور السادات في استراحته



مع الدكتور عزيز صدقي.

بالمعمورة، والدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء في قصر الثورة بالإسكندرية، واجتمعت بالدكتور عبدالقادر حاتم الذي دعانا إلى حضور عدد من المسرحيات الراقية في المسرح الروماني بالإسكندرية، إضافة إلى فرقة رضا وغيرها. كما اجتمعت بالمرحوم المشير أحمد إسماعيل علي، والسيد حافظ إسماعيل، والدكتور مراد غالب وزير الخارجية. وكان الحديث عن زياراتنا للصين وكوريا والاتحاد السوفياتي والأوضاع في اليمن، وفي المنطقة العربية. وقد استضافونا بكل سخاء في قصر الطاهرة بالقاهرة وقصر الزهراء بالإسكندرية.

ولن أنسى أن الرئيس السادات قد ذكر أكثر من مرة أثناء الحديث معه «شهر أكتوبر».

لقد كنا في الأسبوع الأول من آب (أغسطس) ١٩٧٢، وكلما وصلنا في الحديث إلى أي مشكلة أو معضلة، يستمهلنا ويقول «اصبروا لنا حتى أكتوبر». ولم يفصح عن شيء. ولكن أكتوبر ٧٢ مضى، ويفاجأ العالم بحرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ تغيّر مجرى الأحداث في المنطقة على النحو المعروف.

ترى هل كان الرئيس ينوي خوض المعركة مع العدو الصهيوني في أكتوبر ١٩٧٢؟ وما الذي أقنع الرئيس بأن أكتوبر بالذات هو شهر النصر؟

***

... والهند

كلنا نكن الإعجاب والتقدير للزعيم الراحل جواهر لال نهرو، لا لنضاله وقيادته لأمته العظيمة الهند، ولا لأفكاره التقدمية والاشتراكية، ولكن أيضاً لدوره الكبير مع الرئيسين جمال عبدالناصر والماريشال تيتو في إبراز مبادئ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وكم كانت سعادتي كبيرة عندما أتيحت لي زيارته في قصر القبة بالقاهرة في آخر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، وهو في طريق عودته إلى الهند. وقد شرحت له أحوال اليمن، وظروف الثورة، وطبيعة الأعداء المتربصين بها.

وقد أعلنت الهند اعترافها بالنظام الجمهوري، وأشاد الرئيس نهرو عند عودته إلى نيودلهي بالمحادثات التي جرت في القاهرة.

أما السيدة إنديرا غاندي فقد أتيحت لي مقابلتها في أكثر من مناسبة، في واشنطن وفي الأمم المتحدة، وفي لوزاكا عند انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم

الانحياز. ولم تكن لقاءات خاطفة، بل طالت في المرات وسمحت بأحاديث طويلة ومتشعبة إلى مائدة الطعام.

وعندما تلقيت دعوتها لزيارة الهند بصفة رسمية، فكرت في القيام بهذه الزيارة لمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في كراتشي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، ولكني ترددت نظراً إلى طبيعة العلاقات التي كانت تسود دولتي القارة الهندية، وأخيراً تم الاتفاق على آب (أغسطس)، حين تحتفل الهند بالذكرى الخامسة والعشرين لاستقلالها.

وقد استهوتني الزيارة وموعدها، فهي تأتي مباشرة بعد زيارتي للصين الشعبية، وهي إذن فرصة نادرة للتعرف على أكبر دول العالم سكاناً ومساحة ومشاكل، والاطلاع على الاشتراكية في الصين والديموقراطية في الهند، ومدى نجاحهما في حل مشاكل التخلف والفقر والجوع والمرض.

وقد وصلنا إلى نيودلهي الساعة العاشرة من صباح الخميس ١٠ آب (أغسطس)



مع إنديرا غاندي.

١٩٧٢ ، كان في استقبالنا بالمطار السيدة إنديرا غاندي رئيسة الوزراء، وكبار رجال الدولة والسلك الديبلوماسي. ونزلنا في قصر الرئاسة، وكان برنامجنا حافلاً وممتعاً. فإلى جانب المحادثات الودية الواسعة، والاتفاق على فتح سفارتين وتعيين سفيرين مقيمين، حضرنا حفل البرلمان في منتصف ليل الخامس عشر من آب (أغسطس)، وهي ذكرى لحظة حصول الهند على استقلالها قبل خمسة وعشرين عاماً وبيان نهرو إلى الأمة الهندية. وتقف اليوم ابنته الذكية الجريئة لإلقاء خطابها في اللحظات عينها، كما كنا في اليوم التالي الضيوف الأجانب الوحيدين في القلعة الحمراء حين استعرضت السيدة إنديرا غاندي وحدات رمزية من الجيش الهندي في هذه المناسبة.

ولأنني فوجئت وسفير الهند في القاهرة الذي كان حتى ذلك الوقت سفيراً معتمدا كذلك في اليمن، يطلعني على برنامج الزيارة المطبوع وقد لحظ زيارة لمنطقة كشمير المقاطعة الإسلامية التي لا يزال الخلاف قائماً بشأنها بين الهند وباكستان منذ خمسة وعشرين عاماً. وزيارة وفد عربي ومسلم لكشمير بالذات، ضمن زيارة رسمية للهند، لا بد أن يقابل بالاستياء من الباكستانيين ومن بعض المسلمين في كشمير. وعندما استفسرت سفير الهند عن هذه النقطة في البرنامج، قال: «إنها وضعت بناء على طلب خاص من مسئول في رئاسة الجمهورية في صنعاء». وكانوا قد ناقشوا البرنامج، أثناء غيابنا في الصين. وعندما استقبلنا السفراء العرب في نيودلهي، سألناهم عن هذا الموضوع وحجتنا أن التسرع بوضع البرنامج في صنعاء راجع إلى عدم وجود سفارة لنا في دلهي تراعي الاعتبارات السياسية المختلفة.

وقد نصحوا لنا بقيامنا بزيارة كشمير، رغم المواقف الرسمية لكثير من حكوماتهم، وحجتهم أن برنامج زيارتنا قد أذيع ونشر، وفيه زيارة لكشمير وتراجعنا سيحرج الحكومة أمام المعارضة. واستقبالنا في نظرهم كان واضح الحفاوة والإكرام، والسفراء مرتاحون إلى زيارتنا، لأن المعارضة الهندية كانت تندد بسياسة الحكومة وتأييدها للقضايا العربية ورفضها الاعتراف بإسرائيل. وفي حين أن العرب وقفوا دوماً ضد الهند، سواء في النزاع الطويل مع باكستان، أو في الحرب الأخيرة وانفصال بنجلاديش، فإن زيارتنا من شأنها أن تخفف من المرارة لدى بعض الأوساط الهندية. وقال عدد من السفراء إنه بعد انفصال بنجلاديش لم

تعد لمشكلة كشمير الأهمية التي كانت لها أثناء وحدة الباكستان الشرقية وباكستان الغربية، فالقارة الهندية لم تعد اليوم منقسمة دولتين فقط مسلمة وغير مسلمة.

وعلى كل حال، ففي البيان المشترك لم نذكر أسماء الولايات، بل أشرنا فقط إلى عواصم الولايات التي زرناها، فظهر اسم «سيراناجار» وهي عاصمة كشمير. وعندما أثار بعض المتشددين في صنعاء موضوع زيارتنا لكشمير، ضمن حملتهم على زيارتنا للهند، قلنا لهم إننا زرنا «سيراناجار».

والعجيب أن كشمير هي من أجمل بقاع الأرض: سجادة خضراء زاهية، وبحيرات، وأنهار، وآكام، ورواب، وجبال، وحدائق، ومزارع. كل شيء فيها خصب وغني وخلاب، إلا أهلها، ويا للأسف والغرابة. فأينما ذهبت تلمس الفقر والكآبة، بل وما يشبه المسكنة. وقد ناقشت هذا الوضع مع رئيس وزرائها، ونحن إلى مائدة العشاء، فلم أقتنع بالتفسيرات التي ذكرها.

وقد زرنا في دلهي البقعة التي حصلت فيها جريمة اغتيال المهاتما غاندي، وضريح نهرو وشاستري، ومتحف نهرو، والمسجد، والقلعة الحمراء، والمؤسسات الصناعية، والمعهد الزراعي بدلهي الذي يعمل فيه نحو أربعة آلاف عالم زراعي كما ذكروا لنا.

ثم انتقلنا جواً لزيارة عدد من الولايات، أهمها ميسور منطقة الزهور وصناعة الطائرات والتلفونات والصناعات الإلكترونية واليدوية، والمعهد الهندي للعلوم. وفي «أجرا» زرنا تاج محل الشهير والآثار الإسلامية الخالدة الرائعة. وفي بومباي زرنا المحطة النووية المتقدمة، واجتمعنا بالجالية اليمنية، واحتفلت بنا جمعية الصداقة اليمنية – الهندية.

وقد لا يعرف الكثيرون أن لليمن وجوداً ملموساً في الهند، يتمثل في الطائفة الإسماعيلية التي لها جامعتها ومعاهدها ومصانعها، ويتمتع أفرادها بنشاط وثراء ونفوذ لا ينكر.

***

الهند بلد التناقضات

ثراء فاحش، وفقر مدقع، زهور وعطور، وعود وطيب، وحيوانات حرة في العبث والتلوث في الشوارع. فيضانات وأنهار جامحة، وبحيرات واسعة، ومناظر خلابة، وجفاف وعطش، ومساحات قاحلة، مُثل وأفكار ومبادئ إنسانية

وتسامح، وتعصب وضيق وتزمت. مهراجات وحريم، ونساء يشغلن رئاسة الحكومة ويعملن في العلوم النووية وفي السلك الديبلوماسي وأرقى الأعمال ذكاء، وعلماء أفذاذ في مختلف المجالات، وجهل وخرافات.

وعندما نشب النزاع المؤسف بين الصين الشعبية والهند، استجاب الاتحاد السوفياتي لطلبات الهند، وزودها السلاح، ولكن الهنود اشترطوا أن يحصلوا لا على السلاح فقط، بل على مصانع الأسلحة، حتى لا يتعبوا في ما بعد، في الحصول على قطع الغيار، أو على الذخائر أو على استبدال ما يتلف من السلاح، وهم اليوم يصنعون طائرات سلاح الجو الهندي، ومعظم الأسلحة التي تحتاج إليها القوّات الهندية، وهو ما يحاول العرب اليوم أن يفعلوه بعد ضياع وقت طويل.

وفي الدراسات الجامعية والعليا، لا يكتفون بالكتب والنظريات والأبحاث المجردة، بل يجمعون إلى ذلك التطبيق العملي والتنفيذ. فمعاهد العلوم وكليات الهندسة مغروسة وسط المجمعات الصناعية الواسعة التي تجمع صناعات الدولة ونشاطات القطاع الخاص. وتجد العلماء والمهندسين والطلاب والمديرين ورجال الأعمال والعمال جنباً إلى جنب في عمل مشترك موحّد يربط بين النظرية والتطبيق. وبهذا تتطور العلوم وتتقدم الصناعة ويتحسن الإنتاج.

وقد رأينا كيف يصنعون لا أجهزة التلفزيون فحسب، بل كذلك أجهزة الإرسال التلفزيوني ومحطات الإذاعة وعديداً من الآلات المعقدة والمتقدمة والدقيقة.

وأنا أعرف خريجين من كليات الهندسة في بلادنا العربية لا يستطيعون عمل أبسط الأشياء إلا إذا أمضوا بعد دراساتهم وتخرجهم فترات تدريب طويلة في المصانع أو الورش.

وفي الزراعة كذلك يفعلون. فكليات الزراعة، أو جامعات الزراعة كما يسمونها في الهند، هي وسط المزارع، ويعمل الباحثون والدارسون مع المزارعين. ومعامل الأبحاث هي أيضاً وسط الحقول، وبهذا حققت الهند ثورتها الزراعية الخضراء.

ولعل خير ما أختتم به حديثي عن زيارة الهند، ما سمعته من السيدة إنديرا غاندي ونحن في سيارتها بين المدينة والمطار، عما تواجهه شعوب الدول النامية من متاعب ومشاكل.

إن الغربيين بنوا صناعتهم وأنشئوها قبل نمو الوعي الاجتماعي، فاستغلوا النساء والأطفال، ودفعوا الأجور الزهيدة واشتغلوا الساعات الطوال وأمامهم المستعمرات الواسعة مورداً للمواد الأولية وسوقاً للإنتاج. أما نحن في الدول النامية فإننا لا نسمح باستغلال المرأة والصغار ونلتزم أجوراً لا نزول عنها، وساعات محددة للعمل، ونواجه منافسة الصناعات الراقية التي تعودت عليها القوى القادرة على الاستهلاك.

وقد ذكرتني بهذا، بعمالنا في مصنع الغزل والنسيج في صنعاء، أو مصنع السجائر والأسمنت في باجل والحديدة، وهم يحاولون أن ينافسوا بإنتاجهم الذي يتقدم باستمرار السلع المهربة من الدول الصناعية الكبرى والتي يتحايل الكثيرون لإدخالها وتوزيعها واستهلاكها.

وأذكر أني بعد عودتي من زيارتي للصين وكوريا والاتحاد السوفياتي ومصر والهند، دعيت إلى إلقاء محاضرة في نادي الضباط بصنعاء حضرها الكثيرون، وقد تحدثت مطولاً عما شاهدناه ولمسناه، وعما يجب أن نتعلمه من تجارب هذه الشعوب.

***

- من حق البعض أن يتصور أننا كنّا نكثر من الرحلات والزيارات الخارجية. والسبب أن اليمن عاشت عزلة طويلة، طويلة عن العالم كله. وكنّا نحرص على كسب الدول الجديدة التي اعترفت بنا متأخرة، وعلى الاحتفاظ بالدول الاشتراكية والتقدمية حتى لا تظن أننا قد غيرنا نهجنا.

مالياً، لم نكلف الدولة إلا أقل القليل. لقد رفضنا أن نصرف بدل السفر المعتمد قانونياً، واكتفينا بمبلغ صغير يحمله وكيل الخارجية أو أي مسئول آخر للإنفاق على محروقات الطائرة وأي مصروفات ضرورية جداً. وعندما يطالب المسئولون المسافرون بحقوقهم في بدل السفر، نقول لهم: أنتم تسافرون بطائرة الرئاسة، وننزل ضيوفاً في كل دولة، فما هو الداعي إلى أي مصروفات أخرى؟ وفي نهاية الرحلة نصرف مائة دولار مثلاً لكل عضو في الوفد لشراء هدية أو مواجهة أي حاجة. ووزارة المالية والدولة كلها تعرف كل هذا.



الفصل السابع

مع الجنوب

عدنا من الهند إلى تعز في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٧٢، واجتمعنا ورئيس المجلس الجمهوري بحضور القاضي عبد السلام صبرة مستشار المجلس الجمهوري، والعقيد إبراهيم الحمدي نائب رئيس الوزراء، والعقيد محمد الأرياني القائد العام للقوّات المسلحة، والعقيد حسين المسوري رئيس الأركان.

وبدا واضحاً أن الموقف مع الجنوب قد تطور، وأن العلاقات قد زادت توتراً. فالجنوبيون المعارضون لنظام الحكم في عدن، من أعضاء «جبهة التحرير» ومن الضباط والجنود وأفراد الأمن المسرحين والقبائل الذين كانت أكبر تجمعاتهم في منطقة السخنة على مقربة من الحديدة، وبعيداً من المناطق المتاخمة للجنوب، قد انتقلوا أولاً إلى قرب منطقة الجمعة، على الطريق بين تعز والحديدة، وإلى المخا، ثم انتقلوا ثانية، بعد إشكالات كثيرة وأثناء وجودنا خارج البلاد، إلى منطقة قعطبة المتاخمة للجنوب.

وبدأت الحوادث، وتعددت الأزمات ممّا يهدد باحتكاك مسلح بين الشطرين، وإذا بكل جهود التهدئة للموقف تتعرض للخطر.

ونتيجةً لاتصالات عربية واسعة، قام الأخ الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت بزيارة لعدن وتعز لبذل وساطته ومساعيه الحميدة للتوفيق بين الشطرين وتهدئة الموقف المتفجر.

وقد رحبنا بهذه المساعي وعرضنا وجهة نظرنا، وأبدينا استعدادنا للتفاهم.

وغادرنا على أمل أن نلتقي في القاهرة في شهر أيلول (سبتمبر) بمناسبة اجتماعات مجلس الدفاع العربي.

ومجلس الدفاع العربي يحضره عادة وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان. وكوزير للخارجية توجهت إلى القاهرة، وتوقعت أن رئيس وزراء الجنوب الأخ علي ناصر محمد سيحضر بصفته وزيراً للدفاع أيضاً، ولكنه لم يحضر، بل إن وزير خارجية الجنوب الأخ محمد صالح عولقي هو الذي رأس الوفد. ولم تكن لديه، كما يبدو، أي تعليمات محددة في ما يتعلق بالمشكلة وبالوساطة الكويتية. وقد حاولت مراراً في لقائي والأخ عولقي والأخ وزير خارجية الكويت، الوصول إلى أي موقف إيجابي، فلم أجد أي نتيجة.

والموقف يزداد تدهوراً، فالجنوبيون المعارضون لعدن احتلوا قريتين أو ثلاثاً في أراضي الجنوب المتاخمة لقعطبة، ولم يعد أمامي إلا أن أحاول طرح الموضوع على الجامعة العربية، ولكن جدول مجلس الدفاع العربي محدد، وليس هناك أي اهتمام واضح من الآخرين. وأخشى أن يعترض البعض على طرحنا الموضوع بحجة أنه قد يثير خلافاً في مجلس الدفاع ويعطل المهمة الأساسية التي حضر



مع محمود رياض.

المجتمعون من أجلها. لذلك فقد انتظرت حتى بحثت كل الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال.

ثم طلبت الحديث. وشرحت للمجلس الموقف المتفجر الذي ينذر باحتكاكات عسكرية ليست في مصلحة الجنوب ولا الشمال ولا في مصلحة الأمة العربية.

وقلت إنني لا أشكو أحداً، ولا أحمّل مسئولية ما يقع لأي جانب بمفرده، ولا أطالب المجلس بأي موقف محدد، تأييداً لهذا الجانب أو إدانة للجانب الآخر. ولا أريد الدخول في المهاترات والأخذ والرد مع أحد، ولكني كمسئول عربي يشهد كارثة على وشك الوقوع، وجدت من واجبي أن أنبّه وزراء الخارجية والدفاع العرب المجتمعين إلى ما قد يتعرض له جزء من موطنهم الكبير، ولهم بعد ذلك أن يفعلوا ما يشاءون.

وقد فعلت هذا تعريباً للمشكلة بعدما بدا أن الاتصالات المباشرة غير مجدية، وأن الوساطة الكويتية لم تؤد إلى نتائج إيجابية، كما كنت أحاول تحويل الموضوع من نزاع مسلح إلى نزاع سياسي، يطول أو يقصر، ولكنه في النهاية سيصل بنا إلى حلول تحفظ لليمن مصالحها ولشعبها تطلعاته المشروعة نحو الوحدة.



مع كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي حين انزعج وزير خارجية الجنوب من طرح الموضوع، بل ربما تصوره مؤامرة سعودية، نفر السعوديون واستاءوا من عرضي الموضوع على مجلس الدفاع. ولكن المجلس، بعد اتصالات ومشاورات وزراء الخارجية، قرر تشكيل لجنة في إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ممثلين لكل من مصر والجزائر والكويت وسوريا وليبيا، للوساطة بين الشمال والجنوب. وقد تحفظ عن القرار كل من وزير خارجية المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان.

وقد اجتمع وزراء الخارجية لهذه الدول الخمس بحضور الأمين العام للجامعة محمود رياض. وتحدثت إلى اللجنة موضحاً الموقف ووجهة نظرنا، كما تحدث إليها الأخ محمد صالح العولقي وزير خارجية الجنوب، وبعد موافقة عدن وترحيبها باللجنة تم الاتفاق على أن تقوم بزيارة عدن وصنعاء في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.

ولكن ايلول (سبتمبر) يمضي والحشود تتزايد، والموقف يزداد تعقيداً وتوتراً. ويبدو أن الإخوان في عدن كرهوا أن تصل اللجنة وبعض القرى الجنوبية في قبضة معارضيهم، ففوجئنا في مساء الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ بتحرك واسع لقواتهم، ثم باحتلال مدينة قعطبة الشمالية.

ولم يكن في وسعنا أن نسكت، وبخاصة أن المعلومات تشير إلى أنهم قد يهاجمون الشمال في مختلف المناطق. فتحركت القوات المسلحة والشعبية إلى قعطبة والراهدة والبيضاء ومعظم المناطق المتاخمة للجنوب، وحدثت اشتباكات مؤلمة في مناطق كثيرة وانسحبت القوات الجنوبية من قعطبة. وتحركت اللجنة العربية من ممثلي الدول العربية الخمس في الجامعة برئاسة الدكتور سليم اليافي الأمين العام المساعد، وتنقلت بين صنعاء وعدن. وبدأ العراق ومصر أيضاً اهتماماً خاصاً بالنزاع.

وقد توصلت اللجنة، بعد جهود كبيرة ومساع حقيقة، إلى إقناع الطرفين بتشكيل وفدين يذهبان إلى القاهرة للاشتراك مع اللجنة في بحث المشاكل المعقدة بين الشطرين، والوصول إلى حلول حاسمة.

وتوجه الوفدان فعلاً إلى القاهرة، ولكن الاشتباكات المتفرقة قد استمرت، والتوتر تزايد، والشائعات سممت الأجواء.

وتم أخيراً اتصال تلفوني بيني وبين الأخ علي ناصر محمد رئيس وزراء الجنوب، اتفقنا في نهايته إلى وقف لإطلاق النار، وتشكيل لجان مشتركة من قادة المناطق لحل أي مشاكل عاجلة، على أن يبقى الاتصال بيننا مباشراً. واتفقنا أيضاً على أن نلتقي معاً في الخامس والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) في القاهرة حيث تجتمع اللجنة الخماسية مع وفدينا، بحضور الممثلين الشخصيين للرئيسين أحمد حسن البكر ومحمد أنور السادات.

بعد هذا الاتصال التلفوني توقفت الحرب وهدأ الموقف، واجتمعت بمجلس الوزراء صباح الثلاثاء ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢. وأطلعته على تفاصيل الموقف ثم توجهت إلى تعز جواً حيث اجتمع المجلس الجمهوري والقيادة العسكرية ورئيس مجلس الشورى ومحافظو الحديدة وتعز وحجة.

وقد بحث في هذا الاجتماع وضع القوات المسلحة، ووضع القوات الشعبية. فقد أثبتت الحرب أن أفراد القوات المسلحة والشعبية هم أقل عدداً ممّا توحيه الكشوف التي يتم بموجبها اعتماد صرفياتهم وأن بينها إعداداً كبيرة وهمية أو غير مرتبطة ولا ملتزمة ولا موجودة لأداء واجبها. وأنه آن الأوان لنعرف بالضبط حجم قواتنا المسلحة والشعبية.

وبعد جدل طويل وجاد، تخللته عبارات وانفعال من البعض، تقرر تشكيل لجنة من العميد مجاهد أبو شوارب، والعميد عبد اللطيف ضيف الله، والعقيد إبراهيم الحمدي، والعقيد علي الضبعي، لإعادة تنظيم القوات المسلحة، ولجنة أخرى من العقيد حمود بيدر، والعميد علي العنسي، والعميد محمد تلها، لإعادة تنظيم القوات الشعبية.

كذلك بحث الحاضرون في مهمتي في القاهرة التي تبدأ غداً، واجتماعي بالأخ رئيس وزراء الجنوب، والموضوعات التي سيتم بحثها، وموقفنا من النقاط المحتمل الوصول إليها.

ورغم أن الجميع كرروا أني مفوض للبحث في كل شيء، وأن كل ما يحرصون عليه هو السلام والإخاء وتجنب سفك الدماء، وأنهم عند موقفهم الثابت من ضرورة تحقيق الوحدة اليمنية التي هي أمل الشعب وغايته، فقد حرصت على إثارة معظم النقاط المحتمل بحثها، وسجلت ما سمعته من الإخوان المجتمعين من آراء. وانتهى الاجتماع في ساعة متأخرة من الليل.

وقبيل السحور، حضر إلى الفيلا التي كنت أنزل فيها في الكامب، عدد من الإخوة العسكريين الذين كانوا معنا في الاجتماع، وذكروا لي أن قرار تشكيل اللجنتين لإعادة تنظيم القوات المسلحة والقوات الشعبية، لم يصدر بعد الاجتماع ولن يصدر لأن قيادة القوّتين غير مرتاحة إلى البحث في هذا الموضوع، ولأن في تشكيل لجنتين لإعادة التنظيم تشكيكاً بالقيادة والأركان، وبكبار المشايخ الذين يقودون القوات الشعبية أو القبلية.

وهذا التراجع، إلى جانب العبارات واللهجة التي استخدمت أثناء الاجتماع وما عانيته من متاعب ومشاكل خلال الشهرين الماضيين، كل هذا أقنعني بعدم الجدية في معالجة أخطر مشاكل البلاد، وبالإصرار على السير في هذا الطريق الشائك.

فحررت على الفور رسالة إلى رئيس المجلس الجمهوري أبديت فيها استيائي من أسلوب مواجهة المشاكل، وذكرت فيها أني متوجه إلى القاهرة في مهمة سلام حقيقية، طبقاً لما اتفقنا عليه، وأني أعتبر هذه آخر مهمة أقوم بها، وأني أقدم إليه استقالتي ليبدأ البحث عن خلف، فقد مللت، مللت!

وعندما ودّعني القاضي عبد الله الحجري في الصباح، وأنا في طريقي إلى القاهرة، سلمته الرسالة، وطلبت تسليمها إلى رئيس المجلس الجمهوري.

شهر كامل من النزاع المسلح بين الشمال والجنوب، والمجلس الجمهوري غائب. رئيسه في بيته في تعز والشيخ محمد علي عثمان أيضاً في بيته هناك، والقاضي عبدالله الحجري بين صنعاء وتعز، والحكومة في صنعاء تتولى مواجهة الموقف، والجيش الذي ننفق على أكثر من أربعين ألف جندي فيه، لا نكاد نجد نصف هذا العدد. وآلاف الجنود المحسوبين قوات شعبية من القبائل، لا نكاد نجد إلا القليل منهم، ومجلس وطني ضعيف، وتنظيم شعبي، لانكاد نحسّ بوجوده.

هذا الوضع، كيف يستطيع أن يصمد ويواجه تحديات الجنوب، الدولة الماركسية التي تعطي الأولوية للحزب والجيش والانضباط والمخابرات.

***

في القاهرة أيضاً!

وفي القاهرة كان وفدا، الشمال والجنوب يجتمعان في مقر الجامعة العربية، بحضور أعضاء اللجنة العربية الخماسية، وبإشراف الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية. وقد بذل الوفدان جهوداً عظيمة، وخطوا خطوات كبيرة في بحث الموضوعات المطروحة.

ولكن الجو الملتهب في اليمن، والشكوك التي تساور الجانبين، والاستعداد لاحتمالات الصراع المسلح من جديد، ومصالح القوى الخارجية التي قد لا يرضيها الاستقرار والسلام، كل هذا أقنعنا بأن الحل يجب أن يكون سياسياً ومباشراً، وغير خاضع لاعتبارات الجدل والنقاش وتسجيل كل جانب نقاطاً على الآخر.

وقد اجتمعت مع الأخ علي ناصر محمد رئيس الوزراء في فندق شيراتون حيث نزلنا معاً واستعرضنا الموقف كاملاً ومن جميع جوانبه، وتوصلنا إلى أن الصراع بين الشمال والجنوب لا يخدم أي مصلحة للشعب اليمني، ولا يساعد على تحقيق أي من أهدافه، بل يحول دون تطوره وتقدمه. وإذا كان هناك من يفيد من الخلاف، فهو بلا شك عدوّ للشعب اليمني في الجنوب والشمال، وغير حريص على مصالح المواطنين وخيرهم.



مع علي ناصر محمد وممثلي الجامعة وأحمد جابر عفيف.

وأن اليمن المتخلفة الجريحة التي تحررت من الاستعمار والإمامة، وخرجت من حروب مريرة ودمار وخراب، هي بحاجة إلى السلام والأمن والاستقرار، وفي ظل السلام، تستطيع أن تجد الحلول لمشاكلها والطرق لتحقيق أهدافها.

اتفاقية الوحدة:

وليل الجمعة السابع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، أمضينا الساعات الطوال، وكان معنا الأمين العام «الجبهة القومية» الأخ عبد الفتاح إسماعيل، وقد اتفقنا بعد حديث طويل على أن الوحدة ليست فقط هدف الشعب وأغلى أمانيه وأنبل تطلعاته، بل إنها أيضاً العلاج والمخرج والحل للأزمة القائمة.

لم نكرر تجربة الأقطار العربية الأخرى التي وقّعت اتفاقات وحدة نهائية فوحّدت العلم والشعار والسلام الوطني، أو شكلت حكومة ومجالس وقيادات جيوش، وبقي كل هذا على الورق، بل وتعمق الانفصال.

لم نفرض الوحدة من فوق، ولم نتجاهل الشعب ولا منظماته ولا مؤسساته.

لم نتغافل عن طبيعة النظم القانونية أو الإدارية أو الاقتصادية في الشطرين، لنجدها في النهاية تحول دون أي وحدة حقيقية. كل الذي فعلناه أننا وضعنا النقاط على الحروف.

اتفقنا على حقيقة يؤمن بها المواطنون، وتتبناها الحكومتان، وينص عليها الدستوران، وينادي بها كل مسئول، ويرددها بيان كلّ تجمع.

قلنا إن مشاكل اليمن ستبقى بلا حل في ظل التجزئة، في ظل كيانين، في ظل أوضاع غير طبيعية. ففي الجنوب شماليون بالآلاف يشتركون في الحكم، وفي الشمال جنوبيون بالآلاف يشتركون في الحكم كذلك.

والحدود وهمية، وغير معترف بها. ونصرّ جميعاً على القول إنها مصطنعة، حتى ونحن نتقاتل على هذه القرية أو تلك.

وحتى قوانين الجنسية في الشطرين تنص على حق كل يمني في التمتع بالجنسية في الجنوب وفي الشمال.

دولتان لشعب واحد مختلط في حياته ومصالحه وتطلعاته وأهدافه. في ظل هذه الحال ستبقى المشاكل. وليس أمامنا إلا: إما الانفصال المطلق مع كل ما يتبعه،

وقيام علاقات بين دولتين مستقلتين، بكل ما يترتب على هذا الانفصال. وهذا صعب وعسير وغير مقبول، بل ومستحيل. وإما السير مع منطق الأمور والتسليم بالوحدة والسعي الجاد والمخلص والحثيث لتحقيقها، وهذا وحده الحل الحاسم والعلاج الجذري.

وقد أمضينا الليل في بحث خطوات تصفية جو الحرب وإجراءاته والعودة بالأمور إلى وضعها الطبيعي. وقدّرنا لتنفيذ هذه الخطوات شهراً. وكانت هذه هي الخطوات العاجلة للعودة بالعلاقات إلى وضعها:

١ ـ سحب الحشود وفتح الحدود.

٢ ـ انسحاب الجانبين من المناطق التي تم الاستيلاء عليها بعد ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢.

٣ ـ عودة جميع النازحين الراغبين في العودة إلى أماكنهم في شمال اليمن وجنوبه.

٤ ـ إيقاف جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية ومنعها من الجانبين.

٥ ـ إغلاق معسكرات التدريب، وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين.

٦ ـ تسوية المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين الطرفين.

٧ ـ تعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاقات بين الجانبين.

٨ ـ يعقد اجتماع لرئيسي الدولتين في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في طرابلس بالجمهورية العربية الليبية.

٩ ـ يتم تنفيذ هذا الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد.

ثم بحثنا موضوع الوحدة وتوصلنا إلى بنودها.

وذهبنا الفجر لننام وقد أعطينا المسودات للطباعين.

لم أنم تلك الليلة فقد أمضيت الساعات في استرجاع ما توصلنا إليه:

ـ شهر تتم خلاله تصفية آثار الاشتباكات المؤلمة والعودة بالأمور بين الشطرين إلى حالتها الطبيعية، ويكلل هذا باجتماع الرئيسين.

ـ تشكيل ثماني لجان مشتركة يعين كل جانب ممثليه فيها ويعطيهم توجيهاته وتعليماته.

ـ بعد سنة تنتهي اللجان من أعمالها وتقدم تقاريرها.

ـ إذا توصلت اللجان إلى اتفاق كامل، طرح الموضوع على مجلس الشورى في صنعاء وعلى مجلس الشعب في عدن.

ـ إذا أقر المجلسان ما توصلت إليه اللجان، طرح الموضوع للاستفتاء الشعبي العام.

أما إذا لم يتم التوصل إلى تحقيق الوحدة، فيمكن البدء بالتعاون والتنسيق في المجالات التي تم الاتفاق عليها، ويستمر الحوار في الموضوعات التي لا تزال محل خلاف. وهكذا حتى يتم تحقيق الوحدة الكاملة. ويبقى الحوار على كل حال، الوسيلة والسبيل، وليس الحرب والاقتتال.

ليس هناك إذن فرض، ولا توريط. كما ليس هناك تجاهل لأي قوى داخلية في الجنوب أو في الشمال. ومن جانبي بالذات ليس هناك تجاوز لصلاحيات ولا إلزام للأوضاع في الشمال بأمور لم يتوقعها المسئولون فيه.

بقيت نقطة قد تحسن الإشارة إليها هي تصفية الحرب وآثارها. وتم الاتفاق على انسحاب الجانبين من أي أراض أو مواقع تم احتلالها خلال الاشتباكات العسكرية الأخيرة. وقد أثار الأخ رئيس وزراء الجنوب موضوع جزيرة كمران، وطلب انسحاب القوات الشمالية منها وإعادتها إلى الجنوب.

وقد اعتذرت وقلت له إن وضعها مختلف تماماً، فلم نستول عليها حرباً، وإنما سكان الجزيرة هم الذين أعلنوا انضمامهم إلى الشمال، ولا نستطيع اليوم أن نتخلى عنهم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا تمثل الجزيرة بالنسبة إلى الجنوب أي أهمية عسكرية. فهي تبعد على الجنوبيين مئات الأميال، وهي عبء اقتصادي عليهم. أما بالنسبة إلى الشمال، فهي على بُعد ميل أو ميل ونصف ميل وفي مواجهة الصليف أفضل بقعة على الإطلاق في السواحل الشمالية لبناء ميناء كبير مثالي. كما أن مناجم الملح وجباله، وهو المعدن الوحيد المستغل في الشمال اليوم، تقع في الصليف وتصدر منه.

وما دمنا اتفقنا على السير نحو الوحدة، فما أهميّة استعادتهم لها؟ إنها لا تهمهم لا عسكرياً ولا اقتصادياً.

وقد وافقني الإخوان عبد الفتاح وعلي ناصر على هذا، ولكنهما ذكرا أن القضية هي قضية مبدأ. فكيف يتم تغيير وضعها؟ وهنا طرحت فكرة تبادل مذكرتين على الفور، وفي وقت واحد، بإعادة الجزيرة إلى الجنوب وبتنازل

الجنوب عنها للشمال. ثم عدل عن هذا وقيل إن رئيس مجلس الرئاسة في الجنوب سيبلغ إلى الرئيس الأرياني، في أول لقاء لهما بعد شهر، تنازل الجنوب عن الجزيرة للشمال. فقلت لهما: لا تهمنا الصيغة ولا الطريقة، ولكننا لا نستطيع التخلي عن الجزيرة لأي سبب. فهي حيوية لنا عسكرياً واقتصادياً، ونحن مسئولون أدبياً عن سكانها الذين أعلنوا انضمامهم إلينا. وقد طلب رئيس وزراء الجنوب منحهم تنازلات أو تسهيلات في حريب في مقابلها، فاعتذرت وقلت لا مقارنة بين الحالتين.

وعندما توجهنا مساء السبت ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢ إلى مقر الجامعة العربية لتوقيع البيان الختامي للمحادثات وتوقيع اتفاقية الوحدة، اجتمعنا أولاً في قاعة خاصة مع سفراء الدول العربية وبحضور الأمين العام المساعد للجامعة، وقد تحدثت إليهم قائلاً: إننا بحمد الله سننتقل إلى قاعة الاجتماعات لتوقيع البيان الختامي بتصفية آثار الاشتباكات العسكرية، وتوقيع اتفاقات الوحدة. وأن كل هذا سيتم «بناء على الفهم المشترك بيني وبين الأخ علي ناصر محمد رئيس وزراء الجنوب».

وقد ركزت على العبارة الأخيرة، لأن ما سنوقعه يتضمن إشارة إلى انسحاب الجانبين من المواقع التي تم احتلالها وليست فيه إشارة إلى جزيرة كمران.

وقد تركزت نظرات السفراء على هذه العبارة، وتوقعوا أن يقول الأخ علي ناصر محمد أي شيء، ولكنه اكتفى بما يوحي تأييد حديثي.

وتوجهنا إلى قاعة الاجتماعات الكبرى حيث تجمع مندوبو الدول العربية وسفراؤها، وممثلو الصحافة والإذاعة والتلفزيون وعدد كبير من مسئولي الجامعة وأبناء اليمن، وتحدث السيد سليم اليافي الأمين العام المساعد والذي كان رئيساً للّجنة العربية الخماسية وممثلاً للجامعة، وبذل جهوداً مشكورة. وتحدث الأخ علي ناصر محمد رئيس وزراء الجنوب، ثم تحدثت باسم حكومة الجمهورية العربية اليمنية، ووقعنا بيان تصفية للموقف العسكري، ثم اتفاقية الوحدة في ثلاث نسخ، وحفظت واحدة منها في مقر الجامعة العربية.

بعد هذه اللحظات التاريخية تقبلنا عناق ممثلي الدول العربية وأبناء اليمن وتهانيهم وبدأت تعليقات الصحافة والإذاعات بالرضاء والتهنئة، وإن يكن بعضها قد أظهر دهشته للانتقال من الحرب إلى الوحدة.

وقد طلعت صحيفة «الأهرام» في اليوم التالي وعلى صدر صفحتها الأولى أخبار اتفاقية الوحدة اليمنية وبيان تصفية الموقف العسكري، ولكنها لم تكتف بذكر المادة الخاصة بانسحاب قوات الجانبين إلى مواقعها السابقة، بل ذكرت حتى في عنوانها البارز انسحاب القوات الشمالية من جزيرة كمران.

وكنت أعطيت موعداً في اليوم عينه لبعثة من «الاهرام» تنوي السفر إلى اليمن. وعندما وصلوا عاتبتهم، فالاتفاق واضح، ونصوصه واضحة، وكان يجب التقيد بها، فإذا قام أحد بالتفسير أو الإيضاح، فيجب أن يتعرّف إلى الحقائق من الجانبين المعنيين.

وقد رفضت أن أكذّب ما نشرته «الأهرام»، ولعل الأمانة العامة للجامعة العربية قد أوضحت حقيقة الاتفاق، فظهرت «الأهرام» بعد ذلك وفي صفحتها الأولى تعقيب في برواز، بأن الاتفاق قد تم بين رئيس الوزارتين اليمنيتين على بقاء جزيرة كمران في أيدي الشماليين.

وجزا الله غلطة «الأهرام» خيراً، فبدونها كان موضوع كمران سيبقى غامضاً لدى الرأي العام.

كان لأعضاء اللجنة الخماسية العربية، وللدكتور سليم اليافي الأمين العام المساعد بالذات، جهود مشكورة، سواء في تحملهم متاعب السفر والتنقل بين صنعاء وتعز وعدن، وفي أيام صوم رمضان الكريم، أو في مساعيهم وسعة صدرهم أثناء اجتماعات القاهرة.

كما أن مبعوثين شخصيين للرئيسين أحمد حسن البكر ومحمد أنور السادات قد حضرا شطراً كبيراً من اجتماع رئيسي الوزارتين، وأدّيا دوراً في تقريب وجهات النظر.

وفي صباح اليوم التالي استقبلت في دار السفارة الأخ طاهر رضوان ممثل المملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية، الذي نقل لي تحية الملك فيصل وتهنئته وعتبه لأننا لم نجر معهم أي مشاورات. و قد حملته تحياتي وشكري للملك، وقلت له إننا شعرنا طوال شهر كامل من الحرب بأن المملكة قد رغبت في التزام الحياد، والبعد عن الصراع. وأن الوفد الذي توجه إليها والمشكّل من الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري، والشيخ سنان أ بو لحوم محافظ الحديدة، والعقيد محمد الأرياني القائد العام للقوات المسلحة، قد عاد إلينا بانطباع

فهمنا منه أن المملكة تتمنى لنا النجاح في مواجهة الموقف، وأن شهر رمضان تهدأ فيه الأعمال في المملكة. ووصلتنا بعض المواد الغذائية، ومليونا ريال رفعتا في ما بعد إلى أربعة ملايين ريال.

ونحن لا نلوم أحداً لكننا نتوقع اهتماماً وعوناً أكبر. وإننا بعد شهر من القتال اتخذنا القرار الذي تفرضه علينا المسئولية.

وقلت إن أمامنا عاماً كاملاً مقبلاً، في إمكان المملكة أن تساعدنا ليكون وضعنا أفضل اقتصادياً وإدارياً وعسكرياً. وفي هذا ضمان لاستقرار المنطقة وأمنها، سواء تحققت الوحدة أو استمرت اللجان في عملها، وتعايش الشطران.

أما يوسف الشريف فقد كتب يومها ما يأتي:

«يبقى الحديث عن اتفاقية «روز اليوسف» التي عقدتها بشأن المصالحة الوطنية والوحدة اليمنية، فحين اندلعت الحرب الاهلية بين الشطرين عام ١٩٧٢، واحتلت قوات اليمن الجنوبي مدينة قعطبة في الشمال، وقفت شخصياً بجانب النظام في عدن ورأيت أن عملية الاغتيال التي دبرها ضد المشايخ الغادر وحنتش والهيال كانت بمثابة القصاص العادل لما اقترفوه من عداء لثورة سبتمبر وعمالتهم لأعداء الثورة.

وجاء الأستاذ محسن العيني إلى القاهرة رئيس وزراء صنعاء، وكذلك علي



مع الرئيس السادات وعلي ناصر.

ناصر محمد رئيس وزراء عدن للمشاركة في المباحثات التي قامت بها الجامعة العربية لإنجاز اتفاقية الوحدة، ووجهت لهما الدعوة للحوار في روز اليوسف دون أن أخبر أيهما بوجود الآخر، وحدث حوار ديموقراطي خلاق بينهما على أرضية الوحدة اليمنية، وتعهدا بالعمل على أنجازها، ووقعا ما أسميناه آنذاك اتفاقية روز اليوسف للوحدة اليمنية وقد أدار الحوار الشاعر والكاتب الكبير عبد الرحمن الشرقاوي رئيس تحرير روز اليوسف».

***

وتقديراً لجهود بعض الدول العربية التي أبدت اهتماماً خاصاً بالنزاع اليمني، ورغبةً في إيضاح حقيقة الاتفاق وجدية تصميمنا على تنفيذه، وحرصاً على كسب دعم هذه الدول ومساندتها لجهود التوفيق والتوحيد في اليمن، رأينا أن نجري معها اتصالاً مباشراً.

قمت مع الأخ علي ناصر محمد بزيارة الرئيس أنور السادات الذي بارك الاتفاق، وسمعنا نصائحه وأكد لنا حرص مصر على صفاء الموقف العربي وإزالة كل أسباب النزاع.

ثم قررنا التوجه إلى الجزائر وليبيا.



في دار «روز اليوسف» مع عبد الرحمن الشرقاوي وأحمد عبد المعطي حجازي ويوسف الشريف ويحيى المتوكل وآخرين.

وفي مطار القاهرة صباح الإثنين ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، وأنا أهم بركوب الطائرة إلى الجزائر، سلّمني العقيد يحيى المتوكل سفيرنا بالقاهرة برقية من رئيس المجلس الجمهوري يطلب فيها ألغاء زيارة الجزائر وليبيا، والعودة إلى صنعاء. فالاعتراض على أشده ضد الاتفاقية، وإننا قد تجاهلنا الدستور حين تحدثنا عن التنظيمات الشعبية والجماهيرية، وهو يحرم الحزبية.

طبعاً لم يعد هناك مجال لإلغاء الرحلة إلى الجزائر وليبيا، وقد سلمت السفير جواباً على البرقية قلت فيه: «إني مقتنع بالاتفاقية حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، ونصاً ومعنى، وإنها في مصلحة اليمن».

وفي المساء ونحن إلى مائدة العشاء في قصر الشعب مع الرئيس هواري بومدين والأخ علي ناصر محمد، جاءتني محادثة تلفونية من الرئيس القاضي عبد الرحمن الأرياني يطمئنني إلى انه قد هدّأ المعارضة، وأن الموضوع سيتم بحثه عند العودة، وأنه يتمنى لنا النجاح. وقد كان الرئيس بو مدين مسروراً عندما بلغه هذا الأمر.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن الرئيس هواري بومدين كان دوماً من أكثر الزعماء العرب اهتماماً بالقضايا اليمنية، واستعداداً لإعطاء المزيد من وقته وجهده لمتابعة الموقف، ومحاولة التوفيق بين الشمال والجنوب. وأنه كان صادقاً وصريحاً وحكيماً في حديثه معنا ومع الإخوة الجنوبيين، أذكر له هذا بتقدير بالغ، سواء عندما التقيت الأخ محمد صالح مطيع إلى مائدة الرئيس بو مدين في قصر الشعب في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٢ وواصلنا الحديث إلى بعد الساعة الرابعة فجراً، وهو ذلك الرجل الباسم الهادئ الحكيم. أو عندما التقيناه هذه المرة مع الأخ علي ناصر محمد بعد الحرب، وتوقيع الاتفاقية. وأذكر هذا التقدير أيضاً لوزير الخارجية الجزائرية الأخ عبد العزيز بو تفليقة الذي أمضى معنا الساعات الطوال في كل زياراتنا للجزائر، ولقاءاتنا في القاهرة والأمم المتحدة. وأذكره لسفيرهم لدى القاهرة والجامعة العربية الأخ مزهودي الذي كان من أبرز أعضاء اللجنة الخماسية، وأكثرهم اهتماماً وتأثيراً وحديثاً، وليس إلينا وإلى المسئولين الجنوبيين فحسب بل كذلك إلى الجماهير اليمنية في تعز وعدن.

وفي يوم الجمعة الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ اجتمعنا بالأخ العقيد معمر القذافي وحدنا، فقد وصل الأخ رئيس وزراء الجنوب إلى ليبيا

أولاً قبل زيارته الجزائر واجتمع بالزعيم الليبي، في حين بدأنا نحن بالجزائر، وجئنا بعدها إلى ليبيا.

وكان العقيد القذافي، وهو العاشق للوحدة العربية الشاملة، قد تبنى وحدة اليمن ونادى بها، واشترطها لتقديم أي عون للشمال أو للجنوب.

كما أن اجتماع الرئيسين الأرياني وربيع قد تقرر أن يتم بعد شهر في طرابلس وبحضور الأخ العقيد.

***

معارضون لاتفاقية الوحدة

وصباح السبت الرابع من شباط (فبراير) ١٩٧٢ وصلنا إلى تعز، بعد رحلة مضنية طويلة من طرابلس والقاهرة. وقد استقبلني بعض الأخوة العسكريين والمدنيين، وتوجهت فوراً إلى منزل رئيس المجلس الجمهوري وأمضيت معه نحو نصف ساعة، وكنت أتوقّع أني سأستطيع الاجتماع بالمجلس الجمهوري وكبار المسئولين لأقدم اليهم تقريراً عن محادثاتي في القاهرة واتفاقية الوحدة وعن زيارتي للجزائر وليبيا، وأشرح لهم كل شيء ولكني فهمت من الرئيس أن اللقاء سيتم في صنعاء بعد العيد إن شاء الله ونصحني بالهدوء وعدم إثارة أي موضوع!

وقد استغربت الأمر ولكني فهمت، وأنا في الطائرة في طريقي إلى صنعاء، أن أعضاء المجلس الجمهوري غاضبون، رافضون، ولا يرغبون في اللقاء، وأن رئيس مجلس الشورى غادر تعز قبل وصولي إلى خارجها، مقاطعاً ومحرّضاً المشايخ والقبائل ضدي وضد اتفاقية الوحدة.

وقد تحركت قوى كثيرة في الجوامع وغير الجوامع ضد هذه الاتفاقية التي وقّعت مع «الشيوعيين والملحدين... إلى آخر هذا الكلام»!

عجيب أمر هؤلاء القوم فليجتمعوا وليسمعوا تقريري، ولهم بعد ذلك أن يقروا ما توصلنا إليه أو يرفضوا. ولماذا هذا الانفعال؟ رئيسا الدولتين سيجتمعان بعد شهر، ويستطيع رئيس المجلس الجمهوري أن يعلن حينئذ رفض الاتفاقية، بل ولهم أن يدخلوا أي تعديلات إذا شاءوا ولكن فلنلتق وليسمحوا بالحديث والنقاش.

المصالحة الوطنية... الثانية

وفي اليوم التالي حضرت حفل أفطار أقيم بمناسبة ذكرى حركة «الخامس من نوفمبر» في نادي الضباط بصنعاء دعي إليه رجالات الدولة وضباط القوات المسلحة وجمع من المواطنين. وبعد العشاء، ورداً على الحملات المسعورة ضد اتفاقية الوحدة، وحديثاً مباشرا إلى الشعب حول ما توصلنا إليه إنهاءً للحرب المشئومة وتحقيقاً للوحدة اليمنية، ارتجلت الكلمة التالية، التي أذيعت من راديو صنعاء أكثر من مرة، وأنقلها هنا حرفياً:

«بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة المواطنون،

يسعدني أن أشترك معكم اليوم في هذا العشاء المتواضع الذي يقام في هذه المناسبة التي نلتقي فيها ونحن على أبواب العيد، وفي خواتم رمضان الكريم، وبعد أحداث كبيرة، وفي ظل منعطف تاريخي يمكن أن يكون نقطة تحول في حياة هذا الشعب، اليمن التي عاشت دائماً طوال التاريخ شعباً واحداً والتي جزّأها التخلف والضعف والهوان، والتي خضعت دهراً طويلاً للإرهاب والاستبداد والاستعمار والتحكم الخارجي، اليمن التي حاولت خلال الربع قرن الأخير أن تنتفض ضد واقعها المر، والتي حاولت أن تلحق بركب الحضارة في العالم.

اليمن التي خرجت من انتفاضة إلى أخرى، ومن ثورة إلى ثورة، والتي دفع شعبها ثمناً باهظاً في سبيل التحرر والخروج من المأساة.

هذا الشعب بعد كل ما عاناه، لعل الطريق بدأت تتضح أمام مواطنيه، ولعلهم بدءوا اليوم يمسكون بالخيوط الأساسية لمأساتهم ومحنتهم. ولعلهم اليوم قد بدءوا يتبينون الطريق الصحيح لمستقبلهم وحياتهم.

كلكم تعلمون أننا عشنا خلال هذا الشهر في مواجهة دامية، مواجهة كانت قاسية على كل نفس، مواجهة كان يمكن أن نرى من جديد الدم يسفك على هذه الأرض الطيبة.

وبحمد الله ووعي اليمنيين، ووعي العرب واهتمامهم، أمكن ربما في اللحظات الأخيرة أن نتفادى كل ما كان يمكن أن يحدث، وأن نعود من جديد، من ميدان الحرب إلى ميدان الحوار والنقاش، ومحاولة الوصول إلى حلول معقولة مرضية.

هناك كثيرون تألموا لوقف الحرب. ونحن لا نقول إنهم مخطئون، ولكننا نقول إنهم وقد استفزتهم الأحداث وآلمتهم الحوادث الأخيرة، نقول إن هؤلاء الإخوة ينبغي أن يتبينوا معنا أن القضايا المعقدة في عالم اليوم، لم يعد من الممكن أن تحل عسكرياً.

منطق العصر الحاضر يملي على الجميع التفكير، والأناة، والتبصر والنظر إلى الأمور بجدية ومسئولية.

الأحداث اليوم في العالم كله تملي علينا، وتفرض علينا أن نعود إلى صوابنا، وأن نفكر التفكير الصحيح المسئول.

الولايات المتحدة بقنابلها الذرية وبإمكاناتها الكبيرة، وجدت بعد سنوات طويلة، وبعد تردد، وبعد محاولات لإطالة الحرب والعذاب في فيتنام - وجدت أن الحرب ليست حلاً.

وفيتنام، وهي تناضل من أجل حقها، ومن أجل حريتها، ومن أجل كرامتها، وجدت بعد خمسة وعشرين عاماً من الحرب، وهي البلد المعروف بالصلابة والعناد والإرادة الحديد. وجدت أن الحرب ليست مخرجاً، وليست حلاً، وبالتالي بدأ الحوار، ووصلوا إلى اتفاقات يمكن أن تنهي هذه المأساة الإنسانية الكبيرة.

الألمانيتان في الشرق وفي الغرب، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، الصين الشعبية والولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. اليوم على مستوى العالم كله، القضايا تجد حلها بعيداً من الحرب.

أوغندا أوتانزانيا، الهند وباكستان. اليوم على صعيد العالم كله، مهما تكن القضايا معقدة، ومهما تكن المشاكل كبيرة، لم يعد السلاح هو الحاسم، ولم يعد الدم هو الحل ولم تعد الحرب هي المنطق، وإنما بدأت الدنيا كلها تلجأ إلى أسلوب آخر، هو أسلوب الحوار، ومحاولة إيجاد الحلول الصحيحة.

ونحن مع أشقائنا في الجنوب، لعلنا أخيراً اقتنعنا بأن هذا هو الحل الصحيح، وبالتالي دارت الاتصالات والاجتماعات في القاهرة، وكانت كلها تحت الأضواء، ولم تكن في غرف مظلمة، كما لم تكن هناك اتفاقات سرية.

كانت كلها تدور وضمير الأمة العربية كلها يراقبها. كانت كلها تدور ومشاعر الملايين في أنحاء الوطن العربي تعيش معها وتتمنى نجاحها.

كان الأفراد، وكانت المنظمات، وكانت المؤسسات والدول تشارك في هذه

المحادثات، وبالتالي لم يكن هناك تواطؤ، ولم تكن هناك أسرار، ولم تكن هناك مناورات، وإنما كان هناك حديث صريح، وحديث واضح.

وكانت المشكلة المطروحة بشكل صحيح هي:

هناك صراع دام بين الشمال والجنوب يجب أن يتوقف.

وهناك مصير لهذا الشعب، وهناك أسباب تؤدي إلى هذا الخلاف يجب أن نجد لها علاجاً.

وبالتالي تركز الحديث حول الموضوعين الأساسيين:

الموضوع الأول تصفية المأساة الدامية التي كانت تدور. ووصلنا هنا إلى الاتفاقات التي أعلنت وهي:

سحب الحشود، وفتح الحدود بين الشطرين، وإنهاء كل أعمال العداء والتخريب وأعمال العنف بشكل كامل من الجانبين. وإمكان عودة المواطنين إلى مناطقهم، وتسوية كل المشاكل والمتاعب الموجودة.

هذا هو الإطار الأول. وحدد لهذا شهر، ونحن نأمل أن ننجح جميعاً خلال هذا الشهر في تصفية آثار هذه المأساة، وأن تعود الحال بين المواطنين اليمنيين في الشمال والجنوب إلى وضعها الطبيعي السليم.

ثم وجدنا أنه لا بد أن نخطو خطوة أخرى، نستأصل الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى المشاكل فوجدنا أن الطريق الصحيح هو وحدة اليمن. وحدة اليمن لأنها لا تشابه أبداً الوضع بين الأقطار العربية الأخرى.

موضوع الوحدة العربية مطروح. ووحدة الأقطار العربية الأخرى مطروحة: ليبيا ومصر، مصر وسوريا، سوريا والعراق، كل هذه مطروحة منذ زمن طويل ومحل دراسة. ولكن هذه الأقطار تتمتع في الواقع بكيانات قائمة ومستقلة استقلالاً كاملاً. تتمتع بمؤسسات إدارية وسياسية ومالية وشعبية وبالتالي من الصعب أن تتم وحدتها بشكل سريع، بل تحتاج إلى بحث ودراسات ووقت.

أما بالنسبة إلى الوحدة بين الشمال والجنوب، فالوضع مختلف تماماً. فنحن لسنا منفصلين انفصالاً كاملاً. ولسنا دولتين مستقلتين عن بعضهما البعض استقلالاً تاماً في كل شيء. فالترابط موجود. مئات الآلاف من الجنوبيين موجودون في شمال الوطن، وعشرات الآلاف من الشماليين موجودون في الجنوب، ومواطنون

جنوبيون وشماليون يشاركون في الحكم في الشمال والجنوب.

الحدود ليست ثابتة. ليست هناك حدود أصلاً، بل خطوط وهمية ليست محترمة من أحد. بل إن المواطنين في كل مكان يعتبرون الشمال وطنهم والجنوب وطنهم كذلك.

المؤسسات الإدارية والحكومية الرسمية ليست عميقة الجذور أبداً، وليست ضاربة في الأرض لسنوات طويلة.

نحن هنا نبني مؤسساتنا الإدارية الحديثة للمرة الأولى، وفي جوانب كثيرة جداً. وهم كذلك في الجنوب. كانت الإدارة الاستعمارية موجودة فقط في مدينة عدن، أما في غيرها فلم تكن هناك مؤسسات بالشكل الصحيح، وبالتالي ليست هناك أشياء ثابتة طويلة وكبيرة تحتاج إلى فترة وإلى وقت حتى يتم صهرها ودمجها ودراستها.

كذلك الإمكانات الاقتصادية محدودة، محدودة جداً في كل من الشطرين.

إمكان قيام دولة بالمعنى الصحيح بإمكاناتها المالية والعسكرية والسياسية، ليست متوافرة بشكل كاف في كلا الشطرين.

لهذا السبب وجدنا أن وحدة اليمن وحدها هي الطريق الصحيح لإمكان خلق المجتمع اليمني القادر على توفير الخير والرفاهية والاطمئنان والعيش للمواطنين، والسيادة والاستقلال الكامل لليمن.

الحديث الكبير حول التناقضات بين الشمال والجنوب، هو حديث لا معنى له. والتناقضات مبالغ فيها الآن.

هناك من يقول إن النظامين الاجتماعيين مختلفان، وأنا لا أرى هذا اليوم أبداً. فالوضع هو، هو، في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية. أنتم تعلمون أن معظم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في الشمال هي قطاع عام مائة في المائة أو سبعين أو ستين في المائة. ليست هناك أي مشكلة في هذا القطاع الآن. كلنا مبتدئون.

والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية تكاد لا تختلف. صلاتنا بالدول الاشتراكية قائمة وصلاتهم بالدول الغربية قائمة هي أيضاً. وليس هناك تمايز أو اختلاف كبير. ولكن لو بقي الشطران منفصلين لفترة أطول، فإن التباعد سيزداد والتنافس سيتعمق، ونصبح فعلاً في وضع لا يسمح لنا باللقاء، كما لا يسمح لنا بالوحدة، أما اليوم فالأمور في مبتداها.

موضوع الدم الذي يتحدث عنه البعض، وأنه قد سال، وأنه قد وقع قتال،

وصارت ثارات... ويتساءلون كيف يمكن بعد هذا أن نصل إلى حلول؟ الحقيقة أن الدم كما سال في الجنوب، سال في الشمال. ونحن نعرف تماماً من تجربتنا في الشمال هنا، أنه قد حصلت عندنا ثارات وصراعات بين القبائل داخل وبعضها البعض، بين منطقة ومنطقة، وبين وحدة ووحدة، وبين مجموعة ومجموعة. وجرت حوادث كثيرة جداً، ولكن هذا لم يمنعنا أبداً أن نتعاون، وأن نتوحد، وأن نعيش معاً.

لذلك فلا نرى أن هناك ما يحول وما يمنع هذا الشعب من أن يتّحد ويمضي.

النقاط التي تحدثنا عنها في اتفاقية الوحدة، كلها نقاط لا يمكن أبداً أن يعارضها أي وطني، لا في الجنوب ولا في الشمال. نحن كلنا نريد وطناً مستقلاً، نريد وطناً محايداً، نريد وطناً متعاوناً مع الدول كلها في الشرق والغرب، في حدود مصلحته وسيادته وكرامته.

نريد أوضاعاً إدارية، وأوضاعاً اجتماعية، تسمح لهذا الشعب بأن ينطلق نحو العدالة الاجتماعية، نحو التطور والتنمية، نحو تحقيق كرامة المواطنين. نحو فتح مجالات التعليم والعلاج وغير ذلك من الخدمات.

ما هو الأمر الذي نختلف عليه؟

ليست هناك أمور أساسية في الاتفاق الذي تم، يمكن أن نختلف عليها هنا في الجمهورية العربية اليمنية. وأنا واثق أنه أيضاً في الجنوب لا يمكن أن يحدث خلاف حول هذا الاتفاق.

فمجلس الشورى قد اتخذ القرار بتحقيق الوحدة. واتخذ هذا القرار في أكثر من مناسبة وهو السلطة التشريعية.

رئيس المجلس الجمهوري في أكثر من مناسبة أعلن أن الحل هو وحدة اليمن، وأنه ينبغي تحقيق الوحدة دون قيد أو شرط.

المواطنون اليمنيون في مختلف المناسبات، أعلنوا أن الوحدة اليمنية هي الحل الصحيح.

إذن لا يمكن أبداً أن يكون هناك خلاف حول الوحدة الوطنية. وحول الوحدة اليمنية.

وأود أن أقول إننا خرجنا بمكسب ضخم وعندما أقول نحن لا أقصد بهذا الشمال. فأنا لا أنظر أبداً إلا إلى اليمن، اليمن الكبرى، اليمن العظيمة، اليمن التي من حقها أن تعيش وأن تنتعش، وأن تمضي في طريقها إلى الأمام.

وعندما أقول إننا كسبنا مكسباً كبيراً، فأنني أشير أيضاً إلى أن الأخوة في الأقطار العربية الأخرى، خلال السنوات الماضية، كانوا لا يصدقون أن هذا الشعب جاد في تحقيق وحدته. كان الشك موجوداً. وكانوا يتصورون العلاقة بيننا كالعلاقة بين أي قطرين عربيين.

ولكن في هذه المناسبة، أحس الجميع وعرفوا الحقيقة: الجامعة العربية، الدول العربية الشقيقة التي شاركت من قريب أو بعيد، المنظمات، الصحافة، الهيئات، الجميع وجدوا معنا أن الحل الصحيح، والحل الوحيد والطريق السليم، هو وحدة اليمن. وهذا أعتبره مكسباً من المكاسب الكبيرة.

إن علينا أن ننظر بتفاؤل واطمئنان وأصرار. وعلينا أن نخطو خطوتنا لأن فيها حياتنا، وفيها تطور مجتمعنا. وفيها الحفاظ على كرامتنا واستقلالنا.

وأنا واثق أن اليمنيين في الجنوب والشمال وفي كل أنحاء البلاد، لن يترددوا أبداً في أن ينطلقوا جميعاً نحو أملهم الكبير، ونحو هدفهم العظيم.

وإنني أنظر إلى هذه المرحلة على أنها تتويج لنضال اليمنيين وثوراتهم وتضحياتهم، بل واعتبروا أن هذه المرحلة يمكن أن نسميها المرحلة الثانية للمصالحة الوطنية في اليمن.

أقول المرحلة الثانية للوحدة الوطنية، لأننا في خطوتنا قبل عامين خطونا الخطوة الأولى. وتحققت لهذا الشطر وحدته الوطنية التي كان الكثيرون بدءوا يتشاءمون ويتصورون أن من الصعب أن يلتقي الذين تحاربوا في الجانبين، أو في مواجهة بعضهم البعض. ولكن هذه الوحدة تحققت، واندمل الجرح، وشعر الجميع أنه ليست هناك أبداً أي صعوبة في أن نعيش معاً أخوة متعاونين متحابين.

وأنا أعتبر هذه المرحلة الجديدة مرحلة المصالحة الوطنية على نطاق اليمن كلها. مرحلة السلام الحقيقي. المرحلة التي يبدأ فيها المواطنون صفحة جديدة على الصعيد الداخلي. وعلى الصعيد الخارجي.

أقول هذا لأنني أعتقد أن الأيام تثبت أننا لا نستطيع أن نتغلب على مشاكلنا إلا إذا انطلقنا جميعاً انطلاقة واحدة، وعملنا جميعاً، فلا تبقى المسئوليات على كاهل مجموعة أو على عاتق فئة واحدة.

ينبغي أن يفكر المواطنون اليمنيون في تنظيم أنفسهم طلاباً وشباباً وعمالاً ومثقفين، وعلى كل مستوى.

ينبغي أن نبدأ بصنع الدولة الحديثة القادرة على أن تجد الحلول للمشاكل والمتاعب أياً تكن.

أقول هذا الكلام، وأريد بهذه المناسبة أن أؤكد أننا لم نخطُ هذه الخطوة استغلالاً لمراكزنا التي نحن فيها، فنملي على هذا الشعب خطوة لا يرضاها... وإنما نحن نعتقد أن الوحدة هي وحدة الشعب، وحدة المواطنين، وحدة اليمنيين. وليست الوحدة وحدة الحكومتين، ولا وحدة المسئولين ولا قراراً اتخذ من وراء ظهر المواطنين.

نحن نعتقد أن هذه الخطوة إنما فعلناها تعبيراً وتنفيذاً وتحقيقاً لرغبات المواطنين جميعاً ولإراداتهم وأمانيهم.

وأنا أشعر بأن من واجبي أن أقول إن من حقنا باسم اليمن، باسم مستقبلها، أن نتوقع من أبناء اليمن جميعاً، كباراً وصغاراً، في الشمال وفي الجنوب، أن يرتفعوا إلى مستوى المسئولية، وأن يحاولوا أن يتغلبوا على كل مرارة، وعلى كل ما في النفس. وأن يثوروا ضد كل العقد، وضد كل ما من شأنه أن يحول دون الانطلاقة اليمنية الخالصة العفوية الصحيحة.

لأن في ذلك خيرهم وخير وطنهم وخير أمتهم.

والسلام عليكم».

***

هذه كانت كلمتي في نادي الضباط أمام جمع كبير من رجال الدولة والقوات المسلحة، وقد سمعها المواطنون من الإذاعة، وكانت رداً على حملات الهجوم والتشكيك التي أثارها أعضاء المجلس الجمهوري وكبار رجال مجلس الشورى وكبار المشايخ وعدد من خطباء المساجد الذين بدءوا كلهم يشنّون الحملات ضدنا زاعمين أن الاتفاق تم مع الشيوعيين والملحدين وكأن الاتفاق ليس بين يمنيين وطنيين في شمال البلاد وجنوبها. وقد نسي الكثيرون أنهم طالبوا بالوحدة، ولعله غاب عنهم أن الوحدة تعني أيضاً بناء مجتمع جديد يشارك فيه المواطنون، ويتحملون مسئوليتهم في إطار تنظيمات نقابية وسياسية.

الوحدة طبعاً ليست، ولا يمكن أن تكون، تثبيتاً للأوضاع، الوحدة ثورة، الوحدة سير مع التطور. لقد انزعجوا من الإشارة إلى المنظمات الجماهيرية،

وخافوا من الإشارة إلى التنظيمات الشعبية، ولوّحوا بالدستور وأنه ينص على تحريم الحزبية. وقالوا إننا اقترفنا إثماً بالحديث عن التنظيمات الشعبية والجماهيرية، وأن معناها الحزبية.

***

المنظمات الجماهيرية

ولي هنا وقفة ليس مع هؤلاء في بلدنا وحدهم، بل ومع أولئك الكبار في الأقطار العربية التي جعلنا منها قدوتنا، وأخذت منها جماهيرنا العربية الدروس والتوجيهات.

أنني لا أستطيع أن أفهم سبب الهجوم على الحزبية، ولا معنى المقاومة للمنظمات الشعبية والجماهيرية.

انني أفهم الحياة السياسية والعامة أنها لا تخرج عن إطار الحق الإلهي المقدس للملوك الذي يتحول في نظر البعض - أدركوا أو لم يدركوا - إلى حق الزعيم، أو القائد الملهم، أو المنقذ، أو بمعنى أدق الدكتاتور الذي يملي وليس على الآخرين إلا أن يسمعوا ويطيعوا.

أو حق الشعب، حق الجماهير، حق المواطنين، حق أبناء الشعب في أن تكون لهم الكلمة في تسيير أمور بلدهم، وفي إدارة شئونه الداخلية، وفي صوغ علاقاتهم وطبيعتها مع العالم من حولهم.

أجل، إذا قلنا إن نظرية الحق الإلهي المقدّس للملوك قد سقطت بفعل الثورات، بفعل وعي الشعوب، بفعل حرية المواطنين، فما هو إذن البديل؟ أليس هو الشعب؟ أليست هي الجماهير؟ أليسوا هم المواطنون الذين رفضوا الخضوع والاستسلام لفرد واحد أو أسرة واحدة، ادّعت أن لها حقاً إلهياً مقدّساً في الحكم؟ فإذا سقطت نظرية الحق الإلهي المقدّس للملوك والأباطرة والأئمة، وأصبح المواطنون هم أسياد أنفسهم، هم حكّام بلادهم، فكيف إذن يمارسون هذه الصلاحيات؟ كيف يتمتعون بهذه الحقوق؟ كيف يعبرون عن آرائهم؟ كيف يجسدون اختياراتهم، سواء في علاقاتهم الداخلية وشئونهم الاقتصادية، أو صلاتهم مع العالم والشعوب من حولهم؟

أليس بأن ينظّموا أنفسهم، ويوحّدوا صفوفهم، في ظل برنامج أو برامج،

منهاج أو مناهج، نظرية أو نظريات، اتجاه أو اتجاهات، يميناً أو يساراً أو وسطاً، وللناس في ما يشتهون مذاهب؟

من له الحق في أن يمنعهم؟ من له الحق في أن يحدّ من حريتهم؟ من له الحق في أن يقول لهم سقط الملك، أو سقط الإمام وأنتم أحرار، ولكن لا تمارسوا أنتم الحرية بل أنا سأمارسها نيابة عنكم؟ لا تشغلوا أنفسكم بالقضايا العامة، فأنا وكيلكم، أنا أعرف ما يصلح لكم. أنتم قُصر، أنتم عاجزون، أنتم لا تعرفون ما تريدون. بالأحرى أنا القائد، أنا الملهم، أنا الملك الجديد بدون لقب ملك، أنا المحرّر، أنا كل شيء، وأنتم مع ذلك أحرار، أحرار في أن تسكتوا، تخرسوا، تسمعوا، ولا تنبسوا.

والعجيب أن فكرة التنظيمات الشعبية والجماهيرية قد أصبحت كأنها مرادفة للتطرّف، لليسار المرفوض، والغرض إرهاب وترويع الذين لا يعرفون الحقائق، من أي تسليم أو اعتراف بحق الجماهير في تنظيم نفسها!

والحقيقة هي أن جماهير الدنيا التي تملك حقاً حريتها، تمارس هذه الحرية عبر تنظيمات واسعة معترف بها، سواء كانت يمينية أو يسارية أو معتدلة.

إذ كيف نتصوّر الحياة السياسية في الولايات المتحدة بدون الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي، والعديد من النقابات واتحادات الطلاب والجمعيات والهيئات والصحافة ودور النشر الحرة والشخصيات السياسية المستقبلة والملتزمة؟

وكيف نتصوّر بالمثل الحياة السياسية في بريطانيا بدون حزب العمال وحزب المحافظين وحزب الأحرار والنقابات والمنظمات والجمعيات والصحافة؟ وهكذا في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبلدان اسكنديناقيا وغيرها.

وفي الاتحاد السوفياتي والصين والدول الاشتراكية كلها. كيف تسير الأمور بدون الحزب الشيوعي ومنظمات الشباب واتحادات العمال والطلاب والمرأة والكتاب والفنانين. ومؤتمراتها ومقرراتها؟

وحتى في أفريقيا، في تانزانيا وكينيا وغينيا وزامبيا، حلت الأحزاب والتنظيمات السياسية والهيئات محل القبلية والعشائرية، وأصبح المواطن يشعر بعاطفة، برابطة بالنظام السياسي في بلده، بحكام بلده، لأنه عضو في هذا الحزب، في هذا التنظيم السياسي، ولم يعد يشعر بالغربة أو بأنه محكوم بقوى غريبة أو مفروضة أو متجاهلة لوجوده. لا أقول إن الأوضاع مثالية دائماً وسليمة

وناجحة، ولكن لا شكّ في أن انتماء المواطن أو شعوره بالانتماء إلى حركة سياسية أرقى وأسمى من شعوره بالقهر والحرمان، واضطراره أو بقاء ارتباطه بالقبيلة أو العشيرة، وما لم ينضج اليوم، ينضج غداً.

أما في أقطارنا العربية، وحتى بعض تلك الأقطار التي تعتبر تقدمية، فقد شنّت حرب صليبية ضد الحزبية، وضد التنظيم، والتجمهر، وأصبحت الحزبية لعنة، والتنظيم تآمراً، والتجمهر عمالة وخيانة.

والنتيجة أن المواطن، من أجل كرامته، وأسرته، وحياته، يبتعد عن كل عمل سياسي، عن كل عمل عام، يأكل ويشرب، ويبحث عن وظيفة، وأفضل مؤهل أنه لا يفكّر!

إنني لا أطالب بتعدّد الأحزاب، ولا بنظام الحزب الواحد، ولا أنكر ما يواجه مجتمعنا من تعقيدات، ولكني أدعو إلى التفكير والتسليم بالمشاركة الشعبية والواسعة التي تتناسب مع ظروف كل قطر، وتتطوّر مع الأيام للوصول إلى أوضاع أفضل. إن الهجوم الضاري على التنظيمات الشعبية قد اشتدّ خلال ربع القرن الأخير في وطننا العربي. ولعلّ من أسباب ذلك أن معظم الثورات والانتفاضات كانت عسكرية، ونحن نعرف جيداً أن القوّات المسلّحة في بلدان العالم الثالث قد اضطلعت بدور وطني وتقدمي، وأنه بدون دخولها معترك النضال الوطني ما كان متيسّراً إحداث تغييرات جوهرية، إلا أنها كان منتظراً أن تتحالف مع الجماهير، وتشجّع التنظيم على كل صعيد عمالي وطالبي وشعبي، لأن ذلك هو ضمان الحفاظ على المكاسب الحقيقية للشعب.

وإذا كانت أحزاب الماضي قد وقع بعضها تحت نفوذ الاستعمار أو الأسر الحاكمة أو الإقطاعية، أو كانت بلا برامج وأهداف محددة، وبلا رؤية واضحة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، فإن العلاج لكل ذلك لا يكون برفض التنظيم، ولا بالتنكر لدور الجماهير.

إننا لا نتصوّر أي إصلاح سياسي أو اقتصادي، أو إداري، ولا أي نقلة للمجتمع العربي في غياب الشعب، بل وحتى قضية الوحدة العربية بدون منظمات جماهيرية، ستبقى حلماً.

إن المجتمع العربي الجديد لن تصنعه إلا الجماهير الواعية المنظمة.

ولا بد من الاعتراف بحق العمّال والطلاب والكتّاب والفنانين والمعلّمين وسائر

قطاعات الشعب في التنظيم، في كل قطر عربي، وعلى مستوى الوطن كله.

ولن تكون كل هذه التنظيمات إلا دعائم للحكم الوطني الواعي ودرعاً للوطن، وضماناً لمسيرة ظافرة.

إن رفض التنظيمات بحجة الحرص على الوحدة الوطنية، والخوف من إضعافها، قد أفسح في المجال لتمزّق خطير نشهده في حياتنا في معظم أقطارنا.

إن الطائفية والقبلية والطبقية هي التي تسود مجتمعنا، ولو بذلنا جهداً لتربية جماهيرنا سياسياً ووطنياً وقومياً وإنسانياً، لاختفى كثير من مظاهر التخلّف والبدائية في حياتنا.

إن اليمن التي أمضت أكثر من ثلاثة عشر عاماً في ظل الثورة والنظام الجمهوري، لا تزال تحرم كل لون من ألوان النشاط السياسي الشعبي العام. الأحزاب ممنوعة، والنقابات محظورة، واتحادات الطلبة في الغربة، والمعارضة خيانة، والرفض اليوم هو أسلوب الحكم.

وبعد هذا يراد أن يردّد الكل: إنها ثورة، إنها جمهورية، وأن الإمامة قد ماتت، وأننا أحرار.

***

النفور من الشباب والجديد

جماهير الشعب في الشمال والجنوب كانت بلا شك مع الوحدة ضدّ الحرب، وقد تلقّت أنباء اتفاقية القاهرة برضاء وتفاؤل. وقد حاول الشباب في صنعاء أن يتجمّعوا ويسيّروا التظاهرات لإظهار إرادة الشعب، ولكننا نصحنا بالهدوء، حتى لا يقال إن الشباب قد استثاروا المشايخ، أو استفزوا القوى المعارضة للوحدة. وعندما دعاني الشباب إلى الاجتماع بهم في نادي الخريجين، اقترحت عليهم أن يحضروا اجتماع نادي الضباط صباح التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) الذي يصادف اليوم الثالث لعيد الفطر المبارك.

وقد جرت العادة أن يقوم رئيس المجلس الجمهوري أو نائبه ورئيس الوزراء بزيارة النادي وتبادل التهاني، مع ضباط القوّات المسلّحة والأمن، ويتم عادة تبادل الكلمات التي لا تخلو من التعرّض للأحداث الجارية.

وقد تصوّرت أن ذهاب الشباب إلى نادي الضباط وتبادل التهاني مع رجال القوّات المسلّحة والأحاديث معهم سيساهم في إزالة الوحشة الملحوظة بين الجانبين. فقد كان بعض كبار الضباط يظهرون دوماً امتعاضهم من هؤلاء «الشباب المتطرّفين الحزبيّين»! ولا تتوقّف هذه النظرة عند الحزبيين، بل تعمّ معظم الخريجين والمثقفين، وإن لم تكن لهم صلة بالأحزاب.

كما أن الشباب ينظرون إلى عدد من كبار الضباط كأنهم «عقبة» في سبيل بناء الدولة الحديثة، وتصحيح الوضع في القوّات المسلّحة، وأنهم هم الذين يقومون بالاعتقالات، ويعترضون على الإفراج عن المعتقلين، بل يرفضون حتى أوامر رئيس المجلس الجمهوري.

وهكذا صباح الخميس توجّهت مع القاضي عبد الله الحجري والعقيد محمد الأرياني إلى نادي الضباط، وكانت ساحته وقاعاته كلّها قد امتلأت بالضباط والشباب والمواطنين، وكان من الطبيعي أن يحضر الكثيرون، فاتفاقية الوحدة حديث الجميع، ولا بدّ أنهم يتوقّعون أن تتضمّن الكلمات المتبادلة ما يشير إلى موقف الدولة وموقف القوّات المسلّحة من هذا الموضوع.

وقد تحدّث القائد العام، وتحدّث عضو المجلس الجمهوري، ولكنهما لم يتطرّقا إلى الموضوع من قريب أو بعيد. وجاء دوري في الكلام، فاستعرضتُ الموقف كلّه، وردّدت ما سبق أن قلته في كلمتي في النادي عينه قبل أربعة أيّام، وقابلت

حديثي حماسة منقطعة النظير من الحاضرين، ولا سيما حين كرّرت أن علينا أن نجعل من هذه المناسبة بداية لمصالحة وطنية جديدة، ليس بين الجنوب والشمال فحسب، بل بين القوى الوطنية في الشمال عينه، وكذلك في الجنوب.

وأذكر أني كنت قد أبرقت إلى رئيس المجلس الجمهوري من القاهرة، ونحن نجري محادثات الوحدة، وطلبت الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، بلا استثناء، وعدت وكرّرت طلبي عند عودتي. فقد كنت أعتقد أن اليمن ينبغي أن تدخل عصراً جديداً من الانفتاح على جميع القوى والاتجاهات، ليعمل الجميع من أجل بناء المجتمع الجديد.

على كل حال، فرغم أن الشباب امتنعوا عن إصدار أي بيان، وعن تسيير أي تظاهرة، بل وحتى عن الاجتماع في نادي الخريجين، واكتفوا بالمشاركة في الاجتماع العام بنادي الضباط، فقد فوجئت مساء ذلك اليوم الثالث للعيد التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر)، برجال القيادة العسكرية، وقد ظننتهم يردون لي زيارتهم في ناديهم ويكررون التهنئة بالعيد، ولكن فوجئت بهم غاضبين ومتوترين. وقبل أن ينصرفوا قدموا لي ورقة صغيرة سجلوا فيها ما سموه رأي الجيش على النحو الآتي:

«ـ تصحيح العلاقة بين عناصر القيادة السياسية للدولة.

ـ عدم الإكثار من الحديث حول الوحدة والحرب والسلام مما يثير العلاقة مع القوى الأخرى السعودية والمشايخ.

ـ عدم السماح للطابور الخامس المتمثل في الحزبيين المندسين داخل مؤتمر الخريجين المستهدفين خلق هوة سحيقة بيننا وبين قوى أخرى.

ـ تركيز كل الجهود على تصحيح الأوضاع الداخلية وإنهاء المظالم».

هذه هي خلاصة رأي القوات المسلحة، أو هو ما نقلته إليّ حرفياً قيادتها.

كان هذا الموقف جديداً. فقد علمت أن القيادة العسكرية حين أبدى أعضاء المجلس الجمهوري ورئيس مجلس الشورى اعتراضاتهم وغضبهم على الاتفاقية أثناء وجودي بالقاهرة، قد التزمت الصمت، ولم تبد اعتراضاً بل قال البعض إن القيادة قد أبدت عدم تأييدها للحملة ضد الحكومة. ولكن الكثيرين لاحظوا تجاهل القائد العام لاتفاقية الوحدة أثناء حديثه في نادي الضباط صباح اليوم. ثم تأتي هذه الزيارة المسائية وهذه النقاط العجيبة، فهل تكتمل الآن حلقة الهجوم والتحرك ضد الحكومة؟

لقد اشتدت غضبة بعض كبار القادة العسكريين على الشباب، وهددوا بالقيام باعتقالات واسعة، وتهكموا على أسماء معينة ممن شاركوا في مفاوضات القاهرة، ومن العناصر البارزة في أوساط القوى التقدمية والوطنية، وكان العقيد إبراهيم الحمدي يرفع صوته مهدداً ومتوعداً «من أبوه يحيى الشامي، ومحمد الربادي، وأحمد جابر عفيف وأمثالهم. هل قادوا كتيبة؟ هل ركبوا دبابة وهل حملوا سلاحاً؟

واليوم نراهم في نادي الضباط كأنهم قد أحرزوا الانتصارات» إلى آخر هذا الكلام.

وأذكر أني حاولت تهدئتهم، وإقناعهم بالتواضع وعدم الاندفاع والغرور. وأني كنت أنتظر أن يرحبوا بل أن يسعوا إلى لقاء جميع القوى الوطنية وأنه ليس من الحكمة أن يعزل الإنسان نفسه عن الآخرين، مهما تكن قوته وجبروته.

وأذكر أني قلت لهم إن رؤساء الولايات المتحدة وقادتها يتنقلون في المزارع والمصانع والمطاعم والشوارع للقاء الناس، ومصافحة المواطنين، واحتضان الأطفال، كل هذا تودداً وتقرباً من الشعب. ولا يتركون مناسبة لا يتحدثون فيها إلى المواطنين عبر الإذاعة والتلفزيون والصحف، وفي النوادي والتجمعات.

هكذا يفعل الزعماء السوفيات حين ينزلون بكل خططهم وسياساتهم وأفكارهم إلى المواطنين، ويطرحون مشكلة نزع السلاح على المزارعين في أصغر قرية نائية، ويجهدون أنفسهم لشرح كل شيء في المصانع والمزارع وتجمعات الشباب، كما يهتمون بتلقي ما يدور في أذهان الناس.

وهاتان هما الدولتان اللتان يمتلك قادتهما العسكريون وحكامها القنابل الذرية، والصواريخ العابرة القارات. بل أنه كلما زادت قوة الحاكم ونفوذه، تضاعفت مسئوليته، وازداد تواضعاً وحرصاً على الاقتراب من الشعوب.

أما أنتم يا إخواني، فماذا في أيديكم؟ وماذا يجديكم السلاح إذا ابتعدتم أو ابتعد الشعب عنكم؟

وهؤلاء الشباب الذين تستصغرون شأنهم، هم مقياس ومؤشر. هم طليعة اليمن الجديدة التي نقول جميعاً أننا نريد بناءها.

لم يكن هذا كل ما قتله وفي مناسبات كثيرة، بل هذا هو موجز وخلاصة ما رددته.

***

مع مجلس الشورى

انتهى العيد وعاد مجلس الشورى إلى الانعقاد، وتوجه رئيس المجلس الجمهوري إلى مجلس الشورى يوم السبت ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، وتحدث إلى اعضائه وقدم اتفاقية الوحدة، وشرحها شرحاً جيداً، وبدد مخاوفهم وطمأنهم.

وقد ناقش المجلس الاتفاقية، وتعارضت الآراء والمواقف وأظهر عدد من الأعضاء ترحيبهم وتأييدهم وحماستهم، ثم سجل المجلس ملاحظاته وأجّل القرار النهائي إلى أن يعود الرئيس من اجتماعات طرابلس التي ستتم في آخر هذا الشهر.

وأرسلت أمانة مجلس الشورى ما توصل إليه المجلس إلى الإذاعة، والعادة أن تنقل الإذاعة في نشراتها الإخبارية ما يدور في المجلس، فتقول أن المجلس وافق أو لم يوافق على هذا المشروع او ذاك، أو بدأ مناقشته ولم يتم بتها وسيستأنف البحث إلى آخر هذه الصيغ.

ولكنهم هذه المرة يريدون أن تنقل الإذاعة سيلاً من الملاحظات في وقت لم ينته المجلس بعد إلى قرار حاسم، وهي في مجملها اعتراضات وانفعالات.

وقد اتصلت بي إدارة الإذاعة مستفسرة، فقلت لهم «يذاع كالعادة أن المجلس بدأ البحث في اتفاقية الوحدة، ولم يتوصل بعد إلى قرار نهائي، وقدّم ملاحظاته إلى رئيس المجلس الجمهوري، وسيعيد المجلس البحث في الموضوع بعد عودة الرئيس من اجتماعاته في طرابلس مع رئيس مجلس الرئاسة في الجنوب».

ولكن رئيس مجلس الشورى اتصل برئيس المجلس الجمهوري كما اتصل بالإذاعة، وأصر على إذاعة نص بيان المجلس كاملاً.

وقد اعترضت وتمسكت بوجهة نظري لأن إذاعة بيان المجلس يكشف معارضة بعض القوى لاتفاقية الوحدة، ويسمم الجو، ولا يساعد على تهيئة المناخ الملائم لاجتماعات الرئيسين في طرابلس. كما يضعف موقف الرئيس الأرياني، ويعطي القوى المعارضة في الجنوب لاتفاقية الوحدة السلاح لإشهاره في وجه وفدنا المفاوض برئاسة رئيس المجلس الجمهوري.

ونحن لم ننكر على المجلس حريته في المناقشة واتخاذ القرار الذي يراه، ولكن

لا يجوز إذاعة ما من شأنه إضعاف مركز رئيس البلاد، وهو على وشك التوجه لحضور الاجتماعات ومعه كل ملاحظات المجلس، وعند عودته سيجتمع بالمجلس وحينئذ يتخذ المجلس ما يشاء من قرارات.

وقد انفعل رئيس مجلس الشورى قبيل مأدبة العشاء التي أقيمت في قصر الضيافة مساء الخميس ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) تكريماً للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي كان يقوم بزيارة رسمية لصنعاء.

ولما تمسكت بتعليماتي للإذاعة، انسحب رئيس مجلس الشورى من العشاء غاضباً، ولكنه عاد وتناول العشاء، وتبادلت معه الحديث بكل ود وتقدير، فأنا أحترمه وأحرص على أفضل العلاقات معه.

***

... وقدمت استقالتي!

وصباح السبت ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ قمنا بتوديع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد انتهاء زيارته الرسمية للجمهورية العربية اليمنية، وغادرنا صنعاء مع رئيس المجلس الجمهوري ووفد كبير إلى القاهرة فطرابلس بالجمهورية العربية الليبية، لبدء الاجتماعات بين رئيسي اليمن الشمالي والجنوبي، بحضور الرئيس العقيد معمر القذافي.

وفي طائرة الرئاسة، تبادلت الحديث مع رئيس المجلس الجمهوري، وتبين أن أعضاء المجلس ضد الحكومة، وأن الحكومة لهذه الأسباب، لم تعد في وضع يمكنها دستورياً من مواصلة العمل بصورة طبيعية. وعلى كل حال فسيتضح الموقف للرئيس بعد انتهاء محادثات طرابلس والعودة إلى صنعاء.

ولرغبتي في أن تنتقل مسئولية اتفاقية الوحدة مني إلى رئيس المجلس الجمهوري ـ فلعل هذا يخفف من الاعتراضات الداخلية ـ فقد قررت ألاّ أؤدي أي دور في اجتماعات طرابلس، وأترك للرئيس عبد الرحمن الأرياني وللوفد المهمة كاملة. وقد حضرت الجلسة الافتتاحية مساء الأحد ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) التي رأسها العقيد معمر القذافي، ثم انسحبت بحجة المرض.

وحتى تتاح للرئيس الفرصة لإعادة البحث في موضوع الوحدة مع كبار القوم، بعيداً من التوتر والعناد، ولمحاولة تلطيف الجو وتنقيته حتى نواصل العمل بصورة

تتناسب مع خطورة المرحلة، فقد رؤي أن أغيب أياماً. فتوجهت إلى الأمم المتحدة لإلقاء كلمة اليمن أمام الجمعية العمومية التي كانت تناقش قضية الشرق الأوسط، بحضور وزراء الخارجية العرب يوم ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢.

وقد تلقيت في اليوم عينه مكالمة تلفونية من الرئيس الأرياني من صنعاء يستعجل عودتي، فغادرت نيويورك في اليوم ذاته، وقد تصورت أن الامور قد تكون تحسنت، وأن القوم قد فكروا وعاد إليهم صوابهم، ورجّحوا مصلحة البلاد، وحاجتها إلى الاستقرار والسلام والتطور.

وفي صنعاء اجتمعت بالرئيس، ووجدت أن الموقف كما هو لم يتغير: الشيخ محمد علي عثمان والقاضي عبدالله الحجري عضوا المجلس الجمهوري، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى، ومن يدور في فلكهم لا يزالون حانقين وغاضبين. وبعض الدول المجاورة التي لم ترضها اتفاقية الوحدة والموالون لسياستها ينشطون ضد الحكومة بصورة واسعة.

وقد أوضحت للرئيس وجهة نظري بصورة محددة، وكانت هذه هي المرة الاولى التي أتمسك فيها بموضوع إلغاء المجلس الجمهوري، وحل مجلس الشورى، وإلغاء القيادة العامة للقوات المسلحة، وإيجاد وزارة الدفاع، وضرورة



مع الرئيس الأميركي ليندون جونسون.

الإسراع في قيام التنظيم الشعبي، وإعادة تشكيل الوزارة من عناصر شابة وقادرة على العمل الذي تفرضه ظروف ما بعد الحرب ومتطلبات اتفاقية الوحدة والسير نحو تحقيقها.

ولم يكن ما طرحته مزايدة ولا تعجيزاً. وإنما كان اقتناعاً أملته التجربة في العمل، وتفرضه المسئوليات التي لا بد من مواجهتها في المرحلة المقبلة. فأعضاء المجلس الجمهوري ماذا يفعلون؟ وما صلاحياتهم؟ وما مسئولياتهم؟ لم يكونوا أكثر من أمراء «سيوف إسلام جدد»، يتمتعون بالالقاب والمخصصات، ولا يقومون في الحقيقة بأي عمل. ليست لهم مكاتب ولا اختصاصات، ولا أعرف أنهم تحملوا أي مسئولية، الرئيس وحده هو الذي يتحمل كل المسئوليات ويواجه كل المشاكل.

دورهم التخريب فقط، واستخدام حق «الفيتو» كلما اتخذت الحكومة قرارا يتعارض ومصالح الكبار. وهم الذين يسببون للحكومة، ولكل حكومة، المتاعب والمضايقات. وقد اصطدمنا معهم دوماً.

أما مجلس الشورى، فله الحق دستورياً في سحب ثقته بالحكومة. والحكومة هي التي تستقيل. لكن طريقة الانتخابات والأسس التي تمت، بناء عليها، تعيينات الخُمس من أعضائه، ولأنها كانت التجربة الأولى، فقد كان المجلس دون مستوى ما كان يتوقعه الجميع.

وعلى كل حال، وحتى في أعرق النظم البرلمانية عندما يحدث خلاف بين الحكومة والسلطة التشريعية، فإن رئيس الدولة هو الذي يقرر إذا كان على الحكومة أن تستقيل أو تقال.

وللرئيس، عندما يجد أن اتجاهات الرأي العام تميل إلى تأييد الحكومة، وأن موقف المجلس هو الذي يتعارض مع ما يعتبره الشعب في مصلحته، أن يحل المجلس التشريعي. ويدعو إلى انتخابات جديدة.

وفي حالتنا هذه، كان واضحاً أن الشعب هو مع السلام، مع الوحدة ومع سياسة الحكومة. وأن مجلس الشورى، بمواقفه وعناده، خاضع لتأثير ونفوذ عدد قليل من الكبار الذين لا ينظرون إلى الأمور نظرة جدية تتناسب مع مصالح البلاد وتطور الأحداث.

وانعدام التنظيم الشعبي جعل مصير البلاد وأخطر القرارات تحت رحمة عدد

قليل من أصحاب النفوذ في المجلس الجمهوري، وفي مجلس الشورى والقيادة العسكرية. والحكومة ضائعة بين هؤلاء والشعب غائب عن أداء أي دور، وان يعبر عن تأييده أو معارضته بصورة واضحة وطبيعية وملموسة. فلماذا لا نشجّع القوى الوطنية على إيجاد التنظيم الواسع حتى نعرف تماما أين نحن من الشعب، وحتى يساهم الشعب في عملية البناء الكبير للمجتمع الجديد؟

وبقاء القوات المسلحة بعيدا عن إشراف الحكومة، بل إن تدخّل قيادتها في الشئون السياسية للدولة يضعف الحكومة ويقلل من فاعليتها، ويعرضها للسقوط كلما اتخذت قرارا يغضب هذا، أو يتعارض مع مصالح ذاك.

وظروف البلاد الجديدة والعمل لإعداد الشعب للوحدة المقبلة، كل هذا يتطلب إعادة تشكيل الحكومة لتضم كفاءات جديدة وقوى شابة قادرة على العمل.

كانت هذه هي تصوراتي في حدها الأدنى للجو الذي نستطيع فيه أن نتحمل مسئوليتنا، وان نواجه أعباء المرحلة. وبدون هذا نغالط أنفسنا، إذا نحن قبلنا العمل.

ويبدو أن الرئيس الأرياني قد تبين، وهو المدرك لحقائق الأمور، صعوبة السير في هذا الجو المعقد. فلا هو القادر على تغيير الواقع بكل ما يتطلبه هذا التغيير، ولا هو الراضي عن الأوضاع.



مع منصور الكخيا.

وقد رؤي تأجيل بت الموضوع والمحاولة من جديد، فعدت إلى روما للعلاج، وحتى أفسح مجالاً لمزيد من المشاورات والاتصالات، ولكن القوى المعادية تحركت، ولاسيما في مجلس الشورى.

وبعد اتصالات هاتفية وبرقيات متبادلة مع الرئيس، تبين أن عليّ أن أواصل تحت شروط كل المعارضين للوحدة والسلام وضغوطهم أو أتنحى، فقررت التنحي، وأبلغت الرئيس بذلك.

كان الأخ علي ناصر محمد رئيس وزراء الجنوب في موسكو، وقد جاء إلى روما ومعه أحمد صالح الشاعر سفير الجنوب في موسكو وعدد من الإخوان وحاول اقناعي بالاستمرار في رئاسة الوزارة، وأكد استعداد الجنوب لتحسين علاقاته مع الشمال، والسير الحثيث لتحقق الوحدة.

كذلك أحضر الأخ منصور الكخيا وزير خارجية ليبيا رسالة من العقيد معمر القذافي يرجو ان أستمر في رئاسة الحكومة، وقد زار الكخيا صنعاء للغرض عينه.

كما أن عددا من السفراء العرب في روما قد حاولوا أيضا، ولكن الصورة كانت عندي واضحة. وشكرت الجميع!

***

شكل القاضي عبدالله الحجري الحكومة في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢، ومساء الأحد ٣١ كانون الأول (ديسمبر) منه، فبينما العالم يودع سنة ١٩٧٢، ويحتفل ببداية السنة الجديدة، مر شريط طويل في خاطري وأنا أتناول العشاء مع عدد من الإخوان.

ولا أدري هل كنت راضياً عن السنة المنصرمة، رغم كل ما قاسيناه وواجهناه.

وقد ضحك واحد من الإخوان وقال: «على كل حال لقد خطوتم في بناء الجامعة خطوات طيبة. ووضعت اللبنة الأولى لمشروع تطوير التعليم، وتأمنت تكاليفه التي تصل إلى خمسة وعشرين مليون دولار، وهو الذي سيكون نواة لوزارة التربية والتعليم الجديدة الحديثة، وزادت مرتبات خريجي الجامعات. وقام الجهاز المركزي للتخطيط على قدميه. وبدأ الجهاز المركزي للموازنة عمله، وهو الذي سيكوّن وزارة المالية الحديثة. وبدأت شركة البرق واللاسلكي عملها، وربطت اليمن بالعالم هاتفياً وباللاسلكي والتلكس وللمرة الأولى. وتوسعت

كهرباء صنعاء وتأمنت لحجة المياه والكهرباء والطريق، وزادت مخصصات بلديتي تعز والحديدة وبدأت الإدارة الرسمية عملها في صعدة.

واوجدتم للمرة الأولى مقراً لرئاسة الوزراء مستقلاً ولائقاً، ومبنى جديداً لوزارة الخارجية وانهيتم مبنى وزارة الأشغال والبلدية، وتم تعبيد الطرق إلى ضواحي العاصمة، حدة والوادي والروضة والمطار، وتم افتتاح فندقي «دار الحمد» و«قصر الروضة»، وتحولت دار الشكر إلى متحف وطني.

وأعيد تنظيم القصر الجمهوري، وتزود بالمصاعد الكهربائية، وبني قصر للضيافة.

وبدأت محاولات تنظيف مباني الحكومة والمدارس وشوارع المدن، بسواعد الطلاب والجنود والمواطنين».

أما أنا فقد سرحت بعيداً، بعيداً وتذكّرت أننا لم نحقق الإصلاح الإداري ونتجز خطواته، كما تم الاتفاق عليها مع الخبراء واللجان وكبار موظفي الدولة، وبالتالي لم ينفذ كادر الموظفين.

ولم ننجح بعد في منع مضغ القات واقتلاع أشجاره. كما لم ننجز مشروع التلفزيون الذي بدأناه، ولم نحقق وحدة اليمن.

وعذري، أمام ضميري على الأقل، أنّي كنت مخلصاً في كل ما طرحت، جاداً ولم أبخل بجهد.

ولكن سنة واحدة لا تكفي لتحقيق أي إنجاز، ليس في اليمن - وهي على ما هي عليه من عجز بشري ومادي - وليس بالنسبة إلى حكومتي وهي الموثوقة بالحبال، والتي تتجاذبها القوى الكبيرة.

وإنما حتى بالنسبة إلى الأقطار الحديثة، والحكومات القادرة والمسيطرة. عزائي أنني قد حاولت.

وإذا أراد الشعب اليمني أن يحقق أي شيء، وفي أي مجال، فيجب أن تستقر أوضاعه، وتعيش حكوماته، سنوات كافية، للوفاء بما تعد.

***

الاتحاد اليمني

كانت اليمن تفتقر دوماً إلى المؤسسات التي لا غنى عنها لتسيير أمور الدولة. وكان الإمام يحيى، وبعده ابنه الإمام أحمد وكل إمام سبقهما، أشبه بشيخ قبيلة كبيرة، حتى بعد استقلال اليمن وظهورها مظهر الدولة.

فقد حوصر الشعب بصحراء الربع الخالي المترامية الأطراف في الشرق، وبالبحر الأحمر في الغرب. وتعايش الإمام مع الإنكليز في الجنوب، والسعودية في الشمال. واكتفى من مهمات الدولة بجمع الزكاة ودفع المرتبات الزهيدة للقليل من الموظفين والجنود الذين لا غنى عنهم. وفي ما عدا هذا كانت الدولة شبه منعدمة.

ومحاولات اليمنيين وانتفاضاتهم المتواصلة كانت تهدف، إلى جانب التحرر من استبداد الحكم وطغيانه وجوره، إلى بناء الدولة الحديثة كأداة للتطوير والتنمية والتعمير وتحقيق العدل الاجتماعي.

وإذا كانت الحرب، بعد اندلاع الثورة، قد أغرقت اليمن في الدم والخراب واستنفدت كل جهدها وطاقاتها، وعطلت قدرتها على البناء، فقد كان المنتظر بعد السلام أن يعطى بناء الدولة ومؤسساتها الأهمية القصوى.

ولكن «أهل النظام» كانوا عاجزين فهماً وفكراً وتجربة، نعم، بعضهم ناضل وسجن، وبعضهم الآخر تزود ثقافة عالية سلفية تقليدية، ولكنها مجردة، وفي مجالات الفقه واللغة والتاريخ والفلسفة.

لم يربّوا في مؤسسات ومنظمات سياسية، ولم يعملوا بنظام في دوائر حكومية، كما لم يألفوا الجلوس في المكاتب ودرس التقارير ومتابعة الدراسات، والتأكد من سير الأعمال. بل وحتى عندما يقتنعون ويريدون أن يفعلوا شيئا مهماً تبرز القوى الحقيقية التي تعيش على السطح وتحت السطح وتحبط كل شيء.

وكما حدث عند صدور الدستور، وتشكيل مجلس الشورى، انتخاباً وتعيينا، حدث الارتجال عينه والإهمال ذاته والتلفيق عينه بالنسبة إلى «التنظيم الشعبي».

فقد فوجئ المواطنون في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٧٣ بإعلان «الاتحاد اليمني» من إذاعة صنعاء بنفس لا يتجاوز فهم ١٩٤٨ وعقليتها، وأعلنت أسماء الهيئة التأسيسية للاتحاد، وتضمنت أعضاء المجلس الجمهوري وعدداً من الوزراء وقيادات الجيش، وبعض المحافظين والعلماء والمشايخ.

وبعد ذهول واستنكار وضجة واعتراضات واسعة، أضيف عشرون شخصاً بينهم عدد من الشباب. وقد اعتذرت فوراً عن عضوية اللجنة التأسيسية، كما اعتذرت عن عضوية المكتب السياسي، وقبلت العمل سفيراً.

***

في لندن

وقد زارني في لندن، معظم رجالات اليمن وشبابها. ولم أغادر لندن إلا إلى دمشق واللاذقية لزيارة الرئيس الأرياني الذي غادر اليمن حانقاً مصراً على التنحي، وذلك بعد أشهر من الاضطرابات والحوادث المؤلمة والإعدامات، وبعد زيارة رئيس الوزراء القاضي عبد الله الحجري للمملكة السعودية وتوقيعه البيان المشترك الصادر في نهاية هذه الزيارة الشهيرة والذي أشار إلى اتفاقية الطائف، وما خلف هذا البيان من ردود فعل في أوساط الشعب في الداخل والخارج. ثم اغتيال الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري.

وقد التقيت الرئيس الأرياني مرة ثانية بعد ذلك في أيلول (سبتمبر) في إثناء مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز بالجزائر. وكان الرئيس يتعرض لضغوط وإلحاح من القوى الوطنية كافة للعودة إلى اليمن من منفاه الاختياري في اللاذقية. وأبدى الجميع استعدادهم لقبول كلمته وقراراته الحاسمة في كل ما تعانيه البلاد من فوضى إدارية وعسكرية ومالية وسياسية.

وقد نصحت له في سوريا والجزائر بتسلم رئاسة الجمهورية، وتغيير الحكومة، وحل مجلس الشورى، وإلغاء القيادة العسكرية، وإيجاد تنظيم شعبي حقيقي، وانتهاج سياسة متكاملة واضحة، داخلياً وعربياً ودولياً.

وعاد إلى الوطن بعد مؤتمر الجزائر، ليستقر فترة في تعز ثم توجه إلى صنعاء، ولكن دون أن يتخذ أي إجراء أو تعديل أو خطوة في القضايا التي كان حتى هو شخصيا يشكو منها وكانت سبب مغادرته للبلاد ورغبته في التنحي. وهو أقدر مني على فهم وشرح ما حال بينه واتخاذ أي خطوة في سبيل التصحيح بعد عودته.

وعندما قدمت أوراق اعتمادي إلى الملكة إليزابيث الثانية، سألتني عن مقتل سفير اليمن الجنوبي في حادث الطائرة المشئومة التي قتل فيها عشرات السفراء والديبلوماسيين الجنوبيين. ورغم محاولتي تفسير ما جرى كأنه حادث خلل أو

عواصف جوية، فقد كانت تعرف هي أنّهم قتلوا «تصفية» بقرار من الجهات العليا في الحزب والدولة.

وعندما أنعشتنا «حرب أكتوبر» المجيدة، واجتازت القوات المصرية خط بارليف، تبرعنا بالدم. وجاء لزيارتي الشيخان أحمد عبدالله العاقل ومحمد علي مرجان، وقد اتصلت على الفور بالسفير كمال رفعت سفير مصر الذي كان في مكتبه بالسفارة في حي مايفير بجواري، وقلت له إن معي من يرغب في زيارتك، وتقديم التحية إلى جيش مصر العظيم فرحب بنا.

وقبل أن نتناول القهوة، قلت له: إن الأخوين قد جاءا نيابة عن الجالية اليمنية، ويرغبان في التبرع لمصلحة المجهود الحربي، فوقّعا شيكين وعندما غادرنا قال العاقل: «هذا أغلى فنجان بن شربته في حياتي»!

والعجيب أن الإسرائيليين استولوا على باخرة له كانت في قناة السويس، وجعلوها مقراً لقيادتهم. وقال لي في ما بعد: «أنت السبب. لعلهم عرفوا أنني تبرعت في لندن للقوات المصرية»!

***



مع الرئيس السوداني محمد أحمد محجوب.

حظي مع السلطان قابوس

قمت بأكثر من جولة على عدد من العواصم العربية حين كنت رئيساً للوزراء، وقد تجنبت زيارة سلطنة عمان، لأن العلاقات بينها وبين اليمن الجنوبي كانت متوترة. وكانت علاقتنا أيضاً بالجنوب سيئة، وقد تفسر زيارتنا لسلطنة عمان بأنها للتنسيق ضد الجنوب، وتزداد الأوهام.

وفي لندن، دعاني سفير عُمان لتناول العشاء إلى مائدة السلطان عند زيارته لندن، فرحبت. ثم دُعيت لحضور مؤتمر قمة عدم الانحياز في الجزائر، فتوجهت من لندن، وكان السلطان أيضاً يحضر هذا المؤتمر. وعندما عدت إلى لندن، غداة انتهاء مؤتمر الجزائر، فوجئت بالسفراء العرب يلومونني لغيابي عن عشاء السلطان، فقد كان مكاني شاغراً إلى جواره في الليلة السابقة، ويبدو أنه غادر الجزائر إلى لندن قبل انتهاء المؤتمر.

ولم تأت مناسبة للتفسير. وعُمان هي البلد العربي الوحيد الذي لم أزره حتى اليوم.

***

وفي نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ وصلت إلى صنعاء، وأمضيت فيها شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، التقيت خلاله الرئيس والمسئوليين والإخوة العسكريين والشباب، وكانت العلاقات بين الرئيس الأرياني ورئيس الوزراء القاضي عبدالله الحجري قد ساءت جداً، وكان البعض يتوقع أن يتم تكليفي تأليف الحكومة الجديدة. ولكن موقفي كان واضحاً، ولم يحدث ما يقنعني بتغيير آرائي. ففي ظل المجلس الجمهوري ومجلس الشورى، والقيادة العسكرية، و«الاتحاد اليمني» لا أستطيع، ولا تستطيع أي حكومة أن تفعل ما تريد أو تحقق ما تعد به.

ولكن الشباب الذين التقيتهم قالوا إن هذا تعجيز واشتراط ما يصعب تحقيقه، وأن الظروف تستدعي العمل. فقلت لهم: حين يقبل الإنسان العمل يقال إنه قبل التعاون مع القوى الرجعية. وحين يضع أسساً للقبول، يقال إنه يتهرب من العمل. وطلبت من ممثلي القوى الوطنية الذين التقيتهم أكثر من مرة، أن يتفقوا على النقاط الرئيسية التي إن قبلتها الجهات العليا أساساً للتعاون فلا أتراجع أنا عن تأليف الوزارة، وإن رفضتها فأنا معذور في رفضي العمل. وقد أصدرت القوى

الوطنية بياناً مشتركاً بما توصلت إليه، قدّم إلى رئيس المجلس الجمهوري، وكان واضحاً أن المقصود فقط هو تغيير رئيس الوزراء أساساً وتغيير الحكومة، ولكن ليس هناك اقتناع أو قدرة على إحداث أي تغييرات جوهرية في الأوضاع.

وقد عدت في نهاية كانون الثاني (يناير) إلى عملي في السفارة اليمنية بلندن على أساس أن رئيس المجلس الجمهوري سيفكر في الموضوع، ونلتقي بعد شهر في باكستان حين ينعقد مؤتمر القمة للدول الإسلامية في لاهور.

وقد استقال فعلاً القاضي عبد الله الحجري من رئاسة الوزارة، واستدعيت للمشاركة في اجتماعات لاهور، واجتمعت بالرئيس الأرياني الذي كان زار السعودية في طريقه إلى باكستان. وأدركت في اللحظة الأولى لوصولي أن عودتي إلى اليمن غير ممكنة. فقد ذكر لي الأمير سلطان بن عبد العزيز في لقاء خاطف في ردهات المؤتمر: «أننا سنبقى أصدقاء، إذا ابتعدت عن اليمن وبقيت سفيراً في لندن». وقد لمست بعض التحفّظ من الرئيس الأرياني، ولكن بأدبه الجم المعروف. فعدت إلى لندن، وكلّف الأخ حسن مكّي رئاسة الوزارة وتمنّيت كما تمنت له القوى الوطنية كلها النجاح والتوفيق.



الفصل الثامن

حركة ١٣ يونيو

ويوم الخميس الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٧٤ نقلت وكالات الأنباء تقديم رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الأرياني استقالته إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى، الذي رفعها ومعها استقالته إلى نائب القائد العام المقدّم إبراهيم الحمدي، وفي غياب القائد العام المقدّم محمد الأرياني ورئيس الأركان حسين المسوري اللذين كانا خارج البلاد.

وقد اجتمعت القيادة العسكرية وقبلت الاستقالة، وأعلنت إلغاء المجلس الجمهوري، وحلّ مجلس الشورى الذي استقال رئيسه، وإلغاء القيادة العامة للقوّات المسلّحة، وحلّ «الاتحاد اليمني»، التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، وتجميد الدستور.

كنت يومها سفيراً في لندن، وقد اتّصل بي تلفونياً المقدّم الحمدي ومعظم أعضاء مجلس القيادة الجديدة، وطلبوا وصولي للتعاون معهم.

حاولت الاعتذار، فتكرّر الاتصال واستعجال الوصول طوال أيام ١٣، ١٤، ١٥ حزيران (يونيو).

كان الأستاذ صلاح البيطار في لندن، وقد نصحني بألا أقبل التعاون مع العسكريين، لأنهم يستعينون بالمدنيين فقط حتى يثبّتوا أنفسهم.

ولكن الحمدي الذي كان في آخر حكومة لي نائباً لرئيس الوزراء، قال لي: «ألم تطلب إلغاء المجلس الجمهوري، وإلغاء القيادة العامة، وإعادة انتخاب مجلس الشورى، وإعادة تنظيم أمور البلاد على أسس جديدة؟ هذا ما نفعله الآن، وندعوك للعودة والتعاون معنا».

واتصل بي أيضاً كثير من الأصدقاء، وقالوا: إذا تردّدت فهذا معناه أن شروطك كانت للتعجيز ولتبرير رغبتك في العيش خارج البلاد، والتهرّب من تحمّل المسئولية، والبقاء بعيداً عن المشاكل، والتخلّي عن المشاركة في العمل الداخلي.

ورغم شكوكي وتردّدي وعدم وضوح الموقف، فقد توكّلت على الله، ووصلت إلى أسمرة حيث كانت تنتظرني طائرة وفيها المقدّم أحمد الغشمي، للانتقال إلى صنعاء التي كانت مطاراتها لا تزال مغلقة أمام الطيران العادي.

وفي الطائرة قال لي المقدّم الغشمي، إنهم شكّلوا مجلس قيادة من سبعة عشر ضابطاً. فقلت له: ألم نكن نطالب بإلغاء القيادة العامة، وإيجاد وزارة دفاع يكون وزيرها عضواً من مجلس الوزراء، وبالتالي تتبع القوّات المسلّحة الحكومة؟

فقال: «بل هذه قيادة للبلاد». فقلت: ألم نطالب برئيس للجمهورية، وإلغاء المجلس الجمهوري الذي كان مشكّلاً من ثلاثة، فتأتون الآن بسبعة عشر ضابطاً؟

فقال: «على كل حال، ناقش هذا في صنعاء».

في صنعاء استقبلنا أعضاء مجلس القيادة والوزراء، وزارني المقدّم إبراهيم الحمدي. وتوجّهت مع الأخ مجاهد أبو شوارب إلى خمر لتعزية الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بوفاة عمّته، وقد أصرّ على بقائنا ضيوفاً عليه. وجرى حديث طويل خلال هذه الزيارة.

ثم توجّهت مع الأخ مجاهد أبو شوارب والدكتور حسن مكي للاشتراك مع المقدم إبراهيم الحمدي والشيخ سنان الموجودين في تعز، في توديع القاضي عبدالرحمن الأرياني. وقال لي في الطائرة قبيل إقلاعها: «إنني سعيد بعودتك، وأرجو أن تتحمّل وتصبر. فأمامكم متاعب كثيرة».

فقلت له: إنك الوحيد المحسود والمحظوظ، فقد تخلّصت أخيراً من المتاعب.

لقد تأثرت كثيراً وأنا أراه يغادر الوطن.

خلال العامين الماضيين. كم ضاق وحنق، ولجأ إلى صلنفة على الساحل السوري الشمالي. وذهبت وفود بعد وفود لإقناعه بالعودة. وكل مرّة يعدونه بالتعاون. وهذه المرّة يودعونه في مطار تعز بحرس شرف، وهو في طريقه إلى دمشق.

عبد الرحمن الأرياني عالم، شاعر، أديب، مناضل، منفتح، معتدل، نظيف. يمني معتز بنفسه، أنيق، شامخ، مترفّع. واجه الإمام يحيى والإمام أحمد، ووقف قوياً أمام الرئيس عبد الناصر والسادات، وأمام الملك فيصل، ولم يضعف ولم ينحن، ولم تفارقه الابتسامة.

كانت علاقاته طيبة مع العلماء، والمشايخ والقبائل، ومع الشباب، واليسار واليمين.

بعد المصالحة مباشرة، وتحقيق السلام عام ١٩٧٠، كنا نحلم ببناء جمهورية اليمن الحديثة. وتباينت وجهات النظر حول الدستور، وعقدت اجتماعات كثيرة في صنعاء وتعز والحديدة. كنا نريد الدستور وثيقة تاريخية ناصعة، تجسّد تطلّعات الأحرار التي نادوا بها منذ الأربعينات، ولم ننجح.

وأجريت الانتخابات لمجلس الشورى، وكانت نتائجها أقل مما توقّعنا. ولكن القاضي الأرياني وعدنا بأن يتمّ تصحيحها بالتعيينات التي ستأتي بالكفاءات.

وعندما عاتبناه بعد ذلك على تعيين عدد من الأشخاص، كان جوابه: «في بعض المناطق نجح جانب، وكان لا بدّ من تعيين الجانب الآخر حفظاً للتوازن، وتفادياً للمنازعات».

ولم يكن أمامنا إلا أن نعلن في الصحف، صراحة، أن الحكومة لا شأن لها بوضع الدستور، ولا بالانتخابات، ولا بالتعيينات، وأن المجلس الجمهوري قد انفرد وتعاون مع قيادة المجلس الوطني. وعندما عاتبني على هذا، قلت له: أليست هذه هي الحقيقة؟

اقترحت أن يتولى الأستاذ أحمد محمد نعمان رئاسة مجلس الشورى لمكانته وثقافته وخبرته، وأنا واثق من موافقته وعدم معارضة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، فله وزنه ودوره ومجاله ونضاله بصرف النظر عن أي منصب.

وعندما قرّرنا إيقاف موازنات المشايخ التي كانت تصرف لهم في أثناء الحرب والدفاع عن الجمهورية، ولم يعد هناك مبرّر لصرفها وقد تحقّق السلام، وبخاصة وقد بدأ المشايخ العائدون يطالبون بمساواتهم بأمثالهم، والموازنة لا تتحمل. خذلنا المجلس الجمهوري، ولم يكن أمامي إلا الاستقالة.

كان الرجل مجاملاً، لا يحسم، رجل توازن لا يطيق العمل في المكتب، ولا

الاطلاع على الملفات، ومتابعة شئون الإدارة، وبناء الدولة. وفي ظلّ حكمه، وحكمته، وسعة أفقه، وصبره، ورحابة صدره، وتسامحه مع مختلف التيارات والاتجاهات، كان يمكن أن ينمو المجتمع المدني.

فقد بدأ اليمنيون في ظلّ الأرياني، للمرة الأولى، يمارسون الحكم بأنفسهم، ويشاركون في صنع القرار.

قبل الثورة، كان الإمام وحده سيد الموقف، وبعد الثورة، وبضغط الوضع العسكري وضروراته، أصبحت الأمور بيد القيادة العسكرية المصرية، ودور اليمنيين هامشي وجانبي. وبين ١٩٦٧ و١٩٧٤ تولى اليمنيون تسيير أمورهم الداخلية والخارجية، الإدارية والمالية، العسكرية والقبلية. وشارك الجميع في الأخذ والرد، علماء، ومشايخ، وقبائل، وضباط، وشباب، وتجار.

لا أزعم أن الوضع كان مثالياً، ولكن الشعب كان يحبو، ويخطو، ويتعلّم، ويخطئ. ولو أمكن استمراره هكذا لتعلّمنا، ونضجنا، وربما قامت لنا مؤسّسات.

***

كنت، والحرب الأهلية مشتعلة، بل والحرب قائمة بين الشمال والجنوب، أتنقّل بسيارتي الجيب، وحارس إلى جانب السائق وحارسان في الخلف. وأتنقّل في شوارع صنعاء في النهار والليل، بل وإلى القرى المجاورة.

وأذكر أنني كنت يوماً مع القاضي الأرياني في سيارته الرئاسية في أحد الشوارع الضيقة، وقد خفّت سرعتها عند المنعطف، فسمعت أحد المواطنين ينادي. ففتحت نافذة السيارة، وإذا به يقول: «أيوه، أنتم تركبون السيارات ونحن نحمل العلف». وكان يحتضن رزمة كبيرة من «القضب» البرسيم! فقلت له: وما الذي تراه؟ هل ننزل نحمل عنك البرسيم؟

***

في طريق العودة إلى صنعاء من تعز سألت نفسي: ... وأنا ماذا عاد بي؟ لقد كنت سعيداً بالحياة في لندن. عائلتي في رحلة على الباخرة الرائعة. «الملكة إليزابث الثانية» لمدة عشرة أيام، جائزة ربحناها من جمعية أصدقاء الأمم المتحدة. وقد حرمت من المشاركة في هذه الرحلة.

وفي الأسبوعين الأخيرين، حضرت حفل السفارة السعودية لاستقبال الأمير

فهد في زيارته للندن. والتقيت مراراً أصدقائي وزملائي الأخضر الإبراهيمي، ونديم دمشقية، وعدنان عمران، وسعد الدين الشاذلي، وصلاح البيطار الزائر لندن، وعبدالله حمامي ممثل المنظمة الفلسطينية، وجلسة طويلة مع القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية.

وفجأة أعود بطائرة عسكرية مع المقدم الغشمي لأبدأ صراعاً سخيفاً عقيماً، لا ذنب لي فيه ولا رغبة لي في مجرد التفكير فيه.

المملكة السعودية لماذا يفتعل البعض أوهاماً ويزجوني في خلاف معها، وأنا الذي غامرت وعملت للسلام معها لمصلحة اليمن ولحاجة العرب أجمعين، للصفاء والتعاون.

***

في صنعاء زارني الشيخ عبدالله الأحمر في مقر إقامتي، وبعد حديث طويل تصافينا. واجتمعت برئيس مجلس القيادة وأذيع مساء ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ قرار تكليفي تأليف الحكومة.

وقد كثرت الشائعات بأننا سنعجل في تحقيق الوحدة مع «الشيوعيين الملحدين» في الجنوب، وسنمضي في منع القات وقلع أشجاره. وعقدت



مع سمير مطاوع في القسم العربي بإذاعة لندن.

القبائل مؤتمراً في المعمر تحدث فيه عدد من المشايخ، ثم انتقلوا إلى بيت الشيخ عبدالله الأحمر الذي تحدث إليهم وطمأنهم، كما حضر المقدم إبراهيم الحمدي وتحدث إليهم أيضاً.

وقال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر للأستاذ علي هاشم مندوب جريدة «النهار» البيروتية في عددها ١٢١٧ يوم ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٤: «التشويش الذي حصل والبلبلة كانا عند السماع بعودة العيني، حتى أن قبائل عدة استنفرت مسلحيها، لكن مساعي التهدئة جرت في سرعة، وطوقت الأزمة، وسارت الأمور في شكل طبيعي».

وسأله مندوب «النهار»: «قيل إن السعودية لم تكن راغبة في عودة السيد محسن العيني، فماذا حصل؟» وكان جواب الشيخ عبدالله: «كان في الأذهان أن الرياض ترفض أصلاً السماع باسم محسن العيني، لكنه عاد، وألف الحكومة وكأن شيئاً لم يكن. وهذا يُسأل عنه العيني والسعودية».

وقد سألني مندوب «النهار». فقلت له يوم ٦ تموز (يوليو) ١٩٧٤ عندما استدعيت، وكلفت تأليف الحكومة: «بعض القبائل تحركت، وقيل إن السعودية قامت قيامتها. ولكننا شرحنا للجميع أن ما حدث هو شأن داخلي يخصنا، وأنه ليس لنا اتجاه معين إلا خدمة اليمن، عندها خفّت الضجة، وكأن شيئاً لم يكن. إننا أصدقاء مع الجميع، وبخاصة الجيران ولاسيما السعودية».

وقد أعلن التشكيل يوم ٢١ تموز (يوليو) ١٩٧٤ وبصعوبة بالغة اقتنع الإخوان بدخول عبده علي عثمان، وأحمد جابر عفيف، ومحمد عبد الرحمن الرباعي، وسلطان القرشي، والدكتور عبد الوهاب محمود.

وقد قيل إن السفارة السعودية والملحق العسكري، بصورة خاصة، كانا وراء النشاطات المعادية، لأنهما كانا على صلة بأركان الحركة الذين لم يفصحوا لهم عن كل التفاصيل، وأنهم فوجئوا بعودتي، بعدما كانوا باركوا الحركة.

وقد استقبلت بعد ذلك الشيخ علي بن مسلم الذي سلمني رسالة من الأمير فهد ابن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء. وبدأنا صفحة جديدة من العلاقات الأخوية تصورت وتمنيت أن تطول لمصلحة البلدين وبخاصة بعدما سحبت المملكة ملحقها العسكري من صنعاء لأن موقفه العدائي لم يكن، كما ذكروا لنا بعد ذلك، تنفيذاً لتعليمات من رؤسائه في المملكة.

***

يذكر اليمنيون جميعاً كم كان التفاؤل يغمر القلوب. وكم كانت الثقة قوية بالجدية في إعادة تنظيم أمور البلاد الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية وفي سائر المجالات.

فقد قامت الحكومة بجولة في جميع محافظات البلاد، ودرس الوزراء المختصون أوضاع مكاتب الوزارات واحداً، واحداً، في جدية وإخلاص وإصرار، بحضور المحافظين والمسئولين في جميع عواصم المحافظات.

واتخذت القرارات، وتحددت الاعتمادات لبناء مئات المدارس في المناطق النائية والأطراف المحرومة، وزيدت مرتبات العمال والحكام والعاملين معهم، واعتمد بدل السكن لهم ليبقوا في أماكن عملهم ولا يضطروا إلى التجمع في المدن.

وأخذ برأي الأطباء في إعادة تنظيم العمل بالمستشفيات، ودمج بعضها وتحسين خدماتها.

وبذل الجهاز المركزي للتخطيط أقصى جهوده لإنجاز عمليات الحصر والتعداد، وتعاون الآلاف من طلاب الجامعة وموظفي الدولة. وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وتحسنت أحوال السجناء العاديين ومعيشتهم ومعاملتهم بعد حصر حالاتهم، والتأكد من الأحكام التي صدرت ضدهم والإفراج عن كثيرين ممن كانت تعج بهم السجون.

وتم إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش. وتحركت أجهزة الدولة كلها لدرس أوضاعها وبحث أفضل الطرق للعمل السليم.

وقد أسرعت باتخاذ بعض الخطوات في وزارة الخارجية بعدما لمست تردد الوزراء في اتخاذ أي خطوة في الإصلاح الإداري خوفاً من الفشل والخذلان. وكوزير للخارجية أردت الإقدام تشجيعاً للوزراء وحثاً لهم على الإقدام على الخطوات التي لا بد منها في وزاراتهم لتحريك الإدارة الحكومية.

وقد يكون من المناسب أن أتوسع هنا في ذكر الخطوات التي اتخذناها في وزارة الخارجية. فقد أساء البعض فهم ما حاولنا عمله، وكان مجرد مثل لما يجب أن يكون في سائر الوزارات. لقد تركز تمثيل اليمن في مناطق معينة، وبصورة تزيد على الحد المطلوب في ظروف اليمن الراهنة، في حين انعدم هذا التمثيل تماماً في مناطق أخرى لا تقل أهمية.

وكان لنا سفير في واشنطن وآخر في نيويورك، ومثله في القاهرة، والجامعة

العربية، وبغداد ودمشق وبيروت وليبيا والجزائر والخرطوم وأثيوبيا والصومال، وباريس ولندن وروما وبون وجنيف.

ولكن ليس لنا تمثيل في الهند وباكستان وأفغانستان وإندونيسيا واليابان وأستراليا وفي معظم بلدان إفريقيا، ولا في كندا وأميركا اللاتينية.

وجود مكثف في مناطق، وفراغ كامل في مناطق أخرى. ونحن، مع ذلك، لم نفكر في قفل سفارة واحدة، ولا في إضعاف تمثيلنا أو علاقاتنا مع هذه الدول التي وجدنا فيها، ولكننا فقط فكرنا في إعادة تنظيم علاقاتنا بها بما يحسّن تمثيلنا وعلاقاتنا ويطورها وبما يوفر ما نواجه به التوسع في تمثيلنا في المناطق الأخرى، فاستدعينا عدداً من السفراء لتفيد منهم البلاد في مجالات أخرى داخلية أو خارجية، على أن يتولى أحد الموظفين الديبلوماسيين الموجودين في السفارات، مهمة قائم بالأعمال، ودون أن نرسل أحداً من الداخل، كما يمكن أن يتولى العمل في بعض المراكز أقرب السفراء. ففي القاهرة مثلاً يكفي سفير واحد للقاهرة وللجامعة العربية، وفي واشنطن يكفي سفير واحد للولايات المتحدة وللأمم المتحدة، وسفيرنا في موسكو يمكن أن يقوم بالعمل في براغ أيضاً وبرلين، وسفير واحد للصومال وأثيوبيا وأقطار إفريقية أخرى. وهكذا...

وهذا ما تفعله دول أغنى منا مالاً ورجالاً، وأكثر منا مصالح وأعمالاً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى وجدنا بالتجربة أن معظم العاملين في الخارجية، وفي سفارات اليمن بالخارج، لا يجيدون لغة أجنبية، ولا يحسنون الطبع على الآلة الكاتبة، ولا يعرفون الاختزال، بل ولم يعدّوا ثقافياً بحيث يعرفون تماماً مشاكل اليمن ويدرسون قضاياها ويلمون بمشاريع التنمية أو التعليم أو الصحة، كما لم يعدوا أي إعداد للتعرف إلى البلدان والمناطق التي يعملون فيها.

وهذا كله يضعف قدرتهم على ممارسة أعمالهم على النحو الذي يعود على بلادهم بالخير والنفع.

لذلك تقرّر عودة جميع الموظفين الذين انتهت مدة عملهم القانونية، والذين استطاعوا استثنائياً أن يبقوا في الخارج سنوات طويلة.

كما تقرر منع خروج أي موظف لمدة عامين، ووقف الترقيات أيضاً لمدة عامين.

وخلال هذين العامين يبدأ موظفو الخارجية إعداد أنفسهم بصورة جيدة تمكنهم من أداء واجباتهم بصورة مرضية. فيتعلمون اللغات الأجنبية والضرب على الآلة

الكاتبة، والاختزال وقيادة السيارات، ويقدمون دراسات عن اليمن وقضاياها ومشاكلها، ويلمون بكل الإحصاءات عن اقتصادها ومواصلاتها وتعليمها حتى يكونوا قادرين على تمثيلها وتعريف العالم بها.

كما أن عليهم أن يدرسوا أوضاع المناطق والبلدان التي سيعملون فيها كالجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، والسوق الأوروبية المشتركة والكتلة الاشتراكية والبلدان الإفريقية. والأحوال الاقتصادية والسياسية في هذه المناطق، إلى غير ذلك مما هو ضروري لمن يعمل في السلك الديبلوماسي.

وقد اجتمعت بجميع موظفي وزارة الخارجية وشرحت لهم هذا كله، فوجدت منهم تجاوباً وحماسة ورضا كاملاً، وقبلوا بكل سعادة وقف الترقيات، ووقف الخروج إلى السفارات لمدة عامين. كما أبدوا استعدادهم للدراسة والتدرب في معهد الإدارة والسكرتارية في الوزارة.

وتعزيزاً لوضع وزارة الخارجية نفسها في الداخل، تقرر أن يعمل جميع السفراء وموظفي الخارجية في ديوان الوزارة، عند عودتهم، حتى يتحسن مستوى العمل في الإدارات والأقسام المختلفة. فقد لاحظنا أن الخارجية ليست في نظر البعض إلا معبراً أو ممراً للعمل في الخارج. وأن السفراء، عند العودة، ينصرفون عنها للعمل في وزارات ومجالات أخرى، وبالتالي تحرم الوزارة من الخبرة ويظل مستوى إداراتها ضعيفاً.

وهذا واحد من أسباب ضعف إشرافها على السفارات اليمنية في الخارج وتوجيهها وتجاوبها معها. وواحد كذلك من أسباب انصراف السفارات الأجنبية في صنعاء عن التعامل مع وزارة الخارجية كجهاز وحيد، يفترض أن تتم جميع الاتصالات بالدولة من خلاله.

ورغم أن مجلس القيادة قد أيّد بحماسة هذه الخطوات، بل وأعلن رئيسه تأييده الكامل لها في خطاب معروف في مصنع الغزل والنسيج، وفي مناسبات أخرى كثيرة. فقد رجع المجلس عن هذه السياسة بعد تركي للحكومة.

وبعد، فقد انسجم الحكم بعد حركة الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وسار العمل بهمة وتعاون وتجرد وتفاؤل، لمدة شهرين اثنين، هما تموز (يوليو) وآب (أغسطس).

أما في أيلول (سبتمبر)، فقد سقطت بنا الطائرة في جبال المحويت، في آخر

جولة لنا بالمحافظات. وأصبت أنا مع عدد من الوزراء والمسئولين. وهلّ شهر رمضان الكريم، واحتفالات أيلول (سبتمبر) المجيدة، وظهرت ـ إن لم تكن بدأت ـ بوادر الخلاف والتمزق في صفوف مجلس القيادة ورجال الدولة.

أقول إن نقاط الخلاف بدأت تظهر، وقد بدأ الحمدي، بالتعاون مع بعض المشايخ، يعتبر نفسه الأصيل في الحكم والتغيير والأحداث، وليس على الآخرين إلا أن يقبلوا أو يرحلوا.

فقد بدأ الحديث عن عودة القاضي عبدالله الحجري عضو المجلس الجمهوري السابق الذي كان خارج البلاد، وقد توجهت فور سماعي الحديث إلى القصر الجمهوري وقابلت المقدم الحمدي وأبلغته معارضتي الكاملة لهذه العودة الآن. وقلت له إن الحركة قد استبعدت رئيس المجلس الجمهوري وعضوي المجلس، وحددت ستة أشهر فترة انتقال، فإما أن تمضي فترة الانتقال، وإما أن يسمح لرئيس المجلس الجمهوري وعضويه بالعودة، وأن الشعب لن يتقبل بترحاب استبعاد القاضي عبد الرحمن الأرياني، وهو من هو وطنيةً وماضياً ونضالاً وأدباً ومكانةً، وكذلك الاستاذ نعمان، في حين يسمح بالعودة للقاضي عبدالله الحجري وحده.

وقد ذكر لي أنه سيتحدث في هذا الامر مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

لقد فعلت هذا، وأنا ضد إرغام أي مواطن يمني على العيش بعيداً عن موطنه. ويعلم الجميع أني كنت دوماً ممن ينادون بحق الجميع في العيش في الوطن، كما أني لا أكن للقاضي عبدالله الحجري أي شعور معاد بل أني أقدّره وأحترمه، وهو يعلم هذا، ولكني أنظر إلى الموضوع من زاويته الشاملة، وبعيداً عن كل حساسية أو خلفيات.

ورغم هذا، فقد فوجئنا ونحن في ذمار في أثناء جولتنا في المحافظات بخبر عودة القاضي عبدالله الحجري واستقباله استقبال الأبطال.

وفي أثناء وجودنا في حجة، فوجئنا بإذاعة صنعاء تبث قرار رئيس مجلس القيادة تحريم الحزبية في الجيش، والتهديد بأقسى العقوبات. وفور إذاعة القرار تواصلت التعليقات في الإذاعة والصحافة ضد الحزبية و«الأفكار المستوردة»، إلى آخر هذه التعبيرات المشبوهة.

لم يطالب أحد بالحزبية في الجيش، ولم يكن أصلاً مسموحاً بالحزبية في الجيش، ولكننا استغربنا القرار، والإذاعة والتعليقات. فالقرار ليس له أي مبرر

لأن القوانين العسكرية تمنع الحزبية أصلاً، وحتى لو كانت هنا ضرورة لإصدار القرار، فما الداعي إلى إذاعته على الشعب؟ إنه أمر عسكري، ويكفي إبلاغه إلى قادة الوحدات لالتزامه ومراعاته. وحتى لو أذيع، فما مبرر التعليقات في الإذاعة والصحافة، والتركيز على الأفكار المستوردة؟ وما ضرورتها؟ إن الثورة، أي ثورة، تنادي بالجديد، وبالتجديد والانتفاض على الواقع. إنها ضد الأفكار القائمة، وضد الأوضاع الآسنة الراكدة. إنها دعوة إلى الانطلاق، والاندفاع، والإفادة من تجارب الشعوب التي سبقت.

أما الدعوة ضد ما سموه «الأفكار المستوردة» فمشبوهة؛ إذ كل شيء في اليمن يدعو إلى التغيير، والإفادة من تجارب العالم الحديث، فهل نحافظ على الإمامة، وعلى الجهل والقبلية والظلام؟

إننا نستورد المدرسين، والخبراء والعلماء، ونبعث بشبابنا وضباطنا إلى العالم، لماذا؟ أليس لاستيراد الفكر والعلم والخبرة والنور والتجارب؟ نعم إننا لا نقلد الآخرين، ولا نسايرهم ولا نخضع لهم. ولكننا أيضاً لا يجوز أن ننغلق ونهرب من أفكار وتجارب من سبقونا. إن علينا أن نهضم ونستوعب وألا نخاف.

لقد فزع الشباب من هذه اللهجة الإعلامية الغريبة، واعتبروها بداية غير متوقعة في حركة قامت لدفع الثورة إلى الأمام. وقد فوجئنا، ونحن في مدينة حجة، بعدد من الشباب يصلون مستنكرين ومستفسرين: «هل تقطعون رءوسنا أيضاً في هذا الميدان كما كان يفعل الإمام؟».

كان هذا أول قرار يتخذه رئيس مجلس القيادة بصورة انفرادية، ودون أن يطرح في أي اجتماع مشترك، وقد عاتبته على هذا في الحديدة وفي صنعاء.

ولكن الأسلوب كان بدأ يتغيّر ويتضح. فقد غمرت صوره شوارع المدن، كما بدأت الملصقات بأقواله المأثورة وحكمه تثبت على جدران الشوارع الرئيسية، تماماً مثل كيم إيل سونغ وماتوسي تونغ. وتعالت كلمات الخطباء في احتفالات الثورة في تعز والحديدة تمجده شخصياً وتغمز من الحكومة وتقلل من جهودها، وتتندر بجولات الوزراء في المناطق. كل هذا ولا يزال بعض الوزراء جرحى بعد حادث الطائرة.

وأظن أن البعض قد تعمدوا دفعه في هذا الطريق، إبعاداً له عنا وتظاهراً منهم باحترامه واقتناعهم بعبقريته وخصوصاً بعدما لاحظوا حرصنا على تفادي أي خلاف معه.

وتوسعت شقة الخلاف، وفوجئت مساء السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) برئيس مجلس القيادة والمشايخ عبدالله بن حسين الأحمر وسنان أبو لحوم وأحمد علي المطري، يزورونني في منزلي عشية عيد الفطر، ويقولون إن الجميع مقتنعون بإنهاء مجلس القيادة وتشكيل مكتب سياسي يقوم بعمل رئاسة الدولة، من الحمدي والأحمر والمطري وسنان أبو لحوم والقاضي عبدالله الحجري والعيني، وإن هذا هو الذي يوحّد الصف وينهي كل خلاف.

وقد امتعضت، ولكنني ترددت في إبداء معارضتي على الفور، حتى لا يحمّلوني مسئولية إثارة الشقاق.

وفي صباح اليوم التالي، وأنا أستعد للذهاب إلى القصر الجمهوري، فوجئت بالمقدم الحمدي في منزلي لنتوجه إلى صلاة العيد بحسب العادة.

وسألته: هل نمت؟ فقال: «كما لم أنم منذ فترة طويلة. لقد كنت سعيداً بما توصلنا إليه بالأمس، وأنت؟» فقلت له: الله يوفّق.

ثم حدثته عن امتعاضي من هذه الخطوة، وذكرت له أني لم أنم هماً وألماً. فهل هذه هي هديتنا للشعب؟ وهل نحل محل المجلس الجمهوري، المكتب السياسي؟ وهل نبعد الأرياني لنضع مكانه الأحمر والمطري والحجري؟ هل هذا ما تمخضت عنه ثلاثة عشر عاماً من الثورة؟

ثم سألته: كيف تقابل رؤساء الدول العربية في الرباط وأنت متوجه بعد أيام بهذا التشكيل؟ وقلت له إني أطرح هذا الحديث حرصاً على اليمن، وعلى الثورة، وعلى التصحيح الذي أعلنا للشعب أننا جئنا من أجله. ولكن إذا أصررتم على هذا، فسأتنحى لأنه لا بد من استقالة الحكومة بعد هذا التشكيل وتكليف من يتحمل مسئولية رئاسة الوزارة.

وأعترف بأنه تأثر بما طرحته، وتولى إقناع الإخوان بإلغاء هذه الفكرة، وتم تشكيل مجلس القيادة من ستة أشخاص هم المقدم الحمدي رئيساً، والمقدم مجاهد أبو شوارب، والمقدم يحيى المتوكل، والمقدم درهم أبو لحوم، والمقدم أحمد الغشمي، والرائد عبدالله عبد العالم، ورئيس الوزراء بحكم منصبه.

وأعيد العمل بالدستور، كذلك أعيد مجلس الشورى. وتحددت فترة انتقال مدّتها ستة أشهر أخرى.

وظننا بعد هذا أن التعاون سيسود، وأن المنازعات ستتوقف.

ورغم انشغالنا بالعمل وحرصنا على التعاون وعزوفنا عن أي نزاع أو خلاف، فقد تواصلت المناورات والمنغصات. ويبدو أن وجودنا لم يكن إلا ضرورة مؤقتة لجأ إليها الاخوان عند الحاجة ليبدءوا التخلص منها عند أول فرصة.

وسامح الله الصديق يوسف الشريف، فقد قال في «روز اليوسف» أن دوري في «حركة يونيو» كان دور «المحلل» وسد الفراغ، وقد أنكرت عليه هذا القول يومها، ولكن يبدو أنه قد عرف الخفايا والنيات أكثر مني.

***

وجاءوني من القيادة بكشوفات لما تحتاج إليه القوّات المسلحة من أسلحة وعتاد. ورغم الإلحاح والاستعجال، فقد تمهلت وترويت، لاطمئناني إلى أن البلاد في مرحلة سلام، وعلاقاتنا مع أشقائنا في الشمال والجنوب طيبة، واهتماماتنا يجب أن تتوجه نحو التنمية.

ولكن العسكريين ألحوا وتابعوا الموضوع، بل وذكروني بالرف الذي وضعت فيه ملفهم في صالون منزلي.

ودعوت القائم بالأعمال السوفياتي، وعرضت عليه الطلبات التي اشترك في وضعها الخبراء العسكريون السوفيات في الجيش اليمني، وبعد اطلاعه عليها، قال لي: «إن هذه طلبات مهمة، وهي بمثابة إعادة تسليح للقوات اليمنية، وإنه لا يرى تقديمها إليه هكذا، بل لا بد من رسالة رسمية إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي».

وعرضت الموضوع على الإخوان في مجلس القيادة، فأبدوا اهتمامهم وحماستهم وحرصهم على توجيه هذه الرسالة ومتابعة الموضوع.

وبناء على هذا الموقف وجهت رسالة إلى السيد ألكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، ضمنتها شكرنا لمساعدتهم لنا، وذكّرته بأن الاتحاد السوفياتي قد اضطلع بدور رئيسي في بناء القوّات المسلحة اليمنية منذ ما قبل الثورة، سواء بتقديم السلاح أو الخبراء العسكريين أو تدريب ضباطنا في الاتحاد السوفياتي. وإننا، وقد نجحت الثورة واستقرت الأحوال، فإن السلاح قد استهلك ونحن في حاجة إلى إعادة تسليح قواتنا، وأرفقت بالرسالة الكشف الذي قدمته القيادة العامة للقوّات المسلحة.

وإلى هذه الرسالة استدعينا السفير الصيني، وذكّرته بأني في أثناء زيارتي للصين الشعبية قد طلبت من السيد شوان لاي رئيس الوزراء تقديم بعض الأسلحة

إلى قواتنا، فوعد بدراسة الموضوع. وطلبت من السفير أن يستفسر من حكومته ما حل بهذا الموضوع.

وعاد السفير السوفياتي من موسكو وأبلغنا استعداد حكومته للبحث في الموضوع، وأن وفداً عسكرياً سوفياتياً سيصل إلى صنعاء لمناقشة هذه الطلبات، فوافقنا على الموعد المقترح.

وفجأة اقترح الإخوان تأجيل زيارة الوفد العسكري السوفياتي في آخر لحظة، وتوليت تبرير هذا الأمر للسفير بغياب الرئيس في مؤتمر الرباط، واحتمال زيارته أقطاراً عربية أخرى.

وتحدد موعد آخر. وعشية وصول الوفد أخبرني السفير السوفياتي أن مستوى المستقبلين أدنى مما يجب عادة، وأنهم لن ينزلوا في دار الضيافة أسوة بسائر الوفود، وقد طمأنته إلى أننا لن نقصّر في واجباتنا المعتادة.

ووصل الوفد العسكري السوفياتي، وكان واضحاً أن القيادة العامة لم تعد مهتمة أو متحمسة للبحث في موضوع التسليح، رغم أنها هي التي قدمت إليّ الطلبات وألحت عليّ في توجيه رسالتي إلى رئيس الوزراء السوفياتي.

ووصل وفد عسكري سعودي ومعه بعض الأميركيين، وطافوا بالوحدات العسكرية والمخازن. وجردوا كل ما لدى القوّات المسلحة، وسط استنكار الجميع.

إنني لست ضد الحصول على السلاح، من أي جانب، ولا أعتبر السلاح الروسي وطنياً والغربي غير وطني، ولكن قوّاتنا عرفت السلاح السوفياتي، وضباطنا تدربوا على أيدي الضباط السوفيات، سواء في الاتحاد السوفياتي أو في اليمن. وقد حصلنا دوماً على ما نحتاج إليه، وإن بصعوبة وتأخير، ولم نسدد شيئاً بعد من قيمته. وإذا كان الآخرون مستعدين لتقديم أي عون إلى اليمن، فهناك ألف مجال ومجال آخر. كما أن الصين الشعبية أجابت باستعدادها لتقديم السلاح، وقد أبلغنا هذا سفيرها في صنعاء. كما وصل إلى صنعاء سفيرنا في بكين وأكد ذلك وتلقينا دعوة لإيفاد وفد عسكري يمني إلى بكين للبحث في هذا الموضوع.

هذا كله من جانب، ومن جانب آخر نسبت إلى شخصيات سعودية كبيرة أقوال منها أنه «كيف نقدم السلاح إلى اليمن وفيها مسئولون غير مرغوب فيهم؟»، إلى اقتراح إقالة الحكومة حتى يمكن تقديم المساعدات العسكرية إلى اليمن. ومعنى ذلك أن هذا السلاح يجرح استقلال اليمن، حتى قبل وصوله.

ولكن نحن لسنا، على أي حال، دولة مواجهة حتى نضطر إلى السلاح، تحت أي شروط. والسلاح، والجيوش هي دوماً لتعزيز استقلال الشعوب وكرامتها.

بالنسبة إلى الخبراء، تم الاتفاق على استقدام خبراء عسكريين مصريين، بحكم معرفة الجيش المصري بالسلاح السوفياتي. وبحكم معرفتهم هم اليمن وقواتها المسلحة. وتوجه بهذا الطلب رئيس مجلس القيادة نفسه إلى سفير مصر في صنعاء، وإلى السيد أشرف مروان سكرتير الرئيس أنور السادات حين زار صنعاء.

ورغم ظروف مصر وحاجتها إلى ضباطها، فقد وافق الرئيس السادات وتعيّن الضباط، وقبيل مغادرتهم إلى صنعاء تلقى سفيرنا في القاهرة برقية من القيادة بتأجيل وصولهم. وبدلاً منهم بدأ استقدام الضباط الأردنيين. والضباط الأردنيون مشهود لهم بالكفاية، ولكن نظام القوات المسلحة الأردنية وسلاحها غريبان.

وعلى كل حال، فلماذا نحرج أنفسنا ونحرج الآخرين؟ لماذا نطلب السلاح من الروس والصينيين، وحين يستجيبون نتراجع؟ ولماذا نطلب الخبراء العسكريين من مصر، وحين يتم تجهيزهم نتراجع؟

هل كنا نتوقع أن يعتذر الروس والصينيون والمصريون فنبرر بهذا توجهنا لغيرهم؟

أليس من الأليق والأفضل أن نعرف أولاً ما نريد؟

***

قصة المصفاة

في اليمن تقطع الأشجار وتستخدم حطباً للطبخ والخبز، وقد قضي على الغابات واختفت الأشجار، وتحولت اليمن الخضراء، غبراء تستورد أنبوبة البوتاجاز من أطراف الخليج، ثم تعود للتعبئة. وتكاليف النقل باهظة جداً، كما هو معروف.

واليمن بلاد جبلية، ومواصلاتها وعرة جداً، وبدأ الآن شق الطريق وتعبيدها. وبرميل الأسفلت يستورد من مسافات بعيدة، من أقاصي الخليج. وتكاليف النقل، كما هو معروف، غالية ومرتفعة.

وارتفعت أخيراً أسعار النفط ومشتقاته، ودفعت اليمن ثمنه الغالي مثل هولندا وأوروبا الغربية. وتحملت هذا مصانعها القليلة، ومحطات الكهرباء ووسائل

المواصلات، وكان العبء على الدولة والمواطن، والدولة فقيرة، والمواطن أفقر.

وإلى محاولاتنا البحث عن النفط في بلادنا فقد حاولنا أن تكون لنا صلة بعالم النفط. فسوريا والأردن ولبنان أفادت كثيراً من مرورو النفط في أراضيها، ومن إقامة المصافي في موانئها. وقد حررت رسالة إلى الملك فيصل عام ١٩٧٠، بواسطة مستشاره الشيخ كمال أدهم، رجوته فيها استخدام بعض ما للمملكة العربية السعودية من أموال لدى رومانيا لإقامة الأخيرة مصفاة على سواحل اليمن.

كما توجه القاضي عبد الرحمن الأرياني إلى العراق، وطلب مساعدته لإقامة مصفاة في اليمن.

وفي حين سكتت المملكة العربية السعودية، أرسل العراق فنّيين للبحث في الموضوع، فزاروا سواحل اليمن وأجروا الدراسات وقدّروا التكاليف وناقشوها مع الشركات الغربية التي ستتولى التنفيذ.

وفي مؤتمر القمة بالرباط في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ التقى المقدم إبراهيم الحمدي السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، وطلب منه مساعدة العراق في مواجهة متاعب اليمن النفطية. فهل طلبها جاداً أو مجاملاً؟ لا أدري. وهل طلبها ثم فكر في السعودية؟ لا أدري. كل الذي أعرفه هو أنني فوجئت بوصول وفد عراقي يرأسه عضو في القيادة القومية أو القطرية لحزب البعث هو السيد عدنان حسين المسئول عن العلاقات النفطية، وقد عرض الوفد فور وصوله استعداد العراق لبناء المصفاة في الخوخة، بعد كل الدراسات التي تمت في أثناء رئاسة القاضي عبد الرحمن الأرياني، وأحضر معه مشروع الاتفاق لدراسته وتوقيعه، ليبدأ بناء المصفاة على الفور.

ونظراً إلى أهمية الموضوع، اجتمعت برئيس مجلس القيادة، وشرحت له ما سمعت من الوفد العراقي، واقترحت عقد اجتماع لمجلس القيادة بحضور رئيس مجلس الشورى للبحث في الموضوع واتخاذ القرار المناسب.

وفوجئت أثناء الاجتماع بتوتر وانفعال وحدة في النقاش من رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس القيادة ورفض قاطع لأي تعاون مع العراق المتآمر المخرب، إلى آخر هذا الكلام.

وقد توليت في المساء بحضور بعض أعضاء مجلس القيادة، ونحن إلى مائدة العشاء في نادي الضباط، إبلاغ الوفد العراقي شكرنا، وأننا بحاجة إلى بعض

الوقت لدرس الموضوع، وسنبعث بعد ذلك بوفد إلى بغداد لاستكمال درس الموضوع.

وقد أدرك العراقيون الموقف فقالوا: «على كل حال، لقد جئنا بناء على طلبكم، وتمت الدراسة بناء على طلب سابق منكم، ولا يضيرنا رفضكم، لأن المصفاة هي في مصلحة اليمن أولاً، وعلى كل حال فإننا ننصحكم بقبول أي عرض لإنشاء مصفاة في بلادكم مع السعودية او الكويت او اي جهة فأنتم المستفيدون».

ولم تمر أيام حتى جاء وفد سعودي وصرّح في المطار أنه قادم للبحث في موضوع المصفاة، وعندما زاروني رحبت على الفور وقلت لهم إننا نتمنى أن يتحقق هذا المشروع على أيديهم. وشكلنا وفداً من وكلاء وزارة الاقتصاد والمالية والجهاز المركزي للتخطيط وشركة المحروقات برئاسة مستشار رئيس مجلس القيادة للشئون السياسية. وبعد زيارة للحديدة والسواحل اليمنية ومحادثات طويلة، رفع إلينا هؤلاء ما توصلوا إليه، وخلاصته أن المملكة السعودية بحاجة إلى مدة لا تقل عن ثمانية عشر شهرا لدرس الموضوع من الناحية الفنية. وبعد ذلك القرار سياسي ويعود إلى الجهات العليا في المملكة.

... وضاعت المصفاة على اليمن، ويقال إن موضوعها قد بُحث بعد ذلك في أثناء زيارة رئيس مجلس القيادة للمملكة السعودية، ثم في أثناء زيارة رئيس الوزراء، وإن الجانب السعودي أجاب بأن الملك الراحل كان أوصى ببناء هذه المصفاة ولكنها ستكلف كثيراً، وقد يكون من الأفضل تخصيص أي مساعدة لجوانب أخرى.

***

وكان واضحاً في الاجتماعات الأخيرة تعمّد رئيس مجلس القيادة ورئيس مجلس الشورى اتخاذ موقف موحّد في معظم القضايا المطروحة، بل استثارة الخلاف معنا، والاعتراض على أي شيء يطرح. ولقد أثيرت خلافات في موضوعات لم نقترحها أو نطرحها نحن، بل هم الذين بدءوا بها.

فقضية التسلح من الاتحاد السوفياتي أو الخبراء المصريين أو طلب العون العراقي، كلها هم الذين أثاروها وطلبوها ثم تصدوا لها واعترضوا كأنهم يريدون تصويرنا أننا نتبنى سياسة خاصة أو اتجاهاً معيناً.

***

الوزير وصلاحياته

كان مجلس الوزراء يناقش أوضاع البلاد وتصور كل وزير لما يستطيع أن تنجزه وزارته. وكان المفهوم دوماً أن الوزير إلى جانب اهتمامه بوزارته واختصاصاته، هو أيضاً مسئول عن السياسة العامة للدولة. وقد حدث أن أبدى بعض الوزراء ملاحظات حول الحريات العامة والمخابرات وأجهزة الأمن وسياسة البلاد العربية والخارجية، ولم يجد مجلس الوزراء أي غضاضة في مناقشة كل ما يطرح من قضايا.

وقد فوجئت في أحد اجتماعات مجلس القيادة بانفعال البعض وإصرارهم ليس على إقالة الوزير فحسب بل وعلى اعتقاله كذلك.

وقد أظهرت عجبي لهذا التفكير، واعترضت وأوقفت أي بحث في مثل هذا الموضوع.

***

القرآن والمراكز الثقافية

في إحدى مدارس مدينة تعز، هتف الطلاب في الصباح بحياة الجمهورية العربية اليمنية، كما يحدث في جميع مدارس البلاد، فارتفعت أصوات البعض بهتافات خاصة بإحدى المنظمات الدينية، وردّ آخرون بشعارات قومية، ونشب صراخ بين الطلاب واشتبكوا في ما بينهم فتدخل الأمن وقبض على عدد من الطلاب.

إنه حادث عادي يقع كثير مثله في مدارس الدول العربية وغير العربية، ولكن الغريب أن الموضوع قد تضخم. فقد تعالت أصوات هنا وهناك أن الطلاب قد تهجموا على الإسلام، وأن القرآن الكريم قد أحرق، وأن الحكومة قد تساهلت في الضرب بيد من حديد على أيدي هؤلاء الطلاب الكفرة!

ورغم أن المعلومات الرسمية التي وصلتنا من تعز لا تشير إلى شيء من هذا، فقد أرسلنا وزير التربية، ووزير الداخلية، وأحد أعضاء مجلس الشورى للتحقيق في الموضوع، واتخاذ الإجراءات اللازمة الصارمة.

وعاد هؤلاء من تعز ونفوا أن يكون هناك أي مساس بالقرآن الكريم، وقالوا إن

المسئولين عن الحادث قد أودعوا السجن وتم استدعاء أولياء أمورهم، وأضافوا أنه في أثناء الاشتباك بين الطلاب تساقط بعض الكتب وأنه يحتمل أن يكون بينها نسخة من القرآن الكريم.

واجتمع أعضاء مجلس القيادة، بحضور رئيس مجلس الشورى، وبعد نقاش حاد وانفعال قرروا قفل المراكز الثقافية الأجنبية في البلاد. وتقرر أيضاً توجه رئيس مجلس الشورى ووزير العدل إلى تعز لإعادة البحث في القضية واستيفاء التحقيق فيها.

ومن جديد عادوا بما عادت به اللجنة السابقة.

وقد أوقفت نشر خبر قفل المراكز الثقافية، لأنني لم ألحظ له أي صلة بالحادث، ولم يرد اسم أي مركز ثقافي في ما حصل، وشرحت للإخوان وجهة نظري.

لقد عاشت بلادنا في عزلة طويلة عن الدنيا، وحرمت الفكر والثقافة، والمراكز الثقافية في بلادنا تأسست باتفاقات واضحة بيننا وبين دول صديقة، وليس في هذه الاتفاقات ما يسمح لأحد بالمساس بتقاليدنا أو مقدساتنا، أو التدخل في شئوننا الداخلية.

ويمكننا أن نكلف وزارة التربية، أو وزارة الإعلام، أو وزارة الشئون الاجتماعية الإشراف والرقابة على هذه المراكز.

وكثيرون من شبابنا يتعلمون اللغات الأجنبية، والضرب على الآلة الكاتبة، ويترددون على المكتبات للمطالعة، كما أن النساء يتعلمن الخياطة في بعض هذه المراكز، وسيحرم هؤلاء جميعاً من هذه الخدمات.

وعلى كل حال، وإذا كان هناك إصرار على قفلها، فلا يليق بنا أن يتم ذلك بقرار «عسكري» يصدر فوراً وينشر في الصحيفة الرسمية، وإنما يتم التنفيذ بالطرق المعقولة، ومن طريق الاتصال بين وزارة الخارجية وسفارات هذه الدول التي لها مراكز، فبيننا وبينها اتفاقات رسمية. ولم يكتف المجلس بهذا، بل صدرت الأوامر إلى جهات الأمن بقفل مقر «مجلس التضامن والسلم»، ومنع وفد سوفياتي للصداقة برئاسة نائب وزير العدل من الوصول إلى اليمن، وكان منتظراً وصوله خلال أيام. وقد اقتنعوا أخيراً بأنه لا يليق الاعتذار عن وصول وفد دولة صديقة.

وحاولنا إقناعهم أيضاً بأنه ليس من مصلحة اليمن الابتعاد عن المشاركة في المنظمات الشعبية والدولية، وأن الدولة تستطيع الإشراف على أوجه النشاط،

ومنع أي أضرار بمصلحة البلاد. وقلنا إن هذه المنظمة تقف مع القضايا العربية، وأن دولاً عربية كثيرة مشتركة فيها، ولم يحدث أن اتخذت أي موقف معاد من بلادنا.

وكثرت الاجتماعات، وتعددت اللقاءات، وأصبح الانقسام واضحاً. وبدا لي أننا لم نعد نجد الجو مشجعاً للتفرغ للعمل، فعرضت على الإخوان في مجلس القيادة رغبتي في التنحي مبدياً اقتناعي بأن الانقسام ضار، ومعطل لأي عمل لمصلحة البلاد. وقلت لهم: جانب واحد يجب أن يواصل وله منا أطيب التمنيات. ولكنهم، وفي مقدمهم رئيس مجلس القيادة، رفضوا وتمسكوا باستمراري في رئاسة الوزارة.

عجيب، مضايقات، واستفزازات، وغمز ولمز حتى في صحف الحكومة، وحملات موجهة في المساجد والمجالس، وتحريك للمشايخ ورفض للاستقالة، وتمسك باستمرار التعاون والعمل!

***

أمضيت العيد مع أولادي في الحديدة، وعدت بعد ذلك إلى صنعاء واستدعيت القائم بأعمال السفارة السعودية والملحق العسكري فيها، وأطلعتهما على التقرير الوارد من سفارتنا بجدة، وما سمعناه أيضاً من بعثة الحج اليمنية عن استياء الملك فيصل والأمير سلطان من تصرفات تصدر عن رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأنهما يعملان للإساءة إلى العلاقات بين البلدين. واستفسرت منهما عن سبب هذه الغضبة الملكية. وسألتهما: منذ متى أصبحت هذه الحكومة معادية للمملكة السعودية؟ وهل بحثا النقاط التي جاءت في حديث الملك والأمير مع أي مسئول في حكومة الجمهورية العربية اليمنية؟ وقلت لهما: من المعروف أن تحدث خلافات في وجهات النظر بين الحكومات، ومهمة السفارات السعي إلى إزالة أي خلاف، والتقريب في وجهات النظر، والعمل على تحسين العلاقات. وسفارتنا في جدة لم تنقل إلينا أي شكوى أو وجهة نظر سعودية، وخصوصاً في ما يتعلق بالموضوعات التي جاءت في حديث الملك والأمير سلطان.

كما أن السفارة السعودية في صنعاء لم تجر أي اتصال بالخارجية، أو رئاسة الوزراء أو القيادة، فكيف تصل الأمور إلى هذا المستوى مرة واحدة؟

وقد لمست أنهما فوجئا بالموضوع، فلم يكن عندهما ما يقولانه سوى التأكيد

أنهما لم يلقيا من حكومتنا إلا كل تعاون وتفهم، وسينقلان ما سمعاه مني هذا إلى حكومتهما.

ليست لنا أي مصلحة في تعكير المياه، ولا في إضعاف العلاقات. فبلادنا لا تتحمل صراعاً مع أحد.

ويوم الأربعاء الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ اجتمع مجلس الوزراء فأطلعناه على تقرير سفارتنا في جدة، وسألت الوزراء إذا كانوا يعرفون أنهم في وزاراتهم قد اتخذوا أي موقف يبرر هذا الاستياء السعودي. فقال وزير الداخلية أننا أوقفنا صرف الجوازات للراغبين في السفر إلى المملكة السعودية بعدما تلقينا عن طريق سفارتنا في جدة مذكرة من وزارة الخارجية السعودية تعلن فيها أن دخول الأراضي السعودية خلال فترة الحج قاصر على الذين يحملون جوازات الحج الخاصة، ولن يسمح لحاملي الجوازات العادية بالدخول.

وقال الوزير يحيى المتوكل: «إننا نستغرب أن يفسر هذا الموقف من جانبنا بأنه عدائي».

والغريب أن يركز الهجوم على رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وهما اللذان اضطلعا بدور معروف في المصالحة وتطبيع العلاقات مع المكلة العربية السعودية قبل أربع سنوات. ومن المنطقي أن يكونا من أحرص الناس على علاقات قوية مع المملكة لمصلحة اليمن.

وكان هناك تقرير آخر وصل إلى وزارة الخارجية من سفارتنا بجدة حول عدد من العمال اليمنيين اعتقلوا وجلدوا، لأنهم رفضوا أن يعملوا ساعات إضافية تتجاوز ساعات العمل المفروضة، ما لم يتقاضوا أجورهم عن هذا العمل الإضافي.

ويقول تقرير القائم بالأعمال إنه حاول الاتصال بوزارة الخارجية السعودية وبالمسئولين في إمارة مكة، حيث حصل الحادث، ولكن دون جدوى.

وقد هدد أحد الأمراء السعوديين بطرد اليمنيين من المملكة بحجة أنهم يبتزون أموال المملكة ويرسلونها إلى اليمن، وأنّ في إمكان المملكة استبدالهم بمليون مصري وباكستاني. كل هذا لأنه بلغهم أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في صنعاء بدأت تنظيم الهجرة إلى دول الخليج في ضوء اتفاقات توضح أجورهم وعملهم وعددهم ومصاريف انتقالهم، وإمكان تدريبهم، وكذلك إلى ليبيا، ولا

ندري لماذا تصور الأشقاء السعوديون أن هذا سيتم على حساب وجود اليمنيين في المملكة .

***

هجرة اليمنيين

والحقيقة أن أوضاع اليمنيين في المملكة تستحق من الأشقاء في السعودية نظرة تتناسب مع علاقات البلدين والخدمات التي يؤديها اليمنيون في بناء المملكة ، ومع ارتفاع أجور اليد العاملة في معظم أنحاء العالم .

ويبدو لي أن أبرز المشاكل التي يعانيها اليمنيون في المملكة هي :

١ ـ أن عددهم قد زاد من طريق الحج . ففي كل موسم حج يتخلف آلاف اليمنيين في المملكة ، ولا يعودون إلى بلادهم مع سائر الحجاج ، كما أن آلافاً عدة من اليمنيين تنتقل كل سنة عبر الحدود البرية الواسعة بين البلدين ، وهؤلاء وأولئك تكون إقامتهم غير مشروعة فيعملون في الزراعة وفي خدمات المنازل والفنادق والمطاعم والمحال التجارية ، ويتقاضون أجوراً زهيدة لأنهم يعيشون في خوف ، تحت تهديد الإبلاغ عنهم إلى السلطات الرسمية وإبعادهم .

وهذه قضية ينبغي أن تواجه بوضوح . فأما أن المملكة تحتاج إليهم وحينئذ ينبغي الإقامة القانونية ، ليتخلصوا من الخوف ، وأما أن المملكة لا تحتاج إليهم فيعودون إلى بلادهم .

٢ ـ معظم الأعمال الزراعية والعمرانية في المملكة تنزل إلى المناقصات وتفوز بها الشركات والمؤسسات الكبيرة ، وتتقاضى من المملكة المبالغ الطائلة عنها بما فيها أجور العمال .

والذي يحدث هو أن المقاولين والوسطاء ينزلون إلى السوق لجمع الأيدي العاملة لهذه الشركات والمؤسسات ، فإذا كانوا بحاجة إلى مائة منهم فسيجدون مائتين أو ثلاثمائة . ويغريهم هذا الأمر بخفض الأجور إلى أدنى مستوى ، ويقبل اليمنيون ذلك لأنهم في حاجة إلى الأجر .

فالمملكة دفعت ، والشركات ، ومعظمها أجنبية ، ربحت ، ولكن اليمنيين هم الذين ظُلموا .

وليس في المملكة نقابات أو مكاتب عمل للنظر في تظلمات العمال، فإذا رفع العمال أصواتهم، فإن أقرب التفسيرات هو أنهم يتحدّون النظام والقانون.

٣ ـ معظم اليمنيين العاملين بالسعودية قد وصلوا إليها وهم غير مدربين على الأعمال الفنية، وسيكون من المفيد جداً للمملكة ولليمنيين ولمصلحة الأعمال التي يقومون بها، أن يعطى بعض الاهتمام لتدريبهم وتأهيلهم.

وفي حكومة المملكة العربية السعودية اليوم أمراء ومسئولون هم من الشباب المتعلم الذين يتفهمون ظروف العصر وطبيعة العلاقات الجديدة بين الدول والشعوب وبين أصحاب العمل والعمال، والذين يقدرون اليد العاملة ولا يحتقرون من يكسب قوته بعرق جبينه. والمتصور أنهم لا بد أن يعطوا بعض الاهتمام لمثل هذه القضايا العادية والعادلة.

وقد آن لنا أن نسأل أنفسنا: هل اليمنيون مضطرون إلى الهجرة من بلادهم، والبحث عن أعمال في بلاد الغير؟ وهل يتزايد سكان اليمن بصورة لا تحتملها أراضيهم، ولا إمكاناتها الزراعية والاقتصادية؟ وهل شحت الأعمال في اليمن وتضاءلت الأجور إلى الدرجة التي تدفعهم إلى الرحيل؟ وهل ظروف حياتهم الاقتصادية والسياسية والمعيشية وتمتعهم بالحرية في البلدان الأخرى، أفضل مما يلقونه في بلادهم؟

لا نظن كل ذلك صحيحاً، إنه وهم وسراب إلى حد كبير.

إنني اتذكّر أن محافظة الحديدة ووزارة الزراعة قد عجزتا عن تأمين أربعمائة عامل أو ثلاثمائة عامل لمشروع سردد، ولم يتجمع له أكثر من مائتي عامل. وإننا مررنا بمساحات واسعة مزروعة بطيخاً والثمار على الأرض لا تجد من يجنيها.

كما أن محصول القطن زاد العام الماضي ولم يجد المزارعون من يجمعه فبقي في الحقول.

وفي صنعاء ومعظم المناطق لا يكاد يوجد اليوم عمال للبناء، رغم ارتفاع أجورهم. ولم تبدأ اليمن بعد في تنفيذ المشاريع الزراعية والصناعية والعمرانية الكبيرة التي هي اليوم محل بحث ودراسة.

ويبدو لنا أن أسباب الهجرة قد تعود إلى أسباب رئيسية ثلاثة:

١ ـ التقاليد والمفاهيم والاعتبارات البالية القديمة، فكثيرون يترفعون عن العمل في بلادهم، ويتصورون أن العمل اليدوي يقلل من قدرهم في نظر مواطنيهم،

فيتركون أرضهم الزراعية ومواشيهم ويتوجهون إلى الخارج، حيث يقبلون العمل في المطاعم والأفران والمقاهي والفنادق والمحال التجارية والمزارع والمعامل. ولا يترددون في قبول أي عمل، بما في ذلك أعمال التنظيف والحمل.

ومعظم هذه الأعمال ـ لولا المفاهيم البالية ـ بل وأفضل منها موجودة في بلادهم وبأجور وشروط أفضل مما يتلقونه في الخارج.

٢ـ القات، فالمواطنون في اليمن ينفقون جزءاً كبيراً من أجرهم على القات، ولا يتبقى معهم الا الجزء اليسير، أما في الخارج فيوفرون ما يصرفونه على القات ويدخرونه لأسرهم ولو امتنعوا عن القات في بلادهم لما احتاجوا إلى عذاب الهجرة.

٣ـ الدعاية والأوهام والأحلام، وبخاصة ما يشهدونه من مظاهر الثراء والبذخ على بعض العائدين من المهجر، وهم لا يعرفون أن هذا العائد قد اشتغل سنوات طويلة، وبذل الجهد والعرق، وحرم نفسه من كل شيء، وفي أثناء زيارته لأسرته اشترى أفخر الثياب، وأنفق بسخاء على القات والطعام، وأنه أضاع الكثير خلال أيام تباهياً وتظاهراً، وسيعود من جديد للعناء وللشغل الشاق.

وعلى الدولة في اليمن أن تهيىء الأعمال للمواطنين، وأن تفتح عيونهم على حقائق الحياة، وأن تنظم انتقالهم وعملهم إذا كان لا بد من هذا الانتقال. وأن تهتم بالمدارس الفنية، ومراكز التأهيل والتدريب المهني، خدمةً للتنمية والنهضة العمرانية وإعلاءً لقدرة اليمنيين على العمل والكسب والإنتاج في وطنهم، أو في بلدان الآخرين، إذا قدّر لهم أن يواصلوا الرحيل كما فعلوا منذ انفجار سد مأرب العظيم.

***

رضوخ صنعاء وإقالتي

وعاد الحجاج وقالوا ما قالوا وسمعوا ما سمعوا من تعريض بالحكومة ووعيد وتهديد وبدأ السعي إلى إسقاطها.

وكان التصور أني والإخوة سنان أبو لحوم وعلي ومحمد أبو لحوم نشكل جانباً من السلطة، وهذا ما لم يخطر لنا على بال.

ولهذا، ورغم أني هذه المرة قد قررت ألا أستقيل، ما دام الخارج هو الذي يريد إبعادي، فقد ابتعد سنان أبو لحوم وسافر أولاً إلى القاهرة، ثم عاد وتنحى وقرر البقاء في بيته، في قريته، بعيداً عن العاصمة والحكم. كما قدّم علي أبو لحوم قائد الاحتياط، ومحمد أبو لحوم قائد الكتيبة السادسة مدرعات، استقالتيهما من العمل رغبة منهما في تفادي أي صراع لن يفسر أمام الرأي العام إلا أنه نزاع على السلطة. وقد رفض رئيس مجلس القيادة قبول الاستقالتين، لكن صاحبيهما أفهماه في الحال أنهما لا يريدان أي نزاع، وأنهما وقد شاركا في الثورة من ليلة السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، ودافعا عن الجمهورية في كل معاركها طوال الثلاثة عشر عاماً، لن يسمحا لأنفسهما بالدخول في صراع ليس من أجل الثورة ولا من أجل الجمهورية. والجميع يعرفون جيداً أننا لو كنا نريد التشبث بالحكم، والدخول في صراع مع الآخرين، لكانت كفتنا هي الراجحة.

ففي مجلس القيادة، كان يمكن أن نتعاون، مجاهد أبو شوارب ودرهم أبو لحوم ويحيى المتوكل وأنا، في مواجهة إبراهيم الحمدي وأحمد الغشمي وعبدالله عبد العالم.

لقد كنا أكثر منهم عددياً، وأقوى منهم عسكرياً وأكثر منهم وضوحاً في مواقفنا السياسية والوطنية، بل إن المقدم أحمد الغشمي لو لمس تضامننا وإصرارنا على الحكم لكان معنا، وحتى عبد الله عبد العالم نفسه.

ولكننا كنا دوماً ننظر إلى المناصب والوظائف والرتب على أنها عمل مؤقت يقبله الإنسان لأداء واجب في وقت معين، ليفسح المجال أمام الشعب للانتقال إلى حياة طبيعية، وأوضاع سياسية مقبولة من الجميع.

وكنا نعتبر أن التعاون هو الأساس، وأن المناورة هي الشذوذ، كما نعتبر أن الحوار والصدق هما القاعدة، وأن اللف والدوران هما التآمر.

مع الحمدي لم نفكّر في الصراع، ونحن الذين تعاونا لتأمين وصوله إلى الرئاسة. ومع السعودية لم نفكر في النزاع، ونحن الذين سعينا إلى السلام وبناء علاقات كنا نريدها علاقات إخاء وجوار واحترام متبادل.

لو لا هذا لما كانت إقالتي، ولا إقالة آل أبو لحوم، ولا المتوكل ولا مجاهد أبوشوارب. ومع ذلك فقد صوروها انتصاراً وبطولة وإبعاداً لمراكز قوى، وإنها من أجل الدولة والقانون، مع أنها ليست سوى رغبة في التسلط على الحكم وتنفيذ

توجيهات الغير ورغباته، والشعب كله يعرف هذا، والغريب أن البعض لا يزال إلى اليوم يجهد نفسه في اختلاق نشاط أو افتعال تآمر رغم أنهم يعلمون عزوفنا عن السلطة، ونبذنا للصراع، وترفعنا عن الزج بالشعب المنهك من دوامة الانقلابات التي عانتها شعوب كثيرة، وإننا أحرص الناس على السلام والاستقرار.

وقد غاب المقدم الحمدي في تعز دون أن يخبرني، وبدأ يقاطع أي عمل رسمي يمكن أن يتسبب في لقائنا. وبدأت جهود الشيخ الأحمر بعد عودته من السعودية لإسقاط الحكومة، وحاول إقناعي بالاستقالة لأن السعودية ضدي، والمشايخ ضدي، ورئيس مجلس القيادة لم يعد راغباً في أي تعاون معي.

وكان ردي عليه أني لن أستقيل مهما تكن الأسباب. ورغم أنهم حركوا الدبابات في إحدى الليالي إلى القيادة والإذاعة، وأدخل رئيس مجلس الشورى بعض قواته من قبائل حاشد إلى صنعاء، فقد أفهمته أني لن أستقيل.

وصباح الخميس السادس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ زارني الشيخ الأحمر في منزلي، وأنا أستعد للتوجه إلى القصر الجمهوري لحضور الاجتماع الأسبوعي لمجلس القيادة، وطلب مني تقديم استقالتي. ولما رفضت اقترح، تجنباً لأي صدام أو إحراج على حد قوله، ألا أذهب إلى القصر، فتوجهت أنا إلى مكتبي في رئاسة الوزراء، بينما توجه هو إلى القصر الجمهوري.

وزارني بعد ذلك في مكتبي ومعه بعض أعضاء مجلس القيادة والمشايخ، وأطلعني على خطاب من رئيس مجلس القيادة بقبول استقالتي. فقلت له: إني لم أستقل، ولن أستقيل، وسأواظب على عملي حتى وان أعلنتم «قبول الاستقالة»

وبعد حديث طويل عرضوا عليّ رسالة أخرى من رئيس مجلس القيادة بإعفائي أو إقالتي من رئاسة الوزارة، وأنهم سيذيعونها عصر اليوم. فقلت: على بركة الله، وأتمنى لكم النجاح.

والغريب أنهم سببوا الإقالة بعدم تعاوني مع مجلس الشورى، وعدم تقديم بيان إليه بسياسة الحكومة وبرنامجها. وكان هذا في غياب المجلس ودون علمه، وعندما اجتمع هذا بعد ذلك، لم يوجّه حتى استفساراً حول هذا الموضوع.

وبعد يومين من إقالتي، زارني المقدم الحمدي في بيتي وقال: «لقد حضرت مؤتمر القمة العربي في المغرب، وكل من لقيت يسأل عنك، وأنا اليوم رئيس الدولة، وأحتاج إلى رئيس وزراء يعمل معي لا رئيس وزراء أعمل معه».

ودعاني إلى مأدبة غداء في منزله حضرها كبار المسئولين، وقد تمنيت له النجاح، وأكدت له أن موقفي لن يتغيّر، فليست هذه المرّة الأولى أو الثانية أو الثالثة بل الرابعة التي أترك فيها رئاسة الوزارة دون أدنى أسف[1]!

***

عام ١٩٧١ اخترت الحمدي نائباً لي للشئون الداخلية، لكفايته، ورغبتي في إنهاء التنافس والتزاحم والنزاع بينه وبين بعض كبار الضباط، وأعطيته صلاحيات كثيرة. وعندما حاول هو وعدد من العسكريين القيام بانقلاب ضد المجلس الجمهوري ومجلس الشورى وكشف أحدهم المؤامرة، جاءوني في مساء يعترفون ويقدمون استقالتهم. وغادر هو ناجياً بنفسه إلى «ثلا» قريته. وكنت أنا الذي أقنع الرئيس الأرياني بأن المؤامرة لم تكن جادة، وأنها مجرد «جلسة قات»، وأن من الحكمة أن يغض الطرف ويتجاهلها.

وعندما فكر الرئيس جدياً في أبعاد الحمدي عن الجيش، تدخلت ـ والحمدي يعرف ذلك. وبعد «حركة يونيو» اقترحت ترشيحه لرئاسة الجمهورية على أساس إنهاء الأوضاع الاستثنائية والعودة بالبلاد إلى الأوضاع الطبيعية، وإنشاء المؤسسات والمجتمع المدني، وحكم القانون. وقلت له: إن عسكرة الحكم يدفع ثمنها العسكريون أيضاً، مهما ظنوا أنهم رابحون!

بل إن أول خلاف بيننا كان بسبب تعيين المقدم أحمد الغشمي رئيساً للأركان.

لقد اعترضت، وقلت في حضور الغشمي، أن الغشمي صديق ورجل طيب، ولكن رئيس الأركان يجب أن يكون إما أكثر الضباط ثقافة عسكرية، أو أن تكون له بطولات خارقة في الدفاع عن الثورة وحماية الجمهورية.

---

(١) فور إقالتي زارني في منزلي في صنعاء في الأول من شباط ١٩٧٥ الدكتور محمد جابر الأنصاري ممثلاً لمجلة «الصياد» وصحيفة «الأنوار» وأجرينا حديثاً شاملاً يتناول معظم القضايا التي ذكرت هنا، ونشرها في أربع صفحات في «الصياد» وأذاعت لندن مقتطفات كثيرة. وزار الدكتور الانصاري المقدم الحمدي وغيره من المسئولين فلم يعقبوا بكلمة واحدة ولم ينفوا أو يشكّكوا في أي موضوع، والرجل حيّ يرزق.

وعندما دعاني الحمدي لحضور أداء الغشمي اليمين في القصر الجمهوري اعتذرت وقلت: يمكن أن تفعلوا هذا في القيادة العامة للقوّات المسلحة.

***

حليفه الأكبر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر جاء معه إلى القاهرة في زيارته الرسمية في آذار (مارس) ١٩٧٦، وتفضل بزيارتي في منزلي. وكم كان كبيراً حين اعترف لي بخطئه.

وعلى كل حال، لم تمر أشهر على مغادرتي صنعاء، حتى نشب النزاع بين الحلفاء، واعتصم الشيخ الأحمر في خمر، وتوترت الأجواء. أما أنا فقد أمضيت عامين في القاهرة، في هدوء وسعادة واطمئنان، بعيداً عن العمل الرسمي، مع الأسرة والأصدقاء والقراءة والرياضة ولقاء الشخصيات اليمنية والعربية، والتنقل من وقت إلى آخر بين عواصم عربية وأوروبية ساخراً من المضايقات التافهة، والملاحقة والمراقبة.

وتلطفت حياتنا باللقاءات والعلاقات الحبيبة مع المشير السلال وابنه العقيد علي، والفريق العمري، الأستاذ نعمان، واللواء جزيلان، والإخوة درهم أبولحوم، وحسين المسوري، ومحمد القوسي، وعبد الوهاب محمود، ومحمد الحيفي، ومصطفى يعقوب والكثير من القادمين إلى القاهرة والعابرين لها.

كما سعدت دوماً بلقاء الأساتذة محمد حسنين هيكل، ومحمد عودة، ويوسف الشريف، ولطفي الخولي، وأحمد الشقيري، والأستاذ صلاح البيطار، وعبدالله الطريقي. أما المسئولون المصريون والعرب فقد تجنبت الاتصال بهم.

سفير لبنان نديم دمشقية الذي تزاملنا معاً في لندن وفي الأمم المتحدة، ذكرني دوماً. بل ظن أني ضائع محبط، فبحث لي عن عمل في الجامعة العربية أو غيرها من المنظمات الدولية، وقد بلغني هذا من غيره ولم يفاتحني هو بالأمر.

حافظ إبراهيم خيرالله، الصحافي الكبير والصديق، عندما علم بتقييد حريتي في القاهرة. رفع صوته. «الحرية لمحسن العيني» وكأني «كابوتشي»!

والحقوقيون العرب، وفي مقدمهم شبيب المالكي، اهتموا بموضوعي وأثاروه في ندوات دولية، ووصل إلى القاهرة موفدهم الأستاذ مهدي العلوي المحامي والديبلوماسي والمناضل المغربي المعروف.

وتغيّر الجو بعد محاولة اغتيال محمد علي هثيم في القاهرة، والسيد أحمد محمد الشامي في بيروت، ثم اغتيال القاضي عبدالله الحجري في لندن.

كانت تلك المرحلة قمة التعاون بين صنعاء وعدن، والحمدي وسالم ربيع.

وقد أبلغتني أكثر من جهة أن هناك محاولات لاغتيالي، وأن المقدم الغشمي هو المحرض، وأبدت أكثر من جهة استعدادها للحديث علناً عن هذا الأمر وإبراز البراهين، ولكني قللت من خطورته ورفضت أي حديث في شأنه.

***

كامب ديفيد

عندما قام الرئيس أنور السادات بزيارته القدس، كتب إليه زعيم عربي رسالة مفتوحة نشرت في صحيفة «الأهرام»، يحيّي مبادرته وجرأته وتمنى له النجاح. وذهب بعيداً فكتب بعد أيام في «الأهرام»، باسم مستعار، يطالب الشخصيات العربية المقيمة بالقاهرة بإيضاح موقفها من الحدث.

وقد أثار هذا الأمر استياء عدد من الشخصيات العربية، وعلى رأسهم الأستاذ صلاح البيطار، وزاروني في بيتي مستنكرين.

وفوجئت، كما فوجئ غيري، باتصالات من الصحافيين المصريين، يطلبون رأينا في هذه الخطوة.

وقد تهربت، وبعد إلحاح شرحت موقفي الذي لم ينشر طبعاً وخلاصته: إننا ضيوف، ولا نقوم بأي عمل سياسي، ولكننا ننكر هذه الخطوة، ولا نفهم ولا نرى ضرورة ولا حكمة لمثل هذه الزيارة، فمصر هي زعيمة العروبة، وهي التي تبنت قضية فلسطين، وأنشأت منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت أي مساومة، ونددت بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عندما نصح بقبول قرار التقسيم وإنشاء الدولة الفلسطينية، وهي التي عبأت الجماهير العربية للنضال من أجل تحرير فلسطين، واعتبرت أي حاكم عربي يفاوض إسرائيل أو يتصل بها خائناً. فإذا غيّرت مصر موقفها ورأت أن الظروف تقتضي اتخاذ أسلوب آخر، فواجبها أن تعود إلى حلفائها العرب. تدعو إلى مؤتمر قمة أو اجتماع لوزراء الخارجية، وتشرح موقفها. وكما عبأت الرأي العام بإذاعة «صوت العرب» والإذاعات العديدة، وبالصحافة والتلفزيون، عليها أن توضح عبر كل وسائل الإعلام مبررات الموقف.

قد لا يوافق البعض على هذا، لكن لا بد من بذل جهود كثيرة حتى يكون الموقف العربي واحداً، ولا بد أن يحصل العرب على حقوقهم إذا تضامنوا وكانوا يداً واحدة.

دعونا نفترض أن واشنطن أرادت أن تسوّي قضاياها مع موسكو، فهل يمكن أن يتوجه الرئيس الأميركي رأساً إلى موسكو، متجاهلاً حلفاء أميركا في حلف الأطلسي؟

ليس من حق أحد أن يتصرف منفرداً، متجاهلاً رفاقه وحلفاءه، وخصوصا أنه هو القائد والزعيم الذي رسم السياسة وفرضها واعتبر من خرج عليها خائناً، وقد تستعيد مصر أراضيها، ونحن سعداء بذلك لكن إسرائيل ستنفرد بالآخرين، قطراً قطراً، ويضعف الموقف وبخاصة موقف فلسطين.

وفي ٥ أيار (مايو) ١٩٧٧، وأنا في طريقي إلى دمشق قيل لي في مطار القاهرة «ينبغي أن تتصلوا بالرئاسة قبل المغادرة».

وأصبحت القاهرة الجميلة التي أقمت فيها باختياري، وكأنها سجن. وقد أبرقت إلى الرئيس السادات بعد أشهر وقلت له: «تسمح لنفسك بالذهاب إلى القدس وتمنعني من زيارة دمشق؟!».

***

وذات مساء رن الهاتف في منزلي بالقاهرة، وإذا بسفيرنا في عمان الصديق محمد عبد القدوس الوزير يقول: «إنهم في إذاعة صنعاء يواصلون تلاوة القرآن الكريم» فقلت: وهل هذا غريب على إذاعة إسلامية؟ فقال: «لقد انتهى موعد الإرسال، لا بد أن هناك شيئاً غير عادي».

وجاء النبأ أن الغشمي رئيس الأركان أنهى حكم الحمدي، ولم ننم ليلتها.

***

الوحدة العربية

وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ تلقيت رسالة من سيف علي الجروان سفير الإمارات العربية المتحدة بالقاهرة، تنقل لي دعوة من وزارة الخارجية لإلقاء محاضرة في الندوة الديبلوماسية بأبو ظبي يوم ١٩ آذار (مارس)، فأجبت بالموافقة واخترت الحديث عن الوحدة العربية.

وكان الحارس والسائق قد أخبراني أن لديهما تعليمات بإعطاء معلومات عن تحركاتي، وقد شعرت بهذه الرقابة عندما نزلنا في أحد فنادق الإسكندرية، وكذلك في الأقصر وأسوان، وحدث هذا فقط منذ عودتي من مطار القاهرة.

لذلك ففي منتصف آذار (مارس) ١٩٩٨ عندما حان موعد الرحلة إلى أبوظبي، ركبت سيارة الدكتور عبد الوهاب محمود، ومعنا العقيدان درهم أبو لحوم وحسين المسوري، وتركنا خبراً في البيت أننا سنتناول الغداء في نادي الجزيرة.

وفي مطار القاهرة كان السفير العظيم سيف الجروان في وداعي حتى باب الطائرة، وبين كبار المسافرين والمودعين لم يتنبه أحد إلى أني وأنا الممنوع من السفر بين ركاب الطائرة الخليجية المغادرة.

وقد كتبت، وأنا في الجو، بطاقة إلى أولادي في القاهرة: «لقد استعدت حريتي التي فقدتها منذ نحو عام». وعندما اتصلت بهم من أبو ظبي، قالوا: «لقد اعتقلوا السائق والحارس».

وقد سألني الدكتور عدنان الباجهجي الذي كان زميلي بالأمم المتحدة مندوباً للعراق، بعد المحاضرة: «تتحدثون عن الوحدة والحرية والاشتراكية فما الأهم والأبدى؟». فقلت: «الحرية، طبعا؛ فالشعب الحر يستطيع أن يحقق الوحدة اذا اختار، وأن يبني المجتمع الذي يريد، ولا يعرف قيمة الحرية، إلا من افتقدها، ولو إلى حين».

في أبو ظبي، بعد محاضرة الندوة الديبلوماسية، قمت بزيارة بعض الإمارات وتحدثت في بعض نواديها، ولاحظت أن بعض الأصدقاء اليمنيين كانوا يبدون قلقهم من إطالة اقامتي وينصحون لي بسرعة المغادرة.

وكنت قابلت بعض المسئولين الكبار ولكن مندوب إدارة المراسم كان يطلب مد



من اليسار: درهم أبو لحوم، عبد الوهاب محمود، محسن العيني، حسين المسوري
قبيل مغادرة العيني للقاهرة.

الإقامة لمقابلة الشيخ زايد. وفي طريق العودة من أم القيوين، توقفنا في دبي وحجزت على الطائرة البريطانية المغادرة بعد منتصف الليل إلى لندن.

وفي صنعاء أبلغ بعض أصدقائنا في وزارة الخارجية إلى زوجتي التي كانت في زيارة لليمن، أن عدداً من مسئولي الأمن الوطني هم في طريقهم بأول طائرة إلى أبو ظبي وأنه يحسن أن أغادر أبو ظبي قبل وصولهم؛ فانزعجت، ولأنها لا تعرف كيف تتصل بي، فقد توجهت إلى منزل أخيها العقيد علي أبو لحوم الذي كان أيضاً مسكناً لسفير الإمارات سيف سعيد، وقالت للحرس: «قولوا للسفير إن صاحبة البيت تريد أن تبحث معه في موضوع الإيجار». وعندما جاء السفير قالت له: «أن زوجي موجود في الإمارات، ضيفكم، وقد يتعرض لبعض المضايقات، فهل تنبهون المسئولين هناك؟» فقال لها: «لا تقلقي، فهو في فندق هيلتون، وهذا رقم التلفون».

وقبيل منتصف الليل، وأنا أرتب حقيبتي، قالت لي تلفونياً: «إن أصدقاءك هنا ينصحون بمضاعفة جرعات الدواء، بسبب الرطوبة الزائدة في ابو ظبي». فقلت لها أنني اغادر المدينة بعد ساعات. فقالت: «إذن، لا عليك وفي رعاية الله».

ولاحظت، وأنا اغادر الفندق وجود سيارة حراسة إضافية. لعل ذلك كان نتيجة اتصال السفير من صنعاء. كما ان الدكتور ابراهيم الغيص مندوب المراسم قد شد على يدي وهو يودعني في المطار. وقال: «في رعاية الله وحراسته».

***

من أبو ظبي توجهت إلى أوروبا، وقد تفضل الأخوة العراقيون بدعوتي للإقامة في بغداد. وقد قلت للصديق الوفي الدكتور قاسم سلام: انني ارحب بهذه الدعوة، وأرجو أن أكون ضيفاً، لا شأن لي بالحزب، ولا بالسياسة اليمنية او العربية.

وفور وصولي إلى بغداد بعثت إلى المقدم الغشمي، الرئيس الغشمي، برسالة قلت فيها إنني بعدما تعرّضت له في القاهرة من مضايقات هم وراءها، وصلت إلى بغداد، وأرجو أن اكون زائراً لا مقيماً، وأني ارغب في العودة إلى اليمن. فرد عليّ متفهماً.

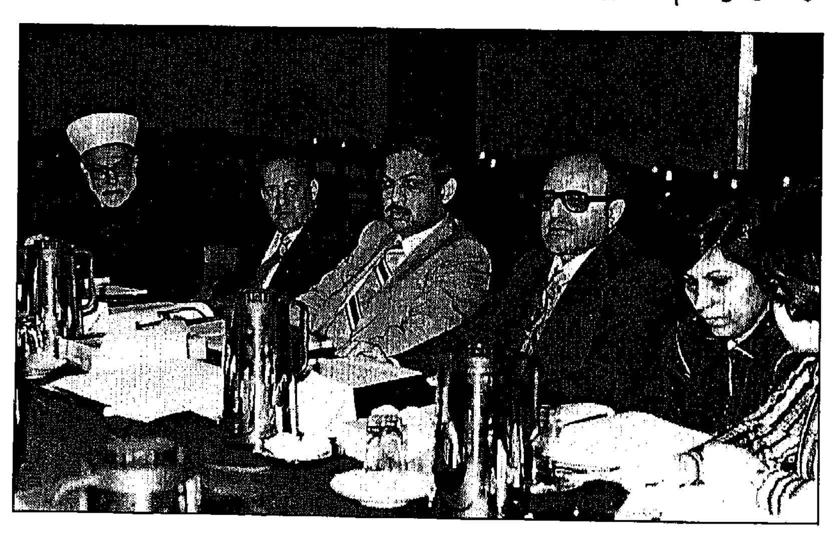
وقد أمضيت في بغداد نحو عامين، ولن أنسى للأخوة العراقيين ضيافتهم وكرمهم ورعايتهم.

كان العراق في تلك الفترة يقيم لنفسه بناءً شامخاً في البنية التحتية للتعليم الإلزامي، ومحو الأمية والتعليم العالي والبحث العلمي وصناعة السلاح، والحكم الذاتي للأكراد في الشمال، والقوة العسكرية الهائلة.

ولو عرف قادته كيف ينظّمون شئون الحكم، وتبادل السلطة، وإشراك الشعب فيها، وخطوا خطوات جادة في سبيل الديموقراطية، وأحسنوا التعامل مع جيرانهم وطمأنوهم، وتجنبوا الدخول في حرب مع ايران، لخرج العراق من قائمة دول العالم الثالث، ولأصبحت قوة عربية يحسب لها ألف حساب، وبخاصة إذا تحققت الوحدة مع سوريا كنواة جديدة لوحدة عربية رشيدة.

وتوقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تموز (يوليو) ١٩٧٤ أن العراق والجزائر سوف يصلان إلى مستوى إيطاليا والجنوب الأوروبي خلال سبع سنوات أو عشر، أين هما الآن؟ يا للأسف!

وقد التقيت في بغداد القادة الجنوبيين الزائرين علي ناصر محمد، وعبد الفتاح إسماعيل، ومحمد صالح مطيع، وعبد العزيز عبد الولي الذين كرروا دعوتي إلى عدن، كما التقيت الكثير من الشخصيات العربية الزائرة، وشاركت في اجتماعات الحقوقيين العرب، ولجان حقوق الإنسان. وزرت المغرب وتونس وسوريا والأردن وعواصم أوروبية عدة.



مع الشيخ عبد الحميد السايح وشبيب المالكي والدكتور محمد المجذوب والدكتورة بدرية العوضي.

وسعدنا بالحياة في بغداد في جو الرعاية والمحبة ليس من المسئولين في الدولة والحزب فقط، بل كذلك من هؤلاء الإخوة وأسرهم قاسم سلام، شبلي العيسمي، علي غنام، شبيب المالكي، عبد المجيد الرافعي، طارق عزيز، طه محي الدين معروف، صديق شنشل، جيراننا في حي المنصور وبخاصة بيت مرجان وبيت الهاشمي، وغيرهم وغيرهم.

ولن انسى، وانا بعيد عن الوطن والمناصب، عواطف الكثيرين من إخواني اليمنيين وفي مقدمهم مجاهد أبو شوارب، ومحمد عبد القدوس الوزير وعبده عثمان محمد، وصالح الأشول، وعبد الله الراعي وغالب علي جميل وأعز الأصدقاء أحمد يحيي الكبسي.

***

إلى تداعيات زيارة السادات للقدس، واتفاقات كمب ديفيد، والتقارب السوري ـ العراقي، ومؤتمر القمة العربية في بغداد، والثورة الإيرانية، وبداية النزاع بين العراق وإيران، قتل في اليمن المقدم الغشمي بتلك الحقيبة الملغومة المرسلة من عدن كما قتل سالم ربيع علي ضمن من قتل في عدن، وتوترت الأجواء بين صنعاء وعدن، ونشب القتال وتدخلت جامعة الدول العربية والتقى المسئولون اليمنيون في الكويت.

وتلقيت في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٩ اتصالاً هاتفياً من العقيد مجاهد أبوشوارب، وتحدثت مع الرئيس علي عبدالله صالح للمرة الأولى، فدعاني إلى الكويت، والتقينا وعدت إلى بغداد مع الدكتور عبد الوهاب محمود زميل الرحلة.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ اتصل بي الدكتور مكي وزير الخارجية وقال إن الرئيس يدعوك إلى صنعاء للعمل مندوباً لليمن بالأمم المتحدة، فرحبت بالدعوة وغادرت بغداد إلى صنعاء، ودمعت عيناي في مطار صنعاء وأنا أعانق المستقبلين من أهل وأصدقاء وأحباء، وزرت الحمامي قريتي، والتقيت الرئيس والمسئولين الكبار.

وعدت إلى بغداد مودعاً وشاكراً، وتوجهت إلى نيويورك في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ لتسلم عملي الجديد ـ القديم.

وللرئيس علي عبدالله صالح ومبادرته الفضل في مواصلتي المسيرة من جديد، بعد غياب خمس سنوات.

الفصل التاسع

في العمل الديبلوماسي من جديد

وفي بهو الأمم المتحدة أبلغني الدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور أسامة الباز أسف الرئيس السادات لما تعرضت له من مضايقات في مطار القاهرة، وهو لم يكن يعرف ذلك، وأن السيد أشرف مروان، صديق الشيخ كمال أدهم، هو الذي أعطى التعليمات للمطار.

عدت إلى الأمم المتحدة بعد غياب أكثر من عشر سنين، وقد غابت وجوه عرفتها وأحببت بعضها، غاب يوثانت وبانش وفالدهايم ومحمود رياض، وعبد المنعم الرفاعي، وعدنان الباجهجي، والطيب سليم وأحمد بن هيمة، وجورج حكيم، وجورج طعمة، وجميل البارودي، وكامل عبد الرحيم، وراشد عبد العزيز الراشد، وإسماعيل فهمي، ومحمد حسن الزيات، ومحمد رياض، وليفون كاشيان، ويحيى جغمان، وغالب علي جميل وعلي أحمد الخضر، ومسلم شموط...

ولكني سعدت بوجود غسان تويني، وكلوفيس مقصود، ومحمد الفرا، ومحمد عوض القوني، وصلاح عمر العلي، ومنصور الكيخيا، ومحمد البجاوي، وعبدالله الأشطل، وبرهان حماد، وروبرت ثابت... وطبعاً يحيى المتوكل في واشنطن القريبة، ورضا مالك.

وكم تأثرت عندما سمعت نبأ الإفراج عن الرئيس أحمد بن بلا في الجزائر بعد اعتقال أربعة عشر عاما، وقد كتبت ليلتها رسالة إلى الرئيس علي عبدالله صالح، قلت فيها إن الجزائر هي اليوم، في نظر العالم كله، أكبر مما كانت، وتمنيت أن يعود

المشير عبدالله السلال من القاهرة، والقاضي عبد الرحمن الأرياني من دمشق، وتكسب اليمن، والرئيس.

وبعد أيام، اتصل بي الرئيس تلفونياً وقال: «هل سمعت ما أعلناه هذا المساء؟» فقلت له: «شكراً ولك الفضل، فالإدانة كانت قاسية والاعتقال لم يكن ضرورياً».

فقال: «عما تتحدث؟» فقلت: «عن رسالتي الأخيرة إليك التي وضعتها بالحقيبة حول عبدالله الأصنج وإبراهيم الكبسي اللذين عرضا للمحاكمة في صنعاء». فضحك وقال: «يبدو أنك لا تزال تعطف حتى على الرجعيين. إنني أحدثك عن السلال والأرياني وترحيبنا بعودتهما إلى صنعاء». فقلت: «وهذا أيضاً قرار حكيم ولك فيه كل الفضل».

***



مع السفير غسان تويني.

استمتع ممثلو الدول والعاملون في المنظمة الدولية وأعجبوا بفن اليمن الشعبي: الزامل والبرع والعود والغناء ورقصات المناطق العديدة، في أمسية جميلة في قاعات الأمم المتحدة، وإن لم نستطع تقديم فنانة اليمن الكبيرة تقية طويلية ...

وفي حفل الغداء الكبير الذي أقامته الوفود العربية والأجنبية لوداعنا في مبنى الأمم المتحدة، وكان نجمه والمتحدث الرئيسي فيه، كما هو في كل حفل، الدكتور كلوفيس مقصود أذكر أنني ركّزت وشددت على الوحدة الحقيقية للعاملين في الحقل العربي، وأن الذين يمعنون في تصنيف العرب تقدميين ورجعيين، ثوريين ومحافظين، إنما ينسون أن العالم ينظر إلينا نظرة واحدة، ولا يفرق بين الملك فهد وجورج حبش ونايف حواتمة، وأن سلاحنا لاحتلال موقعنا اللائق في العالم هو الوحدة والتحديث وإصلاح الحال في كل قطر من أقطارنا.

***



مع الدكتور كلوفيس مقصود.

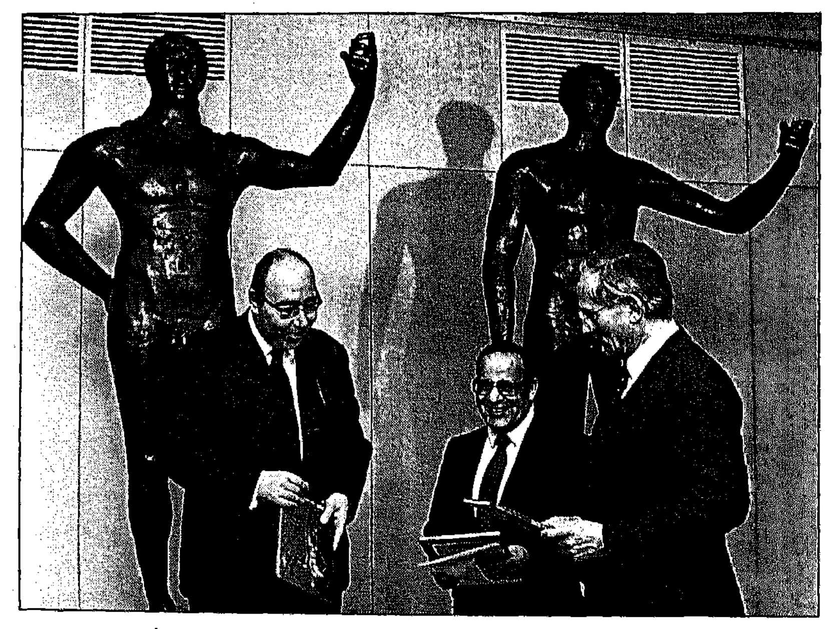
فبعد عامين في الأمم المتحدة، انتقلنا إلى ألمانيا الاتحادية عام ١٩٨٢، ومن بون مثلنا اليمن أيضاً في النمسا وأسوج والنرويج والدانمارك، وقد أمضينا ثلاث سنوات ممتعة ومفيدة، زار الرئيس خلالها ألمانيا مرتين، وتردد عليها كبار المسئولين وكانت العلاقات جيدة، وتتطور باستمرار.

كما أن الألمان يتوافدون أفواجاً لزيارة اليمن، وجامعات ألمانيا معروفة باهتمامها بتاريخ اليمن وحضارتها.

ويتوافد العشرات من اليمنيين للعلاج في فرنكفورت وبون وميونيخ وسائر مدن ألمانيا.

بل أن الملك الحميري الشهير «ذمار علي» قد «نزل» في أحد متاحف ألمانيا للعلاج من مرض الصدأ الذي يشبه «الجرب». وقد طالت إقامته وساورت اليمنيين شكوك في أنه قد اختفى و«هاجر»، وأن الألمان قد يكونون اختطفوه، وإلا لماذا تأخرت عودته، وقد بلغني هذا همساً، ثم صراحة، وبصوت عال.

وعندما أبديت للألمان رغبتي في زيارته، رحبوا، ووجدت جثته البرونزية الضخمة مسجاة في أفخم قاعة في المتحف، وهو يخضع للتدليك بدهون ومواد



مع المدير العامم للمتحف الروماني الجرماني الدكتور كونراد فايدمان ووزير الدولة الألماني جادوم.

كيميائية. وقالوا إنه منذ وصل وهو يتعرض لأجواء باردة وفاترة وحارة، ويطلى بمواد متنوعة حتى يعرفوا كيف يوقفون نهائياً عوامل التآكل والصدأ وأنهم قد شارفوا النهاية.

وقد استيقظت بون ذات صباح على لافتات ترحب بزيارة «ملك اليمن» لعاصمة ألمانيا، وأنه سيستقبل الزوار بين التاسعة صباحاً والخامسة مساء في أجمل قاعات بون، ولمدة أسبوعين قبل عودته إلى عرشه في اليمن.

ونقل بعد ذلك إلى صنعاء في طائرة ضخمة، تليق بحجمه وعظمته ومكانته ... بعدما ستروا عورته بورقة تين.

وعندما زرت ميونيخ عاصمة بافاريا واستقبلني رئيس وزرائها جوزف شتراوس، قلت له بعد زيارة متاحفها: «إنكم في متحف الحضارات غير الأوروبية قد رحبتم بالحضارة المصرية، والصينية والهندية فهل يتاح للشعب الألماني أن يرى حضارة اليمن؟»، فأبدى حماسة وخصص مليون مارك لتسهيل جمع ونقل بعض ما تملكه متاحف لندن وباريس وفيينا، وما يمكن أن يأتي من اليمن، وتحرك الدكتور دوم العاشق لليمن وحضارتها.

وفي بون زرت الإدارة الثقافية في وزارة الخارجية لاستكمال البحث في موضوع المعرض فاكتشفت أن رئيس الإدارة الثقافية هو أحد المتحدرين من عائلة حفيد نيبور الذي رأس البعثة الأوروبية الشهيرة إلى اليمن قبل أكثر من مائتين وخمسين عاماً. فتحمس هو أيضاً للمشروع وأبدى استعداد ألمانيا لتقديم أي عون لتحقيقه. وقد استكملت الترتيبات، وافتتح المعرض بعد مغادرتي ألمانيا في ميونيخ، واستمر ستة أشهر ثم انتقل إلى فيينا ومنها إلى أمستردام.

وصدر في هذه المناسبة كتاب ضخم شارك فيه كبار العلماء والمختصين تحت عنوان: «ثلاثة آلاف عام من حياة اليمن».

وقد كتبت فيه عن «ثورة سبتمبر، وأسبابها ومبرراتها وأهدافها ومتاعبها وإنجازاتها».

أمضينا الأشهر الأولى في رابية جميلة تطل على بون مجاورين للشريف فواز شرف وأسرته وأولاده الذين تزاملوا مع أولادنا في المدرسة الأميركية، وربطتنا صداقة عمر.

وكثرت حواراتنا ومناقشاتنا في لقاءات طويلة مع أحمد الخال سفير قطر،

ومصطفى مدني سفير السودان، وطالب شعيب سفير الجزائر، وباسم البزاز وحرمه ابنة الشاعر الديبلوماسي شاذل طاقة، وطالب النقيب سفير الكويت، والدكتورة عائشة راتب سفيرة مصر التي كانت محل الاحترام من الجميع رغم ان العلاقات الديبلوماسية كانت ويالاسف مجمدة بين مصر وعدد من الدول العربية ... ونزار محمد علي سفير عمان، وعبدالله حمامي ممثل فلسطين البارز وغيرهم من رجالات العرب.

أما خليل الخليل سفير لبنان، فقد عشنا معه مرارة ما يجري في لبنان، والغزو الإسرائيلي لبيروت ومذابح صبرا وشاتيلا، وكان وزواره يرددون حديث المؤامرات الخارجية.

وكنت دائماً من وحي خبرتي في ما جرى في اليمن وفي أقطار عربية أخرى، أعود وأكرر أن المبالغة في نظرتنا إلى دور الغير تبعدنا عن نقد الذات، والعمل على سد الثغر التي تتيح للغير التدخل.

وعند حدوث الزلزال في منطقة ذمار في اليمن تحركت نساء العرب في بون وتعاطف الجميع معنا.

وقد أعجبت بالشعب الألماني الذي يقدّس العمل والنظام، والذي استطاع أن يعيد بناء بلاده بعد دمارها الكامل وتمزقها في الحرب العالمية الثانية.



مع جوزف شتراوس في ميونيخ.

في تظاهراتهم، وما أكثرها، يحددون بالضبط ماذا يريدون، وفي أي شوارع سيسيرون. ويحرصون على نجاح التظاهرة دون خروج على النظام أو تجاوز له، أو إيذاء المواطنين أو المحال التجارية، بل ويحرصون على النظافة وجمع المنشورات والأوراق ورميها في سلال القمامة، ويتركون الشوارع نظيفة.

وكما قال زعيم شيوعي كبير: «لو طلب من العمال الألمان احتلال محطة السكة الحديد، فإنهم سيقفون في طابور ويشترون تذاكر لدخول المحطة»!

***

كنت دائماً أشعر بمسئولية ألمانيا في إنشاء دولة إسرائيل، فالألمان هم الذين قتلوا اليهود وأحرقوهم في أثناء الحرب ثم سهلوا إقناع العالم بإيجاد دولة لهم.

وبدلاً من أن يقيموها في بافاريا أو أي مقاطعة ألمانية اخرى، كانت فلسطين هي الضحية.

وبعد ذلك، فألمانيا هي التي قدمت التعويضات الضخمة إلى اليهود بمليارات الدولارات، وكان ذلك أكبر تمويل لبناء الدولة المغتصبة.

وكنا نطالبهم، لهذه الأسباب، بضرورة التكفير عن أخطائهم، وبمساعدة الفلسطينيين والوقوف بجانب قضيتهم.

وعندما كنا نكثر في الحديث عما يعانيه العرب كانوا يقولون إن ألمانيا وجدت نفسها بعد الحرب مدمرة تماماً، وتحت احتلال أجنبي كامل؛ فتقبلت وضعها بكبرياء، ولم تحاول المقاومة التي لا جدوى منها بل وتوجهت إلى العمل لإعادة تشغيل المصانع وتعمير المدن وتعبيد الطرق وإنعاش الاقتصاد، وترميم المدارس والمعاهد والجامعات. ويضيفون: «إن متاعبكم ليست كلها من صنع أجنبي. وإنكم تستطيعون أن تفعلوا الكثير لمساعدة أنفسكم!».

لقد جاء السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى بون ليشرح للحكومة الألمانية نتائج اجتماعات مؤتمر القمة العربية في فاس، ولعله كان يتوقع استقبالاً رسمياً أفضل في ألمانيا.

وبعد عشاء في منزل عميد السفراء العرب، استأذنته في حديث صريح وقلت له: «لماذا يستقبلونك ويرحبون بك؟ وما الذي ينتظرون أن يسمعوا منك، فكل ما جرى في المؤتمر نقلته وكالات الأنباء، وغير وكالات الأنباء وليس فيه جديد،

الحمد لله أنهم لم يضعوكم والمسئولين العرب في قائمة غير المرغوب فيهم، ويمنعونكم من الدخول وإضاعة الوقت في ما لا جدوى منه.

فأنت قادم إلى ألمانيا والملك الحسن متوجه إلى واشنطن مع عدد من وزراء الخارجية، والملك حسين متوجه إلى موسكو وبكين مع وزراء خارجية عرب آخرين رفض أحدهم مصاحبته في الطائرة عينها.

وكلكم تريدون أن تشرحوا لهم ما جرى في فاس، وأن الموقف العربي موحد. وهم قد عرفوا كل ما قيل. ويعرفون ان العرب مختلفون ومتنازعون، وأن الوفود التي ذهبت لشرح الموقف الموحد لا يقبل بعضها أن يركب طائرة واحدة... فمن تتوقع أن يقتنع بما نقول؟

وأننا نتمنى لو كان في إمكانك، وبجانبك مساعدك الشاب عدنان عمران، إغلاق الباب على هؤلاء الرؤساء... وأن تقولا لهم، نيابة عن الجماهير العربية:

«يا سادة، إن قضايا العرب تحل هنا... في هذه القاعة... وليس في العواصم الكبرى، وإذا كانت قضية فلسطين هي حقاً قضيتنا الأولى والرئيسية؛ فعلينا أن نسوي خلافاتنا، وأن نوحّد صفوفنا فعلاً وصدقاً، وبعدها تكون الرسالة قد وصلت إلى جميع العواصم.



مع الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي، ويظهر السفيران شعيب (الجزائر) والنقيب (الكويت).

وإمكاناتنا، وثرواتنا وموقع بلادنا، ومصالح الغير معنا، سيكون لكل ذلك أثر... وسيتعامل معنا العالم بصورة أفضل.

أما إذا استمرت نزاعاتنا، ولها الأولوية على قضية فلسطين، فحينئذ لا داعي إلى قرع أبواب الغير، والتسكع هنا وهناك، وما هو إلا مهانة، وضياع وقت».

وهمساً، وافقني معظم زملائي من السفراء العرب.

***

وفي كوبنهاجن، عندما قدمت أوراق اعتمادي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ إلى ملكة الدنمارك، قلت لها: «إنني جئت أرد زيارة نيبور، مبعوث جدك الملك فريدريك الذي جاء إلى اليمن قبل مائتين وخمسين سنة». وأهديت اليها كتاباً ضخماً عن الحضارة اليمنية. وقد دعيت بعد ذلك لمشاهدة شريط وثائقي عن تلك الرحلة، ثم أهدت إلي الملكة صوراً لبعض من رسوم نيبور وكتاباته كانت محفوظة في المكتبة الملكية.

ونيبور مواطن من إحدى المناطق الألمانية الشمالية التي كانت في ما مضى تحت حكم الدنمارك.

وفي النمسا قلت لعمدة عاصمتها فيينا إن فنانة عربية قد خلّدت فيينا بنغم خالد، وأن العرب في كل أقطارهم مأخذون بصوتها النادر وهي تغني «ليالي الأنس في فيينا».

وأن أسمهان قد خسرناها وهي في ريعان الشباب، وأن من حقها على فيينا أن تخلد في حديقة أو معهد للموسيقى، وقد أهديت إليه شريطاً سمعه متأثراً، ووعدني، وبدوره أهدى إلي كتاباً ضخماً عن اليمن كتبه الصحافي والمعلق التلفزيوني النمساوي الشهير فريتز ستة الذي زار اليمن بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٢ وكتب عن الحرب، والمتاعب، ولي فيه بعض الصور الجيدة، وكنت كتبت مقدمته وأنا سفير في لندن، وقلت يومها إنني أقدم هذا الكتاب كجهد مشكور للتعريف باليمن، وأننا وقد عانينا العزلة، نريد اليوم أن يسمع العالم باليمن ويقرأ عنها، وليس هناك ما نستحي منه أو نحرص على إخفائه.

***

وفي أوسلو قيل لي، عندما وصلت إلى مبنى وزارة الخارجية النروجية، إن

رئيس المراسم هو الذي سيتسلم صورة من أوراق اعتمادي، وأمضي معه بعض الوقت إلى أن يحين موعد المقابلة مع وزير الخارجية.

وقد دخلت مكتباً مهيباً في أحد جدرانه وفوق المدفأة المشتعلة فيها النيران خريطة ضخمة ملونة للعالم. وسلمت صورة أوراق الاعتماد، ثم جرى حديث طويل، طويل عن اليمن والشرق الأوسط وما جرى ويجري في لبنان، ومتاعب السفن والألغام في البحر الأحمر. وكلما انتهيت من موضوع، يفتح مضيفي موضوعاً آخر. وتصورت أنه أدباً يسايرني انتظاراً للموعد الذي تأخر مع وزير الخارجية.

وأخيراً استأذنته في أن أتركه لأعماله، وأنتظر في قاعة أخرى، حتى يحين موعدي مع وزير الخارجية فقال: «بل أنت مع وزير الخارجية»!

وقد فوجئت، وحاولت الاعتذار بالقول إنهم ذكروا لي أني سأقابل مدير المراسم أولاً. فقال: «لا عليك، لقد وصلت مبكراً، ورغبت في استقبالك مباشرة، وقد كان الحديث مفيداً وممتعاً على كل حال».

وفي إحدى حفلات الاستقبال وأنا أصافحه قدم لي نفسه مازحاً: «مدير المراسم»!

وعندما قابلت الملك الشيخ، أعجبتني بساطته وطيبته وعفويته، وقيل لي إنه يتمشى في شوارع المدينة وحيداً، ويركب المواصلات العامة أحياناً.

ويرى بعض النروجيين أن النفط أساء إليهم ودللهم، وأنهم بسببه قد أصبحوا أغنياء، ولكن أقل من غيرهم في إسكندينافيا جلداً وعملاً ومثابرة.

***

وفي إسوج، وعلى إثر ندوة في إستوكهولم للعلاقات العربية ـ الإسكندينافية شارك فيها عدد من رجالات العرب بينهم الدكتور أحمد صدقي الدجاني، والدكتور محمد الرميحي وآخرون، قال رئيس الوزراء بالمه: «لقد نجحنا في بلدان إسكندينافيا في التعاون والتعامل بكل سهولة، فسوق العمل واحدة، ويتنقل العمال والسلع والأموال بحريّة، ولا نفهم لماذا يستمر النزاع والصراع وتبادل الاتهامات بين بلدان العالم العربي.

إننا نتفهم الظروف الخاصة بكل قطر من أقطارنا، ونحترم التوجهات والخيارات المختلفة.

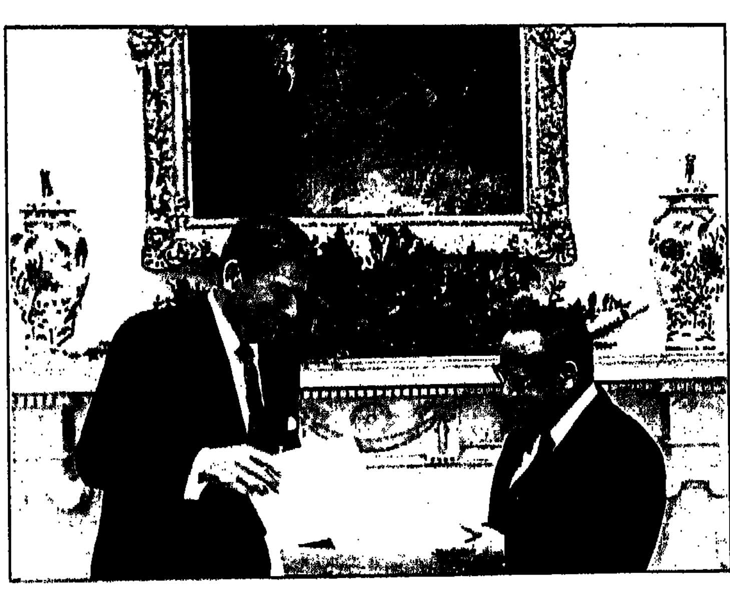
فغنلندا مجاورة للاتحاد السوفياتي، ولها إذن أن تكون محايدة، ومن مصلحتها ألا تثير شكوك السوفيات. وأيسلندا جزيرة ضخمة، وتفيد من وجود قاعدة جوية للولايات المتحدة، والنرويج دولة نفطية ولها مصلحة في الانضمام إلى السوق الأوروبية. والدانمارك لها مصلحة في الانضمام إلى حلف الأطلسي. وإسوج لا ترغب في الانضمام إلى حلف الأطلسي ولا إلى السوق المشتركة، وتفيد من استقلالها الكامل.

إن كل هذه الظروف المختلفة لكل أقطارنا، لم تمنع أن تكون لنا رابطة خاصة وقوية، وأن نتعاون ونجعل من ظروف، كل قطر وعلاقاته قوة لنا جميعاً.

في العالم العربي، لبعض الأقطار مصلحة في التعاون مع الغرب، ولأقطار أخرى مصلحة في التعاون مع الكتلة الشرقية، فلماذا لا تتفاهمون، وتجعلون من هذه العلاقات نقاط قوة لكم جميعاً؟ لماذا تكون علاقات بعضكم مع هذا الجانب أو ذاك على حساب أقطار عربية أخرى؟

هناك ما يجمعكم، فلماذا المؤامرات والمناورات والتشكيك، والزيف والنفاق في العلاقات العربية؟».

***



تقديم أوراق الاعتماد إلى الرئيس رونالد ريجان.

في واشنطن من جديد

وفي أواخر عام ١٩٨٤ انتقلنا إلى واشنطن التي كنت فيها سفيراً قبل أكثر من عشرين عاماً، وكان اثنان من أبنائنا هما هدى وهيثم، قد ولدا فيها في الستينيات. وهذه المرة رزقنا بعد وصولنا مباشرة بابنتنا هديل، أما طارق فإنه يتباهى على أخيه وأختيه بأنه الوحيد الأصيل الذي كان مولده في وطنه صنعاء وابن لرئيس وزراء.

وإذا كانت زوجتي قد وقفت بجانبي منذ البداية، وأدت واجبها في العناية بالأبناء والرعاية من بعد، بالأهل والأقارب، فإنها في واشنطن، قد أدت دوراً بارزاً في حياة السفارة، والجالية العربية والأوساط الديبلوماسية، وفي كل نشاط اجتماعي وثقافي، وقد تجاوزتني حضوراً وحماسة، وعرّفت بنفسها وببلدها وقضاياها العربية والإسلامية إلى رجال السلك الديبلوماسي العربي والأجنبي، وإلى زوجات رجال الكونجرس والإدارة والمحكمة العليا، وعاشت أحداث ومآسي ما يجري في عالمنا العربي.

ولكن واشنطن غابة تبتلع كل نشاط.

وقد قدمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس ريجان في يوم واحد مع السفير عبدالرءوف الريدي سفير جمهورية مصر العربية الذي كنت قد عرفته قبل عشرين عاماً بالأمم المتحدة، وكانت صداقة عائلية حميمة، وتعاون كامل امتد مع خليفته السفير أحمد ماهر السيد وحرمه بعد ذلك.

وقد يكون من المناسب نشر هذه الرسالة التي قدمتها للرئيس، محاولة للتعريف بطبيعة عمل السفارة في واشنطن، في تلك الفترة:

سيادة الأخ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، القائد العام للقوات المسلحة، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، المحترم

تحية واحتراماً

يهمني أن أنقل لسيادتكم صورة عن العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية والولايات المتحدة الأميركية، ولأني بعيد عن مكتبي فهي صورة موجزة عامة ومن الذاكرة، وأكتبها لا بحس الصحفي أو الكاتب أو الناقد، ولكن بحس السفير الذي واجبه الأول ... العمل على تحسين العلاقات ... لصالح بلده.

بدأت العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ... فقد

وصلت إلى صنعاء بعثة أميركية وأهدت لليمن أول إذاعة في صنعاء عام ١٩٤٦ . وانضمت اليمن إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وبدأت الوفود اليمنية تصل إلى نيويورك وإلى واشنطن ، وبدأ التمثيل الدبلوماسي على مستوى «مفوضية» حتى قيام الثورة .

وقد قدمت الولايات المتحدة بعض المساعدات قبيل الثورة كان أبرزها مشروع مياه تعز ، وتمهيد بعض الطرق التي تربط العاصمة بمدينة تعز والحدود الجنوبية ومدينة المخا .

وفي ديسمبر ١٩٦٢ اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية ، وكانت إلى جانب إيطاليا وألمانيا الاتحادية من أوائل الدول الأجنبية «الغربية» التي اعترفت بالنظام الجمهوري .

وكان لاعتراف أميركا من ذلك الوقت بالذات أهمية كبيرة ، فقد ساعد بصورة حاسمة على احتلال الوفد الجمهوري مقعد اليمن في الأمم المتحدة وإنهاء شرعية الوفد الملكي .

واعتراف المنظمة الدولية بالجمهورية العربية اليمنية كان انتصاراً ضخماً قلّل من أهمية المقاومة الرجعية .

كما تبع اعتراف الولايات المتحدة اعتراف عدد كبير من دول العالم التي لم تكن لها علاقات مع اليمن ، والتي ليست على صلة مباشرة بالأحداث في منطقتنا ، والتي اعتبرت اعتراف أميركا دليلاً كافياً على ثبات النظام واستقراره .

وقد ارتفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة سفارة ، بعد الثورة ، وأبدت الولايات المتحدة اهتماماً بالأحداث بعد الثورة كان أبرز جوانبه قيام السفير بنكرز بالوساطة بين القاهرة والرياض ، وقدوم قوات رمزية للأمم المتحدة للتواجد في الحدود وفي الحديدة .

وقد توترت العلاقات مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ وقطعت العلاقات الدبلوماسية بعد حرب يونيو ٦٧ ، ثم أعيدت بمناسبة زيارة وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة لصنعاء عام ١٩٧١ .

ومن بيانات الجهاز المركزي للتخطيط يبدو أن الولايات المتحدة قدمت لليمن مساعدات في مجالات الزراعة والصحة والمياه والتدريب والتعليم ويقول الجهاز المركزي للتخطيط : «إن برنامج المساعدات الأميركية من أكبر المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لليمن ، وتلعب دوراً هاماً في التنمية في بلادنا ... » .

ولكنها بالطبع ما زالت أقلّ مما نتوقعه من دولة عظمى.

وإلى جانب مساعداتها المباشرة، فإن موقف الولايات المتحدة لا يمكن تجاهله في كل ما نحصل عليه من اهتمام ومساعدات من دول السوق الأوروبية المشتركة، والبنك الدولي، وسائر المنظمات الدولية.

بل إن الشركات الكبرى والمصارف تتأثر بموقف الولايات المتحدة.

وبرغم مواقفنا الواضحة والثابتة من تأييد حركات التحرير، وفي مناهضة الاستعمار، ومقاومة كل نفوذ أجنبي، وفي تصويتنا في الأمم المتحدة بما تمليه علينا مبادئنا وسياستنا وعضويتنا في الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وانتماؤنا لدول عدم الانحياز، فإن كل ذلك رغم تعارضه في حالات كثيرة مع مواقف الولايات المتحدة ... لم يؤثر على العلاقات بين البلدين.

بل وبرغم علاقاتنا المميزة مع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي فإن الولايات المتحدة تدرك أننا ننهج نهجاً مستقلاً واضحاً، وأننا نتعامل مع الجميع بما تمليه علينا سيادتنا، ومصالحنا، وأننا نجسد بحق مبادئ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

بصورة عامة يمكن القول بأن العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية اليمنية والولايات المتحدة ... علاقات طيبة.

وهنا تجدر الإشارة إلى نقاط ثلاث تتصل بالعلاقات الثنائية وتثير بعض التساؤل ... هنا وهناك:

١ـ الوجود الفلسطيني في اليمن ... تحاول القوى الصهيونية في أميركا أن تشير إلى أنه وجود عسكري فعال ... بدليل أن صنعاء هي مقرّ المجلس العسكري، وبدليل إبراز المعسكرات والتدريب واستعراض المجندين.

أما السلطات الأميركية فلم نسمع منها حتى الآن أي ملاحظات في هذا الصدد.

والذي نراه ... لمصلحة اليمن ... ولمصلحة الثورة الفلسطينية ... أن لا داعي لإبراز الجانب العسكري ... «واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان».

٢ـ يهود اليمن ... في أميركا عدد من اليهود ... أصلهم من اليمن ... يتصلّون بممثّلي مناطقهم الانتخابية في مجلس الشيوخ والنواب وبالمنظمات اليهودية

الأميركية، ويزعمون أن يهود اليمن يرغبون في الهجرة إلى فلسطين المحتلة، وأن اليمن تمنع سفرهم، ويختلقون كل يوم قصة.

وقد اكتشفت السلطات الأميركية أن كل هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة.

ويبدو أن هذه القضية، وخاصة بعد ما يزعمون من وجود ونشاط عسكري فلسطيني في اليمن ـ ستبقى مثارة وذريعة وحجة، وشأن هذه القضية شأن قضية اليهود في الاتحاد السوفياتي والأقطار الأخرى.

ونرى ألا نعطي أهمية كبرى لهذه المزاعم، وألاّ نفعل فنسيء إلى اليهود في اليمن، بل وأن نتنبه فقد تفتعل إسرائيل نفسها أي إساءة نحوهم يقوم بها عملاؤها لتعزيز دعواها من أن حقوقهم الإنسانية مهدورة، وأنهم بحاجة لحماية ...

وليس هناك ما نخفيه، ولا مانع من أن يزورهم من يريد زيارتهم من الديبلوماسيين أو الصحفيين الأجانب بحضور ممثلينا.

٣ـ الإعلام ... والتصويت في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية ... يقول الأميركيون إننا نتفهم موقفكم من قضاياكم اليمنية والعربية ... في إعلامكم وفي تصويتكم ومداولاتكم في المنظمات الدولية.

ولكننا نستغرب أن تقفوا ضدنا في قضايا أخرى لا صلة لها حتى بدول عدم الانحياز.

هذا كله فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ...

أما على المستوى القومي ... فإن قضية فلسطين قد جعلت الأمة العربية في جانب ... والولايات المتحدة في جانب آخر. فقد أيدت الولايات المتحدة قيام إسرائيل وساندتها وسلّحتها، وتمدّها بالعون المالي الضخم، وتستخدم نفوذها في العالم وفي المنظمات الدولية لصالح إسرائيل، وتُعامَل إسرائيل وكأنها إحدى ولايات أميركا.

وهذا موقف واضح لا تخفيه أميركا، ولا تتستّر عليه. ويبدو أن لهذا أسباباً أهمها:

١ـ في الولايات المتحدة أكثر من ستة ملايين يهودي، وهي أكبر قوة صهيونية في العالم ... قوة منظمة، مؤثرة، مسيطرة على عالم المال والإعلام والنشر والسياسة الخارجية، وخاصة سياسة أميركا في الشرق الأوسط.

هذه القوة الصهيونية تلعب دوراً بارزاً في إنجاح أو إسقاط أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، بتمويل حملاتهم الانتخابية والدعاية والتصويت لهم.

وقد حاول بعض الشيوخ والنواب أن يستقلوا في مواقفهم فعوقبوا، وأسقطوا في أول انتخابات تالية...

٢ـ تعتبر أميركا إسرائيل حليفاً قوياً يعتمد عليه في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

٣ـ يضاف إلى ذلك، ذكريات الحروب الصليبية، وما تثيره العروبة والإسلام والفوارق الثقافية والحضارية مع العالم المسيحي والغربي.

كل هذه العوامل ما كان لها أن تؤثر كل هذا التأثير في موقف أميركا لو كان العرب في وضع أفضل، ولو استخدموا إمكاناتهم لخدمة قضاياهم.

إن مصالح أميركا في المنطقة تتمثل في البترول، وفي الأموال الضخمة المودعة في المصارف الأميركية والغربية، وفي التعامل الاقتصادي الواسع مع الشركات الأميركية الكبيرة، وفي وضع المنطقة العربية ضمن استراتيجية الغرب.

وهذه المصالح كلها لم تتأثر ولم تتعرض لأي خطر رغم كل المواقف الأميركية المعادية...

ومعروف أين هذه المصالح، إنها ليست في اليمن، والذين يمكن أن يلعبوا دوراً في تغيير سياسة أميركا نحو القضايا العربية... هم الذين يملكون أن يهددوا وأن يؤثروا.

وهؤلاء لم يفعلوا، ولن يفعلوا في ظل الظروف الراهنة.

إن العالم العربي غارق في صراع دام مع نفسه، بين منظماته وحكامه وأقطاره.

وبدون أوضاع سليمة، وصفوف موحدة، لن يستطيع العرب مواجهة تحديات الغير.

الولايات المتحدة دولة عظمى، قوية، غنية، مؤثرة. إنها في الواقع ليست دولة واحدة، إنها خمسون دولة صناعية غنية متقدمة، كل ولاية تقريباً في حجم السويد أو سويسرا.

ويتحكم في سياستها البيت الأبيض، الكونجرس، التلفزيون، الصحافة، الجامعات، مراكز الدراسات، المنظمة وقوى الضغط... رجال الأعمال والشركات. ويمكن التأثير في سياسة الولايات المتحدة بحسن التصرف ومعرفة الوصول إلى مراكز التأثير وصنع القرار...

هذه لمحة خاطفة، موجزة، ومختصرة، وكل نقطة تستحق الوقوف الطويل عندها... والأخذ والرد.

ومن الناحية العملية، فنرى أنه يمكن إيجاز ما نتصوره مفيدا ـ على المدى القريب ـ في النقاط التالية:

١ـ تعزيز السفارة في واشنطن بالكفاءات والإمكانات المادية، والمطبوعات، وإشراكها في معالجة كافة القضايا، وعدم الاكتفاء بالاتصال مع السفارة الأميركية في صنعاء.

٢ـ الاهتمام بالسفارة الأميركية في صنعاء، وإعطاء التسهيلات اللازمة لاستلام حقائبها، والأشياء الخاصة بعملها وبموظفيها، ومجاملة السفير، وتسهيل اتصالاته بالمسئولين على المستوى السياسي والاجتماعي.

كل هذا بما لا يمس، من قريب أو بعيد، أمن البلاد وسلامتها وسياستها وسمعتها.

٣ـ دعوة شيوخ ونواب ورجال أعمال وأساتذة جامعات وباحثين في مراكز الدراسات، ورجال أعمال لزيارة اليمن... وحسن معاملتهم.

٤ـ الاهتمام بالمنظمات العربية الأميركية، ومساعدتها بقدر الإمكان، والترحيب بزيارة بعض زعمائها.

٥ـ الاهتمام بالمغتربين اليمنيين، فقد تكررت الوعود، وهم بحاجة لعون مالي لتأثيث وترتيب مقراتهم، وبحاجة لكتب مدرسية ومدرسين لأبنائهم.

وأهم من هذا كله، تكليف اتحاد عام المغتربين بمتابعة شكاواهم، وحل مشاكلهم في الداخل.

اكتفي بهذا مع خالص التقدير والاحترام.

المخلص محسن العيني

١٩٨٦/١/٤

وقد سعدنا طوال الثلاثة عشر عاماً في واشنطن مع مجموعة من كرام الناس امثال الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة، وكلوفيس مقصود الذي ترك مكتب الجامعة ليعرّب الجامعة الأميركية، ومن الأردن إبراهيم عز الدين وفايز الطراونة، ومن المغرب محمد بن عيسى، والحبيب بن يحيى من تونس، والدكتور حمد الكواري من قطر، والشيخ سعود ناصر الصباح من الكويت الذين تركوا واشنطن ليشغلوا مراكز وزارية عالية في بلادهم، وعبدالله بو حبيب وسيمون كرم ونسيب لحود ورياض طبارة من لبنان، ووليد المعلّم سفير سوريا، وعبد القادر العامري، والشيخ عبد الرحمن سعود آل ثاني من قطر، وغازي القصيبي، ومحمد عبدالغفار من البحرين، ومحمد الشعالي من الإمارات، وعبدالله الذهب من عمان، ونزار حمدون وعبد الأمير الأنباري ومحمد المشاط من العراق، وصلاح أحمد الشاعر والديبلوماسي السوداني، والشيخ محمد الصباح من الكويت، وحسن عبد الرحمن ممثل فلسطين العتيد، وخالد عبدالله مدير مكتب الجامعة العربية، وغيرهم وغيرهم وزوجاتهم ورجالات سفاراتهم. وعشرات وعشرات من ألمع رجال العرب وشبابهم وشاباتهم، أكاديميين وجال إعلام وزعماء الجالية العربية.

لم يعد يشعر العربي في واشنطن بفضل وجود هذه الأسر العربية الكريمة، بالغربة والوحشة، بل يشعر بفراقها، ويحن إليها إذا هو ترك واشنطن.

لم تكن لقاءاتنا قاصرة على مكاتبنا في السفارات أو منازل السفراء بل كنا نلتقي في «مركز الحوار» الذي أسسه الشاب النشيط صبحي غندور والمفكر صادق سليمان، وفي مركز الحوار العربي الإسلامي في ضيافة العالم الكبير طه جابر العلواني، وفي اجتماعات المنظمات العربية الأميركية وفي مكتب الجامعة العربية.

ولم نكن نشعر أننا نمثل أقطاراً، كنا نعيش الانتماء إلى الأمة العربية الواحدة، نناقش قضاياها، ننتقد أوضاعها، نفكر في مستقبلها، نحاول التقريب بين فئاتها وطوائفها، بين التوجهات القومية والإسلامية، بل ونتقرب من المسيحيين العرب، ونقدّر دورهم في خدمة العروبة ودحض محاولات التمزيق والتفرقة.

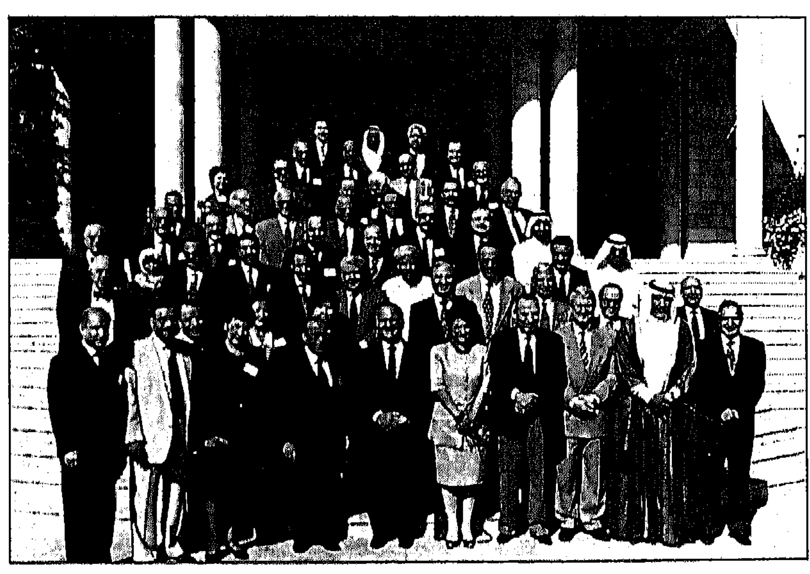
وأذكر أني في تأبين حمدي فؤاد لم أكن أعرف أنه كان مسيحيا. وقد استغرب بعض الأميركيين الحاضرين. وفي ندوة عن الوحدة العربية مع السفير محمد الشعالي قلت للحاضرين، وبينهم سفراء للدول العربية: «لماذا يتحفظ بعضكم عن الوحدة العربية؟ هل أنتم حريصون على بقاء هذه الكيانات القائمة الهزيلة؟ ألستم

أو معظمكم هاربين منها ولاجئين في ديار الغرب؟ ما الذي تحافظون عليه؟ إحدى وعشرون زنزانة نعيش فيها اليوم بعضها مضاء، واسع، مكيف الهواء ... ربما ولكنها زنزانات»!

وهذا كلام لا يقوله سفير في أي بلد عربي ولا يسمح به لسفراء العرب في أي عاصمة أخرى. وقد حضرت لقاءات للسفراء العرب في بعض العواصم، فوجدتهم صامتين لا يكادون يخرجون في أحاديثهم عن المجاملات وعبارات التحية.

لعلي كنت أتجاوز الحدود، وربما شجعني على هذا أنني في إحدى زيارات الرئيس علي عبدالله صالح لألمانيا، حين كنت سفيراً فيها، حاولت استئذانه في بعض الأمور الجارية فكان جوابه: «ولماذا تستأذن، أنت لست مجرد سفير. أنت مسئول، ما تراه صواباً أفعله». طبعاً لم أسمح لنفسي بأن أتجاهل وزارة الخارجية أو أقوم بأي عمل ليس من صلاحيتي، فقط في الجوانب السياسية والفكرية كنت أعرف أن صنعاء تعرف أين أنا.

بل وحتى المسئولون العرب كانوا لطفًا يقبلون مني ما قد لا يقبلونه من غيري.



مع الأمير الحسن وأعضاء منتدى الفكر العربي.

لقد دعاني الأمير الحسن بن طلال لعضوية منتدى الفكر العربي، وكرمني إخواني باختياري نائباً لرئيس مجلس الأمناء لسنوات عدة.

كما أن الدكتور قسطنطين زريق والدكتور وليد الخالدي والدكتور هشام نشابة وزملاءهم في مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية قد رحبوا بي عضواً في مجلس الأمناء.

وأحاول دوماً أن أؤدي واجبي، ولم أجد من صنعاء الا التشجيع.

أما أخي طلال أبو غزالة فقد أصر على عضويتي في مجلس أمناء المجمع العربي للإدارة.

***

منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا ومندوبها الدائم في الأمم المتحدة سابقاً عندما نقلت الأنباء خبر اختطافه، اتصلت تلفونياً بمندوب ليبيا الدائم بالأمم المتحدة. ورجوته أن ينقل رسالة إلى العقيد معمر القذافي أن منصور الكيخيا كان زميلي في كلية الحقوق بالقاهرة، وفي جامعة السوربون بباريس وفي الأمم المتحدة، وقد حمّله العقيد رسائل إليّ حين كنت رئيساً للوزراء، ويعرف صداقتي معه. وقلت إن ما جرى يسيء إلى الثورة الليبية، وإلى العقيد القذافي شخصياً، وإذا كان بعض



مع الدكتور قسطنطين زريق.

الأجهزة قد تجاوز فإن تدخل العقيد هو في مصلحة ليبيا والعرب وحفظ كرامتهم وسمعتهم.

كما اتصلت بسفير مصر في واشنطن وتمنيت أن تبذل مصر ما في وسعها لإنقاذ الرجل، فلا نستطيع أن نقنع العالم بأننا ديموقراطيون ونحترم حقوق الإنسان، والعالم يتناقل مثل هذه الأخبار.

وعندما قرر منصور الكيخيا ترك منصبه في الأمم المتحدة، زارني في واشنطن وحاولت إثناءه وقلت له إن العصر الذهبي للمعارضة في العالم العربي قد انتهى، وأضفت: «لقد كنت طالباً بسيطاً ونقابياً عادياً، وأعلنت معارضتي للإمام والإمامة في اليمن وتجولت في العواصم العربية والعالمية وتحدثت إلى الصحف ووزعت المنشورات وقابلت المسئولين وخطبت في النوادي، وترجمت وكتبت. كما جاءت مرحلة اختلفنا فيها حتى مع الرئيس عبد الناصر، وعارضنا بعض تجاوزات صنعاء والأجهزة المصرية فلم ينلنا أي ضرر. أما اليوم، فعلى المعارضين أن يجدوا أرضاً تقبلهم، وجهة أو جهات تحميهم وتمولهم. ولا بد لهذا من ثمن. وتبدأ هذه الجهات تتحكم، تسمح بالنشاط أو تمنعه، بما يتفق مع مصالحها هي.

والجماهير التي تظن هذه المعارضة أنها تعارض من أجلها، تبدأ في التشكيك بوطنية المعارضة. وقد قال لي منصور الكيخيا: «لن أكون عميلاً لأحد... وسيكون دوري تنبيه الحكم وتحذير المعارضة، ومحاولة أن أكون جسراً لمصلحة ليبيا». وقد تحدثت عن منصور في فيلم «اسمي بشر».

***

أما الدكتور محمد المشاط سفير العراق في واشنطن في أثناء محنة غزو العراق للكويت، فأشهد أنه قد أدى واجبه في واشنطن كأفضل ما يستطيع أي سفير أن يفعل. وقد ظلت روحه المعنوية عالية، ورأسه مرفوعاً، وصوته مدوياً. حتى قلت له يوماً، في مسمع من السفراء العرب: «إنني أحسدك على هذه المقدرة، تتحدث غاضباً وتشكو أن محاولاتك لتحسين العلاقات لم تنجح، ألا تدرك ماذا فعلتم؟»

لقد بقي الرجل صامداً إلى آخر لحظة وحين قطعت العلاقات غادر إلى فيينا حيث مرضت زوجته وكان الدخول إلى العراق عسيراً في أثناء الحرب، ولا أدري أي تفاصيل بعد ذلك، ولكني قلت للأخ الصحاف وزير الخارجية العراقي في نيويورك إنني أوصي بالمشاط خيراً فالرجل أدى واجبه، بل طلبت من السفير نزار

حمدون أن ينقل اقتراحي إلى بغداد من أجل رعاية الرجل وتكريمه، فغير مطلوب من كل إنسان أن يكون عنتر بن شداد!

***

بوش في صنعاء

عام ١٩٨٦ قام نائب الرئيس الأميركي جورج بوش بزيارة لعدد من أقطار الشرق الأوسط، وكان واضحاً أن الهدف منها إبرازه داخلياً كمرشح مقبل لرئاسة الولايات المتحدة، وكانت اليمن ضمن هذه الجولة، وخصوصاً أن صديقه راي هانت كان حريصاً على حضوره تدشين أول إنتاج لشركته للنفط في اليمن، والمشاركة في افتتاح المصفاة في مأرب. وقد وصلت صنعاء قبل الزيارة، والتقيت الرئيس في مأرب وتحدثنا مطولاً عما قد يدور في هذه الزيارة.

وقد نجحت الزيارة، وأكد بوش أن علاقة الولايات المتحدة باليمن ستكون مباشرة، وأنه سيعمل جهده لتقويتها، وكان أول دليل على هذا الموقف توجيهه الدعوة للرئيس اليمني لزيارة واشنطن فور تسلمه الرئاسة بعد الانتخابات، وقد ذكر لي بعض كبار مسئولي الخارجية الأميركية أنهم ذهلوا، فلأميركا أولويات



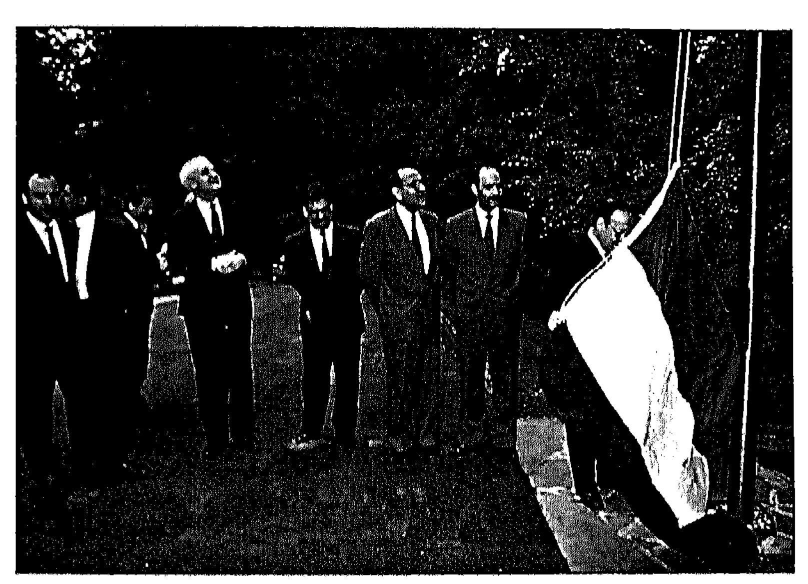
مع الرئيس علي عبدالله صالح في أميركا

وحلفاء وأصدقاء كان منتظراً أن يحضروا إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس الجديد، وعندما راجعوه في هذا الأمر أصر على دعوة صديقه الرئيس صالح أولاً. وكانت تلك أول زيارة لرئيس يمني للولايات المتحدة. وقد التقى الرئيس المسئولين الكبار في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع والكونجرس. كما التقى رجال الأعمال والإعلام والجالية اليمنية والعربية، وزار نيويورك وسان فرنسيسكو ودالاس.

ونجحت الزيارة في تعزيز أفضل العلاقات وتدعيمها، وتحققت وحدة اليمن في أفضل الأجواء، وأشادت صحيفة «نيويورك تايمز» بالوحدة اليمنية في افتتاحية لها بعنوان «ثورة عربية حقيقية»، ولم تكن قالت مثل هذا عن أي حدث عربي آخر.

ورفع علم الجمهورية اليمنية في منزل السفير، في حفل بهيج حضره الدكتور قسطنطين زريق المفكر العربي الرائد الذي دمعت عيناه، ومجموعة كبيرة من أبرز المثقفين العرب، وبحضور السفراء العرب وكان في مقدمّهم سفير الكويت الشيخ سعود ناصر الصباح، والجالية اليمنية والعربية ومسئولون أميركيون ومهتمون بالقضايا العربية.

وحتى الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية الذي كان حينها



رفع العلم في يوم الوحدة اليمنية في حديقة منزل السفير اليمني في واشنطن.

خارج واشنطن، حرص بعد ذلك على زيارتي في السفارة لتقديم التهنئة، وتناول معي طعام الغداء في منزلنا مرحباً ومتمنياً لنا النجاح.

***

العراق

خرج العراق من حربه الطويلة مع إيران بمعجزة، وتنفس العرب الصعداء، وبدأ الهمس في الدوائر الغربية والصهيونية عن وضع العراق الجديد، والمليون جندي، والتهديد المحتمل للجيران ولإسرائيل وللمصالح الغربية في المنطقة.

وبدأت وسائل الإعلام الغربية تبرز تصريحات لمسئولين عراقيين، وتضخّم الأخطار التي قد تتعرض لها إسرائيل، وهولت بتصريحات الرئيس صدام حسين حول «المزدوج» وأسلحة أخرى.

وأثير الموضوع في الكونجرس، ووقفت إدارة الرئيس بوش موقف الدفاع عن العراق، والتقليل من الأخطار المزعومة، وأرسلت السناتور دول وعدد من النواب إلى العراق فعادوا بانطباعات مطمئنة.

وكان سفراء مصر عبد الرءوف الريدي، والعراق الدكتور محمد المشاط،



مع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي جورج بوش والأمير بندر بن سلطان.

والأردن حسين حمامي، واليمن، يواصلون اجتماعاتهم، كسفراء لمجلس التعاون العربي، لمتابعة الأخبار، وتهدئة المخاوف في واشنطن، والدفاع عن العراق ضمن المجموعة العربية.

بل حاولنا تنبيه بغداد إلى أن من الحكمة انتهاج سياسة معتدلة، تطمئن جيران العراق وتهدئ المخاوف، وتبشّر بعهد من التعاون والتضامن لمصلحة الأمة العربية كلها.

***

وفي منتصف تموز (يوليو) ١٩٩٠ فوجئنا برسالة من السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية يشكو فيها الكويت بأنها تماطل في تسوية مشكلة الحدود، وأنها في أثناء حرب العراق مع إيران أقامت منشآت ومزارع في أراضٍ عراقية، وأغرقت أسواق النفط بالاشتراك مع الإمارات العربية وخسر العرب ٥٠٠ مليار دولار بين ١٩٨١ و١٩٩٠، وأن خسارة العراق وحده وصلت إلى ٨٩ مليار دولار، وأن الكويت سرقت من حقل الرميلة «العراقي» ما قيمته ٢,٤ مليار دولار.

ثم يذكر أن قيمة التجهيزات العسكرية التي استخدمت في حرب العراق مع إيران وصلت إلى ١٠٦ مليارات دولار، وبجانبها خسر العراق أيضاً ١٠٦ مليارات دولار بسبب الحرب. ويقول إن ديون العراق للكويت والإمارات لا يجوز المطالبة بها لأنها من قيمة النفط الذي باعوه في غياب نفط العراق.

وطالب العراق لا بإعفائه من الديون فقط، بل كذلك بتعويضه وإنعاش اقتصاده بمشروع شبيه بمشروع مارشال كما فعلت أميركا بعد الحرب العالمية الثانية مع أوروبا والاتحاد السوفياتي، على أساس أنه كان يدافع عن الخليج والأمة العربية.

وتأتي هذه المذكرة وكأنها نسف لكل الآمال التي علقها العرب على ما جاء قبل ستة أسابيع في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الاستثنائي الذي انعقد في بغداد في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٩٠.

وكنا نتمنى لو هدأت الأمور حتى ينعقد مؤتمر القمة العادي الذي تقرر عقده في القاهرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، بعد أقل من أربعة أشهر.

وأتذكر أني حضرت في أواخر تموز (يوليو) ١٩٩٠ حفل غداء في منزل

الدكتور كلوفيس مقصود تكريماً للدكتور حسن الإبراهيم وزير التربية والتعليم السابق في الكويت، بحضور عدد من سفراء الدول العربية في واشنطن والشخصيات العربية والأكاديمية أمثال هشام شرابي وحليم بركات وإبراهيم عويس وبعض زعماء الجالية العربية. وكان الحديث كله حول المذكرة العراقية التي كانت وصلتني نسخة منها واطلعت عليها قبل ذهابي إلى الغداء، وكنت حزيناً كئيباً. وقد قلت للإخوان إنني متشائم، وإننا نسير إلى الهاوية بإصرار وعناد وغباء، بل أنني أذهب بعيداً فأقول إننا أمة لا تستحق الحياة، هذه المليارات من الدولارات التي ذكرتها هذه المذكرة كيف ضاعت؟ كيف بددناها؟ وكيف نتحدث عنها بهذه الخفة؟

أمة تتوافر لها كل هذه الثروة، فلا تعرف كيف تفيد منها، بل وتتسبب في النزاع والصراع والذهاب إلى المجهول!

وقلت إن على عقلاء العرب أن يحاولوا أن يفعلوا شيئاً لإيقاف هذه المسيرة التي تقودنا إلى الجحيم.

وقد قلل الحاضرون من المخاوف، وقالوا إنها عاصفة أو سحابة صيف عن قريب تقشع، وحاول صديقي الدكتور حسن الإبراهيم أن يعيد ثقتي وتفاؤلي، وقال أنه بعد استقالته أنشأ جمعية تعنى بالطفولة العربية، وأنه يلقى الدعم والتشجيع من الكثيرين. وأن هذا معناه أن العرب يحبون الحياة، يحبون المستقبل، ولا خوف عليهم!

***

غزو الكويت

في الأول من آب (أغسطس) ١٩٩٠ كنا نتناول العشاء بدعوة من الدكتور محمد المشاط سفير العراق في منزله بواشنطن عندما استُدعي من المائدة في حدود العاشرة والنصف للذهاب إلى وزارة الخارجية الأميركية. وقد قلت له على الفور: «يبدو أن بغداد قد فعلتها». فقال لي: «ماذا؟». قلت: «يبدو أنكم قد هاجمتم الكويت، وإلا فلماذا يُستدعى سفير في مثل هذه الساعة؟». وعدت إلى بيتي واتصلت هاتفياً بابني هيثم الذي كان بعد تخرجه في جامعة جورج واشنطن يعمل في مكتب الأستاذ طلال أبو غزالة للمحاسبة في الكويت، وكان لا يزال مقيماً بفندق مريديان، كانت الساعة

الثانية عشرة في واشنطن ولعلها السابعة أو الثامنة صباحاً في الكويت، وقد قال لي هيثم: «إننا نشهد الدبابات العراقية في شوارع المدينة». وسألته: «هل من مقاومة؟» قال: «كيف؟ القوات ضخمة، والناس يبتعدون من طريقها». لعلي كنت أول من عرف هذا بعيداً طبعاً عن المسئولين الأميركيين.

كانت زوجتي في الرياض، يرافقها ابني طارق، تشرف على معالجة أمها في المستشفى التخصصي بدعوة كريمة من المملكة. وقد اتصلت بها أسأل عن الأخبار، فحدثتني عن أمها وتقدمها في العلاج. وسألتها عن أي أخبار أخرى، فقالت: «لا شيء»، وسألتها هل نزلت إلى الشارع أو أخذت الصحف أو فتحت الراديو. قالت: «نعم ولكن لا شيء، كل شيء عادي». فقلت لها: «لقد غزا العراق الكويت».

لم أنم. وتذكرت صديقي المتفائل الدكتور حسن الإبراهيم وحاولت الاتصال به، ولكنه كان في موقف آخر. فقد التهبت المنطقة.

وتعكرت الأجواء العربية كلها، ووجدت اليمن نفسها كأنها طرف في نزاع لا ناقة لها فيه ولا جمل، فعضويتها في مجلس التعاون العربي الذي ضمها والعراق والأردن ومصر كان أثار الهواجس والشكوك لدى المسئولين في المملكة العربية السعودية، التي بدت كأنها محصورة بين العراق والأردن في الشمال، واليمن في الجنوب، وإذا كان مجلس التعاون مفيداً للعراق الذي خرج بمعجزة من حرب طويلة مع إيران، وذيولها لم تنته بعد، وهو في حاجة إلى عمق عربي وتحالف قوي ومفيد للأردن المعرض للأخطار الإسرائيلية، ولمصر التي كانت لا تزال خارج الجامعة العربية، فإن اليمن لم تكن لها أي حاجة إلى مثل هذا التحالف، لا أمنياً ولا اقتصادياً، ومجالها الحيوي ومواطنوها بالآلاف يعيشون ويعملون في دول الجزيرة والخليج. وكان يكفيها أن تكون على علاقة طيبة مع المجلس الجديد وبخاصة أن وحدتها لم تكن قد تحققت بعد.

وإلى مشاركتها في مجلس التضامن كانت عضويتها في مجلس الأمن ممثلة للمنطقة العربية، وامتناعها عن التصويت في عدد القرارات الخاصة بالأزمة، وحديثها المتواصل عن حل عربي بديلاً من الوجود الأجنبي.

كل هذا قد أظهر اليمن كأنها في واد ودول الجزيرة والخليج في واد آخر، بل وذهب البعض بعيداً بعيداً، وزعموا أن اليمن ضالعة في تآمر مع بغداد.

لقد انقسم العرب في مؤتمر قمة القاهرة، وتباينت مواقفهم.

والجماهير العربية لم تقف كلها ضد اجتياح الكويت، بل قامت تظاهرات هناك وهناك مرحبة بما تعرض له النظام العربي من فوضى.

ولم يكن ذلك كرها بالكويت، ولا حباً بالعراق، بل رفضاً للنظام العربي القائم، ولإهدار الثروة العربية وإنفاقها على السلاح الذي لا يستعمل، وإيداعها المصارف الأجنبية لاستثمارها بعيداً عن الأرض العربية، ولإنفاقها في بذخ وحرمان الغالبية العظمى من العرب من هذه الثروة.

وكان الخطاب العربي يركز على العروبة، والقومية العربية والشعب الواحد، والتاريخ الواحد والمصير الواحد، فيما التصرفات نقيض كل ذلك، فالثروة قطرية، والبترول قطري.

وزاد من غضب الجماهير تدفق القوات الأجنبية وعجز النظام العربي ممثلا بالجامعة العربية والقيادات العربية عن إيجاد حل عربي سريع.

وحصل ما حصل من خراب ودمار في الكويت والعراق على السواء، ومن استنزاف لثروة دول الخليج، وعقوبات وحصار على العراق.

***

وأذكر أنني دعيت إلى الخارجية الأميركية بعد اجتياح العراق للكويت، وعرضوا عليَّ صوراً للقوات العراقية في الصحراء، قائلين إنها في طريقها إلى المملكة العربية السعودية، وطلبوا موقفاً واضحاً من مندوب اليمن في مجلس الأمن.

فقلت لهم إن اليمن في المجلس لا تمثل نفسها فقط، كما هي الحال بالنسبة إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، وإنما تمثل دول المنطقة، ودول المنطقة منقسمة وليس أمام مندوب اليمن سوى الامتناع عن التصويت، وبخاصة في موضوع الحرب.

وقد سألني بعضهم: «ولكن حتى الجماهير في صنعاء وفي عواصم عربية أخرى تظاهرت مؤيدة لاجتياح الكويت، وكيف تتسامحون مع من يجتاز الحدود الدولية ويعتدي على دولة هي عضو في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة؟»

فقلت لهم: عاما ١٩٨٤ و١٩٨٥ اكتشفنا النفط في اليمن، في منطقة مأرب.

وقد اعتبر مشايخ المنطقة آنذاك أن النفط لهم وحدهم، للمشايخ وليس حتى للقبيلة، فحاولنا إقناعهم بصعوبة أن هذا النفط هو للبلاد كلها، لليمن، وأنهم طبعاً سيستفيدون أكثر من غيرهم بالعمالة والمؤسسات والمنشآت التي ستقام هناك. إلخ.

تصوروا معي لو أن أحد الضباط البريطانيين الذين كانوا يمرحون ويسرحون في أنحاء الجزيرة العربية في الثلاثينيات قد مر بمأرب، واستضافه هؤلاء المشايخ وقدموا إليه الأرز والخراف، وتبادل المراسلات بعد ذلك معهم، ألم يكونوا قد رفعوا علماً، وحصلوا ربما على حماية حكومة صاحبة الجلالة شأنهم شأن القعيطي والكثيري وغيرهما من المشايخ والسلاطين؟! وعندما جاء النفط عام ١٩٨٤ أو قبل ذلك، بدءوا تصديره والإفادة من عائدته وإيداع الفائض المصارف.

وربما، ربما يمرون علينا في صنعاء أو عَدن أو تعز ليبنوا مسجداً أو مدرسة، وهذا فضل منهم!

إن وضع بعض الدويلات والدول في الجزيرة لا يختلف كثيراً، في نظر المواطن العربي، عن وضع مأرب ومشايخ مأرب.

لذلك قلت للاميركيين: «ليست لهذه الحدود التي تتحدثون عنها كل هذه القداسة في نظر المواطن العربي، إنه يتصور النفط عربياً وله فيه نصيب».

ولكن هذا طبعاً لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن من حقّ أي قطر أن يعتدي على قطر آخر، تحت أي ذريعة من الذرائع أو حجة من الحجج.

وقلت لهم أيضاً: «بدلاً من الحشود، هل فكر البيت الأبيض في إرسال بعثة سلام إلى الشرق الأوسط من برانت وكارتر وترودو وأمثالهم؟

لقد اهملتم الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية وركزتم على السوفيات وأوروبا الشرقية، واليوم تتبينون كم هو الشرق الأوسط مهم.

ابعثوا بهم ليعودوا بتصور عما يجب عمله في هذه المنطقة المهمة لكم وللعالم، فربما يعودون بتوصيات فنضع الأسس لاستقرار طويل يخدم مصالح المنطقة ومصالحكم ومصالح العالم، فهم سيوصون بانسحاب العراق من الكويت، وحل مشكلة الشرق الأوسط، وبإنشاء صندوق تنمية برأسمال ثلاثين مليار دولار أو أكثر يحول المائتين وخمسين مليون عربي إلى شركاء وزبائن ومستهلكين ومشاركين في حياة العالم الاقتصادية، وتفيد أميركا وأوروبا واليابان أيضاً.

وقد يوصون أيضاً بمؤتمر دولي شبيه بمؤتمر هلسنكي الذي فرض على الاتحاد السوفياتي وكان لا يزال دولة عظمى، وعلى دول أوروبا الشرقية التزام بعض المعايير في تعاملهم مع مواطنيهم، وركز المؤتمر على حقوق الإنسان والمشاركة في صنع القرار وحق السفر والانتقال. إلخ.

وهل محكوم على منطقتنا أن تظلّ محكومة بالعائلة الواحدة، والقبيلة الواحدة والعشيرة الواحدة والحزب الواحد، والدكتاتور الفرد؟»

فكان تعليقهم: «نقدر همومك واهتماماتك بالعالم العربي، ولكن قل لحكومتك ان العراق يجب أن ينسحب من الكويت». وحدث ما حدث.

***

ولقد دفع مئات الآلاف من اليمنيين العاملين في السعودية وبعض إمارات الخليج الثمن، وخسروا أعمالهم، وفقد بعضهم ممتلكاتهم، وعادوا إلى بلادهم التي خسرت عائداتهم، وكان عليها أن تهيىء لهم الأعمال وأسباب العَيش، كما توقفت كل مساعدات الدول والصناديق العربية.

بل إن الوحدة الوليدة التي كانت لا تزال طرية، بدأت الأيدي تعبث بها، مستفيدة من بعض الثغر.

وكان عمر العلاقات الحارة مع الولايات المتحدة قصيراً، فقد انفعل الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر، وأوقفت المساعدات وخفض العاملون في السفارة الأميركية في صنعاء، بل وكادت السفارة أن تقفل.

***

أما أنا، فبعد شهر من المتابعة والملاحقة والشعور بالخيبة والضياع، رغم الرياضة والنشاط وطول البال، فقد سقطت إعياءً، ووجدت نفسي راقداً في مستشفى جورج تاون أخضع لعملية جراحية في القلب.

***

وبعد سنوات، صيف عام ١٩٩٤، قمت والأخ محمد سالم باسندوره وزير الخارجية بزيارة الرئيس جورج بوش في مكتبه بهيوستن بعد تركه البيت الأبيض، وقد دعانا للغداء في أحد النوادي، وكان يدور في بالي السؤال الدائم: ماذا تحقق بعد إرسال نصف مليون جندي أميركي وغير أميركي إلى الخليج، وبعد ذلك الدمارَ؟ وهل الأوضاع في الخليج الآن أفضل؟

وقلت للرئيس بوش: «إن الناس في منطقتنا يتساءلون كثيراً عما جرى، وهل هذا هو كل ما فكرت فيه أميركا وحلفاؤها؟ وهل هذه هي الحال التي أردتم للعراق وللخليج وللمنطقة؟».

فردّ: «إننا تقيّدنا بقرار مجلس الأمن، الاكتفاء بإخراج العراق من الكويت. وقد تم هذا الأمر، إلى جانب أننا لم نخط أبعد من هذا حتى لا نفقد تعاون حلفائنا العرب». فقلت له إن قرار مجلس الأمن أنتم وضعتموه، وكنتم تستطيعون أن تضيفوا ما تشاءون. وحلفاؤكم العرب، هل حقاً كانوا حريصين على بقاء النظام في بغداد؟

وأحسست أنني قد أقتربت من توجيه اتهام إلى أميركا بعدم الرغبة في حسم أي موضوع، فأضفت على الفور: «إننا على كل حال نقول للمتسائلين في المنطقة إن الرئيس بوش كان يتوقع أن ما جرى كاف، وأن الأمور ستسوي نفسها، وستحدث التغييرات التي لا بد منها».

وبعد أيام، كان الرئيس بوش يتحدث في إحدى الجامعات الأميركية فقال: «حتى أولئك الذين عارضوا «عاصفة الصحراء» بدأوا الآن يتهموننا بعد كل ما فعلناه، بأننا مرتاحون إلى الأوضاع في المنطقة الآن».



مع الرئيس جورج بوش.

ويبدو حقيقة أنهم مرتاحون: فالعراق في حصار، والخليج في ارتباك وقواتهم مخيمة، والكل يدفع ويدفع، ومصالحهم مضمونة!

وإذا كان الحل العربي متعذراً في أثناء وجود القوات العراقية في الكويت، فإنه كان يجب أن يصبح ممكناً وضرورياً وحيوياً خلال السنين العشر التالية. إنه أرخص، وآمن وأضمن، وأطول مدى، لو تكثفت الاتصالات العربية السياسية والفكرية والشعبية.



مع أحمد الشامي.

أحمد محمد الشامي

أديب وشاعر، أعجبنا به ونحن في المدرسة المتوسطة في أواخر الأربعينيات، وهو يرافق الفضيل الورتلاني، وصنعاء تعج بالنشاط المعادي للإمام يحيى وحكمه، وسمعنا بعض قصائده.

وفي الحديده، بعد خروجه مع الأرياني والنعمان والحضراني من سجن حجه، أمضينا أجمل الأمسيات.

وكان يغضب مني كل صباح، حين أبادره بالسؤال: قل كيف حالك والزمان شُرُمٌ بُرُمٌ... أو كيف حالتك النفسية اليوم؟!

وتمرّ الأيام... ونجدنا في قاعات الأمم المتحدة ثلاثة أشهر، هو وزير خارجية الإمام، وأنا وزير خارجية الثورة، ونتنزع منه المقعد بين تصفيق وفود العالم.

ومن جديد، في جدة، يؤدي دوره في الجانب الملكي من أجل المصالحة والسلام، ونرحب به في صنعاء عضواً في المجلس الجمهوري.

ويذكي المعارضة ضدي، بل ويعترف لي بأنه كان يحرر بعض المنشورات بنفسه!

وحين يزور واشنطن، نمضي معه أجمل الساعات.

عند خروجي من المستشفى زارني وأهدى إلي هذه القصيدة التي أسمح لنفسي بنشرها في الصفحة التالية تحية له أملا في أن تعمّ روح التسامح والمصالحة والإخاء نفوس الجميع.

تهنئة واعتراف

بمناسبة بلوغ صاحب المعالي الأخ الأديب
الاستاذ محسن العيني الستين عاماً من عمره الطويل السعيد إن شاء الله :

يا محسن العيني عليك سلامُ بك تزدهي الأيام، والأعوامُ
«ستون عاماً» خضت بحر خطوبها وشعارك الإخلاص والإقدامُ
ما زلتَ منذ نشأت حُراً ثائراً ترنو إلى أعمالك الأقوامُ
أتعبتَ كلّ منافسيك ولم يضق بك موقف، أو راقك استسلامُ
والناسُ إلا قلّة مختارَة تطغيهم الأهواء والأوهامُ
ورأى «الزبيري» فيك وارث مجده فاختصّك التقدير والإعظامُ
و«بأركويت» نثى لخدن جهاده سراً، أبوح به ولا ألتامُ
أن السلام «بمحسن» سيكون في بلديكما، ويسودها الأنعامُ
وتحقّق الحلم الجميل، وقلّما في أرضنا تتحقّق الأحلامُ

واليوم ماذا يا أخي؟ إني أرى سُحباً تزعزع جرفها الألغامُ
من بعد أن نلت الأماني كلها لا أجنبيّ، ولا هناك «إمامُ»!
هل رحمةٌ تُرجى؟ وهل سيسودنا حكم يقنّن شرعَه الإسلامُ؟
بالعدل والإحسان والشورى فلا ظلم، ولا بغي، ولا إرغامُ
أم أنه الأمس الكئيب يعود في أحشائه الأحقاد والآلامُ

أنا لست فيما أرتأي متشائم أو ما أرجّي قط ليس يُرامُ
فالناس مذ كانوا عبيد مصالح لهمو خصام حولها وزحامُ
والفوز يُعطاه القوي؛ وإنما تتغيّر الأسماء والحكّامُ
ولأنت أنتَ! طبيعة وثقافة يا «محسن العيني» عليك سلامُ.

مع صادق الود ... من أخيك :
أحمد محمد الشامي
واشنطن
٣ نوفمبر/ ١٩٩٢م الموافق ٩ جمادي الأولى سنة ١٤١٢ هـ

نائب الرئيس البيض في أميركا!

في تموز (يوليو) ١٩٩٣ كنت على وشك مغادرة واشنطن لقضاء الإجازة في القاهرة، فبلغني أن نائب الرئيس علي سالم البيض في طريقه إلى الولايات المتحدة للعلاج في «مايو كلينك» فأجّلت سفري واستقبلته في مطار نيويورك، وصحبته إلى المصحة... وبعدما اطمأننت إلى كل ترتيبات علاجه، سألته عن زيارته لواشنطن ولقائه كبار المسئولين الأميركيين، فقال إنه وصل للعلاج ولا رغبة له في زيارة واشنطن، أو في أي نشاط رسمي.

وحرصت بعد ذلك من مكتبي في واشنطن على أن أتصل به كل صباح للاطمئنان إلى صحته، وكررت له استفسار الخارجية الأميركية عن رغبته في الوصول إلى واشنطن وعقد لقاءات مع المسئولين، فكان جوابه أنه مهتم بالعلاج فقط.

وفجأة غادر المستشفى دون أن يبلغني، ثم اتصل بي السفير عبد الله الأشطل مندوب اليمن بالأمم المتحدة، وقال إن النائب يرغب في قضاء إجازة خاصة مع أسرته في كاليفورنيا قبل العودة إلى الوطن؛ فأبلغت صنعاء الأمر واستأذنت في استئناف إجازتي الصيفية في القاهرة.



مع الرئيس بيل كلينتون.

ويوم الخميس ٥ آب (أغسطس) ١٩٩٣ أبلغوني تلفونياً من صنعاء أنه سيقابل نائب الرئيس الأميركي آل غور في واشنطن يوم الاثنين ٩ آب (أغسطس) الساعة الأولى والربع، فسألتهم هل أعود إلى واشنطن، فقالوا الأمر: «متروك لك، فأفعل ما تراه مناسباً». وعلى الفور اتصلت بالسفارة في واشنطن وقلت للقائم بالأعمال: «اتصلوا بالنائب، وقوموا بكل ما يلزم لاستقباله، وأبلغوه أني سأكون في واشنطن يوم السبت أو الأحد». وقد وصلت وقال لي القائم بالأعمال الأخ أحمد الحمدي: «اتصلنا بالنائب فقال إنه ليس بحاجة إلي أي شيء. وإن كل شيء قد تم ترتيبه، ولا نعرف متى وصل أو سيصل، ولا أين سينزل».

وصباح الإثنين كنت في مكتبي بالسفارة، فأبلغتني الخارجية الأميركية أن نائب الرئيس آل جور سيستقبل البيض الساعة الأولى والربع، وأن ممثل الخارجية يحضر عادة مثل هذا اللقاء، وكذلك السفير. فقلت لهم: «لا نزال في انتظار اتصال من نائب الرئيس البيض، وحينئذ سنحضر الاجتماع مع ممثل الخارجية، وإذا لم يتصل بنا يكون ربما يرغب في اللقاء منفرداً، ولعله يعتبرها زيارة خاصة ولمجرد المجاملة، ولا ينوي البحث في أي موضوعات تستدعي حضور السفارة والخارجية، لعله يريد التخفيف عنكم وعنا».

وبعد الأولى غادرت مكتبي.

وفي الخامسة اتصل بي القائم بالأعمال، وقال إن النائب قد اتصل بالسفارة هذه الساعة ليدعو السفير إلى زيارته في الفندق، فقلت للقائم بالأعمال: «اذهب أنت، واعتذر بأنك لم تجدني، وأني كنت في مكتبي بالسفارة أنتظر منه اتصالاً قبل اجتماعه بنائب الرئيس الأميركي».

وقد اتصلت بي صنعاء وابدت الأسف لأني اتعبت نفسي بالعودة من القاهرة. فقلت للمتصلين بي: «لا داعي إلى الأسف. فقد أديت واجبي، ولم يكن من اللائق أن يصل نائب الرئيس إلى العاصمة الاميركية والسفير غائب عنها. أما ما جرى بعد ذلك فذلك شأنه هو، ولا أشعر بأي حرج، بل كنت سأكون مقصراً لو لم أعد إلى واشنطن».

والعجيب أن النائب سمح لنفسه بكلام لا يتفق مع الواقع، فقد قال للصحف إنه طلب مني، عندما وصل إلى نيويورك، أن أرتب له موعداً في واشنطن، وأني اعتذرت له، وقلت إن الوقت قصير، وإنه اضطر إلى أن يجري اتصالاته

الخاصة ... إلى غير ذلك من كلام لا يتفق مع الحقيقة ولا يتناسب مع مركزه، ولا مع طبيعة العلاقة الودية التي كانت بيني وبينه، وقد رفضت أن أعقّب احتراماً لنفسي وله، ولليمن.

وقد عاد بعد ذلك إلى عدن واعتصم بها، وجرى حوار طويل بين صنعاء وعدن شاركت فيه معظم القوى الوطنية والشخصيات، وانتهى بلقاء عمان.

ولا مجال هنا لتفاصيل ما جرى بعد ذلك من نزاع ومحاولة انفصال وحرب اليمة، وفشل ذريع، وفصل جديد من حياة اليمن، وحياة مواطنيها، وأنا منهم.

أترك هذا كله لفصل قادم إن شاء الله.

***

إن تجـــد عيبًا فسدّ الخللَ

جل من لا عيب فيه وعلا

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ٨١٧ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)





خمسون عاماً

في الرمال المتحركة



هذه ليست قصة الحركة الوطنية اليمنية، ولا قصة الثورة والجمهورية، ولا قصة الوحدة، ولا قصة القديم والجديد في اليمن، ولا قصة العلاقات بين جنوب اليمـن وشمـاله، ولا قصـة الشبـاب والمشايخ والضباط، ولا قصة العلاقات اليمنية-السعـودية أو المصـريـة، ولا قصة علاقات اليمن بدول الشرق أو الغرب أو المنظمات الدولية، ولا شأن لها بقضية الوحدة العربية، أو حرب الخليج وما أسفر عنها.

إنها قصة نصف قرن من حياة مواطن، في عهد الإمامة والثورة، والحرب الأهلية والمصالحة، والانقلابات العسكرية، والأحداث في العواصم العربية التي كانت ملتهبة.

المؤلف : د. محسن العيني

ولد في الحمامي، بني بهلول، محافظة صنعاء سنة ١٩٣٢م. تولى وزارة الخارجية، ورئاسة الوزراء أكثر من مرة. كان سفيراً في الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا. زوجته عزيزه عبدالله. لهما ابنتان وابنان، وستة أحفاد.